المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

ISSN 2569 - 7382

مجلة اتجاهات سياسية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Political trends

international scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

الناشـر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

لا يسمح بإعادة إصدار هذا العدد أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

No part of this magazine may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية " ألمانيا / برلين "

magazin@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center For Strategic

Political & Economic Studies

مجلة إتجاهات سياسية

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7382

مجلة إتجاهات سياسية مجلة دورية علمية محكمة

تصدر عن المركز الديمقراطي العربي " ألمانيا / برلين "

وهي مجموعة من التقارير والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية التي تعني بكافة الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.

وتعتمد سياسة مجلة "إتجاهات سياسية" على اسلوب تقصي الحقائق وتقديم التحليلات العلمية، عن طريق مساهمة نخبة من الكوادر في المتابعة والإشراف على ما يصل من تقارير وتحليلات، حيث يترأس أقسامها أساتذة من ذوي الخبرة في العلوم السياسية والإعلام والقانون، من مختلف الجامعات العربية.

Democratic Arab Center For Strategic

Political & Economic Studies

Journal Of

Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by The Democratic Arabic Center Germany-Berlin It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political Trends

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. حمدى سيد محمد محمود

رئيس اللجنة العلميّة: أ.د.ميرال صبري العشري

نائب رئيس التحرير: د.علي فرجاني

مديرة التحرير: د. فتحية رحالي

العدد: الواحد والثلاثون

حزيران – يونيو 2025

البريد الالكتروني للمجلة:

magazin@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382

اللجنة العلمية:

-أ.د. نيرمين الأزرق	أستاذ الصحافة بكلية الإعلام	- جامعة القاهرة	– مصر
-د. علاء نزار العقاد	أستاذ العلوم السياسية	– جامعة غزة	– فلسطين
-د. ماهر العربي	أستاذ العلوم السياسية	– جامعة القاهرة	– مصر
- د. خلود محمود	أستاذ الإعلام	– معهد الدراسات الأدبية - جامعة الاسكندرية	– مصر
- د.عمر المبروك اسباقة	أستاذ مشارك في العلوم السياسية	- جامعة بني وليد	– ليبيا
- د. نبيلة عبد الفتاح قشطي	أستاذ النظم السياسية	- جامعة المنوفية	– مصر
-د. سعيد مراح	أستاذ الإعلام	– جامعة جيلالي لياي سيدي بلعباس	– الجزائر
- د. علي مصباح الوحيشي	أستاذ مشارك بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا		– ليبيا
- د. عبير محمود مجاهد	أستاذ الاقتصاد	– كلية التجارة - جامعة الأزهر	– مصر
- د. طارق المنصوب	أستاذ الاقتصاد	- جامعة إب	– اليمن
- د. محمد مساهل	أستاذ علوم الاتصال	-كلية الإعلام جامعة قسنطينة	– الجزائر
-د. تامر عز الدين	باحث علوم سياسية	- مدير مكتب فرنسا 24	- مصر
- د.حسين اللامي	أستاذ العلوم السياسية	- جامعة ميسان	- العراق
-د.جهاد ملكة	باحث ومحاضر لدى مركز التخطيط الفلسطيني		- فلسطين
-د.عصام عيروط	أستاذ العلوم السياسة		- فلسطين
- د. ميثم كاظم العميدي	أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية		- العراق
- د. محمد زروق	أستاذ العلوم السياسية	جامعة شندي	– السودان
-د. إقبال ناجي سعيد	أستاذ القانون	- كلية مزايا الجامعة	– العراق
- د. عفيفة بلعيد	أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري	- جامعة القاضي عياض - المغرب	

الفهرس

م	العنوان	ص
	تقدير موقف: الترويض الخطير: سوريا ما بعد الأسد بين شرعية الدولة وولاءات العابرين للحدود د.حمدي سيد محمد محمود	
1	مضيق باب المندب في استراتيجيات القوى الاقليمية والدولية أ.د. شذى زكي حسن	10
2	التسويق السياسي للأحزاب في العراق بعد العام 2003 م.م مصطفى محمود جلال - أ. م. د. حمد جاسم محمد - أ. م سعد محمد حسن	34
3	العلاقة بين الإرهاب والاستقرار السياسي والاجتماعي (العراق 2003- 2014 انموذجا) أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجي	44
4	توجهات سياسة روسيا الاتحادية نحو دول أمريكا اللاتينية أ.د. نوار محمد ربيع الخيري	64
5	تجربة القضاء الدستوري بالمغرب من 1962 إلى 2011 د.عفيفة بلعيد	79
6	المُرتكزات الفكرية لمابَعْدَ العَلْمانيّة في الفكر السياسي الغربي المُعاصر م.م. نبأ كاظم شاكر	105
7	اتجاهات الرأي العام العراقي نحو الحرب " الإسرائيلية" على لبنان: دراسة استطلاعية أ.د. قاسم حسين السعدي - أ.حسين شبيب المرشدي	133
8	قضية كشمير: العامل المركزي في النزاع الهندي الباكستاني م.م. ابراهيم عبدالله عمر	163
9	المنهجية الإسرائيلية في تهجير السكان الفلسطينيين: دراسة من خلال مجريات حرب (7أكتوبر) د. سامي محمد علقم	178
10	سياسة الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن في المنطقة العربية (دراسة في الدوافع والمحددات) أ. رواء كريم صبر	194
11	تغير المناخ والصراعات الدولية: دراسة تأثيرات البيئة على الأمن الدولي م.م. أحمد عقيل عبد	217
12	Coaching, Supporting, and Monitoring Bilingual Children With Special Education Needs Mostafa Ewees, PhD	223

تقدير موقف:

الترويض الخطير: سوريا ما بعد الأسد بين شرعية الدولة وولاءات العابرين للحدود

د.حمدي سيد محمد محمود – باحث أكاديمي

المستخلص:

أعلنت الإدارة السورية الجديدة، بدعم أميركي غير مباشر، عن خطة لدمج نحو 3500 مقاتل أجنبي، معظمهم من الإيغور وآسيا الوسطى، ضمن الجيش السوري عبر تشكيل الفرقة 84. تهدف الخطة إلى إعادة تأهيل هؤلاء المقاتلين، الذين كان كثير منهم ضمن هيئة تحرير الشام، ومنحهم الشرعية وربما الجنسية مقابل ولائهم للدولة. ورغم تقديم الخطة كحل أمني للحد من عودة المتشددين إلى تنظيمات كداعش، إلا أنها تثير مخاوف بشأن استقرار سوريا على المدى الطويل، واحتمال نشوء ولاءات متضاربة داخل المؤسسة العسكرية. كما أن هذا التوجه يعيد طرح أسئلة شائكة حول حدود الدولة، وإمكان إعادة دمج من كانت ولاءاتهم عابرة للحدود في مشروع وطني هش.

الكلمات المفتاحية: الجيش السوري، المقاتلون الأجانب، إعادة الإدماج، الولاءات المتعددة.

Abstract:

The new Syrian administration, with indirect US support, announced a plan to integrate approximately 3,500 foreign fighters, mostly Uyghurs and Central Asians, into the Syrian army through the formation of the 84th Division. The plan aims to rehabilitate these fighters, many of whom were affiliated with Hay'at Tahrir al-Sham (HTS), and grant them legitimacy and possibly citizenship in exchange for their loyalty to the state. Although the plan is presented as a security solution to prevent the return of extremists to groups like ISIS, it raises concerns about Syria's long-term stability and the potential emergence of conflicting loyalties within the military establishment. This approach also raises thorny questions about the state's borders and the possibility of reintegrating those whose loyalties crossed borders into a fragile national project.

Keywords: Syrian army, foreign fighters, reintegration, multiple loyalties.

مقدمة

تشير التطورات الأخيرة في سوريا إلى تحول لافت في نهج الإدارة الجديدة تجاه ملف شائك طالما شكّل عقبة رئيسية أمام تقاربها مع الغرب، والمتمثل في مستقبل المقاتلين الأجانب الذين قاتلوا في صفوف المعارضة المسلحة، وخاصة هيئة تحرير الشام. فقد كشفت مصادر متعددة، بما في ذلك تصريحات رسمية للمبعوث الأميركي توم باراك ومسؤولين في وزارة الدفاع السورية، عن خطة لدمج ما يقارب 3500 مقاتل أجنبي في وحدة عسكرية جديدة هي "الفرقة 84"، في إطار الجيش الوطني السوري الجديد الذي يتشكل بعد سقوط نظام بشار الأسد.

أولًا: الخلفية والسياق

يأتي هذا القرار في سياق المرحلة الانتقالية التي تمر بها سوريا عقب انهيار نظام الأسد واستلام هيئة تحرير الشام السلطة في دمشق، بعد سنوات من الحرب الأهلية الطاحنة. وتواجه القيادة الجديدة، بقيادة أحمد الشرع، تحديات متعددة، من بينها التعامل مع آلاف المقاتلين الأجانب الذين انخرطوا في النزاع السوري ضمن جماعات المعارضة المسلحة، لا سيما الإيغور وغيرهم من أبناء آسيا الوسطى، المنضوين سابقًا في "الحزب الإسلامي التركستاني" وجماعات أخرى مصنّفة دوليًا كتنظيمات إرهابية.

وبينما كانت الولايات المتحدة والدول الغربية تصر حتى وقت قريب على ضرورة استبعاد هؤلاء المقاتلين من المشهد السوري، شهدت الأسابيع الماضية تغيرًا ملحوظًا في الموقف الأميركي، عقب جولة الرئيس ترامب في الشرق الأوسط ولقائه بالقائد المؤقت أحمد الشرع، حيث تم تعيين توم باراك مبعوثًا خاصًا إلى سوريا، ورفعت واشنطن العقوبات عن دمشق، تمهيدًا لمقاربة أكثر براغماتية تجاه سوريا ما بعد الأسد.

ثانيًا: دوافع الإدارة السورية من دمج المقاتلين الأجانب

1. الواقعية السياسية والأمنية

القيادة السورية الجديدة تدرك أن وجود آلاف المقاتلين الأجانب الذين يتمتعون بتدريب قتالي وخبرة ميدانية عالية يمثّل عبئًا أمنيًا ضخمًا في حال تم تهميشهم أو تسريحهم دون خطة احتواء واضحة. ومن هنا، ترى أن ضمّهم إلى الجيش الوطني، ضمن وحدة رسمية تخضع لإشراف وزارة الدفاع، يشكل مخرجًا عمليًا لتفكيك الطابع الجهادي العابر للحدود الذي ارتبط بهم سابقًا.

2. إعادة تدوير القوة العسكرية

شكل هؤلاء المقاتلون العمود الفقري لوحدات النخبة في هيئة تحرير الشام، بما امتلكوه من انضباط والتزام قتالي. وبدلًا من خسارة هذه الكوادر لصالح تنظيمات أكثر تطرفًا مثل داعش، تسعى القيادة الجديدة إلى إعادة تدويرهم ضمن مشروع الدولة الجديدة، وذلك بعد "تنقيح أيديولوجي" ، بما يسمح بدمجهم دون تهديد أمني مباشر.

3. رسائل للداخل والخارج

الخطوة تمثّل رسالة مزدوجة: داخليًا، توحي بأن القيادة قادرة على إدارة الملفات الحساسة بحزم ومرونة. وخارجيًا، تسعى لطمأنة الدول الكبرى بأن الانخراط مع النظام الجديد لن يعني بالضرورة فتح الباب أمام عودة الفكر الجهادي أو الإرهاب العابر للحدود، بل على العكس، هناك مساعٍ لتحويل مقاتلين سابقين إلى عناصر نظامية منضبطة.

ثالثًا: المخاطر والتحديات المستقبلية

رغم ما يبدو من براغماتية وواقعية، إلا أن خطة دمج المقاتلين الأجانب في الجيش السوري لا تخلو من مخاطر استراتيجية جسيمة، منها:

1. شرعنة الوجود الأجنبي المقاتل

قد يُفهم هذا الإجراء على أنه منح شرعية سياسية وعسكرية لوجود مقاتلين أجانب، بعضهم مرتبط سابقًا بجماعات مصنفة إرهابية، مما قد يشكك في نوايا الإدارة الجديدة ويؤثر سلبًا على مساعيها في نيل الاعتراف الدولي الكامل.

2. قابلية الاختراق من قبل التنظيمات المتطرفة

رغم التنقيح الأيديولوجي المفترض، فإن قابلية هؤلاء المقاتلين للعودة إلى العمل تحت رايات أكثر تطرفًا، خصوصًا داعش أو بقايا القاعدة، تبقى قائمة، خاصة إذا ما واجهوا تهميشًا مستقبليًا أو فشلًا في تحقيق الاندماج الحقيقي في مؤسسة الجيش.

3 .توتر العلاقات مع دول إقليمية

خاصة الصين وروسيا، حيث أن معظم المقاتلين الأجانب ينتمون إلى قوميات الإيغور وتركستان الشرقية، وهي مجموعات ترى بكين في نشاطها تهديدًا لأمنها القومي. وعلى الرغم من إعلان الحزب الإسلامي التركستاني حلّ نفسه، فإن بكين قد لا تثق بهذا التحول السريع، وقد تزيد ضغوطها على القيادة السورية الجديدة للتخلص منهم بدلًا من دمجهم.

4 .الاختبار الأخلاقي والحقوقي

العديد من هؤلاء المقاتلين ارتكبوا انتهاكات خلال الحرب الأهلية، وإن دمجهم في الجيش دون محاسبة أو تقييم فردي دقيق قد يُنظر إليه كـ"تبييض" لسجلهم. هذا الأمر قد يؤثر على صورة الدولة السورية الجديدة أمام المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية.

رابعًا: السيناريوهات المحتملة

- السيناريو الإيجابي:

إذا نجحت الحكومة السورية في تنفيذ خطة الإدماج بشفافية، وربطت المقاتلين الأجانب بمؤسسات الدولة وأخضعتهم للمحاسبة والانضباط العسكري، فقد يتحولون إلى أداة دعم للاستقرار، خاصة في مناطق شمال سوريا، وقد يشكلون قوة ضاربة ضد بقايا داعش أو الميليشيات الإيرانية.

- السيناريو السلبي:

في حال فشل مشروع الدمج أو حدث انشقاق لاحق بين هؤلاء المقاتلين والدولة الجديدة، فإنهم قد يعيدون تشكيل أنفسهم تحت رايات جديدة متطرفة، ما يؤدي إلى عودة التهديد الجهادي العابر للحدود، ويُدخل سوريا مجددًا في حلقة العنف والفوضى.

- السيناريو المختلط:

قد يتم دمج نسبة من المقاتلين بنجاح بينما يتمرد آخرون لاحقًا، بحسب تطورات المشهد الداخلي أو تغير مواقف الدول الإقليمية والدولية، ما يضع القيادة السورية في حالة إدارة أزمة مستمرة إزاء هذا الملف.

وختامًا، فإن خطة الإدارة السورية الجديدة لدمج المقاتلين الأجانب في الجيش الوطني تمثّل مغامرة سياسية وأمنية محسوبة، تعكس براغماتية تحاول موازنة الضرورات الواقعية مع الرغبة في تحقيق الاستقرار. غير أن نجاحها يعتمد على عدة شروط معقدة، منها التحقق من ولاء هؤلاء المقاتلين، ضمان انضباطهم، التعامل بشفافية مع المجتمع الدولي، والحفاظ على توازن دقيق بين الاحتواء الأمني والتكامل المؤسسي. وبينما قد تمثل هذه الخطوة مخرجًا عمليًا من أزمة طال أمدها، فإنها تحمل في طياتها قابلية عالية للانفجار إن لم تُدار بأقصى درجات الحذر واليقظة.

مضيق باب المندب في استراتيجيات القوى الاقليمية والدولية

أ.د شذى زكي حسن

المستخلص:

يتميز مضيق باب المندب بخصائص جيواستراتيجية دفعت القوى العالمية والاقليمية للتنافس عليه وفيه، فارتبطت أهميته بمصالح القوى الدولية والاقليمية المحيطة به . فبعدما كان التنافس يقتصر على القوتين العظيمتين النوويتين الإيديولوجيتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الصعيد العالمي وبين الدول العربية و"إسرائيل" على الصعيد الإقليمي في مرحلة الحرب الباردة غدى الإقليم مرشحا للتنافس بين قوى منفصلة ذات علاقات ديناميكية متشابكة تفيض فيها تطورات كبيرة في سياسة واستراتيجية كل قوة تجاه المضيق ودوله القريبة فبعد الحرب الباردة فاستبدل الدور السوفيتي بالدور الصيني تدريجياً. وبات التنافس الامريكي- الصيني جيوبوليتيكيا وجيواقتصاديا بعدما كان التنافس إيديولوجيا - أمنياً- عسكرياً ، الأمر الذي جعل هذا المضيق مجالاً لمحاولات هذه الدول باتجاه السيطرة عليه، تارةً بانتشار الوجود العسكري وتارة بمشاريع التدويل والحماية وضمانات الامن تارة اخرى.

الكلمات المفتاحية: مضيق باب المندب ، الولايات المتحدة ، الصين ، الوجود العسكري ، دول الخليج العربي

Abstract:

The Bab el-Mandeb Strait is characterized by geostrategic characteristics that have led global and regional powers to compete over it. Its importance is linked to the interests of the surrounding international and regional powers. While competition was limited to the two ideological superpowers, the United States and the Soviet Union, at the global level, and between the Arab states and Israel at the regional level during the Cold War, the strait and its surroundings have become a region ripe for competition between separate powers with dynamic, intertwined relationships, fueled by major developments that push them to formulate their own policies and strategies that serve their goals and interests. After the Cold War, the Soviet role was replaced by the Chinese role, and the US-Chinese competition became geopolitical and geo-economic, having previously been ideological, security-related, and military. This has made this strait an arena for these countries' attempts to dominate it, seeking direct control through the deployment of military force at times, and through trade, protection, and security guarantees at other times.

Keywords: Bab el-Mandeb Strait, United States, China, military presence, Arabian Gulf states.

المقدمة

يعد مضيق باب المندب واحدا" من الممرات المائية المهمة عالميا ، يتميز بموقعه بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وشرق افريقيا ، ولكونه الخانق الجنوبي للبحر الاحمر وبوابته فهو صلة الوصل بالمحيط الهندي والخليج العربي والقرن الافريقي ويفصل قارة اسيا عن قارة افريقيا. وكجسر طواف بين الشرق والغرب والمعبر الأساسي لناقلات النفط القادمة من دول الخليج والمتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة وبضائع التسويق العالمي . والسيطرة على هذا الممر تعني القدرة على عرقلة الحركة الملاحية القادمة من الشمال وتحديدا من قناة السويس ، كذلك تعني السيطرة على حركة التجارة الدولية .

ومن هنا ارتبطت أهميته بمصالح القوى الدولية والاقليمية المحيطة به، الأمر الذي جعل هذا المضيق مجالاً لمحاولات هذه الدول باتجاه السيطرة عليه، تارةً بالقوة العسكرية وتارة بمشاريع التدويل والحماية وضمانات الامن استنادا" إلى وجود مهددات تمس مصالحها في سلامة الملاحة في المضيق مثل تأثير تنظيم القاعدة والحرب في اليمن وتصاعد ظاهرة القرصنة والتهديدات الايرانية المستمرة باغلاق المضيق التي انتشرت أساطيلها بذريعة حماية السفن العابرة للمضيق وتعالي مطالباتها بضرورة تأمين حرية الملاحة في هذا الممر الحيوي وإيجاد آلية دولية لحمايته.

فرضية البحث :- يمثل مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ويصله بخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، ويشكل حلقة مهمة في الطريق التجاري البحري الأقصر والأقل تكلفة، الذي يربط شرق آسيا بأوروبا. ويتمتع بأهمية إستراتيجية واقتصادية وعسكرية، جعلته ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، وقد عملت القوى المتنافسة على تعزيز نفوذها فيه بإنشاء قواعد عسكرية بالجزر والدول المشاطئة، واستغلال التحكم بالمضيق وإغلاقه في وجه الخصوم عند الحاجة، فأصبح ورقة رابحة في الحروب والنزاعات.

اهمية البحث :- تزايد مخاوف الدول المحيطة بالبحر الاحمر من اعاقة حرية حركة الملاحة الدولية في مضيق باب المندب، نتيجة لتهديدات القوى الإقليمية المستمرة بإغلاق المضيق والمنافسة في منطقة البحر الأحمر الحيوية، اظهرت حجم التنافس المحموم حول المرور في مضائق التجارة العالمية عموماً، واهميتها لإمدادات الطاقة خصوصا. ولذا يندرج التحول الإستراتيجي في منطقة باب المندب حيث موانئ البحر الأحمر الحيوية وارتباطها بالخليج العربي وأمنه القومي، ضمن سياق اختبار القوة الدولي-الإقليمي الدائر، وما يعادل الانقلاب في موازين القوى في المشهد الاقليمي الجيو-سياسي الجديد والذي يمارس فيه التحالف العربي (الإمارات ، مصر، والسعودية) دور المهندس في تشكيل التحالفات وزيادة عناصر القوة في مواجهة القوى الإقليمية الصاعدة وخاصة غير العربية التي تهدف التحكم في المنطقة وضرب المصالح العربية الاقتصادية والأمنية.

منهجية البحث :- اعتمد في دراسة المشكلة البحثية وفرضيتها على المنهجين الوصفي والتحليلي كاساس علمي يقوم على توصيف اهداف ومصالح القوى الاقليمية والدولية في مضيق باب المندب وسعيها لضمان مرور حرية الملاحة وضمان امدادات الطاقة فيه.

اشكالية البحث :- بات معروفا ان الصراع الجيو- سياسي بين القوى الاقليمية والدولية يهدف الى ايجاد مناطق نفوذ والهيمنة عليها ، ومن بينها المضائق والمنافذ البحرية والتحكم بخطوط التجارة مستخدمة وسائل القوة الذكية بما فيها الادوات الاقتصادية والإعلامية والسياسية والمذهبية فضلا عن الادوات العسكرية، لبسط نفوذها في الخوانق الحيوية ومنها مضيق باب المندب فاستراتيجيات هذه الدول تدرك بان السيطرة على ممرات التجارة والطاقة تمكنها من التأثير على الساحة الإقليمية والدولية،

في وقت تزداد حدة التهديدات النابعة من الدول المحيطة بالمضيق منها الحرب اليمنية والصراعات السياسية والمسلحة في القرن الافريقي. ومن هنا تطرح الكثير من التساؤلات:-

ماهي المكانة الجيوستراتيجية للمضيق؟

كيف تؤثر هذه المكانة على مصالح القوى الدولية والاقليمية؟

كيف اثرت الاحداث التي شهدتها اليمن ودول القرن الافريقي المشاطئة على استراتيجيات القوى الاقليمية والدولية؟

وللاجابة على هذه التساؤلات سيتم تناوله وفق الهيكلية الاتية :-

اولا :- الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب

يحتل مضيق باب المندب المركز الثالث على مستوى العالم من حيث اهميته الجيوبوليتيكية بعد مضيق هرمز ومضيق ملقا ، تنبع أهميته الاستراتيجية من خلال موقعه الجغرافي كحلقة وصل بين قارتي اسيا وافريقيا ، فعن طريقه ابحر سكان الجزيرة العربية اليمنيون والعمانيون الى الساحل الافريقي منذ القدم .[1] كذلك موقعه على خط الملاحة العالمي والذي يربط البحر الأحمر بالبحر العربي والمحيط الهندي، اذ يعد نقطة الخنق في جنوب البحر الاحمر ما يجعله مؤثراً بطريقة مباشرة على حركة الملاحة الدولية المدنية والعسكرية على السواء . يمتد المضيق الى المياه الاقليمية لاربع دول هي (اليمن ، جيبوتي ،ارتيريا ،الصومال)، مع قربه من مناطق القرن الافريقي غربا والسواحل العربية شرقا ومضايق تيران وجوبال في شمال البحر مميزات جيوبوليتيكية في خريطة الصراع الدولي والمنافسة الحادة القائمة اليوم بين القوى الدولية والاقليمية ، فهو السبيل الاستراتيجي للتجارة النفطية وغير النفطية الشرق الأوسطية لاوربا والولايات المتحدة. كما يربط مضيق باب المندب باتصاله المباشر بين الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، مما يعني ان إغلاق المضيق سيجبر ناقلات النفط القادمة من الخليج العربي على المرور عبر جنوب أفريقيا باتجاه الشمال من أجل الوصول إلى اوروبا وبقية دول العالم بتكلفة كبيرة من ناحية الوقت والمال.[2]

المضيق يصل طوله إلى 50 ميلاً وبعمق 310 متراً بينما لا يتجاوز عرضه 19،5 ميلاً عند أضيق نقطة فيه بما في ذلك جزيرة بريم التي تتحكم في مضيق باب المندب ولا تزيد مساحتها عن 8,12 كيلومتر مربع. تتم الملاحة في جانبه الغربي الأوسع من جزئه الشرقي الذي لايصلح للملاحة الدولية بسبب ضيقه وسطحية المياه فيه ، فضلا عن انتشار الجزر والشعب المرجانية التي تقسم مياه البحر الى ممرات ملاحية صغيرة وضيقة، وهو ما يعد قيمة استراتيجية كبيرة ذات خصوصية فريدة ومميزة عن المضائق الاخرى بما فيها مضيق هرمز.[3]ومن مميزاته الجيوبوليتيكية هو تحكمه بمخارج ومداخل البحار المحيطة ، اذ ان اي تحرك في الخليج العربي ينتهي في باب المندب عن طريق (مضيق هرمز – خليج عدن –المحيط الهندي) ويتقاسم هذه الاهمية مع مضيق جوبال – قناة السويس والتي اصبحت بواسطتها البحر الاحمر همزة الوصل الاستراتيجية بين الكثير من الطرق البحرية , ومن هنا برزت اهميته الامنية كونه النقطة التي تتركز عندها امن جميع الاطراف، لذلك ترتبط اهميته بالامن القومي العربي وذلك لمتاخمة منطقة البحر الاحمر عامة وباب المندب خاصة لكيانات ذات مصالح متضاربة (اثيوبيا -ارتيريا ،اثيوبيا- الصومال ،واثيوبيا والسودان).[4]

---

[1] - ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الرابط :- https://ar.wikipedia.org/wiki-/

[2] - عاطف السيد ، البحر الاحمر والعالم المعاصر ، دراسة تاريخية سياسية استراتيجية ، دار عطوة للطباعة ، القاهرة ، ط2 ،1985 ، ص 15

[3]-https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الدخول 2024 /9/13

[4] -اديان عامر ، الاهمية الجيوبوليتيكية للبحر الاحمر في الاستراتيجيات الاقليمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ،2018 ،ص 26

من الناحية الاقتصادية، يعد مضيق باب المندب رابع أكبر الممرات المائية التجارية اذ تمر عبره سنوياً أكثر من 21 ألف سفينة محملة بشتى أنواع البضائع . ووفق معطيات وكالة إدارة معلومات الطاقة الأميركية لعام 2024، يمر عبر "باب المندب" نحو 10% من التجارة البحرية العالمية، بما في ذلك صادرات النفط من الخليج العربي إلى الأسواق العالمية. اذ يمر عبره نحو 4.8 ملايين برميل من النفط يوميا. ويمر عبره سنويا نحو 10 آلاف سفينة، منها نحو 4 آلاف سفينة نفط برميل يوميا من النفط الخام والمكثفات والمنتجات البترولية المكررة باتجاه أوروبا والولايات المتحدة، وإلى الأسواق الآسيوية مثل سنغافورة والصين والهند، وذلك بما يعادل حوالي 9% من إجمالي النفط المنقول بحرا في العالم، ويشمل النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة.[1] وهو طريق مهم لمنتجات التكرير الأوروبية إلى الأسواق الدولية. كما يسمح المضيق لصادرات الخام المتوجهة إلى السوق الأوروبية بالمرور إما عن طريق خط أنابيب "سوميد" الذي يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط أو عن طريق قناة_السويس. يتضح من ما تقدم العلاقة المتبادلة بين مضيقي هرمز وباب المندب من ناحية اتجاه خطوط النقل البحري للإمدادات النفطية العابرة من منطقة التصدير الاساسية في الخليج العربي والى اوروبا بالأخص كما يتبادل مضيق المندب التأثير على نسبة الحمولة مع ممر رأس الرجاء الصالح حيث توجه نسبة لابأس بها من الحمولات باتجاه رأس الرجاء الصالح في حالة حدوث ما يعيق الملاحة عبر باب المندب او قناة السويس على حالة عقود التوريد النفطي مع اوروبا شمالا وجنوبا والولايات المتحدة عبر مضيق جبل طارق وتشكل التجارة عبر مضيق باب المندب ما لا يقل عن 20 % من حجم العالمية بمبلغ يصل إلى 700 مليار دولار سنويا بين قارتي آسيا وأوروبا، اذ تعبر خلاله 25 الف سفينة سنوياً والتي تمثل حوالي 7 % من الملاحة العالمية . في السياق ذاته، يكتسب المضيق دوره الاستراتيجي بسبب كمية النفط الذي يمر به، والتي تقدر بحوالي 3.8 برميل يومياً وبالعكس ايضا فان التجارة العابرة للبحر الأحمر مرورا بقناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط ومنها إلى أوروبا مما قلص من حجم المسافة بين القارتين وجعل العبور من خلال هذا المضيق هو الأدنى تكلفة بالنسبة للدول الآسيوية وفي مقدمتها الصين.[2] وبالتالي فأن اي تهديد بإغلاقه سيؤدي بنتائج سلبية على التجارة العالمية، كما سيؤثر على أسعار النفط وتعطيل مصالح دول الإقليم والعالم . مما اكسب المضيق أهمية مضافة مع ارتباطه بالأمن والاستقرار لكل من اليمن ودول الخليج العربي ومصر، وعليه يمكن فهم دلالات الحرب في اليمن ضد الحوثيين، والتي ينظر إليها على أنها الذراع العسكري للقوة الاقليمية الايرانية واكثرها تهديدا على الأمن القومي لهذه الدول .

يشكل ارتباط باب المندب من الجنوب بالمحيط الهندي بموقعه في منتصف الطريق بين قناة السويس وبومباي ، أهمية استراتيجية وسياسية وأمنية واقتصادية كبيرة لدول الخليج العربية لانها تعد اليمن عمقها الجيوبوليتيكي وامتدادها الاستراتيجي القريب من القرن الافريقي في الطرف الجنوبي من البحر الأحمر، فعلى الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر تقع كل من السعودية واليمن، وتشترك السعودية والأردن ومصر و"إسرائيل" في خليج العقبة شمال البحر الأحمر. ومع امتدادها بخليج العقبة حيث توجد جزيرتي تيران وصنافير بين مصر والسعودية والذي يفصل بينهما مضيق تيران الذي يتيح امكانية استخدامه عرقلة الوصول

[1] - مضيق باب المندب.. "باب الدموع" وبوابة البحر الأحمر نحو خليج عدن.

2- الجزيرة نت https://www.aljazeera.net ، الموسوعة ، تاريخ الزيارة 2025/1/12

3- عبد الوهاب القصاب، باب المندب ،بوابة الدموع ،الانعكاسات الاستراتيجية على التعرض الايراني الحوثي على ناقلات النفط السعودية ، العربي الجديد ،2016/9/14

"الإسرائيلي" إلى البحر الأحمر ، وعند مدخله الجنوبي في خليج عدن تقع كل من الصومال وجمهورية أرض الصومال، غير المعترف بها رسميا.[1]

ومن هذه المميزات الاستراتيجية اصبح المضيق محلا للتنافس الدولي والاقليمي. وهدفاً حيوياً دخل في سياسات الدول الكبرى والدول المطلة عليه عكست صورة الصراع القائم حاليا ، ما يجعله عاملاً مؤثراً وحساساً في ميزان القوى والسياسات الدولية والاقليمية حتى الآن.[2]

أما من الناحية العسكرية فإن المضيق بموقعه بين بؤر الصراع الدولي في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والخليج العربي، تحول الى مصدر من مصادر الصراعات الإقليمية والدولية ، كما شكل المضيق همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي، وكذلك يعتبر الطريق الرئيس الذي تعتمده القوى الدولية لتحريك قواتها بين قواعدها المختلفة والمنتشرة حول العالم ونقلها إلى مناطق النزاع والتي تتطلب حراكا عسكريا وخاصة حركة الاساطيل العسكرية ، كما عبرت السفن الحربية للولايات المتحدة المضيق في اثناء حرب الخليج الاولى عام 1991 وحرب الخليج الثانية عام 2003.[3]

الأَهمية الاستراتيجية للجزر المشرفة على المضيق

تنتشر مجموعة من الجزر ذات الأَهمية الاستراتيجية في مضيق باب المندب لتمثل مراكز مراقبة لحركة الملاحة البحرية الداخلة والخارجة من المضيق بالإضافة إلى إمكانية استخداماتها العسكرية والاستثمارية، وترتبط هذه الجزر بمسألة تأمين المضيق عسكرياً، والتدخل في تسيير حركة الملاحة فيه وهو ما استدعى بعض القوى الإقليمية والدولية إلى البحث لها عن موطئ قدم فيها كما حدث مع جزر دهلك وجبل الطير وحالب التي استأجرتها "إسرائيل" عام 1970 من أثيوبيا بموجب اتفاق ثنائي وأنشأت عليها قاعدة عسكرية ثبتت بموجبها مكانتها في البحر الأحمر ومدخله الجنوبي المتمثل في باب المندب، واستمر العمل بهذا الاتفاق حتى بعد استقلال أريتريا عن أثيوبيا وتبعية الجزر لها، وفي المقابل حافظت اليمن على جزرها الموجودة على مدخل البحر الأحمر من الناحية الجنوبية كجزيرة كمران وحنيش الكبرى والصغرى وزقر وبريم وسقطرى ودرسة وسمحة في مدخل المضيق من ناحية بحر العرب، حيث تشكل هذه الجزر قيمة استراتيجية مميزة مثل جزيرة بريم بمينائها الصغير وبموقعها الذي يتيح التحكم بالمضيق حيث تشطره إلى شطرين أو قناتين غير متساويتين، إحداهما صغرى تسمى قناة "اسكندر" وتقع بين ساحل الجزيرة الشرقي والساحل اليمني الغربي، والقناة الاخرى والتي تقع بين ساحل الجزيرة من الجهة الغربية والساحل الأفريقي من الجهة الشرقية والتي تعتبر عملياً أكثر اتساعاً من قناة اسكندر، حيث يبلغ عرض قناة عبور السفن بين جزيرة "بريم" والبر الأفريقي 16 كم وعمقها 100-200م، وهذا ما يسمح للسفن وناقلات النفط بعبور الممر بيسر على محورين متعاكسين . ومع بداية عملية عاصفة الحزم على اليمن خرجت مجموعة جزر حنيش وزقر وجزيرتي كمران وبريم المشرفتان مباشرة على الملاحة البحرية في المضيق عن السيطرة اليمنية لتخضع لسيطرة دول التحالف ، الأمر الذي مكنهم من السيطرة على هذا الأرخبيل الهام ، وتلك الجزر تمثل خط دفاع أخير للقدرات اليمنية للسيطرة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب[4]

ثانيا :- وجود القوى الاقليمية في مضيق باب المندب:

---

[1] - احمد الاصبحي ،اطلالة على البحر الاحمر والنزاع اليمني – الاريتيري ، دار البشير ،الاردن ،1996،ص21

[2] - صلاح الدين حافظ ،صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي ،سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،الكويت ، العدد 49 ، 1982 ، ص 76

[3] - نوار جليل هاشم ، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، دار الكتب العلمية، بغداد ، بلا سنة ،ص114

[4] - احمد الاصبحي ، مصدر سبق ذكره ، ص25

منذ ستينيات القرن الماضي اصبح مضيق باب المندب بؤرة للتنافس الدولي والاقليمي انطلاقا من استراتيجيات الدول المتصارعة فيه بفعل محيطه الإقليمي المتباين باطلالة اليمن شرقا وجيبوتي والقرن الافريقي غربا الذي أبقى المضيق في حالة تجاذب بين القوى الدولية وفقاً للتبعية الايديولوجية للدول المحيطة بهذا الممر الحيوي والتي تدرك مصلحتها في تخفيف احتمالات الصراع في مياهه لاعتبارات اقتصادية وامنية لحرية الملاحة الدولية. وكان للتغييرات التي شهدتها البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي انعكاسات واضحة على الاوضاع الداخلية والخارجية للدول المشاطئة للمضيق ، والتي قادت الى احداث تحولات سياسية واقتصادية وامنية في المنطقة كان لها اثرا بالغا على احتدام التنافس الدولي والاقليمي على المضيق بعد الاحتلال الامريكي للصومال وتزايد حالة عدم الاستقرار السياسي والحرب الاهلية في الصومال التي قادت الى بروز ظاهرة القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي ،اذ شهدت عمليات خطف واستيلاء على عدد من السفن التجارية ومراكب الصيد الاجنبية في المنطقة.[1]

كما ان احداث 11 ايلول 2001 ، قد اكسبت المنطقة بعدا جديدا في الاستراتيجية العالمية ذلك لان المنطقة بخصائصها الجغرافية الاستراتيجية والسياسية قد صارت نقطة تمركز جديدة لتنظيم القاعدة بعد عودة المقاتلين اليمنيين من الحرب في افغانستان وهم الاكثر تدريبا وطاعة مع قلة تعليمهم مما شكل تهديدا خطيرا يمكن من خلالهم توجيه ضربات مؤثرة الى مصالح الاستراتيجية العالمية قرب منابع النفط ،اذ ان النفط وهو اهم ركيزة للتقدم والحضارة الصناعية مضطر بحكم توزيعات اليابس والماء الى العبور ملاحيا من منطقة تسودها قبائل بدائية يمكن ان بشكل او باخر ان تتواطأ مع تنظيمات غير شرعية بهدف تهديد المصالح العالمية تهديدا جسيما . [2]وبعدها شهدت اليمن حربين(حرب الانفصال والوحدة والحرب بين الحوثيين والسلطة) لتبرز التهديدات الاقليمية والدولية بوضوح كلا من منطلقات استراتيجيات امنها القومي ومصالحها . ولتفتح باب التنافس الاقليمي بقوة عبر توظيف مشكلات المنطقة للتدخل فيها ومنها :-

1- الأزمة اليمنية التي تعد المبرر الرئيسي وراء كل مشاريع التدخل الخارجي التي تستهدف الهيمنة على مضيق باب المندب ، حيث استغلتها الأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق أهدافها، ولتطرح مسألة تدويل مضيق باب المندب مجددا وتحت مبررات مختلفة ترتبط بالعامل الأمني غالباً، ليس أقلها حالة تضارب المصالح والتسابق الدولي المحموم في منطقة الشرق الاوسط منذ عام 2011 وما أعقبه من ثورات لا زالت جذوة تداعياته مستعرة وتتفاعل بصورة دراماتيكية سريعة عززت من حالة الاستقطاب الدولي في المنطقة كما هو الحال في الملف اليمني وتفاعلاته وانعكاساته الأمنية .[3]

فعلى المستوى الاقليمي العربي اولت دول الخليج اليمن عموماً وباب المندب خصوصاً اهمية بالغة لأنها تعد امتدادهم الجغرافي ومجالهم الحيوي، كما تعتبر اليمن مهمة بالنسبة إلى مصر . فصادرات البترول السعودي تنقل بأنابيب الى موانئ البحر الأحمر وعلى رأسها ميناء جدة وهي تحمل من هناك باتجاه الشرق الأقصى وآسيا.

دفع التخوف الخليجي وبالاخص السعودي من سيطرة الحوثيين على صنعاء ووصولهم مع حلفائهم من القوى اليمنية التي تحركها الاستراتيجية الإيرانية إلى مضيق باب المندب وتهديداتهم المستمرة بإغلاقه امام الملاحة الدولية ، الى طرح اشكالية من يملك امكانية السيطرة على باب المندب يسيطر على اليمن ، فالشكوك والمخاوف السعودية من إيران الراغبة بالسيطرة على

[1] -حسن كريم ، الاهمية الجيوبوليتيكية لليمن في الصراع الاقليمي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ،2017،ص 77.

[2] - روبرت كابلان، الرياح الموسمية: المحيط الهندي ومستقبل القوة الأمريكية، ملخص لكتاب، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2011.

[3] د. كاظم هاشم نعمة ، تنافس القوى في البحر الاحمر ، المعهد الدبلوماسي ، الدوحة ، 2024 ص99

باب المندب كجزء من استراتيجيتها الاقليمية الشاملة التي تقودها على مستوى المنطقة، وهي ان تحرك الجماعات الموالية لها المنتشرة في العالم العربي كأداة لمد نفوذها بدءاً من لبنان الى سوريا ووصولاً الى العراق والى الجزيرة العربية

كان لتجاذب وتقاطع مصالح القوى الاقليمية في الازمة اليمنية وبالذات بملف باب المندب اثر واضح لمدى ارتباط المضيق بالسياسات الاقليمية الأمنية تجاه المنطقة ، وادراك المخاطر الفعلية للحرب الاهلية اليمنية مع وصولها للحدود البرية مع السعودية حملها للدخول في التحالف العربي لضرب الحوثيين والمتمردين على الرئيس عبد ربه هادي في عاصفة الحزم عام2015 والتي عدت هذا التدخل العربي بمثابة اختبار حقيقي لجدية دول الخليج في إحداث توازن ردع يمنع إيران وحلفاءها من أن يكون لهم موطئ قدم في اليمن وتحديداً على مضيق باب المندب المعروف بمكانته الجيوستراتيجية بالنسبة إلى دول الخليج او لإيران أيضاً ان استطاعت الهيمنة عليه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

2- الهشاشة الاستراتيجية لدول المنطقة: بعد أن شهدت صراعات كبرى بما في ذلك انهيار الحكومة المركزية في الصومال وأزمة القرصنة قبالة سواحل خليج عدن، وكذلك الصراع المسلح في دارفور والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأزمات سياسية مع بؤر توتر عرقي في إثيوبيا؛ علاوة على سنوات طويلة من التمرد المسلح في شمال أوغندا، وقضايا الإرهاب، والعنف السياسي في المنطقة. هذه التطورات المتلاحقة دفعت الى ظهور ادوار متباينة للقوى الاقليمية نتيجة لتضارب مصالحها الحيوية في المنطقة ومنها :-

الدور السعودي - الاماراتي

ارتبط امن مضيق باب المندب بأمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي وبالأمن الخليجي بشكل مباشر عموما وأمن السعودية واليمن تحديدا بشكل خاص ، فأي ارباك أو عدم استقرار أمني قد تحدث في عموم دول القرن الإفريقي ستكون لها تأثيراتها المباشرة على الدول المطلة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر على أمن واستقرار اليمن والسعودية ، وهذا ما دفع الى تشكيل محور القوى الخليجية مقابل القوة الايرانية وجميعها متنافسة على الوجود والنفوذ في المضيق. ولم تكن الحرب اليمنية هي المهدد الوحيد للأمن السعودي فهناك عمليات تهريب الأسلحة من دول وأطراف تدعم جماعة الحوثي في اليمن، وتجارة المخدرات والإتجار بالبشر والقرصنة التي تمارسها هذه الجماعات وغيرها، اصبحت من الأولويات التي تفرض على الدول الخليجية ضرورة التواجد في المنطقة والتنسيق والتعاون مع دول القرن الإفريقي، باعتبارها ضرورة لتعزيز الأمن والاستقرار على الجانب الآخر من ساحل البحر الأحمر كما يفرض عليها التدخل لوضع نهاية للنزاعات الداخلية والصراعات الدولية بين هذه الدول، بما يعزز العلاقات بين الدول المتشاطئة ويوفر فرص كثيرة للتقارب والتعاون. ومن جانب اخر فأنها تسعى الى سد الفراغات المحتملة أن تملأها دول منافسة لها كإيران، أومتخاصمة معها مثل قطر وتركيا. لذلك توسطت السعودية بالتنسيق مع الإمارات لفض النزاع بين إثيوبيا وإريتريا وتسوية خلافاتهما وانهاء العداء المستمر بينهما منذ عام 1998 بتوقيع اتفاقية سلام وصداقة وذلك ضمن جهودهما الرامية الى الحد من الصراعات وعدم الاستقرار في منطقة حيوية للأمن القومي الخليجي. [2]

بدأ التسابق الخليجي في الهيمنة على مضيق باب المندب في أعقاب الأزمة الخليجية عام 2017 بين المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة ومصر مع قطر باتت قضية زيادة النفوذ في باب المندب أمر في غاية الأهمية بين المعسكر الخليجي من

[1] - مركز المستقبل - أبعاد جيواستراتيجية:عاصفة الحزم تردع ...https://futureuae.com
2015/03/31 تاريخ الدخول 2024/11/22

[2] - عبد الوهاب القصاب ، مصدر سبق ذكره .

جهة والتضامن التركي القطري من جهة أخرى ازداد التنافس في الإطار الإقليمي في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، بدء سباق الوعود بالتنمية والتطوير والانفتاح في البحر الأحمر بمشروع نيوم في سياق "رؤية المملكة 2030" لولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان .[1]

كما تزايد الحضور الخليجي في منطقة القرن الأفريقي وذلك ضمن التنافس الخليجي – الخليجي على الريادة على المضيق ودول المشاطئة، وتمثل بالحضور القطري اذ اعتمدت الدوحة على الدور الدبلوماسي القوي في الوساطة بين دول المنطقة في الصراعات البينية، كما قدمت دعمها المعنوي والمادي للحركات الاسلامية والمتطرفة على غرار علاقاتها بحركة الشباب في الصومال, فالتحرك القطري بدا واضحا في الصومال من خلال رجل قطر في الصومال "فهد ياسين" نائب رئيس وكالة الاستخبارات والأمن القومي في الصومال ومدير المكتب الرئاسي لـ"فرماجو" ويمكن تفسير تكثيف الجهود القطرية في تعزيز وجودها في الصومال إلى تخوفها من تراجع دورها بعد تزايد النفوذين الاماراتي والسعودي في المنطقة والتي اثمرت التقارب الاثيوبي- الاريتري ، مع بروز دلالات ومؤشرات تعكس الجنوح نحو خريطة جديدة للعلاقات وللموازين القوى في منطقة القرن، بالتالي ضرورة ان يكون لقطر دور في المرحلة المقبلة. حيث قامت السعودية والامارات بإيجاد موطئ قدم وتحقيق عمق استراتيجي فيما وراء البحار من خلال بناء منشآت عسكرية في اراضي طرف ثالث وتوظيف وسائل القوة الناعمة التي تملكها وبذلك تتمكن من نشر قواتها في تلك المنشآت ومع التأكيد على مركزية تحالفها الاستراتيجي مع السعودية في وتوافقهما حول تجفيف منابع الارهاب وتحديد النفوذ العالمي في العالم العربي.[2]

ايضا كانت عملية عاصفة الحزم فرصة ذهبية للإمارات والسعودية في التمدد جنوبي اليمن عبر انشاء قوى يمنية مسلحة ترتبط بها وشجعت انفصالي الجنوب على العمل بهدف ايجاد مجال حيوي تتحرك فيه الامارات لتعزيز وجودها على بحر العرب وخليج عدن كما تفيد الشواهد بانها طورت لنفسها تسهيلات بحرية ووجود عسكري على البر اليمني وفي جزيرتي بريم وسوقطرة في مسعى يرمي للسيطرة على مداخل باب المندب بهدف الولوج الى القرن الافريقي بمايتيحه الموقع الجيوبولتيكي للمضيق من فرص للتخلص من التأثيرات السلبية التي يضفيها الوجود الايراني داخل الخليج العربي شبه المغلق.

2- تصاعد الدور الإيراني: لعبت إيران تاريخياً دورا فعالا ومؤثرا في القضايا الأمنية العربية ومنها تهديداتها المستمرة في السيطرة على المضايق البحرية، فعلى الرغم من اطلالتها على مضيق هرمز الا ان مساحته الضيقة جعلتها تنظر لمضيق باب المندب بانه اكثر أهمية لها من الناحية الاستراتيجية . وفي ضوء هذا الادراك اخذت ترسم استراتيجيتها تجاه السيطرة على المضيقين دفعة واحدة، بما يمكنها من أن تصبح قوة إقليمية هامة على الصعيد العالمي، عبر تحكمها بمسارات الطاقة والتجارة الخارجية للدول الكبرى في القارات الأربع، ويعطيها قدرة مواجهة القوى المناوئة لها بأكثر الطرق إضراراً. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية تحركت إيران باتجاهين ، تعزيز نفوذها في الجزيرة العربية منذ عام 2006 في اعقاب الحرب "الإسرائيلية" على حزب الله اللبناني في محاولة منها لمحاصرة دول الخليج العربية من خلال دعم وكلائها المسلحين في اليمن ادراكا لأهمية السيطرة على المضيق في امتدادها

[1] اماني زكريا ، التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي ... www.araa.sa/index.php?view=article&id=702:2014-06-24-15-08-18...

[2] -عبد الوهاب القصاب ، مصدر سبق ذكره.

الاقليمي بعدما كان انهماكها محصورا بمضيق هرمز[1] ، وتصاعد نفوذها في شرق أفريقيا في الصومال وجنوب السودان هذا يعطيها دوراً جديداً في الواقع الجيوبوليتيكي الاقليمي .[2]

اتخذت ايران من الوجود الامريكي في المنطقة ذريعة لإعلانها المستمر بأن البحر الأحمر لم يعد آمناً بسبب وجود هذه القوات ، وتهديداتها المتكررة بإغلاق المضيق مما اثر مباشرة على السعودية ومصر باعتبارهما اكثر الدول تضررا في حال اغلاقه ، فقررت السعودية ايقاف شحنات نفطها المارة عبر مضيق باب المندب مؤقتا حتى يصبح الوضع أكثر أمناً، وذلك على خلفية استهداف ميليشيات الحوثي المدعومة من ايران للناقلات السعودية والتي بدءت عام 2017بحاملة نفط سعودية في البحر الاحمر مع تهديداتهم بإغلاق باب المندب وبأمتلاكهم قوة بحرية قادرة على الوصول لأعلى البحار والموانئ السعودية [3]. حيث اكد نائب قائد الحرس الثوري حسن سلامي (أن بلاده تمتلك صواريخ بالستية مخصصة لاستهداف القطع البحرية)[4]. واكد ذلك جميس لونز الفريق المتقاعد في البحرية الأمريكية قائلا (ان الحرس الثوري وحزب الله ساعدا الحوثيين على ارساء موقعي رادار خارج أثنين من الموانئ اليمنية الرئيسية في البحر الأحمر لاستعمال الصواريخ التي تعد نسخ متطورة من الصاروخ الصيني طراز سي -802 المضاد للسفن)[5] . وهو ما يؤكد جدية التهديدات الإيرانية، وبالتالي حجم الأضرار البالغة التي ستلحق بتجارة الدول المطلة على البحر الأحمر بدءا باليمن وانتهاءا بمصر مرورا بجيبوتي واريتريا والسودان والسعودية وبحجم التجارة العالمية. اذ أن سيطرة إيران على مضيق باب المندب ستمكنها من السيطرة على قناة السويس وعلى حوالي 10% من الشحن البحري العالمي الذي يمر عبر هذا المضيق يومياً ومن هنا سيكون حجم الضرر كبير ولن يقع تأثيره على الدول العربية فقط، وانما سيطال الدول الكبرى .[6] مع مخاوف متزايدة من ارتفاع سعر النفط في السوق العالمي اذ أكد مسؤولون بمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) بأن إغلاق مضيق باب المندب في حالة حدوثه سيؤدي لارتفاع أسعار النفط بين 5 -15 دولاراً لكل برميل، مع ارتفاع تكاليف الشحن بإضافة 6 آلاف ميل بحري لعملية العبور وستصل التكاليف الإضافية للنقل لأكثر من 45 دولار يومياً.[7]

كما يشكل اغلاق باب المندب تهديدا اقتصاديا كبيرا بالنسبة لمصر حيث يعيق اغلاق المضيق حركة سفن البضائع الداخلة الى قناة السويس من خلاله، ووجود أي عائق لعملية المرور سيجعل الدول و الشركات العالمية تحجم عن استخدام قناة السويس، مما سيحرم مصر من عائدات القناة التي تشكل مصدرا هاما للدخل القومي المصري ، وبالتالي يعد المضيق "هبة الحياة" بالنسبة لقناة السويس التي تدر على مصر ما يزيد على 5 مليارات دولار سنويا.[8]

---

[1] علي الحسيني ، باب المندب يُفتَح على صراع استراتيجي بين العرب وإيران ، بيروت ،2015/4/13
www.alraimedia.com/Home/Details?id=01e84109-3260-4a28-b3b6...

[2] - اماني زكريا ،مصدر سبق ذكره.

[3] - باب-المندب-المضيق-السعودية-إيران أنظار العالم توجهت مؤخراً إلى «باب المندب».. arabicpost.net ›
2018 /07/27 تاريخ الدخول 14/ 9/ 2024

[4] نفس المصدر

[5] - نفس المصدر

[6] إرهاب إيران في باب المندب يدق ناقوس الخطر، سكاي نيوز عربية، 2018/7/26 تاريخ الدخول 14/ 9/ 2024

[7] 18- بوابة نيوز: المخاطر الاقتصادية لتهديد طهران بإغلاق مضيق ...
https://www.albawabhnews.com/3212627
2018/07/27 – تاريخ الدخول 7/ 2024/10

[8] 18- المآلات الاقتصادية لتهديد إيران بإغلاق مضيق باب المندب - ...
www.acrseg.org/40850
2018/07/31– تاريخ الدخول 7/ 2024/10

[8]- تأثير إغلاق باب المندب على أسعار النفط واقتصاديات دول ...

كما سيؤثر اغلاق المضيق على السعودية التي تمر عبره سفنها المحملة بالنفط والمشتقات المكررة والخام باتجاه الشرق الأقصى ودول آسيا. وفقاً لبيانات رصد حركة ناقلات النفط التي جمعتها وكالة Bloomberg عن العام 2018 أرسلت السعودية 600 ألف برميل نفط يومياً من الخليج العربي إلى المشترين في أوروبا وأميركا الشمالية. وأرسلت كذلك 330 ألف برميل يومياً من منشأة التصدير الأساسية للمملكة بمدينة رأس تنورة إلى ميناء ينبع في البحر الأحمر. كما نقلت 120 ألف برميل يومياً في الاتجاه المعاكس إلى آسيا من ينبع. حتى وصل إجمالي صادرات السعودية النفطية لعام 2018 إلى نحو 7 ملايين يومياً. [1]

و من هنا جاء ت ردود الافعال الخليجية لتحجيم التمدد الايراني عبر قيام القوات الإماراتية العاملة ضمن التحالف العربي في أيار عام 2018 بتدمير زورقين كانا يهددان إحدى ناقلات النفط التجارية في البحر الأحمر مما هدد المضيق بحرب ناقلات النفط. كما سعت الدول الخليجية باستثمار علاقاتها مع دول شرق افريقيا في إقامة قواعد عسكرية لها في جيبوتي وصومال لاند لمنع ايران من السيطرة على المضيق . وكذلك فعلت مصر عندما نشطت وجودها العسكري في هذه المنطقة الحيوية، وهو ما تم في تدشين الأسطول الجنوبي في مدينة سفاجا بمحافظة البحر الأحمر في كانون الاول 2017.

هذه الاحداث تدفع الى القول أنه لم يعد بالإمكان النظر إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب باعتباره بحيرة عربية، بل أصبحت الدول العربية والإفريقية بل والإقليمية فاعلًا أساسيًّا في ترتيبات الأمن والاستقرار فيه، بما يشكل ذلك من تحديات في ضوء تواجد ايران التي صارت تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن الدول العربية مع تزايد عمليات القرصنة البحرية الناتجة عن الازمات الاقتصادية وانتشار الفقر والانتشار الواسع للاسلحة الخفيفة ووسائل الاتصال الحديثة فضلا عن تنامي حركة التجارة الدولية عبر البحر الاحمر مع تراخي الاجراءات الامنية على مستوى السواحل والموانئ بشكل كبير والتي تسببت بتزايد التدخل الخارجي في المنطقة[2]

"اسرائيل"

هدفت "اسرائيل" السيطرة على عدد من المنافذ والموانئ الاستراتيجية ادراكا منها لأهمية الممرات المائية إما بالاحتلال المباشر، أو بالتنسيق والتحالف مع بعض الدول المطلة على الممرات والمنافذ البحرية الاستراتيجية، ومنها مضيق باب المندب المطل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

وتنطلق "إسرائيل" في تحركاتها نحو المنافذ والممرات المائية من استراتيجية وضعها مؤسسوا دولة الاحتلال الاوائل، واضعين نصب اعينهم أنها كيان مصطنع وغريب في المنطقة و تخوض صراعاً عنيفاً مع الفلسطينيين والدول العربية من اجل البقاء، وبالتالي فهي تبحث عن حلفاء تستطيع من خلالهم أن تكسر العزلة العربية المفروضة عليها، فاتجهت صوب أثيوبيا- كانت أرتيريا جزءاً منها- الواقعة في القرن الأفريقي بالقرب من مضيق باب المندب، ثم أقامت علاقات مع دول أفريقية أخرى لتحقيق الهدف ذاته، لمواجهة الدول العربية وخاصة المطلة على المنافذ البحرية ومنها مصر والأردن والسعودية واليمن والسودان.[3] لتحقيق

---

fcdrs.com/polotics/331

2015/04/01 تاريخ الدخول 7/ 2024/10

[1] - خالد عبد العظيم ،الترتيبات الامريكية في باب المندب ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،العدد 152 ،2003 ، ص 78

[2] - عبد الله بكوش، القرصنة البحرية في خليج عدن ومضيق باب المندب ، المستقبل العربي ، العدد396، 2011،ص105

[3] -فؤاد مسعد عسكرة اسرائيل لباب المندب ،عسكرة إسرائيل لباب المندب

مركز ابعاد للدراسات والبحوث

https://abaadstudies.org › strategies › topic

٢٠٢٤/٠١/٠٦ تاريخ الزيارة 2024/4/23

أمنها البحري، سيما في البحر الأحمر، وتحديداً في مدخله الجنوبي حيث يوجد الممر الاستراتيجي الأكثر أهمية، وهو مضيق باب المندب، الذي أثبتت حروب "إسرائيل" مع العرب أهميته.

وكانت أثيوبيا بوابة الولوج "الاسرائيلي" الى أفريقيا من الشرق ، واعتمدت على علاقاتها المميزة مع جنوب أفريقيا وكذلك مع كينيا. وفي عام 1993 استقلت إريتريا عن أثيوبيا وأصبحت دولة مغلقة. وكانت إسرائيل تدعم أثيوبيا عسكرياً في محاربة حركة التحرير الإرتيرية. وترتب

على استقلال إريتريا أن يتحول البحر الأحمر الى "بحيرة عربية" من جنوبه إلى شماله، وكانت الدول العربية مصر والسعودية والعراق تؤيد وتدعم حركة التحرير الإرتيرية ضد الدعم السوفيتي – "الإسرائيلي" لإثيوبيا. وعلى الرغم من التغيير الاستراتيجي في هياكل العلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية في العقد الأخير فإن "إسرائيل" تعمل على أن لا يكون هناك تكتل عربي في البحر الأحمر ضدها. ولقد استثمرت تحول إدراك الأمن القومي والقطري العربي من "إسرائيل" كمصدر تهديد وجودي إلى إيران ووظفته ليصبح سبباً لتعاون أمني في نطاق ائتلاف ضد إيران.[1]

ويأتي الجدل السياسي والاستراتيجي على إيران كمصدر تهديد وجودي "لإسرائيل"، وبهدف تحييد التهديد الإيراني الذي أخذ يقترب من "إسرائيل" من اليمن والتعاون مع الحركات الإسلامية في السودان والصومال فإن "إسرائيل" تقاوم التهديد الإيراني. وترى أن منطقة البحر الأحمر حلقة وصل بين جبهات تهديد "لإسرائيل" من سوريا – لبنان (حزب الله) وغزة واليمن والخليج العربي. وقد أخذ التهديد الإيراني أبعاداً استراتيجية أكثر مما كان خطاباً سياسياً في الفترة المبكرة من الثورة الإسلامية. فمن ناحية أولى، أن القدرات البحرية الإيرانية قد تطورت كماً ونوعاً وكذلك الاستراتيجية البحرية، فبعدما كانت ذات مهمات في مياه الخليج العربي توسع ميدان عملياتها إلى المياه البعيدة في المحيط الهندي والبحر الأحمر وحتى البحر الأبيض المتوسط فاقتربت من المصالح "الإسرائيلية".

ومن الناحية الثانية، إن إيران تتعاون مع حزب الله والحركات الإسلامية والجهادية في غزة وتمدها بالأسلحة والبحر الأحمر هو السبيل لإيصالها إلى لبنان وغزة. وتعترض "إسرائيل" شحنات من الأسلحة في طريقها إلى هناك، كما تزعم "إسرائيل" ومن الناحية الثالثة، أن إيران يتعاون معها جماعات غير دولية تنتشر في بلدان تفتقر إلى الاستقرار وتعبث فيها الفوضى، كما في الصومال، أو جماعة الحوثيين في اليمن، وتمد إيران هذه الجماعات بالأسلحة. وتحاجج إسرائيل بأن ما تتعرض له الأهداف الاستراتيجية في السعودية والإمارات ينذر بخطر أن تطال الصواريخ البالستية من الحوثيين أهدافاً "إسرائيلية".[2]

وإن هذه الجماعات عدو "لإسرائيل". وإن حضور إيران في اليمن يجعل مضيق باب المندب هدفاً مرشحاً ليتعرض إلى هجمات تعطل التجارة الدولية ما بين آسيا وأوروبا وقد تزايدت التجارة بني إسرائيل والصين والهند وشرق آسيا. وتحسب "إسرائيل" أن في وسع إيران أن تجعل من اليمن جبهة حرب بالوكالة مع إسرائيل فالحوثيون يصرحون في خطابهم السياسي أنهم طرف ، في جبهة المقاومة ضد "إسرائيل" والتي تقودها إيران. ومن الناحية الرابعة إن أهدافاً بحرية إسرائيلية تتعرض لتحديات وهجمات في المياه المتصلة مع البحر الأحمر وحول شبه الجزيرة العربية وبذلك تكون إيران قد وسعت ميدان المواجهة البحرية مع إسرائيل وهو الأمر الذي دفع إسرائيل إلى أن تعزز وجودها البحري من حيث المدمرات والغواصات المسلحة بالصواريخ

[1] Terdiman Mosh, Interests Is'raels and Struggle Power: Sea Red the of Water Boiling,2023,P189,

[2] IAW, 12 port , Harmer. C June , Strategy Maritime and Naval Iranian - Security East Middle,2022 .

وتهدف "إسرائيل" أن يكون لها نفوذ ودور بحري في أمن المنطقة وتتنافس مع القوتين البحريتين الإقليميتين مصر والسعودية. وعلى الرغم من أن الجدل في الاستراتيجية "الإسرائيلية" يعطي للأبعاد البحرية الأولوية الا أن بيئة التنافس والتعاون في البحر الأحمر والمياه المجاورة كخليج عدن وبحر العرب والخليج العربي وغرب المحيط الهندي يستدعي من "إسرائيل" أن يكون لها حضور بحري يؤمن لها دوراً في صوغ تدبر التطورات المتقلبة والمتغيرة في المنطقة وكذلك في صوغ تراتيب الأمن فيها. وإن حضورها أداة للاعتراف بها كقوة ساحلية ذات دور وقبول وانخراطها في تطورات المنطقة.[1]

ثالثا:- الوجود الدولي في مضيق باب المندب

لم يكن الوجود الدولي في مضيق باب المندب شيئا جديدا[2]، فمنذ ان بدأ قطبا الحرب الباردة بالظهور في المنطقة في أعقاب انسحاب بريطانيا من عدن، وإعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبي عام 1967، تمكن الأسطول السوفياتي من بسط نفوذه عند مدخل المضيق، من خلال استقراره في ميناء عدن وجزيرة سوقطرة. وكانت الولايات المتحدة الامريكية هي الاخرى موجودة بدورها في أرخبيل دهلك منذ الحرب العالمية الثانية. وتزايدت الأهمية العسكرية والأمنية لـ"باب المندب" عام 1973 أثناء الصراع العربي- "الإسرائيلي"، حين اتفقت مصر واليمن على إغلاق المضيق أمام "إسرائيل"، وتنامت أهميته الأمنية عقب هجمات 11/أيلول 2001، إذ قامت الولايات المتحدة الامريكية بالعمل على تأمين الملاحة بالمضيق في مواجهة تنظيم القاعدة والقراصنة بالمنطقة، عن طريق تأسيس قاعدة عسكرية لها في جيبوتي عام 2002، ومنذ ذلك الحين أصبح القرن الأفريقي المحاذي لمضيق باب المندب منطقة مزدحمة بالوجود العسكري الأجنبي ونقطة صراع وتنافس من أجل اكتساب النفوذ والهيمنة في أفريقيا حيث ينظر إلى الوجود العسكري الدولي على أنه صراع جيوسياسي واضح له تداعيات مهمة محتملة على التحولات في منظومة الأمن الإقليمي وتوازن القوى العالمي في نهاية المطاف.

ففي الفترة بين عامي 2008 و2017 أنشأت 4 دول أخرى قواعد عسكرية لها بجيبوتي، وهي إسبانيا واليابان وإيطاليا والصين. وأدى تصاعد عمليات القرصنة في "باب المندب" وخليج عدن منذ عام 2008 إلى تدويل للمنطقة، من خلال الحضور المكثف للقوى العسكرية الدولية التي تهدف لمكافحة الظاهرة. وأنشأت تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها في العالم بالصومال عام 2017

---

[1] د. كاظم هاشم نعمة ،مصدر سبق ذكره ، ص534

[2] لعب "باب المندب" منذ القدم دورا فاعلا في ربط شرق العالم بغربه، نظرا لموقعه الإستراتيجي المميز الذي لفت أنظار الدول الكبرى آنذاك، فسارعت للسيطرة عليه تجاريا وعسكريا منذ عصور الدولة المصرية القديمة، ثم الإغريق والبطالمة وصولا إلى الرومان، الذين بدؤوا باستخدام طريق البحر الأحمر إلى آسيا وتوسيع حجم تجارتهم بعد غزوهم لمصر.

وفي القرن الـ15 الميلادي، مع وصول الأسطول البرتغالي إلى المحيط الهندي عبر طريق رأس الرجاء الصالح، تراجعت أهمية مضيق باب المندب، لا سيما فترات قوة الدولة العثمانية التي أحكمت سيطرتها على المضيق، ومنعت السفن الأوروبية من الملاحة بالبحر الأحمر.

ومع ضعف الدولة العثمانية أواخر عهدها، بدأ التنافس الفرنسي البريطاني على المنطقة، وتسلل نفوذهما إلى البحر الأحمر وصولا إلى "باب المندب" وأصبحت منطقة المضيق محل تنافس القوى الاستعمارية الأوروبية.

وعلى إثر حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798، وضعت بريطانيا حامية عسكرية على جزيرة ميون لعرقلة وصول الفرنسيين إلى المحيط الهندي، وبحلول عام 1839 استقر البريطانيون بجزيرة كمران، وثبتوا قوات عسكرية تابعة لهم في جزيرة ميون على البوابة الجنوبية للمضيق.

وعام 1869 استولى الإيطاليون على ميناء "عصب" الإثيوبي، ووطدوا وجودهم شرق وجنوب الصومال، وسيطرت بريطانيا عام 1883 على ميناءي "زيلع" و"بربرة" شمال الصومال، وكان الفرنسيون قد بدؤوا بفرض سيطرتهم على شواطئ جيبوتي منذ عام 1862.واستمر النفوذ الأوروبي بالمضيق حتى حلول عام 1960، حين استقلت الصومال رسميا مع خروج القوات البريطانية والإيطالية منها، وعام 1977 خرجت فرنسا من جيبوتي، وأبقت قاعدة عسكرية لها كانت قد أنشأتها عام 1969. ومع نهاية الاستعمار، أصبح "باب المندب" خاضعا للدول المشاطئة، وتتحكم به كل من اليمن وجيبوتي وإريتريا.

وأسست الإمارات قاعدة عسكرية في إريتريا وأخرى في بربرة بالصومال. ووقعت السعودية على اتفاق مع جيبوتي لإنشاء قاعدة لها هناك. وتمكنت إسرائيل من بناء قواعد عسكرية على عدد من الجزر التابعة لإريتريا. وهكذا أصبحت منطقة المضيق وما حولها تعج بالقواعد العسكرية للقوى المتنافسة على النفوذ فيه.[1]

مثلت الترتيبات الامريكية في هذه المنطقة بالغة الحيوية جزءا من الترتيبات الاوسع نطاقا منذ حرب الخليج الثانية 2003 اذ ان تأمين هذه المنطقة يعني تحقيق عبور ملاحي امن للبترول العالمي ، وقد قامت الولايات المتحدة ببلورة استراتيجية جديدة في منطقة باب المندب ترتكز على المحاور الاتية :-

أ- الاستعانة باساطيل بحرية اوربية وعلى وجه الخصوص اساطيل المانية واسبانية لتأمين منطقة واسعة تبدأ من جدة شمال مضيق باب المندب حتى جزيرة سوقطرة في خليج عدن في جنوب المضيق .

ب- محاولة الحصول على نقاط ارتكاز جديدة في موانىء ومطارات حول المضيق ، اذ تسعى الاستراتيجية الامريكية في المحيط الهندي بتجهيز مطار هرجيسا وميناء بربرة . مع تمركز امريكي قوي في جيبوتي والذي يعد اهم محاور الاستراتيجية الامريكية في باب المندب .

ج – الاستعانة بمستشارين من اثيوبيا في سبيل مكافحة الاسلام السياسي في القرن الافريقي . [2]

اسفرت استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس الاسبق باراك اوباما عن تراجع نسبي لمكانة وهيبة للولايات المتحدة والتي شكلت خروجا عن مبدأ كارتر المستقر منذ سبعينيات القرن الماضي مما ترك فراغا واضحا على الترتيبات الامنية التي شجعت بعض القوى الدولية والاقليمية للولوج الى المنطقة ومنها الصين وايران و"اسرائيل" ،فظهرت استراتيجيات هؤلاء اللاعبين للولوج الى المنطقة ودأبت على تنفيذها بسياسات قوية وجداول زمنية محددة .[3]

ومن هذا المنطلق، ركزت السياسة الأمريكية في عهد الادارة الاولى للرئيس دونالد ترمب على البعدين الأمني والعسكري كجزء من استراتيجيتها تجاه منطقة الخليج العربي، بهدف تعزيز القدرات الأمنية الخليجية وتطوير أدائها، وبما يمكنها من مواجهة التنظيمات المتطرفة، واحتواء المخاطر التي تهدد أمن الخليج العربي وحركة الملاحة البحرية الدولية في جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب، حيث كثفت وجودها العسكري خاصة بعد تعرض بارجتها (يو. اس. اس ميسون) لهجوم صاروخي من الأراضي اليمنية، واعلانها ضرورة القضاء على الجماعات المعادية لها في موقع جغرافي ذا أهمية استراتيجية مثل باب المندب. مع امكانية تدخلها المباشر عند الضرورة وبصورة محدودة ذلك لمواجهة تلك التهديدات بالتنسيق مع الحكومة اليمنية عبر الصواريخ الجوالة والطائرات من دون طيار، بالإضافة إلى رغبتها في الحصول على تسهيلات في مرافئ اليمن البحرية لقواتها، لضمان عدم وقوع اليمن تحت الهيمنة العسكرية لأي قوى أخرى.[4] في إطار توجهاتها الجديدة لتوسيع مجال نفوذها باتجاه الشرق الاقصى لمواجهة التهديدات المترتبة على تزايد الدور الصيني والهندي في المحيط الهندي، والمحافظة على زعامتها العالمية مادفعها الى تبني رؤية جديدة تجاه المنطقة. حددتها بايجاد اتفاقات وتحالفات مع الشركاء للرد على التهديدات عبر القومية والجماعات المسلحة

---

[1] - دلال محمود السيد ، رؤية لامن البحر الاحمر ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 209 ، 2017 ، ص 99.

[2] - الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب .. www.youm7.com › story ،

2018/07/27 تاريخ الدخول 3/ 7/ 2024

[3] - ديفيد س. سورينسن، "التنافس الثلاثي: الولايات المتحدة وروسيا والصين في اليمن"، مجلة مدارات استراتيجية، العدد الثاني، يناير - فبراير 2012

[4] . د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره، ص52

ولتعزيز قوى الأمن والاستجابة للأزمات والحفاظ على المصالح الحيوية الامريكية والأمن الإقليمي والاستقرار والتصدي للنفوذ الصيني المتصاعد في المنطقة.[1]

الصين

أصبحت منطقة القرن الأفريقي القريبة من مضيق باب المندب ذات أهمية متزايدة بالنسبة لسياسة الصين العالمية والتي تتطلب منها التواجد المباشر ومنع وجود مراكز للقوى والتحالفات المعادية التي يتم تشكيلها ضدها مستقبلا.[2] كذلك ادراك الصين لاهمية ارتباط باب المندب بمنطقة الخليج العربي والتي اتضحت بأزمة الخليج في حزيران 2017 عندما سحبت قطر ما يقرب من 200 جندي متمركزين في منطقة دميرة المتنازع عليها بين اريتريا وجيبوتي. في أعقاب هذا المأزق، عرضت الصين إرسال قوات بديلة إلى المنطقة الحدودية المتنازع عليها. دفعها الى التمركز العسكري الإقليمي عبر قاعدتها اللوجستية وهي اول وجود خارجي دفاعي التي افتتحتها في جيبوتي عام 2017 الذي يمكنها من الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في أفريقيا وتأمين قنوات النقل البري والبحري، ومنافسة الهيمنة العسكرية الأمريكية. على هذا النحو سيتم تحديد هذا الوجود والنظر إليه من خلال المصالح الاقتصادية المتزايدة للصين في المنطقة، خاصة السودان وإثيوبيا وكينيا، فضلاً عن الأوضاع الأمنية في السودان وجنوب السودان والصومال.

ويمكن تحديد أبرز دوافع امننة الوجود الصيني في المنطقة على النحو التالي:

1- يعد الوصول إلى الموارد الطبيعية الغنية - النفط والغاز والمعادن الطبيعية النادرة - أولوية استراتيجية تنعكس في الحفاظ على امن الملاحة عبر مضيق باب المندب الذي تجني منه 160 مليار دولار سنويا من صادراتها بما فيها 60% من صادرات بكين المتوجهة إلى أوروبا، يعد البحر الأحمر بالنسبة لبكين، الشريان الرئيسي للبضائع الصينية إلى أوروبا، ومنه تمر 99% من سفن الحاويات التي تبحر بين أوروبا والصين، عبر قناة السويس قبل كانون الاول 2023، وأثرت هجمات الحوثيين على السفن بهذا الممر وغيرت نسبة كبيرة منها مسارها حول أفريقيا ورأس الرجاء الصالح، مما زاد من الوقت والتكلفة وحدوث تباطؤ بحركة التجارة الدولية، زادت من تكلفة الشحن لحاوية تتجه من الصين لدول الاتحاد الأوروبي من 1500 دولار إلى 7000 دولار وبالتالي هذا التواجد تأكيد لتأمين لمصالح بكين، في ظل تنامي صراع القوى العظمى وعسكرة البحر الأحمر.

2- الأهمية الاستراتيجية لخطوط التجارة: تقع المنطقة على طول طريق تجاري بحري مهم يربط بين أوروبا وآسيا عن طريق قناة السويس. ولا يخفى أن هذه الجغرافيا الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على مصالح الصين. إذ يمكن موقع الصومال من الوصول إلى مضيق باب المندب الذي يكتسب أهمية تجارية بالغة نظراً لمرور نحو 10% من حجم التجارة العالمية من خلاله. كما يتدفق عبره أكثر من 4.8 مليون برميل من النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة كل يوم، إلى جانب العديد من الإمدادات الحيوية الأخرى. علاوة على ذلك يتم الوصول من خلاله إلى الأسواق الناشئة مع انخفاض تكاليف العمالة.

انتهجت الصين التدخل الإقليمي الجديد في قضايا الأمن والتنمية الخاصة بمنطقة القرن الأفريقي على النحو التالي:

1- التحركات الدبلوماسية: في أعقاب قيام الولايات المتحدة بتعيين مبعوثها الخاص، جيفري فيلتمان إلى القرن الأفريقي، اتخذت الصين أيضاً إجراءً مماثلاً، حيث أعلنت في كانون الثاني 2022 تعيين شيويه بينج مبعوثاً خاصاً لها إلى المنطقة لأول مرة. ويهدف

---

[1] - شيماء حسن ، تطورات الموقف الامريكي من الازمة في اليمن ، المستقبل العربي ، العدد 470 ، 2018 ، ص55

[2] - أبعاد "أمننة" الوجود الصيني في القرن الأفريقي

مركز المستقبل استراتيجيات...https://futureuae.com › Mainpage › Item ، تاريخ الزيارة في 2025/3/22

المبعوث الخاص إلى إقامة علاقة عمل مع الأطراف المعنية والحفاظ على الاتصال والتنسيق الوثيقين بشأن دفع تنفيذ آفاق السلام والتنمية في القرن الأفريقي. وهذا الإجراء الصيني الأول من نوعه في أفريقيا يؤكد رغبة بكين في احتواء النفوذ الأمريكي في كل مناطق العالم بما في ذلك القرن الأفريقي. من الواضح أن رؤية الصين الجديدة لقضايا السلام والتنمية في منطقة القرن الأفريقي تتضمن محددات استراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية واسعة النطاق تشكل في مجملها تحديا كبيراً لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

2- ولعل دلالة وأهمية هذه الخطوة الصينية تكمن في أنها تأتي وسط تصاعد حدة الأزمات المتعددة التي تشهدها المنطقة، كما هي الحال في إثيوبيا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان. ويمكن الإشارة إلى ثلاث تأثيرات محتملة لهذه السياسة الصينية. ربما تسعى الصين إلى توظيف أي نجاحات دبلوماسية ناتجة عن وساطة وجهود مبعوثها من أجل استخدامها لتوسيع وتمدد نفوذها في المنطقة وما وراءها. من جهة ثانية يمكن أن ترحب المنطقة بشكل خاص بالمشاركة الصينية، لاسيما تلك التي تتخذ شكل الدعم الإنساني أو الاقتصادي المتزايد. على أنه من جهة ثالثة قد تستخدم قوى المعارضة الوطنية خطاباً مناهضاً للصين بهدف حشد الدعم الشعبي، لاسيما في حالة احتدام الجدل العام حول طبيعة ودور الصين في المنطقة.

3- التعاون الجماعي: والذي تجسد في انعقاد المؤتمر الأول بين الصين والقرن الأفريقي للسلام والحكم الرشيد والتنمية في أديس أبابا خلال الفترة من 20 إلى 21 حزيران 2022. وفقاً لوزارة الشؤون الخارجية الإثيوبية، فإن المشاركين في المؤتمر "اتفقوا على الحل السلمي للمشاكل الإقليمية، والتصدي المشترك للكوارث الطبيعية، ودعم نهج منسق لمكافحة الأمن السيبراني، والإرهاب، والأسلحة غير المشروعة، والاتجار بالبشر، من بين أمور أخرى." وقد دعت الصين إلى عقد المؤتمر من خلال مكتب المبعوث الخاص للقرن الأفريقي- شيويه بينغ - وحضره مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى من إثيوبيا، وجيبوتي، وكينيا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا.

أن الدلالة المهمة لعقد هذا المؤتمر الأول الخاص بالقرن الأفريقي في أثيوبيا تشير إلى أهميتها البالغة بالنسبة للاستراتيجية الصينية في المنطقة. إذ تعد إثيوبيا نقطة ارتكاز مهمة لمبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث يوجد حالياً حوالي 400 مشروع بناء وتصنيع صيني في إثيوبيا، تقدر قيمتها بأكثر من 4 مليارات دولار. لم يكن مستغرباً أن يتم تمويل وبناء معظم مشروعات البنية التحتية الجوية والطرق والسكك الحديدية في إثيوبيا من قبل الصينيين. أدت المشاركة الاقتصادية الصينية القوية إلى أن تصبح بكين الشريك التجاري الأول لإثيوبيا. قبل جائحة كورونا، كان الاقتصاد الإثيوبي ينمو بشكل مثير للإعجاب بنسبة 10 % لأكثر من عقد من الزمان، مما يؤكد مكانة الصين العالية كشريك في التنمية. ومع ذلك، توجد مخاوف بشأن فخ الديون الصينية المستحقة على إثيوبيا والتي تقدر بنحو 13.7 مليار دولار، مما يجعل أثيوبيا في المرتبة الثانية بعد أنجولا من حيث الديون الصينية في أفريقيا.

4- التسابق الأمني على البحر الأحمر: والتي يجسدها التكالب العسكري على دول القرن الافريقي واهمها جيبوتي بسبب قربها من مضيق باب المندب. [1]

[1] هل تستهدف "عسكرة" البحر الأحمر النفوذ الصيني في المنطقة؟

مركز المستقبل Item › Mainpage › https://futureuae.com › فرصة-أمريك... تاريخ الزيارة 22/ 3/ 2025

وعليه فقد تحولت منطقة باب المندب والقرن الافريقي إلى ساحة للتنافس العالمي، أو على حد تعبير أليكس دي وال، "مكان السوق السياسي" الذي يمكن أن تصبح فيه الصين بشكل واضح "التاجر" الأبرز. يعني ذلك أن الصين تسعى للاستفادة من موقعها كقوة عالمية صاعدة من أجل الحصول على مجالات نفوذ جديدة بما في ذلك المجالات الأمنية والعسكرية.

رابعا:- استرتيجيات القوى الاقليمية والدولية في مضيق باب المندب لاحتواء التهديدات

تواجه منطقة باب المندب والقرن الإفريقي المضيق تحديات أمنية كبيرة بسبب الصراعات في اليمن والصومال والقرن الافريقي، وتكالب القوى الإقليمية والدولية المتنافسة عليها وبقوة من اجل النفوذ والهيمنة مع تصاعد الصراع في منطقتنا العربية، بعد العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة وامتداده إلى لبنان وضرب إيران والتهديد بمزيد من الضربات، زادت المخاوف من أن يؤدي تفاقم الأزمة في منطقة الشرق الأوسط إلى إغلاق مضيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عمان والذي يمر عبره نحو 20 مليون برميل من النفط يوميا بالإضافة إلى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي. مما يدعوا الى توضيح أدوار القوى الدولية والتنافس بينها في هذه المنطقة الاستراتيجية ، والتي عكست جملة تداعيات يمكن ان تؤشر على النحو التالي:

اولا:- الاتجاه نحو عسكرة المنطقة ، فقد لجأت الدول الإقليمية المؤثرة إلى توظيف وسائل القوة الخشنة والذي تمثل بتعزيز وجودها العسكري لحماية مصالحها ونفوذها. ولعل أبرز مثال على ذلك عسكرة النفوذ السعودي والاماراتي وتعزيزه بهدف اساسا الى خلق توازنات سياسية وأمنية جديدة في المنطقة لتحجيم النفوذ الإيراني المتنامي والذي يهدد بجدية بإغلاق المضيق وهو مايشكل مصدر قلق مستمر للعرب وللغربيين، بما يعني عرقلة وصول ناقلات النفط من الدول الخليجية إلى قناة السويس وخط «سوميد» لنقل النفط من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، وستضطر تلك الناقلات إلى التحرك جنوبا إلى رأس الرجاء الصالح والدوران حوله لاجل الوصول إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، مما سيضاعف من تكاليف النقل .[1]

ان الانغماس السعودي والاماراتي الفعلي بمشكلات المنطقة واهتمامها بالأمن الإقليمي في البحر الأحمر وفي القرن الإفريقي وايجاد نفوذ عسكري مؤثر هو لمواجهة مخاطر محتملة قد تظهر جراء التنافس بين قوى اقليمية فاعلة في المنطقة ،برزت بوادرها بالضربات التي وجهها الحوثيين للسعودية بعد سيطرتهم على موانئ الحديدة ومسافات طويلة من الساحل الغربي لليمن على مقربة من مضيق باب المندب، مما شكل تهديدا للملاحة الدولية عبر المضيق من جهة. وفي ذات الوقت تحاول كل من الدول الخليجية المتنافسة تأسيس نفوذ خاص بها في إطار التنافس الثنائي كما في السعودية وقطر . فالسعودية ترى ان التدخل القطري في دول القرن الإفريقي انما هو امتداد لتنافسهما على الريادة في الخليج العربي من جهة اخرى . فضلا عن ادوار أطراف دولية وإقليمية اخرى لإرساء أسس للنفوذ والهيمنة تشكل تهديدا مستقبليا لأمنها القومي .

ادراك صانعي القرار في السعودية والامارات الى حجم التهديدات الناجمة من الصراعات التي تشهدها منطقة القرن الافريقي مع تنامي الدور الايراني والقطري في السنوات الاخيرة دفعها لتكون ضمن اللاعبين في مضمار السباق السياسي والامني المرتبط بباب المندب. فوظفت الادوات السياسية والاقتصادية من اجل الحصول على تسهيلات عسكرية تحقق هدفها المنشود منها تعميق العلاقات السياسية مع اريتريا واثيوبيا . واستخدمت الامارات المساعدات الاقتصادية عبر بنك ابوظبي للتنمية لتوفير الدعم المالي لارتيريا بعد زيارة ولي عهد الامارات محمد بن زايد في 6/15/ 2018 والالتقاء برئيسها الجديد أبي احمد ، كما اودعت

[1] -عبد الوهاب القصاب ، مصدر سبق ذكره.

مليار دولار في البنك المركزي الاثيوبي كدفعة اولى من دعم قدره ثلاثة مليارات دولار. وبهذا استطاعت الامارات كسب ود البلدين الذين تصالحا مؤخرا ودعم الحليف الارتيري القديم للأمارات. هذه الاتفاقات اعطت الامارات حظوة متميزة لدى البلدين ومكنتها من توسيع نفوذها في منطقة باب المندب. حتى ان الاتفاق الاخير بين اثيوبيا واريتريا تم التوصل اليه بوساطة اماراتية بهدف توسيع محور جديد في القرن الافريقي للحد من نفوذ من محور آخر تركي- قطري محتمل والذي تزايد بعد الازمة القطرية عام 2017. كما ارسلت مصر قوات عسكرية لأريتريا، بدعم اماراتي لمواجهة السودان الذي كان منح تركيا حق اقامة قاعدة عسكرية على جزيرة سواكين.[1]

وبذلك اصبح القرن الأفريقي القريب من مضيق باب المندب ساحة صراع جديدة ترى الدول العربية القريبة ضرورة خوضها وكسب مواقع استراتيجية فيها. فالصراعات بين المحاور العربية الناجمة عن الازمة القطرية وتأثيراتها على العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ادخلت الشك في النفوس ودفعت الى الهيمنة وتوسيع النفوذ في المضيق . هذا ما يتضح من التحرك والحماس الخليجي لكسب موطئ قدم اقوى في القرن الافريقي والذي حدد الاهداف الاربعة:-

زيادة رقعة امتداد النفوذ الخليجي جغرافيا ،2- مواجهة المجموعات الاسلامية المتطرفة في المنطقة، 3- حماية الممرات المائية الاستراتيجية بمقابل الحصول على الدعم الامني والسياسي الأمريكي.4- ضمان النفوذ الخليجي على سواحل شرق افريقيا، خصوصا ما يطل منه على البحر الاحمر ومضيق باب المندب، والتصدي لاي وجود سياسي وايديولوجي لا يتوافق مع السياسات الخليجية. ولذلك سيظل الصراع على النفوذ في تلك المنطقة محتدما ومستمرا على النفوذ والهيمنة على الممرات المائية الاستراتيجية مثل مضيقي هرمز وباب المندب وقناة السويس.[2]

استثمار الولايات المتحدة لهجمات الجماعة الحوثية بعد الحرب "الاسرائيلية" على غزة في 2023/10/7على السفن التجارية والحربية في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب ومن بينها السفن التجارية المتجهة من وإلى "إسرائيل" ، لتدشين ما يمكن تسميته بـ"العسكرة الجديدة" للمضيق وتوجيه رسالة ردع لحلفاء إيران في المنطقة، لقطع الطريق أمام ما يسمى بـ"المقبولية الصينية" التي اخذت بالازدياد في المنطقة منذ أن توسطت بكين في المصالحة بين السعودية وإيران في 10 اذار 2023 ، عبر تشكيل واشنطن لتحالف "حارس الازدهار" في 19 كانون الاول 2023 ؛ ثم تأسيس الاتحاد الأوروبي "قوة أسبيدس" في 19 شباط 2023 ، مما وضع التجارة الصينية مع أوروبا تحت سيطرة وهيمنة القوة الغربية . وهو مايؤكد استمرار بقاء قوتي "حارس الازدهار" و"أسبيدس" في المنطقة حتى بعد نهاية الحرب "الإسرائيلية" على قطاع غزة، ووقف الهجمات الحوثية في البحر الأحمر، وسوف تضاف الأصول العسكرية الجديدة لهاتين القوتين إلى الأصول الأمريكية والغربية الموجودة بالفعل في المنطقة منذ تأسيس واشنطن لـ"قوة المهام المشتركة 150" (CTF 150) التي تعمل خارج مياه الخليج في المحيط الهندي وبحر العرب وقرب الساحل الشرقي لإفريقيا، وتضم نحو 15 سفينة. وجاء بعدها تأسيس الولايات المتحدة لـ "قوة المهام المشتركة 151" (CTF 151)؛ التي تعمل في مساحة إقليمية واسعة، وأدت دوراً كبيراً في تجفيف منابع القراصنة بالقرب من الساحل الصومالي؛ ثم أسس البنتاغون

[1] د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر يبق ذكره ،ص 267

[2] - نفس المصدر

"قوة المهام المشتركة 152" (CTF 152)، ومجال عملها الرئيسي في الخليج العربي، ولها إسهامات كبيرة في مجال الأمن البحري والتدريب وبناء القدرات.[1]

استكمال السيطرة على المحيط البحري لـ"القوة البحرية المشتركة": هذه هي أكبر قوة بحرية على وجه الأرض تغطي 3.2 مليون ميل بحري من المياه الدولية، وأسستها الولايات المتحدة منذ عام 2002 تحت مظلة الأسطول البحري الخامس الذي يقع مقره في مملكة البحرين، وتشارك فيها 39 دولة. ويغطي نطاق عمل هذه القوة البحرية مساحة تبدأ من الساحل الغربي للهند حتى البحر الأحمر. وفي الوقت الحالي؛ تعمل تلك القوة تحت قيادة الجنرال براد كوبر، وهو قائد القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية، والأسطول الخامس للبحرية الأمريكية المعروفة باسم "نافسنت" (NAVCENT).

وتمنح كل هذه القوات الفرصة للأسطول الأمريكي لمراقبة أي نشاط صيني في المنطقة التي يمكن أن تنشط فيها أيضاً روسيا وإيران. وهذه الأصول العسكرية الغربية الجديدة تعزز الحضور الأمريكي في منطقة المحيط الهندي، وغرب خليج ملقا، وصولاً إلى الساحل الشرقي لإفريقيا، وهي منطقة تنافس شديد بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين والآسيويين من ناحية، والصين من ناحية أخرى.

3- تعزيز الجوانب العسكرية لقوة المهام المشتركة "153": تشكلت هذه القوة (CTF 153)، في إبريل 2022، وتضم 39 دولة بهدف الحفاظ على الأمن البحري في البحر الأحمر وباب المندب، لكن تلك القوة كانت تحتفظ فقط بمعدات عسكرية خفيفة لمواجهة القرصنة أو التهريب، واستحضار أشكال القوة والردع إلى البحر الأحمر بما فيها أنظمة الدفاع الجوي والبحري كافة، وهي مكتسبات عسكرية ما كان لواشنطن أن توفرها في ظروف تختلف عن الظروف الناتجة عن الهجمات الحوثية على السفن. وتحققت كل هذه الأهداف في تحالف "حارس الازدهار" الذي يعمل ضمن نطاق عمل "القوة 153"؛ ولهذا تضمن هذا التحالف العسكري سفناً وفرقاطات لديها أنظمة دفاع جوي.[2]

تضييق مساحة العمل أمام القاعدة البحرية الصينية في جيبوتي: لم يترك نطاق عمل القوة البحرية المشتركة الأمريكية، الذي بات يضم كلاً من البحر الأحمر ومضيق باب المندب وبحر العرب، بجانب كل من المياه الدولية المحيطة بالخليج العربي، وجزءاً كبيراً من المحيط الهندي غرب السواحل الهندية وحتى الصومال وشرق إفريقيا؛ مساحة للمناورة أمام الجيش الصيني في القاعدة الصينية في جيبوتي.

قطع الطريق أمام المناورات الصينية المشتركة مع روسيا وإيران: ستشكل الأصول العسكرية الجديدة للغرب؛ سواء "حارس الازدهار" أم "قوة أسبيدس"؛ حلقة من النار في مواجهة تنامي المناورات المشتركة التي تجمع الصين وروسيا وإيران في المنطقة؛ خاصةً مع عزم بكين وموسكو وطهران إجراء مناورات مشتركة في 20 اذار 2024.[3]

---

[1] - مالك العبد الله ، صراع دولي وتنافس أمريكي / صيني لعسكرة البحر الأحمر بوجود عسكري يهدد الامن الاقليمي العربي، مجلة اراء الخليج العدد 152 على الرابط ... araa.sa https://araa.sa › ...

٢٠٢٤/٠٢/٢٩

[2] الوجود الأميركي بالشرق الأوسط.. 4 نقاط لفهم أبعاده ...

الجزيرة نت news › https://www.aljazeera.net › الممرات-البحرية-بال...

٢٠٢٥/٠٤/٠٩

[3] الولايات المتحدة الأميركية إزاء حرية الملاحة في البحر الأحمر

| Institute for Palestine Studies

https://www.palestine-studies.org › node

هيمنة أمريكية على طرق نقل البضائع الصينية: تنظر واشنطن إلى هيمنتها على البحر الأحمر عسكرياً بأنها سوف تؤثر سلباً في خصمها الصين في أربعة محاور رئيسية هي:

أ- حرمان الصين من استغلال العقوبات على روسيا؛ بعد أن خلصت التقييمات الأمريكية إلى أن الصين وراء عدم كفاءة العقوبات التي فرضها الغرب على موسكو منذ شباط 2022، وأن بكين باتت أكبر المستفيدين من النفط والغاز الروسي الرخيص الذي يمر من البحر الأحمر في طريقه إلى الصين، وتعتبر واشنطن أن هيمنتها الكاملة على الممرات البحرية التي تنقل الطاقة الروسية إلى الصين؛ ضربة مزدوجة لكل من موسكو وبكين.

خاصة وان60% من صادرات الصين من البضائع إلى أوروبا تستخدم البحر الأحمر، وبالتالي فإن السيطرة العسكرية على هذا الممر الاستراتيجي تجعل تلك التجارة تحت مراقبة الولايات المتحدة.

ب- توصيل رسالة أمريكية لدول الشرق الأوسط مفادها أن واشنطن هي الفاعل الرئيسي الأمني والاستراتيجي في المنطقة، وذلك رداً على بعض الدعوات التي تطالب بتغيير التحالفات من الغرب إلى الشرق وبصفة خاصة ناحية الصين.

د- إضعاف مبادرة "الحزام والطريق"؛ لأن هجمات الحوثيين وتصدي الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لها وحدهم؛ يوضح بشكل مباشر أن الصين لن تكون قادرة في المستقبل على حماية "الحزام والطريق"؛ إذ تستورد بكين أكثر من 46% من النفط من الشرق الأوسط، كما أنها تصدر إلى أوروبا أكثر من الولايات المتحدة. وهذا ما قد يعرقل الدعوات الصينية نحو عالم متعدد الأقطاب؛ لأن سيطرة واشنطن وهيمنتها الكاملة على الممرات الملاحية في الشرق الأوسط تؤكد أنها ما تزال تمسك بخيوط القيادة الدولية للعالم الذي تشكل بعد الحرب الباردة.[1]

استمرار بارسال الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا حاملات الطائرات والمدمرات والفرقاطات إلى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن بعد أحداث السابع من تشرين الأول في غزة، ثم ازداد هذا التواجد بعد التدخل الحوثي في الأحداث، بحرياً، كطرف مساهم في الحرب ضد "إسرائيل" وأميركا وضد العالم الغربي والعالم العربي من خلال عرقلة واستهداف حركة الملاحة البحرية عند مضيق باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن، سارعت كل من روسيا والصين وإيران إلى إرسال مدمرات وفرقاطات إلى المنطقة، فتباينت التحليلات والدراسات في تفسير هذه المبادرة، حيث اعتبرها البعض خطوة جريئة لتحدي أميركا وبريطانيا، ورأى فيها آخرون استعداداً للمساهمة في دعم الجهود الأميركية لضمان أمن الملاحة من دون توسيع رقعة الحرب، فيما قرأ فيها البعض تحذيراً من هذه الدول للولايات المتحدة بأنها تستطيع تغيير الموازين ولا يمكن تهميشها. البعض أيضاً اعتبر المبادرة رسالة إلى الولايات المتحدة الأميركية بأن أمن البحار مسؤولية الجميع.

مثلت ضربات القوة الجوية الأميركية على التكنولوجيا الصينية والروسية والإيرانية بأنها أعجز من أن تواجه المارد الأميركي، حيث حققت الضربات الجوية الأميركية نجاحات مذهلة، ودمرت كل الأهداف، ومنها مقرات القيادات العسكرية الحوثية، وقتلت قادتها وقادة الحرس الثوري الإيراني المشغل لهذه التكنولوجيا.

---

[1] ايمن سمير، هل تستهدف عسكرة البحر الاحمر النفوذ الصيني في المنطقة ، مركز المستقبل 3/13/ https://futureuae.com › Mainpage › Item › فرصة-أمريك...
٢٠٢٤/٠٣/١٣ تاريخ الدخول 2024/4/18

طبقت الصين أرادت تجربة التكنولوجيا الخاصة بها في اليمن، لعلها تقوم بتجريبها في بحر الصين الجنوبي في حالة نجاحها، استعداداً لنشوب اي صراع بحري مع الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك فعلت إيران لمواجهة الأساطيل الأميركية في الخليج العربي وبحر العرب، والأمر لا يختلف عند الروس، الذين يتخوفون من دور الأساطيل الأميركية في حالة الحرب مع حلف شمال الاطلسي.[1]

مع هذه الاختبارات، يصبح يقيناً عند روسيا والصين وإيران أن المواجهات البحرية مع البحرية الأميركية ستفضي إلى هزيمة غير عادية. لذلك، لا يمكن التكهن بحدوث حرب عالمية ثالثة مع هذا الفارق الكبير في القدرات التسليحية عند الأطراف المرشحة لدخول هذه الحرب، وقد يكون حدوث حرب مماثلة شبه مستحيل، بناءً على ما أفرزته المعطيات، وستخضع هذه الدول بشكل أو آخر عاجلاً أم آجلاً للضغوطات الأميركية سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً، مجبرة لا مخيرة.

ثانياً: التحركات الراهنة في المنطقة تعكس مساعي دول متعددة نحو خريطة أمنية وسياسية جديدة ، وإتجاه نحو خلق ائتلافات جديدة، فالتقارب الإثيوبي- الإرتيري - الصومالي مؤخراً، يعكس ترتيبات محتملة لتدشين تحالف يضم (إثيوبي- إرتيري- صومالي) مدعوم من الإمارات ومصري والسعودية وبتنسيق امريكي يبعد جيبوتي من الحسابات، وذلك بسبب سماحها للصين بإنشاء قاعدة عسكرية قريبة من نظيرتها الأمريكية وهو ما أثار الغضب الامريكي عليها، الذي حظى بالترحيب الاماراتي والسعودي والذي تزامن مع موقف الامارات بإنهاء عقد شركة موانئ دبي . لكن بقي الاختراق القطري للدولة الصومالية يشكل هاجسا في ان يمثل عائقاً رئيسياً في استكمال تلك الترتيبات.[2]

ثالثا:- تصاعد التنافس بين القوى العظمى على الوجود المباشر في المنطقة بهدف إحداث اختراقات مهمة في مجالات النفوذ العالمية. ومن بينها مضيق باب المندب والقرن الافريقي في كونها جبهة مواجهة مهمة وربما محتملة بين الولايات المتحدة والصين، مع تبعات أمنية إقليمية وعالمية مهمة. فالصين اختارت توقيت اغماس الولايات المتحدة بالحرب الروسية على اوكرانيا لأنها تزيد من تقسيم البحرية الأميركية بين بحر الصين الجنوبي وخليج عدن؛ وتريد إظهار أنها اكتسبت قوة كافية لتكون قادرة على مواجهة الولايات المتحدة في كلا المنطقتين.

تأسيس وتعزيز الوجود العسكري الصيني في المنطقة، واستعراض قوتها بالمنطقة وإرسال إشارة مفادها أن الصين أصبحت قوة بحرية قوية لا يجب مواجهتها وأنها لا تخشى الظهور في مناطق صراع بعيدة عن مصالحها الإقليمية المباشرة.[3]

رابعا: - تعدد الرؤى الدولية لضمان أمن الملاحة في مضيق باب المندب ، حيث لا تزال عدد من الأطراف الإقليمية والدولية تحمل نفسها مسؤولية هذا الامن ، ومما يقتضي تحديد مسألتين أساسيتين؛ الأولى: ماهية الأطراف المعنية بالحفاظ على أمن الملاحة في باب المندب سواء كانت دولا أو منظمات . والثانية: الأهداف المنشودة من ذلك التعاون وعلى نحو أكثر دقة ما الصيغ المناسبة للحفاظ على أمن ذلك المضيق. فعلى صعيد الأطراف المسؤولة فإنه تقع في القلب منها الدول التي يرتبط أمنها القومي بشكل مباشر بتأمين الملاحة في ذلك المضيق، ما يعني أنه لا بد من تجاوز النظرة الجغرافية الضيقة لتعريف المضيق من خلال

---

[1] -ايمن سمير ، مصدر سبق ذكره.

[2] خريطة التنافس الدولي والتغلغل الإقليمي في منطقة القرن ...

/https://www.arabprogress.org/2018/10/22/3949

2018/10/22 تاريخ الدخول 3/12/ 2024

[3] عبد الهادي حبتور،سفن بحماية مسلحة تشق طريقها بحذر عبر باب المندب

الشرق الأوسط https://aawsat.com ›

٢٠٢٤/٠٢/٠٧ تاريخ الزيارة 2025/1/12

الدول المطلة على ضفتيه فحسب؛ إذ إنه أحد أضلاع مثلث استراتيجي يضم كلا من باب المندب وهرمز وقناة السويس، كما يرتبط الأمن في تلك المنطقة بأمن الخليج العربي على نحو جيواستراتيجي تلك الجهود التي تتكامل مع جهود الأطراف الدولية ذات العلاقة سواء كانت دولاً أو منظمات، الذي يمر ثلثا تجارة دوله عبر ذلك المضيق، وبالتالي فإن آليات الحفاظ على الملاحة في المضيق تتمثل في التفكير بتأسيس آلية أمنية مشتركة بين الدول المعنية بأمن المضيق على أن تتكامل تلك القوة مع الآليات الإقليمية القائمة بالفعل ومنها القوة البحرية الخليجية 81. [1]

الخاتمة

لا يعد مضيق باب المندب أحد أهم الممرات البحرية الحيوية في العالم فحسب بل ارتبط ذلك المضيق بالأمن القومي لعديد من الأطراف الإقليمية والدولية بشكل مباشر، ما يجعل من حتمية تأمين الملاحة فيه ضرورة استراتيجية، وخاصة في ضوء ثلاثة حقائق أساسية؛ أولا: مع ادراك الدول المحيطة بالمضيق لأهميته الاستراتيجية في السياسة العالمية الا انها غير قادرة على تأمين حدودها البحرية بشكل كاف لأسباب عديدة مما يجعلها عرضة لمخاطر القرصنة وعبور الجماعات الإرهابية، وثانيا: سمة الصراع اصبحت السمة الطاغية على مجمل التطورات التي يشهدها النطاق الجغرافي المحيط بالمضيق ، فقد أصبح القرن الإفريقي مسرحًا لوجود عشر قواعد عسكرية لأطراف إقليمية ودولية، وإذا نظرنا إلى ذلك الوجود من منظور حماية المصالح الحيوية للأطراف المعنية كنموذج يلتقي فيه الأمن الإقليمي مع نظيره العالمي فإن ذلك لا ينفي التنافس والصراع في تلك المنطقة بما يجعل دولها عرضة للاستقطاب، وخاصة مع سعي أطراف دولية إلى تعزيز وجودها في دول القارة الإفريقية عامة ومنطقة القرن الإفريقي خاصة، وثالثا: وجود سوابق تؤكد أن الملاحة في مضيق باب المندب لم تعد آمنة ومن ذلك استهداف ناقلات النفط في مضيق باب المندب حيث استهدف الحوثيون ناقلات النفط السعودية والسفن الامريكية وتعرض سفن اخرى للقرصنة بما يؤكد أن أمن الطاقة والملاحة البحرية عموما في ذلك المضيق قد أصبحت في مرمى الخطر.

[1] محمد اشرف ، أمن مضيق باب المندب.. نحو تأسيس منظومة أمنية ...
www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1144654
2018/11/19

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أديان، ع. (2018). الأهمية الجيوبوليتيكية للبحر الأحمر في الاستراتيجيات الإقليمية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

الأصبحي، أ. (1996). إطلالة على البحر الأحمر والنزاع اليمني - الإريتري. دار البشير، الأردن.

بكوش، ع. (2011). القرصنة البحرية في خليج عدن ومضيق باب المندب. المستقبل العربي، (396).

حافظ، ص. د. (1982). صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (49).

حسن، ش. (2018). تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن. المستقبل العربي، (470).

حسن، ك. (2017). الأهمية الجيوبوليتيكية لليمن في الصراع الإقليمي (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

زكريا، أ. (2014). التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي. مجلة آراء حول الخليج، تم الاسترجاع من www.araa.sa

عبد الرحمن، ح. (2022). استراتيجيات التمدد: أبعاد "أمننة" الوجود الصيني في القرن الإفريقي. مركز المستقبل للدراسات المتقدمة. تم الاسترجاع منhttps://futureuae.com

عبد العظيم، خ. (2003). الترتيبات الأمريكية في باب المندب. السياسة الدولية، (152). مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

عبد الله، م. (2024). صراع دولي وتنافس أمريكي/صيني لعسكرة البحر الأحمر بوجود عسكري يهدد الأمن الإقليمي العربي. آراء الخليج، (152). تم الاسترجاع منwww.araa.sa

عبد الوهاب، ا. (2016). باب المندب: بوابة الدموع – الانعكاسات الاستراتيجية على التعرض الإيراني الحوثي لناقلات النفط السعودية. العربي الجديد، 14 سبتمبر.

عاطف، س. (1985). البحر الأحمر والعالم المعاصر: دراسة تاريخية سياسية استراتيجية (ط2). دار عطوة للطباعة، القاهرة.

قصاب، ع. (2018). الانعكاسات الاستراتيجية للتمدد الإماراتي في اليمن. العربي الجديد، 20 مارس.

كريم، ح. (2017). الأهمية الجيوبوليتيكية لليمن في الصراع الإقليمي (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

محمود، د. (2017). رؤية لأمن البحر الأحمر. السياسة الدولية، (209). مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

موعد، ح. س. (1999). أمن الممرات المائية العربية. منشورات اتحاد الكتاب العرب.

هاشم، ن. ج. (ب.ت). الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافيا السياسية. دار الكتب العلمية، بغداد.

المراجع الأجنبية:

Harmer, C. (2022, June 12). Iranian Naval and Maritime Strategy – Middle East Security. IAW.

Kaplan, R. (2011, July). Monsoon: Indian Ocean and the Future of American Power [Book summary]. Al-Siyassa Al-Dawliya.

New York Times. (2014, March 5). Rockets Headed to Gaza.

Sorensen, D. S. (2010, January-February). The Triple Competition: United States, Russia, and China in Yemen. Madarat Istrategiyya, (2).

Terdiman, M. (2023). Boiling Water of the Red Sea: Israel's Interests and Struggle for Power.

مواقع الانترنت:

أبعاد جيواستراتيجية: عاصفة الحزم تردع التمدد الإيراني في اليمن. (2015, مارس 31). مركز المستقبلhttps://futureuae.com .

إرهاب إيران في باب المندب يدق ناقوس الخطر. (2018, يوليو 26). سكاي نيوز عربيةhttps://www.skynewsarabia.com .

البحر الأحمر والعالم المعاصر. (د.ت). اليوم السابعhttps://www.youm7.com .

التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي. (د.ت). مركز آراء الخليجhttps://www.araa.sa .

الحسيني، ع. (2015, أبريل 13). باب المندب يُفتَح على صراع استراتيجي بين العرب وإيران. الراي. https://www.alraimedia.com

العبد الله، م. (2024, فبراير 29). صراع دولي وتنافس أمريكي/صيني لعسكرة البحر الأحمر. مجلة آراء الخليجhttps://araa.sa .

القصاب، ع. و. (2018, مارس 20). الانعكاسات الاستراتيجية للتمدد الإماراتي في اليمن. العربي الجديد. https://www.alaraby.co.uk/opinon

المآلات الاقتصادية لتهديد إيران بإغلاق مضيق باب المندب. (2018, يوليو 31). المركز العربي للدراسات والبحوث. https://www.acrseg.org/40850

المضيق-السعودية-إيران. (2018, يوليو 27 https://arabicpost.net. Arabic Post.).

بوابة نيوز: المخاطر الاقتصادية لتهديد طهران بإغلاق مضيق باب المندب. (2018, يوليو 27). البوابة نيوز. https://www.albawabhnews.com/3212627

تأثير إغلاق باب المندب على أسعار النفط واقتصاديات دول المنطقة. (2015, أبريل 1). مركز الفرات للتنمية والدراسات. https://fcdrs.com/polotics/331

خريطة التنافس الدولي والتغلغل الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي. (2018, أكتوبر 22). التقدم العربي. https://www.arabprogress.org

عبد الرحمن، ح. (2022, يوليو 18). استراتيجيات التمدد: أبعاد "أمننة" الوجود الصيني في القرن الإفريقي. مركز المستقبل. https://futureuae.com

عبد الهادي، ح. (2024, فبراير 7). سفن بحماية مسلحة تشق طريقها بحذر عبر باب المندب. الشرق الأوسط. https://aawsat.com

عسكرة إسرائيل لباب المندب. (2024, يناير 6). مركز أبعاد للدراسات والبحوثhttps://abaadstudies.org .

قناة الجزيرة. (2025, أبريل 9). الولايات المتحدة الأميركية إزاء حرية الملاحة في البحر الأحمر. الجزيرة نت . https://www.aljazeera.net

قناة الجزيرة. (د.ت). مضيق باب المندب.. "باب الدموع" وبوابة البحر الأحمر نحو خليج عدن. الجزيرة نت . https://www.aljazeera.net

محمد، أ. (2018, نوفمبر 19). أمن مضيق باب المندب.. نحو تأسيس منظومة أمنية. أخبار الخليج-https://www.akhbar . alkhaleej.com

مهمة صينية في البحر الأحمر.. زيادة نفوذ ورسالة إنذار لواشنطن. (2024, فبراير 28). سكاي نيوز عربية . https://www.skynewsarabia.com

ويكيبيديا: الموسوعة الحرة. (د.ت/https://ar.wikipedia.org/wiki).

هل تستهدف "عسكرة" البحر الأحمر النفوذ الصيني في المنطقة؟ (2024, مارس 13). مركز المستقبلhttps://futureuae.com .

اقرأ المزيد من عدن الغد | باب المندب والتنافس الدولي على السيادة. (د.ت). عدن الغدhttp://adengd.net/news/136545 .

التسويق السياسي للأحزاب في العراق بعد العام 2003

م.م مصطفى محمود جلال / باحث في مركز الدراسات الإستراتجية / جامعة كربلاء
أ. م . د حمد جاسم محمد / باحث في مركز الدراسات الإستراتجية / جامعة كربلاء
أ. م سعد محمد حسن/ باحث في مركز الدراسات الإستراتجية / جامعة كربلاء

المستخلص:

شهد العراق بعد العام 2003 تحولات جذرية في بنية النظام السياسي , نتيجة تغيير النظام الحاكم وولادة نظام سياسي جديد قائم على التعددية الحزبية بعد تبنيهِ لنظام الحزب الواحد , وادى هذا التحول الى بروز التسويق السياسي كأداة أساسية للحزب السياسي في عملية صياغة هوية الحزب وإستمالة الجمهور لهذا الحزب , ويهدف هذا البحث الى عملية التأصيل النظري لمفهوم التسويق السياسي ومايقاربه من مفاهيم أخرى , وتبيان آليات التسويق التي تبنتها الأحزاب السياسية في العراق بعد العام 2003, ومدى تأثير عملية التسويق على إدراك الجمهور الإنتخابي المستهدف لتلك الأحزاب السياسية.

الكلمات المفتاحية : التسويق, التسويق السياسي , الجمهور الإنتخابي , الثقافة السياسية.

Abstact:

Iraq witnessed after the year 2003 radical transformations in the structure of the political system, as a result of changing the ruling system and the birth of a new political system based on multi-party, and this shift led to the emergence of political marketing as a basic tool for the political party in the process of formulating the identity of the party and attracting the public to this party, and this research aims to the process of theoretical rooting of the concept of political marketing and similar to other concepts and to show the marketing mechanisms adopted by political parties in Iraq after the year 2003, And the extent to which the marketing process affects the perception of the target electoral audience of those political parties.

Keywords: marketing, political marketing, electoral audience, political culture.

المقدمة :

لقد أضحى علم السياسية اليوم , بتبني إتجاهات جديدة , في إهتماماتهُ ومسرات موضوعاتهُ الأكاديمية , بعد ما كانت دراسات علم السياسية تتناول السلطة مفهومها وغاياتها وممارستها, أصبحت اليوم تتناول الآليات والأساليب التي تمكن رجال السلطة من الوصول اليها, ومن ضمن هذهِ الآليات هيَ عملية التسويق السياسي, وهذه العملية تكون ذات تأثير بالغ الأهمية في التأثير والتأثر بالعملية الانتخابية وبالتالي التأثير على نتائج الانتخابات من خلال إستهداف الناخبين ومحاولة التأثير على سلوكهم الإنتخابي , بالتالي برز التسويق السياسي كمرتكز بالغ الأهمية في التأثير على سلوك الناخبيين والتأثير على نتائج الانتخابات , مما

أدى الى تبني الكثير من الأحزاب السياسية لهذا المفهوم من اجل الوصول الى المكاسب السياسية والإنتخابية , وهو ماتبنتهُ الأحزاب السياسية العراقية بعد عملية التغيير السياسي في العام 2003 والتحول الى النظام الديموقراطي.

مشكلة البحث : ان مشكلة البحث تتمحور حول التساؤل الأتي : هل كان التسويق السياسي للأحزاب السياسية في العراق بعد العام 2003 مبني على أسس قانونية ومنهجية للحصول على مكاسبها السياسية من خلال التأثير على الجمهور الإنتخابي ؟ ومن خلال هذا السؤال العام , تتفرع تساؤلات عدة :

_ ماهو التسويق السياسي ؟ وماهي المفاهيم المقاربة له ؟

ماهي عناصر التسويق السياسي؟

كيف استخدمت الأحزاب السياسية العراقية حملات التسويق السياسي ؟ وماهي الياتها؟

كيف أثرت هذه الآليات على سلوك الناخب سياسياً؟ وماهي مخرجات ذلك؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن عمليات التسويق السياسي للأحزاب السياسية في العراق بعد العام 2003 لم يتم تأسيسها على أسس منهجية وعلمية لتتناسب مع عملية التحول الديموقراطي الذي شهدته البلاد بل كانت أساليبها في الدعاية والتسويق السياسي ترتكز على أسس كلاسيكية وبعض الأساليب أوجدت بئية خصبة لحالة من عدم الاستقرار السياسي من خلال إستقطاب الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية .

هيكلية البحث : سيتم تقسيم البحث على ثلاثة محاور , يتناول الأول ماهية التسويق السياسي والمفاهيم المقاربة له , أما الثاني يتضمن آليات التسويق السياسي للأحزاب السياسية في العراق , والمحور الأخير يتضمن وخرجات التسويق السياسي للأحزاب السياسية العراقية .

أهمية البحث : تأتي أهمية هذهِ الورقة البحثية من الحاجة الى معرفة مفهوم التسويق السياسي وإختلافه عن المفاهيم الأخرى المقاربة منه ، كذلك بيان آليات التسويق السياسي للأحزاب السياسية العراقية بعد عملية التغيير في العام 2003 , وماهي مخرجات هذهِ الآليات في التأثير على الجمهور الإنتخابي .

المحور الأول : التسويق السياسي (الماهية والمفاهيم المقاربة)

أولاً : ماهية التسويق السياسي

يعد التسويق السياسي من المفاهيم المستحدثة في أدبيات علم السياسية ليتطور وتصبح لهُ مفاهيمه وادواته الخاصة , بعد إدراك الأحزاب السياسية الضرورة الملحة لفهم هذا المفهوم والعمل عليهِ من أجل تحقيق المكاسب السياسية وبما يتناسب مع تطلعات الجماهير الانتخابية .

يتكون مصطلح التسويق من مفردتين , أولها (التسويق) والثانية (السياسي) . حيث يعرف (فليب كوتلر) التسويق بأنه (عملية إستكشاف للأمور التي يحتاج العملاء إليها من أجل إشباع إحتياجاتهم بالطريقة التي تجعلهم يشعرون بالرضا والقبول) [1]. اما المفردة الثانية (السياسي) فهي المساحة المخصصة للمفردة التي سبقتها (التسويق) , بمعنى سيخص التسويق

[1] . فليب كوتلر , التسويق , ترجمة مازن نفاع , دار علاء الدين للنشر , سوريا , 2017, ص 21.

عمليات سياسية تتمثل بالإنتخابات و المشاركة السياسية والتنافس السياسي وصنع السياسية العامة والقرار السياسي بواسطة المؤسسات الرسمية كالوزارات والهيئات أو المؤسسات غير الرسمية مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح .

ويعرف قاموس كامبريدج (Cambridge Dictionary) التسويق السياسي على أنه " النشاط الذي يشمل إستخدام إستراتجيات وتقنيات التسويق لترويج أفكار الأحزاب أو السياسيين الى الجمهور "([1]) .

ويشير قاموس أوكسفورد الى التسويق السياسي بأنه " عملية تصميم وتنفيذ إستراتجيات الإتصال والإقناع من أجل الترويج لبرامج وشخصيات سياسية معينة[2].

قدم عدد من المفكرين والكتاب العرب تعريفات واضحة لهذا المجال، من بينها:

(محمد سيد أحمد): يرى أن التسويق السياسي هو "مجموعة من الأنشطة الاتصالية المخططة والمنظمة التي تستهدف توجيه الرأي العام نحو تأييد قضايا أو شخصيات سياسية معينة، من خلال استخدام استراتيجيات مشابهة لتلك المستخدمة في التسويق التجاري " [3].

(عبد الفتاح ماضي): يُعرف التسويق السياسي بأنه "عملية إدارة التواصل بين المرشح أو الحزب السياسي والجمهور، باستخدام أدوات وتقنيات حديثة تهدف إلى خلق صورة إيجابية واستقطاب المؤيدين" [4].

(فارس محمد العمارات) : يصف التسويق السياسي بأنه "فن إدارة الحملات السياسية بطريقة تتجاوز الأسلوب التقليدي الكلاسيكي، حيث يتم الاعتماد على أبحاث السوق، وتحليل توجهات الناخبين، واستخدام استراتيجيات إقناع تستند إلى أسس علمية" [5].

(د. بشير زين العابدين): يرى أن التسويق السياسي "يتجاوز كونه مجرد دعاية انتخابية وسياسية، ليصبح أداة شاملة تهدف إلى بناء علاقة قوية وطويلة الأمد بين الفاعل السياسي والجماهير، من خلال التواصل المستمر وتحليل احتياجات الجمهور" [6] .

هذه التعريفات تتفق على أن التسويق السياسي هو عملية تفاعلية تهدف إلى إقناع الجمهور وتلبية تطلعاته باستخدام أدوات وأساليب علمية مستمدة من مجال التسويق التقليدي، مع مراعاة خصوصية المجال السياسي.

ثانياً : عناصر التسويق السياسي : تُعتبر أدوات واستراتيجيات تُستخدم للترويج والتسويق للأفكار السياسية و الأحزاب، أو المرشحين بقصد التأثير على سلوك الجمهور الإنتخابي . وفيما يلي أهم العناصر الرئيسية للتسويق السياسي : [7] .1المنتج السياسي :(Political Product) يشمل الأفكار، السياسات، الأيديولوجيات، أو المرشحين السياسيين الذين يتم تقديمهم للجمهور. يجب أن يكون المنتج السياسي مميزًا، موثوقًا، وقادرًا على تلبية احتياجات ورغبات الناخبين.

2.السوق المستهدف :(Target Market) تحليل الفئات المختلفة من الجمهور (مثل الشباب، النساء، الطبقة العاملة.. الخ) لتحديد الشرائح المستهدفة بناءً على اهتماماتهم وإحتياجاتهم، وقضاياهم ذات الأولوية .

---

[1] . نقلاً عن : ياسين علوان الجبوري , أساليب التسويق السياسي في الرامج الحوارية , دار غيداء للنشر , عمان – الأردن , 2019 , ص 53.

3. https://www.oed.com/search/advanced/Quotations?textTermText0=political+marketing&textTermOpt0=QuotText

[3] . سامي عبد العزيز , التسويق السياسي والإجتماعي , نهضة مصر للنشر , القاهرة 2013, ص 447.

[4] محمد عبد الفتاح الصرفي . التسويق السياسي, دار المنهاج للنشر , عمان- الأردن , 2016 , ص 34.

[5] . فارس محمد العمارات, إدارة الحملات الانتخابية , دار الخليج للنشر , عمان – الأردن , 2021, ص14.

[6] . بشير زين العابدين , إدارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول , مركز شارك الشبابي للنشر , المملكة المتحدة , 2020, ص 198.

[7] . للمزيد ينظر الى : عبد ربه العنزي , المرشد المنهجي في إدارة الحملات الانتخابية , دار أي – كتب للنشر والتوزيع , لندن , 2021 , ص 282 - 284

3.البحث والتحليل :(Research and Analysis) يشمل جمع البيانات حول الناخبين، المنافسين، والبيئة السياسية. تُستخدم أدوات مثل استطلاعات الرأي، وتحليل البيانات لفهم الاتجاهات والاحتياجات .

4.التواصل السياسي :(Political Communication) هو الوسيلة المستخدمة لنقل الرسائل السياسية إلى الجمهور، سواء من خلال وسائل الإعلام التقليدية (التلفزيون، الصحف) أو الرقمية (وسائل التواصل الاجتماعي) و يجب أن تكون الرسائل واضحة ومقنعة، وتتناسب مع اهتمامات الفئات والجماهير المستهدفة .

5.الإستراتيجية التسويقية :(Marketing Strategy) تشمل وضع خطة واضحة لتحقيق الأهداف السياسية. قد تشمل الاستراتيجية استخدام حملات إعلامية، خطابات عامة، مناظرات سياسية، وزيارات ميدانية .

6.الترويج :(Promotion) يتضمن الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز صورة المرشح أو الحزب، مثل الإعلانات، الملصقات، الفعاليات، والمنشورات على المنصات الرقمية. يهدف الترويج إلى بناء الوعي وإثارة التفاعل مع الجمهور.

ثالثاً : المفاهيم المقاربة للتسويق السياسي هنالك بعض المفاهيم التي تقترب من مفهوم التسويق السياسي ,حيث أنها تشترك في الهدف العام والمتمثل في التأثير على الجمهور لتحقيق مكاسب سياسية، لكنها تختلف في الأساليب والآليات المستخدمة ومن أهم هذهِ المفاهيم : (1)

1.الدعاية السياسية :(Political Propaganda) :تُعنى بالتأثير على الجماهير(الناخبين) من خلال نشر معلومات أو أفكار تخدم أهدافًا سياسية محددة، وغالبًا ما تستخدم أساليب عاطفية ومُوجَّهة لإقناع الجمهور .

2.التواصل السياسي :(Political Communication) يشمل جميع أشكال التفاعل بين الجهات السياسية (الأحزاب، المرشحين) والجمهور، ويركّز على نقل الرسائل بطريقة تُحفّز التفاعل والدعم ومثيرة لعاطفة الجمهور.

3. العلاقات العامة السياسية :(Political Public Relations) تُركز على بناء صورة إيجابية للجهات السياسية وتعزيز العلاقات مع مختلف الفئات (الإعلام، الناخبون)، من خلال إدارة السمعة وإيصال الرسائل الاستراتيجية.

4. الإعلان السياسي :(Political Advertising) استخدام وسائل الإعلام لنشر إعلانات تهدف إلى تعزيز صورة مرشح أو حزب سياسي، وتوظيفها للوصول إلى فئات معينة من الجمهور .

5. :إدارة الحملات الانتخابية :(Campaign Management) عملية تنظيم وتنسيق الأنشطة الانتخابية، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، جمع التمويل، وإدارة الموارد لتحقيق الأهداف السياسية.

المحور الثاني : التسويق السياسي للأحزاب السياسية العراقية

ان خلاصة الإطار المفاهيمي لعملية التسويق السياسي ، وكما تطرق اليها المحور الأول من هذا البحث تدل على أن التسويق السياسي هو مجموعة من الأنشطة والخطط يتم وضعها وتوظيفها من قبل الحزب السياسي بهدف الفوز في الانتخابات ، آي الحصول على مكاسب سياسية . وفيما يخص الأحزاب السياسية في العراق بعد العام 2003 ، تحولات جذرية في بنية النظام السياسي , نتيجة تغيير النظام الحاكم وولادة نظام سياسي جديد قائم على التعددية الحزبية ، وادى هذا التحول الى بروز التسويق السياسي كأداة أساسية للحزب السياسي في عملية صياغة هوية الحزب وإستمالة الجمهور لهذا الحزب ، وعمليات

[1] . محسن الندوي, إستراتجية التسويق السياسي في الحملات الانتخابية , مجلة رهانات , تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الإنسانية , المغرب , العدد 41 لسنة 2017 , ص 5-6.

التسويق السياسي هذهِ إتخذت أشكال عدة , قد تقترب أو تبتعد من بعضها البعض بين حزب وآخر ، ولعل أبرز أشكال التسويق السياسي للأحزاب العراقية بعد العام 2003 هو الآتي : ([1])

أولا. استخدام الإعلام التقليدي : شهد العراق منذ عام 2003 تغيرات جوهرية في النظام السياسي والتحول نحو الديمقراطية، مما أفسح المجال لظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية. مع هذا التحول، أصبحت وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف، الإذاعة، والتلفزيون أدوات رئيسية للتسويق السياسي.

الإذاعة والتلفزيون: تُعد وسائل الإعلام التقليدية الأداة الأكثر شيوعًا للوصول إلى الجماهير العريضة، لا سيما في المناطق الريفية التي قد لا تعتمد بشكل كبير على الإنترنت.

•تُستخدم البرامج الحوارية، والإعلانات السياسية، والرسائل الموجهة للترويج لبرامج الأحزاب.

•تُخصص بعض الأحزاب قنوات فضائية خاصة بها لتعزيز صورتها حيث نظمت الأحزاب برامج تلفزيونية خاصة لاستعراض إنجازاتها، خاصة خلال المواسم الانتخابية.

•الصحافة المطبوعة: رغم تراجع دورها عالميًا، إلا أنها ما زالت وسيلة تُستخدم في بعض الأوساط الثقافية والسياسية في العراق.

الصحف والمجلات:

لعبت الصحف دورًا مهمًا في نشر البيانات الرسمية، المقالات الافتتاحية، والتقارير الإخبارية التي تعكس سياسات الأحزاب السياسية في العراق ، حيث اعتمدت الأحزاب على بعض الصحف الخاصة بها أو على وسائل الإعلام المؤيدة لها لتوجيه الرأي العام والترويج لمواقفها ، كما استخدمت المقالات والتحقيقات الصحفية كوسيلة لإبراز نقاط قوة الحزب ومهاجمة الخصوم السياسيين.

الإذاعة:

استهدفت الإذاعات فئات معينة من الجمهور، خاصة في المناطق الريفية أو بين الفئات التي يصعب الوصول إليها عبر التلفزيون والصحف. وركزت الرسائل الإذاعية على القيم الوطنية والدينية والاجتماعية، مستخدمة أسلوبًا بسيطًا ومباشرًا.

منصات التواصل الاجتماعي :

استخدمت الأحزاب السياسية في العراق منصات التواصل الاجتماعي بشكل واسع للترويج لأهدافها ومواقفها، خاصة مع تطور التكنولوجيا وازدياد انتشار الإنترنت بين الشباب. يمكن تلخيص أبرز الطرق التي استخدمتها الأحزاب في الترويج عبر هذه المنصات كالتالي:

1. الترويج للمرشحين والبرامج الانتخابية

[1] . محمد عبد حسن العامري و علي صادق الساعدي , الإتصال المواجهي : الحملات الانتخابية وتأثيرها في الجمهور , العربي للنشر والتوزيع , القاهرة , 2021, ص 110- 115.

الأحزاب السياسية العراقية تستخدم منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام لنشر صور المرشحين، والسير الذاتية، والوعود الانتخابية ، كما أنتجت مقاطع فيديو ترويجية تُبرز إنجازات الحزب أو تركز على القضايا التي يهتم بها الجمهور، كما استهدفت فئات معينة باستخدام الإعلانات المدفوعة (الممولة) [1].

2. التأثير في الرأي العام: وذلك من خلال نشر محتوى يتعلق بالقضايا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية بهدف كسب تأييد الجماهير و الرد على الانتقادات الموجهة للأحزاب أو الحكومة، وخلق سردية تتناسب مع مصالح الحزب ، كذلك إستخدام الأحزاب السياسية العراقية استراتيجيات مثل الترويج الإيجابي لأنفسهم أو التشويه الإعلامي للمنافسين [2].

3. التفاعل مع الجمهور: وذلك من خلال تنظيم حملات تفاعلية مثل الهاشتاكات التي تدعم موقفًا سياسيًا أو قضية معينة ، كذلك يتم التفاعل مع الجمهور من خلال فتح قنوات اتصال مباشرة بين الجمهور وقادة الأحزاب عبر البث المباشر والأسئلة التفاعلية.

4. تجنيد الشباب والداعمين حيث يتم ،استهداف الشباب باستخدام محتوى حديث وجذاب لتجنيدهم كدعم إلكتروني أو لجذبهم للانضمام إلى الحزب.والتركيز على قضايا مثل البطالة وحقوق الإنسان لجذب الفئات العمرية الصغيرة.

5. استخدام الجيوش الإلكترونية بعض الأحزاب السياسية في العراق، تمول فرقًا إلكترونية (جيوش إلكترونية) لزيادة انتشار منشوراتها، وترويج الهاشتاغات المؤيدة لها، وتشويه سمعة الخصوم وتقوم بنشر الأخبار الزائفة أو تضخيم الحقائق لخدمة أجنداتها السياسية.

6. التضليل الإعلامي

بعض الأحزاب تنشر معلومات مغلوطة أو تستخدم تقنيات التلاعب مثل الصور والفيديوهات المفبركة لإثارة الرأي العام ضد جهات معينة.

ومن خلال ماتقدم ، يبدو أن الأحزاب السياسية في العراق إستخدمت منصات التواصل الاجتماعي بشكل سلبي , ولايمكن أن نطلق تعميم شامل جامع للأحزاب كافة , لكن الكثير من تلك الأحزاب وظفت هذه المنصات بشكل سلبي وبعيداً عن برامجها السياسية التي تعلنها في الإذاعة والتلفيزون وهذا الاستخدام أدى إلى تغييرات ملحوظة في المشهد السياسي العراقي، حيث أصبحت منصات التواصل أداة حاسمة في الحملات الانتخابية وإدارة الأزمات ، رغم ذلك، ظهرت تحديات كبيرة مثل انتشار المعلومات الزائفة، خطاب الكراهية، والاستقطاب السياسي هذهِ التحديات مثلت المخرجات للتسويق السلبي على وسائل الإعلام التقليدية .

ثانياً : توظيف الإنتماءات دون الوطنية

الإنتماءات الدينية : وظفت الأحزاب الإسلامية العراقية (شيعة – سنة – أقليات مسيحية) , الهوية الدينية لها على حساب هويتها الوطنية من أجل الحصول على المكاسب السياسية مستغلة في ذلك الأوضاع التي عصفت في البلاد آبان الفترة الطائفية فكان الإستقطاب يقوم على أهية الرموز الدينية والمذهب للحزب السياسي وضرورة غلبة المذاهب الأخرى أو على الأقل الوقوف نداً لها بالعدد والقوة , كما وظفت الأحزاب الإسلامية خطاب المظلومية من النظام السياسي السابق قبل العام 2003، حتى

[1] . دريد توفيق و سارة جاسم ، توظيف وسائل الإعلام الإلكتروني في مراحل العملية الانتخابية العراقية , سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , 2023, ص 19.

[2] . المصدر نفسه , ص 35.

أصبح طابع أيدلوجي في تسويقها الإنتخابي من اجل الضغط على خيارات الناخب العراقي والتلاعب بمشاعره من اجل كسب أكبر عدد من الأصوات الانتخابية ، فعندها أصبحت الهوية والإنتماء الديني أساس توطيد العلاقة بين الحزب السياسي وجمهوره الإنتخابي[1].

القبيلة والعشيرة : ان الأحزاب السياسية في العراق بعد العام 2003 وبمختلف توجهاتها الفكرية ، سواء كانت (علمانية – دينية – إثنية) ، ساقت جانت العصبية والقبلية في برامجها الانتخابية من أجل الحصول على المكاسب السياسية ، وفي تدعيم القاعدة الانتخابية للحزب السياسي والمرشح ، من خلال عمليات التعبئة الاجتماعية والتي تستند على محاور عدة ، منها التحالف مع شيوخ العشائر من خلال تقديم الإمتيازات المادية والمعنوية لهم ليتم إستغلال مكانة شيخ العشيرة والقبلية في التأثير على أفراد عشيرتهِ وضمان تصويت أبناء العشيرة لصالح الحزب السياسي والمرشح ، حتى وصل الحال في بعض الأحيان الى عملية شراء الولاءات بإستخدام المال السياسي لتقديم مساعدات مالية الى بعض العشائر التي تسكن المناطق النائية بحجة مساعدتها ، ومشاركة عشائر أخرى لمناسباتهم الاجتماعية كالمآتم والأفراح وترصين العلاقات بالقبيلة [2] .

الإنتماءات القومية والحلم الكُردي : مثلما وظفت الأحزاب السياسية ذات الطابع الأسلامي الهوية الدينية , قابلتها أحزاب ذات طابع قومي وخصوصاً الأحزاب الكُردية والتي تمثلت بأهم حزبين (الإتحاد الوطني – الديموقراطي) ، حيث اعتمدت الأحزاب السياسية الكوردية في تسويقها السياسي على هويتها القومية والتي تلبي طموحهم بالإنفصال وتحقيق حلم الدولة الكوردية الكبرى , كان ذلك التسويق على حساب الهوية الوطنية العراقية , حيث أتسم بتوظيف منطق الإختلاف العرقي للتأثير على سلوك الناخبين الكرد وكسب عواطفهم , كذلك سارت الأحزاب التركمانية على نفس المنهاج , ولعل المتتبع لقضية محافظة كركوك يدرك حجم الصراع الكوردي التركماني على كركوك وتسويق هذا الصراع سياسياً [3] .

المال السياسي جزءً من آليات التسويق : نشير هنا بالمال السياسي الى إستخدام المال بطريقة غير مشروعة او غير أخلاقية للتأثير على نتائج الانتخابات أو السلوك الإنتخابي للناخبين ، وفي سياق العراق هناك عدد من الأساليب التي أستخدم بها المال السياسي ومنها ،عملية شراء الأصوات حيث لجات بعض الأحزاب السياسية بتقديم أموال مباشرة للناخبين من اجل التصويت لمرشح الحزب , وتزداد هذهِ الظاهرة في المناطق الفقيرة حيث يتم إستغلال حاجة المواطن للمال , كذلك من الأساليب الأخرى عملية توزيع الهدايا والمساعدات للناخبين وتزداد هذه الحالة في مناطق النزوح لإستمالة ولاء الناخبين ،كذلك أستخدم المال السياسي في التأثير على وسائل الإعلام من خلال شراء مساحات إعلامية في القنوات الفضائية والصحف والمجلات لدعم مرشح معين أو مهاجمة مرشح منافس أو دفع أموال للصحفيين المستقليين من اجل تلميع صورة الحزب السياسي , كذلك تم توظيف المال السياسي في شراء بطاقات الناخب لصالح حزب او مرشح معين , وهنا سوف يصبح معيار الفوز في الانتخابات هو القدرة المالية للحزب والمرشح وليس الكفاءة أو الإرادة الجماهيرية مما يؤدي الى فقدان المواطن بالنظام الإنتخابي والعملية السياسية برمتها [4].

---

[1] . سيف حيدر الحسيني , التسويق السياسي للأحزاب السياسية وتأثيره على إدراك الناخب , دار امجد للنشر , عمان – الأردن , 2018 , ص151.

[2] . محمد عبد الحمزة خوان , النظام السياسي العراقي مابعد 2003, دار نيبور للنشر , 2015, ص 56-57.

[3] . للمزيد ينظر الى : وليد سالم محمد ,مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة ,الاكاديميون للنشر والتوزيع , عمان – الأردن , 2014, ص 223.

[4] . كريم مشط الموسوي , الإعلان السياسي والدعاية الانتخابية , دار البصائر للطباعة والنشر , بيروت , 2011, ص 230

توظيف الرياضة : أن عملية إستغلال الرياضة وتوظيفها من قبل الأحزاب السياسية العراقية بعد العام 2003 كان جزءً من محاولة إستمالة الناخبين عبر ربط السياسية بالرياضة , وتمثلت عملية توظيف الرياضة بدعم المنتخبات الوطنية والأندية العراقية و الفرق الشعبية , كذلك عملية إستغلال الشخصيات الرياضية المؤثرة في دعم الحملات الانتخابية وإستمالة بعض الشخصيات الرياضية للترشح للإنتخابات مثل رئيس الإتحاد الحالي واللاعب الدولي السابق (عدنان درجال , ليث حسين – المرحوم احمد راضي وغيرهم).

المحور الثالث : مخرجات التسويق السياسي للأحزاب في العراق بعد 2003

1. التأثير على الانتخابات والمشاركة السياسية

ساهمت الدعاية السياسية للأحزاب العراقية في تعبئة الجمهور للمشاركة في الانتخابات، لكن ذلك ارتبط غالبًا بالتأثير على الانتماءات الطائفية أو العرقية بدلاً من البرامج السياسية الواقعية و ركزت العديد من الحملات على شخصنة السياسة، مما أدى إلى تغييب القضايا الوطنية الأساسية.

2. الاعتماد على الرمزية والهويات الفرعية

تميل الأحزاب العراقية إلى استخدام رموز دينية، طائفية، أو عرقية في تسويقها السياسي بهدف استمالة شرائح معينة من المجتمع العراقي، مما أدى هذا النهج إلى تعزيز الانقسامات الاجتماعية بدلاً من خلق رؤية وطنية جامعة [1].

3. ضعف البرامج السياسية الواضحة

تفتقر معظم الحملات الدعائية للأحزاب إلى تقديم برامج سياسية واضحة ومتكاملة. وبدلًا من ذلك، تُركز الحملات على الشعارات العامة أو استغلال مشاعر الغضب واليأس من الوضع السياسي القائم.

4. التلاعب بالمعلومات والإعلام

أعتمدت بعض الأحزاب على الإعلام الموجه والمضلل لنشر دعايتها السياسية، مما يؤدي إلى انتشار المعلومات المغلوطة، في الوقت نفسه، تستغل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائلها بشكل واسع، أحيانًا على حساب المصداقية.

5. التأثير السلبي على الثقة السياسية

ساهمت حملات التسويق السياسي غير المدروسة في تعزيز حالة عدم الثقة بين الجمهور والنظام السياسي ، حيث تُركّز بعض الأحزاب على مهاجمة خصومها بدلًا من التركيز على طرح حلول للقضايا الوطنية.

(التحديات التي تواجه التسويق السياسي في العراق)

1.الاستقطاب الطائفي والسياسي: يعيق الاستقطاب الحاد بين الأحزاب القدرة على تقديم برامج سياسية واقعية تخدم جميع مكونات المجتمع.

2.ضعف الوعي السياسي للجمهور: يجعل الجمهور أقل قابلية لتحليل الخطاب السياسي، وأكثر عرضة للتلاعب بالدعاية.

3.الاعتماد على الولاءات التقليدية: تضعف هذه الولاءات فرص الأحزاب في التسويق لبرامج بعيدة عن الانقسامات الطائفية والعرقية.

[1] . للمزيد ينظر الى : عدنان الباجة جي ، في عين الإعصار ، دار الساقي ، بيروت ، 2017 , ص 173.

4.ضعف الرقابة على الإعلام والدعاية: يؤدي إلى استغلال المنصات الإعلامية للترويج لأجندات حزبية ضيقة.

(الآثار السلبية لمخرجات التسويق السياسي)

1.تعزيز الانقسامات المجتمعية: أدت استراتيجيات التسويق القائمة على الطائفية إلى تراجع الشعور بالانتماء الوطني.

2.إضعاف الثقة بالمؤسسات الديمقراطية: تسببت الحملات المضللة في تآكل ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ومؤسسات الدولة.

الخاتمة :

يتضح من خلال ماتقدم ، أن التسويق السياسي يعد عنصرًا أساسيًا في العملية الانتخابية للأحزاب في العراق بعد عام 2003، كما أن ا لتسويق السياسي في العراق يتسم بتعقيد كبير بسبب طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية، حيث إعتمدت الأحزاب السياسية العراقية على مزيج من الأدوات التقليدية والحديثة لترويج رسائلها السياسية، مع التركيزعلى استغلال حاجة الجمهور الإنتخابي وإستغلال التأسيس لنظام سياسي قائم على مجموعة من المكونات الدينية والعرقية ، فتم إنتاج عملية صراع سياسي بدلاً من التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية مع عملية تغذية للمجتمع العراقي بهذا الصراع ، فعكس الحملات الانتخابية في العراق طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية المعقدة، وعلى الرغم من التقدم في استخدام الأدوات الحديثة في التسويق، لكن تبقى هذه الحملات رهينة للانقسامات الطائفية والعرقية والمناطقية، مما يعيق تحقيق تطور ديمقراطي فعّال ،بسبب التحديات المرتبطة بالتحيز الإعلامي وضعف المهنية التي أثرت على فعالية الرسائل السياسية من الحزب الى الجمهور، ومن المهم تعزيز الشفافية والمهنية في وسائل الإعلام لضمان دور إيجابي في تسويق الأحزاب وتحقيق التوازن في الخطاب السياسي. ويمكن تحسين هذا الوضع من خلال تعزيز الشفافية، التركيز على القضايا الوطنية، وتطوير خطاب سياسي وطني جامع . ومع ذلك، تواجه هذه الآليات تحديات كبيرة مرتبطة بالثقة الشعبية والتأثيرات الخارجية، مما يتطلب تطوير استراتيجيات أكثر شمولية وشفافية لتعزيز فعالية التسويق السياسي وتحقيق أهداف التنمية الوطنية. يتطلب النجاح في هذا المجال فهمًا عميقًا لاحتياجات الجمهور والتعامل مع التحديات الموجودة.ومع استمرار تطور المشهد السياسي في العراق ، فمن المرجح أن تزداد أهمية التسويق السياسي كأداة فعالة لكسب التأييد الشعبي وتحقيق المكاسب السياسية.

الإستنتاجات :

الأحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003 لم تستخدم التسويق االسياسي بأسلوب مهني وعلمي في حملاتها الانتخابية والسياسية.

وظفت أغلب الأحزاب السياسية العراقية الهويات الفرعية والإنتماءات دون الوطنية في خطابها السياسي لإستمالة الجمهور وحصد مكاسب سياسية وإنتخابية .

أستغلت بعض الأحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003 المال السياسي للحزب ، والذي قابله شرائح كبيرة مثلت شعب فقير يعتاش على الرعاية الاجتماعية ، فعملت على إستمالة هذه الشرائح .

.إضعاف الثقافة السياسية للناخب نتيجة تركيز التسويق على الشخصيات والرموز بدلًا من الأفكار والسياسات.

قائمة المصادر:

فليب كوتلر , التسويق , ترجمة مازن نفاع , دار علاء الدين للنشر , سوريا , 2017.

ياسين علوان الجبوري , أساليب التسويق السياسي في الرامج الحوارية , دار غيداء للنشر , عمان – الأردن , 2019.

3.https://www.oed.com/search/dictionary/ political marketing

سامي عبد العزيز , التسويق السياسي والإجتماعي , نهضة مصر للنشر , القاهرة 2013.

محمد عبد الفتاح الصرفي , التسويق السياسي, دار المنهاج للنشر , عمان- الأردن , 2016 .

فارس محمد العمارات, إدارة الحملات الانتخابية , دار الخليج للنشر , عمان – الأردن , 2021.

بشير زين العابدين , إدارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول , مركز شارك الشبابي للنشر , المملكة المتحدة , 2020.

عبد ربه العنزي , المرشد المنهجي في إدارة الحملات الانتخابية , دار أي – كتب للنشر والتوزيع , لندن , 2021.

محمد عبد حسن العامري و علي صادق الساعدي , الإتصال المواجهي : الحملات الانتخابية وتأثيرها في الجمهور , العربي للنشر والتوزيع , القاهرة , 2021.

سيف حيدر الحسيني , التسويق السياسي للأحزاب السياسية وتأثيره على إدراك الناخب , دار امجد للنشر , عمان – الأردن , 2018.

وليد سالم محمد ,مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة ,الاكاديميون للنشر والتوزيع , عمان – الأردن , 2014.

كريم مشط الموسوي , الإعلان السياسي والدعاية الانتخابية , دار البصائر للطباعة والنشر , بيروت , 2011.

دريد توفيق و سارة جاسم ، توظيف وسائل الإعلام الإلكتروني في مراحل العملية الانتخابية العراقية , سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , 2023.

15 .عدنان الباجة جي ، في عين الإعصار ، دار الساقي ، بيروت ،2017.

محمد عبد الحمزة خوان , النظام السياسي العراقي مابعد 2003, دار نيبور للنشر,2015.

العلاقة بين الارهاب والاستقرار السياسي والاجتماعي (العراق 2003- 2014 انموذجا)

أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجي

المستخلص:

بعد العام 2003 ضرب عدم الاستقرار في كثير من الاحيان معظم القطاعات السياسية والاجتماعية في البلاد، وواجهة العملية السياسية التي نشأت بعد ذلك بعض الصعوبات في ايجاد الحلول له، وما زاد الوضع سوءً هو القواعد التي وضعتها سلطة الاحتلال التي لم تكن قادرة على فهم واستيعاب طبيعة المجتمع العراقي، بل ان سلطة الاحتلال في كثير من الاحيان هي الفاعل الرئيس في احداث الانقسام، لينتج لنا في المحصلة النهائية انقساما تجاه كثيرا من المواقف والاحداث، وهذا ما ادى الى ان يكون العنف والعمليات الارهابية هي دور في ضعف الاستقرار في البلاد.

الكلمات المفتاحية: ارعاب، استقرار، سياسي، اجتماعي ، العراق

Abstract:

After the year 2003, instability often struck most of the political and social sectors in the country, and the political process that arose after that faced some difficulties in finding solutions to it. What made the situation worse were the rules set by the occupying authority, which was unable to understand and accommodate the nature of society. In fact, the occupying authority is often the main actor in causing division, which in the end results in a division regarding many positions and events, and this is what has led to violence and terrorist operations playing a role in weakening stability in the country.

المقدمة:

شكلت ظاهرة الارهاب في العديد من البلدان العربية والإسلامية ومنها العراق، أحد أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي عانت منه هذه البلدان بعد تشكل دولها الوطنية الحديثة , ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل من أهمها، الشعور بان هناك تمييز بين أبناء الطوائف الدينية والقومية والمذهبية من السلطات الحاكمة، وإهمال الأحزاب السياسية ايجاد حل جذري لشعور البعض بالتمييز الطائفي والقومي وان القانون هو الفيصل بينهم وهو ما يقود احيانا الى اللجوء الى اعمال العنف والارهاب وعدها من قبل البعض بانها الوسيلة الوحيدة لتحقيق رغباتها، لقد تحكمت العوامل الأيديولوجية، بمواقف الأحزاب السياسية بتياريها الرئيسيين ، التيار القومي واليساري، حيث رفض الأول التطرق إلى مسألة الطوائف والقوميات غير العربية، باعتبارها أداة لتجزئة الدول العربية، فيما أعطى التيار الثاني، أهمية أكبر لحقوق القوميات غير العربية، واعتبر حل قضية التراث والموقف من الدين والطائفية ممكنا عَبر التطور الاجتماعي والاقتصادي، كما أنه " أي التيار اليساري " ابتعد عن تناول التمييز الطائفي خوفا مَن اتهامه بالطائفية، وهو ما وفر الفرصة لبعض التيارات والاحزاب الدينية بتبني المسالة الطائفية وتوجيهها بالشكل الذي يخدم مشروعها السياسي.

أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من اهمية دراسة المجتمع وبيان الاسباب التي تدفع الى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي فيه ومن ثم وضع الحلول الناجحة لمواجهتها والقضاء على كل عوامل عدم الاستقرار والتطرف والارهاب، وبناء مجتمع التسامح وتوفير الفرص لبناء تنمية حقيقية سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة.

إشكالية الدراسة:

يعتبر موضوع الارهاب وعدم الاستقرار من المواضيع الشائكة والتي يدور حولها خلاف كبير بين المفكرين السياسيين من حيث دلالة المفهوم وتبعاته الاجتماعية والسياسية، وفي ظل هذا الطابع الجدلي الذي تتميز به هذه الدراسة فإن المشكلة التي نحن بصدد طرحها تكون على النحو التالي: ما الذي يجعل من الارهاب يشكل دافعا أو خطرا على الاستقرار السياسي للدولة؟ ويمكن أن تصاغ من هذه الإشكالية تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

ماهية الدلالة السلبية لمفهوم الارهاب والاستقرار وعدم الاستقرار ؟

هل يمكن اعتبار نظام الطائفية السياسية في العراق بصيغته التوافقية يمثل نموذجا غير موفق لديمقراطية حقيقية ومن ثم احد اسباب الارهاب وعدم الاستقرار السياسي؟

وما هي الحلول الناجحة لمواجهة الارهاب وتحقيق الاستقرار السياسي؟

فرضية البحث:

يهدف البحث الى اختبار ومعرفة صحة فرضية ان مفهوم الارهاب وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي لا يحمل دلالة سلبية فقط, بل يعبر وجود اختلاف وصراع داخل المجتمع على المستوى السياسي والمجتمعي واتباع طرق غير ديمقراطية من اجل تحقيق اهدافها, وقد اثبت نظام المحاصصة السياسية في العراق في شكله التوافقي فشله على مستوى الحكم, وعلى مستوى الرضا العام لجميع الفئات المكونة للمجتمع في هذا النظام.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى مبحثين, تناول المبحث الأول فيه إلى الإطار المفاهيمي، والمبحث الثاني فتم تخصيصه لانعكاس اثر الارهاب على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق، اضافة الى الخاتمة والمصادر.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي

طرحت عدة مفاهيم للإرهاب والاستقرار واختلفت باختلاف النظرة لهذا العمل من طرف الدول والمنظمات الدولية, لهذا لم يتم الاتفاق على تعريف موحد لهما, وسنخوض في هذا المطلب مفهوم الارهاب والاستقرار السياسي.

المطلب الاول: مفهوم الإرهاب واسبابه

اولا: الإرهاب لغة واصطلاحا

جاءت كلمة ارهاب في المعاجم العربية بمعنى (رهب – يرهب، رهبة ورهبا، أي خاف، ورهبة ورهبا أي خافه (والرهبة هي الخوف والفزع) أرهب, اما كلمة ارهاب فقد ظهرت في المعاجم إلا حديثا[1] . ومصدر (أرهب) يعني الأخذ بالسف والتهديد، والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته، وهو يقوم على الإرهاب والعنف، تعمد إلية حكومات وجماعات ثورية لتحقيق أهداف سياسية فالإرهاب إذن هوا استخدام العنف – غير القانوني – أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية, سواء قامت به الحكومات أو الأفراد

[1] - يوسف الخياط، لسان العرب المحيط، المجلد الثاني، (بيروت، دار الجيل)، 1998، ص1237. كذلك ينظر, محمد الباشا، المعجم الكافي , عربي حديث،ط2، (بيروت، شركة المطبوعات .للتوزيع والنشر), 1992، ص67.

أو الجماعات والمعارضة[1]. وفي المعاجم المترجمة من اللغتين الانجليزية والفرنسية، ورد لفظ الإرهاب بما يفيد (الذعر والتخويف) باستعمال وسائل عنيفة لتحقيق أهداف سياسية [2], وأرهب أو روع أو نشر الذعر ,الرعب أو الهلع، وكلمة ارهاب هنا ترجمت بمعنى (terrorize – Terroriser) واستعمال القوة للتهديد والإخضاع سواء ضد الشيء أو الإنسان، وفي القاموس السياسي إرهاب بمعنى محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية بمعنى يخيف أو يفزع أو يشيع هلعا,وقد اشتقت اللغة الايطالية لفظ (terrier) في الوقت الذي ترجمت فيه اللغة الألمانية (terror) شديدا من اللفظ اللاتيني (terrorismus) لأنها لم تعرف لفظا مرادفا له ،وفي الفظ الفرنسي يمكن اشتقاقه (terrorism) [3] . فالإرهاب هو الاستخدام المنظم للعنف والترهيب والتخويف لتحقيق هدف ما، هو الذي يقوم بهذه الأعمال والتصرفات, وأن جوهر الإرهاب هو الرعب.

اما الارهاب اصطلاحا فليس له تعريف موحد، لان هذه العلوم هي من نتاج الفكر البشري ,يتأثر بثقافة وفلسفة صاحبه، والظروف الزمانية والمكانية، وغيرها من العوامل والمؤثرات، وزاد في تعقيد هذه المسألة حالياً خضوعها لاعتبارات غير أكاديمية أو مهنية، وقد أجرى (ألكس شميد 1983) استبيانا على مائة من الدارسين والخبراء في هذا المجال لتحديد مفهوم الإرهاب, توصلت نتائج الاستبيان إلى وجود عناصر مشتركة في تعريفات هذه العينة المائة، وهي ن الإرهاب هو مفهوم مجرد بلا كنه محدد، وان التعريف المفرد لا يمكن أن يحصي الاستخدامات الممكنة للمصطلح، وان معنى الإرهاب ينحصر عادة بين هدف وضحية، ويؤكد (جوناثان وايت 1991) في مدخله عن الإرهاب على ضرورة عدم اكتفاء فهمنا من خلال مداخل سياسية، ويؤكد على عدم وجود تعريف واحد لمفهوم الإرهاب؛ ولذلك فقد اقترح أن يعرف الإرهاب من خلال أنماط مختلفة للتعريف [4].

تاريخيا فإن استخدام مصطلح(Terrorism) في الثقافة الغربية يرجع للدلالة على نوع الحكم الذي لجأت إليه الثورة الفرنسية إبان الجمهورية الجاكوبية في عامي 1793-1794, ضد تحالف الملكيين والبرجوازيين المناهضين للثورة, وقد نتج عن إرهاب هذه المرحلة التي يطلق عليها (عهد الإرهاب) واعدام الالاف من الناس، بالإضافة إلى اعتقال وموت مئات الآلاف في السجون بلا محاكمة، وهناك من يرجع بالمصطلح والمفهوم إلى أقدم من هذا التاريخ كثيراً، حيث يفترض أن الإرهاب حدث ويحدث على مدار التاريخ الإنساني وفى جميع أنحاء العالم، إذ كتب المؤرخ الإغريقي زينوفون (349-430 ق م) عن المؤثرات النفسية للحرب والإرهاب على الشعوب [5].

اما التعريف فقد عرفته الموسوعة الحرة الإرهاب بأنه (أي عمل عدواني يستخدم العنف والقوة ضد المدنيين، ويهدف إلى إضعاف الروح المعنوية للعدو عن طريق إرهاب المدنيين بشتّى الوسائل العنيفة)، ويستهدف الارهاب الطائرات المدنية وما تتعرض له من اختطاف، والمدن المكتظة بالسكان وما ينالها من تفجيرات واغتيالات، ويعرف كل من بث الخوف والرهبة في قلوب الآمنين بالإرهابي أو الإرهابية[6]. اما موسوعة (Encarta) الالكترونية الأمريكية فعرفت الإرهاب بانه (استعمال العنف، أو التهديد· باستعمال

---

[1] - عبد الوهاب الكيالي، موسعة السياسة، ط2،) بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر), 1985، ص153.

[2] -حسن سعيد الكرمي، المغني الاكبر, إنجليزي – عربي, (بيروت, مكتبة لبنان),1987، ص1448. كذلك ينظر, سهيل إدريس، قاموس المنهل, فرنسي – عربي, ط13, (بيروت, دار الآداب),1994, ص1015.

[3] - أحمد عطية الله، القاموس السياسي،ط4، (القاهرة, دار النهضة العربية),1980, ص60.

[4] - حسين وحيد، علي جبار، ماهية الإرهاب الدولي ومراحل تطوره، جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد8، 2012، ص ص241-245.

[5] - المصدر السابق نفسه، ص245

[6] - امل اليازجي، الارهاب الدولي الاسباب والمعالجة (دمشق، مطبوعات دار النشر),2003، ص96.

العنف، من أجل إحداث جو من الذعر بين أناس معينين)، ويستهدف العنف الإرهابي مجموعات أثنية أو دينية، أو حكومات، أو أحزاباً سياسية، أو شركات، أو مؤسسات إعلامية[1] .

وعرف قاموس الأكاديمية الفرنسية الإرهاب بانه (نظام الرعب، والإرهابي هو الشخص الذي يحاول فرض وجهة نظره بطريقة قسرية تثير الخوف). اما دائرة المعارف الروسية فقد عرفت الإرهاب بانه (سياسة التخويف المنهجي للخصوم بما في ذلك استئصالهم مادياً)، ويعرف العنف بأنه (الاستعمال المنظم المشروع للقوة داخل المجتمع)، وتذهب كثير من الأنظمة إلى تحديد المشروعية لممارسة القوة بتولي السلطة باسم المجتمع وحماية النظام العام داخل الشرعية الحكومية، وأي ممارسة للعنف خارج هذا النطاق تعد لدى الأنظمة التقليدية ممارسة للإرهاب[2].

وعرفت الأمم المتحدة الإرهاب بانه (تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو تهدد الحريات الأساسية أو تنتهك كرامة الإنسان). كما عرفت لجنة القانون الدولي في المادة (19) من المشروع المقدم من قبلها الى الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة الإرهاب (هو كل نشاط إجرامي موجهٌ الى دولة معينة ويستهدف إنشاء حالة من الرعب في عقول الدولة أو أي سلطة من سلطاتها وجماعة معينة منها)[3]، وعرفت الاتفاقية العربية الإرهاب بانه (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت دوافعه أو أغراضه، يقع تنفيذه لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة والخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر)[4].

وعرف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الإرهاب بانه (ترويع الآمنين وتدمير مصالحهم ومقومات حياتهم والاعتداء على أموالهم وأعراضهم وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية، بغياً وإفساداً في الأرض). كذلك عرف المجمع الفقهي الإسلامي الإرهاب بانه (عدوان يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان (دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه)، ويشمل صنوف التخويف والأذى، والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم، أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى عنها)[5] .

ثانيا: أسباب الإرهاب:

هنا نركز على أهم الأوضاع التي يمر بها المجتمع الدولي، والتي تهيئ المناخ لارتكاب جرائم إرهابية على مستوى الدولة أو المستوى الدولي، وهذه الأوضاع تشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي على النحو التالي:

1- الاسباب السياسية للإرهاب: إن الحالة التي آلت إليها الأوضاع الدولية على المستوى السياسي لأشك توفر البيئة المواتية لممارسة الإرهاب، اذ ان سقوط الشيوعية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاولى في العالم، حولت تركيز الدعاية الغربية من

---

[1]- كريم مزعل شبي، مفهوم الارهاب دراسة في القانون الدولي والداخلي، مجلة جامعة اهل البيت، العدد2، (كربلاء، جامعة اهل البيت)، 2005، ص37.

[2]- المصدر السابق نفسه، ص37.

[3]- المصدر السابق نفسه، ص33.

[4]- امل اليازجي، الارهاب الدولي الاسباب والمعالجة، مصدر سبق ذكره، ص96.

[5]- هاتف محسن الركابي، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي... دراسة مقارنه، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2007، ص35.

الشيوعية على أنها هي مصدر الإرهاب والبحث عن أيديولوجيات جديدة والصاق تهمة الارهاب بها، كذلك موقف النظام العالمي الجديد من الوضع الدولي، وعجز مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة عن اتخاذ موقف قانوني أو إخلافي جاد إزاء ما يحدث من انتهاكات على مستوى العالم، وعدم تمكن بعض الشعوب إلى الآن من الحصول على استقلالها وحقها في تقرير مصيرها، رغم القرارات الدولية والتي تجمع على حقها في التمتع بالاستقلال والحرية على أراضيها، مما يبرر استخدام العنف من جانب هذه الفئات للدفاع عن وجودها إزاء حملات الإبادة التي تتعرض لها، الصراعات القومية والدينية في مختلف المناطق، والتي تأخذ الطابع المسلح، وتستخدم تكتيكات إرهابية على المستوى الدولي ضد مصالح بعض العرقيات، ونجاح بعض الحركات الثورية، باستخدامها للتكتيكات المسلحة من اجل الوصول إلى السلطة قديما وحديثا، لجوء بعض الدول للإرهاب كبديل عن الحرب التقليدية، بوصفة أسرع تأثيرا، واقل تكلفة للحصول على مكاسب وامتيازات سياسية على المستوى الدولي[1].

2- الاسباب الاقتصادية للإرهاب: أن الأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي لاشك تؤثر بشكل أو بآخر على اتجاه بعض الجماعات والدول على الإرهاب، والدليل على ذلك هو ظهور المنظمات اليسارية الشيوعية بقصد القضاء على الأنظمة الرأسمالية، بوصفها تمثل الاحتكار وعدم العدالة وانعدام المساواة، وفي المقابل ظهرت تيارات تقاوم هذه المنظمات وتعمل على الحفاظ على الأوضاع القائمة في المجتمع، بما يولد العنف والعنف المضاد [2]. واحيانا يتم استخدام اساليب العنف من اجل التخلص من الاستغلال الاجنبي لمقدرات الشعوب ومواردها، او محاولة الإضرار باقتصادات دولة معينة، من خلال بتدمير منشأتها الصناعية والتجارية كوسيلة ضغط عليها لتغيير مواقفها السياسية والاقتصادية، كما ان بعض الدول المتقدمة تستثمر المساعدات الاقتصادية لدول فقيرة من اجل التدخل في شؤونها الداخلية بحجة حفظ الامن والاستقرار الدولي او حماية الاقليات، مما يدفع بعض الجهات الاخرى الى الوقوف ضد هذا التدخل باستخدام العنف الذي يقود احيانا الى اعمال ارهابية [3].

3- الاسباب الاجتماعية والثقافية للإرهاب: أن العوامل الثقافية تؤثر على فكر الإنسان قد تدفعه أحيانا إلى ارتكاب الجريمة، وينطبق هذا القول على المستويين الوطني والدولي، ولقد انتشرت ثقافات متعددة ومتناقضة في فترات مختلفة على مستوى العالم أثرت في لجوء الفرد إلى الإرهاب، ومن أهم هذه الثقافات الدينية والعرقية وثقافة العنف، ويمكن أن نقول بشكل صريح أن نموذج الثقافة الغربية مسؤول عن معظم حركات الإرهاب التي تولدت في الدول النامية، ذلك أن الدول تحمل ثقافتها إلى مختلف البلدان، آما تتوافر لها القوة المسلحة لحماية هذا النموذج الثقافي والدفاع عنة، ومن ثم فهي لا تجد صعوبة في نشر هذه الثقافة التي تمتلك مقومات نشرها .ولكن هذه الثقافة نظرا لتعارضها في جانب كبير منها مع ثقافات الدول التي تستقبلها فإنها قد لاتحد استحسانا من الغالبية، فإذا لم تتحرك الدولة لوقفها أو تنقيتها من شوائبها بما يزيل تعرضها مع ثقافتها الوطنية الأصلية، فإن هناك جماعات ستظهر تأخذ على عاتقها محاربة هذه الثقافة في كافة صورها وبمختلف الأساليب والوسائل، تقوم هذه الجماعات في تجنيد العديد من الشباب الناقم على تلك الثقافة التي غالبا ما تذهب بهويته وتشعره بالاغتراب، ويظهر دور الثقافة أيضا في الجانب الديني، وما يظهر من حركات تعصب ديني في بعض المناطق نتيجة إذكاء روح التطرف والغلو في الدين، وتشهد لذلك أمثلة عديدة

---

[1] - خضر الهواري، انتشار الإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، عدد77, (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية), 1984, ص145. كذلك ينظر, امل اليازجي، محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (سوريا، دار الفكر), 2002, ص126.

[2] - شفيق المصري، مكافحة الإرهاب في القانون الدولي، مجلة شؤون الأوسط، العدد15, (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية) , 1998, ص56.

[3] - هبة الله احمد خميس، الإرهاب الدولي, ط١, (الاسكندرية, منشورات جامعة الاسكندرية)، 2009، ص ٦٤.

في مختلف دول العالم منها، السيخ في الهند واليهود المتطرفين في إسرائيل، وجماعات الإسلام السياسي في عددا من الدول العربية وبذلك حلت الصراعات الطائفية والعرقية والعنصرية أو المذهبية محل الصراع الدولي [1] .

ويمكن القول إجمالا بأن الإرهاب كظاهرة عالمية معاصرة يعكس أزمة ضمير وأزمة أخلاقيات حادة ومستحكمة يعيشها النظام السياسي العالمي، واقتصاد النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة ورادعة ضد مظاهر العبث والتسيب الدولي، فضلا عن خضوع العديد من الدول والحكومات أو تواطؤها مع منظمات الإرهاب الدولي مما يضع تحت أيدي هذه المنظمات إمكانيات واسعة تساعدها على تنفيذ المخططات الإرهابية، وكذلك التكامل والتنسيق والتبادل بين منظمات الإرهاب، والتقدم التكنولوجي، ويضاف إلى ذلك المواقف السلبية للدول في مواجهة الإرهاب وعدم المشاركة)الجدية في مكافحته مما كان له أثر مهم في أتساع ظاهرة الإرهاب.

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار

تعد الظاهرة السياسية من الظواهر التي تختلف تمام الاختلاف عن الظاهرة الطبيعية، إذ تتصف الأولى بالديناميكية أو الحركية، والثانية بالسكون والجمود، وظاهرة الاستقرار كغيرها من الظواهر السياسية تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على وضوح حيثياتها، لذلك كان من الطبيعي إن تتعدد مفاهيمها وتتلون مضامينها بما ينسجم مع ظروف الزمان والمكان. ويعد الاستقرار من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، كما يشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات. ويسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب، ويقف عائقاً أمام تقدم الشعوب وتطورها.

اولا: الاستقرار لغة واصطلاحا

الاستقرار لغة، ورد في القاموس: استقر، يستقر، استقراراً، استقر الرجل بالمكان ثبت فيه وتمكن، فالاستقرار يعني ثبات الشيء في مكانه إذا لم يتغير أو يتم تغييره، والثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي حركة ثابتة [2].

كما ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في قوله تعالى (... وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ) أي مسكن وقرار. وقوله تعالى (...وَلَٰكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ...) بمعنى إذا أستقر مكان الجبل ولم يتزلزل. ويقول سبحانه و تعالى في محكم التنزيل (اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً...) إي قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم، تتمكنون من حرثها وغرسها والبناء عليها، والسفر والاقامة فيها ، اي ان الله تعالى هو الذي جعل لكم الارض التي أنتم على ظهرها قرارا تستقرون عليها وتسكنون فوقها وقال ابن كثير بعد ذكر الاية: "اي جعل لكم مستقرا بساطا مهادا تعيشون عليها وتتصرفون فيها وتمشون في مناكبها وارساها بالجبال لئلا تميد بكم" [3].

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبوت سواء بالقران الكريم أو في معاجم اللغة العربية، لا يختلف عن المعنى في المعاجم الذي تفسره القواميس الأجنبية للاستقرار. إذ يعرف معجم "لروس" (Larousse) الفرنسي صفة الاستقرار بأنها "بقاء الحالة أو الوضعية على ماهي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر" [4].

---

[1] - خضر الهواري، انتشار الإرهاب الدولي، مصدر سبق ذكره, ص148.

[2] - ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبدالله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي، (القاهرة، دار المعارف)،1981، ص ص 3579 – 3580 .

[3] - عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ط1، (بيروت، دار بن حزم للطباعة والنشر)، 2003، ص353 .

[4] - محمد اصالح بوعافيه، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2016، ص309.

اما الاستقرار اصطلاحا، فقد اصطلح على الاستقرار في العلوم الاجتماعية على ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، بمعنى عدم حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع نفسه أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله فيخرج على حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار، وهو قدرة الحكومة أو النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم المدة المحددة لها في الدستور. أما الديمقراطية فهي التداول السلمي للسلطة بين نخب سياسية متصارعة، تحتكم للإرادة العامة في بقائها وخروجها من السلطة [1].

إن الاستقرار هو "عملية وليس مرحلة يصل إليها المجتمع، ويقف عندها، ذلك إن الهدف العام لمختلف الأنظمة السياسية يتمثل في تحقيق المزيد من الإنجاز والتقدم، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار المرحلي كون الاستقرار من أهداف الشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، فضلاً عن إنه هدف واقعي فهو ليس مجرد وصف لوضع نموذجي أو قائم. وإنما يتطلب بحث الظروف التي تساعد على تحقيقه وبناء على ذلك فالاستقرار قيمة وظاهرة نسبية، فلا توجد دولة تتمتع بالاستقرار الكامل[2]، كما إن حالة عدم الاستقرار الكامل تتعارض مع وصف الدولة وبقائها وعليه، فالاستقرار السياسي نوعان: الأول حقيقي (طبيعي) والأخر ظاهري (مصطنع هش)، والنوع الأول يعد استقرارا متوازناً يستوعب عدم الاستقرار الجزئي والمرحلي لكي يصل إلى نقطة توازن واستقرار جديده، وبالتالي فهو يحمل تقويماً إيجابيا، أما النوع الثاني فهو ظاهري يرفض التغيير ويخشاه، ويصطدم مع عوامله والقوى التي تطالب به ويصبح استقرارا هشاً ويحمل تقويماً سلبياً، باعتبار إن الاستقرار طابع أنساني، فمن خلال توصيف العلاقة بين الدولة (السلطة) والمجتمع (الأفراد) يعد الاستقرار قيمة تسعى النظم للحفاظ عليها، في تحقيق الاستقرار الداخلي [3].

ثانيا: تعريف الاستقرار

وردت حول مفهوم الاستقرار مجموعة من التعاريف منها:

يرى (مارتن بالدام) بأن الاستقرار مصطلح ليس واضح المعالم، لكنه يتحدد من خلال اربعة أبعاد أساسية هي: (حكومة مستقرة ،نظام سياسي، القانون والنظام الداخلي، الاستقرار الخارجي) [4].

فيما ترى (كارولينا كورفال) إن " الاستقرار لايعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به، ويعني أيضا قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف" [5].

ويرى حسن موسى الصفار: إن الاستقرار السياسي والاجتماعي يتطلب وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الامة واطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الاطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع والاحتراب [6].

---

[1] - احمد حامد محمد، دور العوامل الاقتصادية في الاستقرار السياسي لدولة المارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، 2017، ص59.

[2]- زينب كريم محيبس، الطائفية وعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، 2017، ص31.

[3] - رعد فواز الزين، تحديات الأمن الوطني الأردني، ط1، (عمان ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية)، 2011، ص24 .

[4] - بشرى عبد الباري احمد، تحليل العلاقة الدالية بين الاستقرار السياسي ونسبة الاقتصاد الخفي في عينة مختارة من دول العالم، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 30،(جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد) 2013، ص151.

[5] - محمد الصالح بوعافيه، مصدر سبق ذكره، ص311

[6] - حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته، ط1، (بيروت، دار العربية للعلوم)، 2005، ص15 .

بينما ترى (نيفين عبد المنعم مسعد) ان الاستقرار السياسي "ظاهرة تمتاز بالمرونة وتشير الى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهيرواحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي الا في اضيق نطاق ودعما لشرعيته وفعاليته" [1].

فيما يرى حسين علوان إن الاستقرار السياسي هو" ظاهرة تتحقق بالتأطير القانوني والدستوري للصراعات السياسية بين الاطراف السياسية المختلفة لتحقيق الثبات والاستمرارية ،والاندماج داخل المؤسسات السياسية ،والدستورية ليكون النظام في حركة مستمرة ومتفاعلة بانتظام" [2].

وهناك من يرى بأن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير الجذري والكامل للنظام السياسي من خلال عدم تعرضه للتغيير الكامل بصورة مستمرة، بينما يرى اخرون بأنه (غياب التغيير المتكرر والجذري في الحكومة)، فالنظام غير المستقر سياسياً هو النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة ومتكررة سواء على مستوى رئيس الحكومة، أو على مستوى الوزراء كل سنة، بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برمته) [3].

ويرى أسامة الغزالي إن (الاستقرار السياسي مرتبط بالاستقرار المؤسسي، أو ما يسمى بالمؤسسية، والاستقرار المؤسسي لا يعني استقرار السلطات العامة في دورتها الزمنية التي يحددها الدستور فحسب بل يتعدى ذلك ليشمل ثبات الوظائف التي تؤديها الدولة بشكل ديناميكي منتظم ضمن أطر قانونية وإدارية محددة بغض النظر عن تغير الأشخاص أو التنافس أو التخاصم السياسي الذي يحصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية) [4].

ثالثا: مؤشرات الاستقرار السياسي

هناك عدد من مؤشرات الاستقرار السياسي منها، الانتقال السلمي والقانوني للسلطة، وهو تداول السلطة بشكل سلمي بعيداً عن الانقلابات والتدخلات العسكرية وبطريقة سلمية وحسب ما مثبت بالدستور والقانون، ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات، واتخاذ مواقف أقل تشدداً وتوتراً من قبل الأطراف السياسية والمدنية، وجود شرعية للنظام السياسي والتي تتحقق من خلال وجود قاعدة جماهيرية تدعم الانظمة السياسية، وامتلاك الدولة للقوة والسيادة التي نحافظ بها على أمنها الداخلي والخارجي وأمن المواطن والدفاع عنه ضد أي اعتداء خارجي، استقرار البرلمان ومناقشته للقوانين بدون تلكؤ وبدون اضطرابات داخلية احد مؤشرات الاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي هو مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل المجتمعات, فعندما يكون النظام السياسي مستقراً, فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية, وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد, تخلت نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي، الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية)، إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، والعيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه

---

[1] - سهيلة هادي، دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي: دراسة حالة مصر 2000 - 2014، رسالة ماجستير منشورة، (الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2015، ص32 .

[2] - حسين علوان الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في البلدان النامية (النموذج الافريقي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 1990, ص15 .

[3] - محمد الصالح بوعافيه، مصدر سبق ذكره، ص311 .

[4] - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون)، 1987، ص181 .

التعددية, وهنا نميز بين نوعين مختلفين: أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة, والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات [1].

المبحث الثاني: العلاقة السببية بين الإرهاب والاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق

أخذت ظاهرة الإرهاب شكل التشدد والتطرف ما وسع أعمال العنف والتهجير والقتل على الهوية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق السياسي, وعلى الرغم من التحرك السريع للحكومة والمؤسسات الدينية والاجتماعية التي أجهضت خطط الارهابيين الا ان التطرف والتهجير استمر بين تصاعد وهبوط بشكل لا يمكن تجاهله, ولا سيما بعد أحداث الموصل عام 2014، إذ شكل هذا التطرف خطراً كبيراً على المجتمع العراقي.

المطلب الأول: أسباب الإرهاب في العراق:

لقد وتجلت أسباب الارهاب في العراق في صور عديدة منها:

تاريخيا، نشأت اغلب الطوائف الإسلامية في العراق، وظهور الحركات المعارضة للسلطة التي حكمت في اوقات مختلفة، كذلك اتكاء بعض أطراف السلطة على الطائفية في اسناد حكمهم، وهذا ما دفع الطرف الأخر وانطلاقا من طائفيته الى مقاومة السلطة السياسية بكل السبل، وهو ما جعل العراق في ذلك الوقت مسرحا لصراع سياسي غلِّف بطابع طائفي، إذ ادعى كل طرف انه حامي لطائفة ما من طوائف العراق[2].

على الرغم من ان الخلافات حول القضايا السياسية والعقائدية هي احدى اسباب الانقسام بين الناس، الا أن التنافس على السلطة والموارد قد يكون هو الدافع وراء مظاهرها وتجلياتها الحديثة, وشيئاً فشيئاً، هيمنت فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدلاً من تمثيل المواطنين، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الانقسامات القائمة بدل تخفيفها [3].

أدّت مأسسة الهويّات الطائفية إلى نشوب صراعات حول مكانة وحجم وحدود وقوة كل طائفة, وقد كان لهذه الصراعات أثر مزعزع للاستقرار، خاصة عندما كانت تضفي مشروعية على أعمال الجماعات التي تمارس العنف والتي تدَّعي تمثيل طوائفها. [4]

يمثل الفقر والحرمان الاجتماعي في المجتمع، أحد العوامل المهمة في إضعاف الروح الوطنية لدى الأفراد، خاصة إذا كان البلد يتملك ثروات هائلة لا توزع بشكل عادل بين المواطنين، وبسبب خيبة المواطن من الدولة نتيجة عدم توفيرها حد معقول للعيش بكرامة، فانه يلجا لِّلبحث عن هويات أو مؤسسات فرعية توفر له الحماية، لذلك يخضع للابتزاز الطائفي من قبل النخب الطائفية المتنفذة، التي تربط تلبية حاجات المواطنين بانخراطهم في مشروعها الطائفي, لقد فاقم اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيس للدخل هذه الصراعات بين أبناءه بسبب عدم وجود صيغة صريحة وواضحة لإدارة الموارد [5].

انتشار مصطلح الشعوبية الذي اخترعه في الوقت الحاضر وأخرجه من بطون كتب (ساطع الحصري) ليصف به طائفة معينة، وقد استخدمه حزب البعث المنحل، وأعيد إخراجه في الوقت المعاصر في إطار وصف طائفة معينة، مع العلم إن "الحصري" لم يكن عراقيا ولم يعلم عن تركيبة الشعب العراقي شيئا, والغريب أن بعض الأحزاب انساقت وراء الطائفية، واستمرت السياسة

---

[1] - علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي, التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان, رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط, كلية الآداب قسم العلوم السياسية)، ٢٠١٢، ص ١٣٨ . كذلك ينظر، بدر الدين هوشاتي، انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي، تاريخ النشر، ايلول 2016, شبكة معلومات دولية: https://goo.gl/XaJ9Dn

[2] - هادي العلوي ، وعلاء اللامي ، الجذور التاريخية للطائفية، 2005, على الوقع الالكتروني, www.hajrnet.net/hajrvb/forum.php.

[3] - حارث حسن, الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء, (بيروت, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي), 2014, ص8.

[4] - إياد الزاملي, الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة - ملاحظات مكثفة, مقال على الموقع الالكتروني,www.Kitabat.com/ar/pdf/19122.php

[5] - المصدر السابق نفسه.

الطائفية في حكم النظام ألبعثي البائد، والتي كشفت عن وجهها بصورة علنية من خلال المقالات التي كتبت في تلك الفترة تجاه اطراف معينة والتي تنم عن نظرة طائفية مقيتة, وليس غريبا عنهم مثل هذه السياسة طالما أنهم حولوا البلد إلى حكم القبيلة والعائلة، إذ لم يعد لهم أي تصور وطني أو قومي كما يزعمون، لاسيما وإنهم لم يرتقوا في ثقافتهم إلى مستوى ثقافة المدن، إذ ظلت البداوة تحكم رؤيتهم للحياة وللسياسة والدولة [1].

إرهاب النظام السابق وتغذية الصراعات الطائفية, إن التطرف الطائفي لا يشرح بجوهره الديني أو المذهبي وإنما يندرج في منطق الصراع السياسي - الاقتصادي فهو يتموضع داخل أشكال دينية أو طائفية ولعل هذا الاستبدال بين الدين والسياسة يجعل من الدفاع عن المرجعية السلطوية دفاعا عن الحقيقة الدينية، إذ اعاد النظام السابق تشكيل الشخصية العراقية عبر عملية تهديم متواصل للهوية الدينية والثقافية وتغيير أنماط السلوك من خلال تشكيل مزيد من الوحدات العسكرية ذات المهام الإرهابية والدموية مثل (فدائي صدام، جيش القدس، جيش النخوة، الحرس الخاص) نظرا للمهام الموكلة إليها التي غالبا ما تشمل عمليات الإعدام العشوائية, فضلا عن ملاحقة المواطنين لأسباب سياسية وطائفية لقتلهم أو اعتقالهم وقد كرس النظام داخل العقل الجمعي العراقي مجموعة من القيم السياسية والفكرية بوصف البطولة تساوي القتل، هذه الأطروحة أخذت نسقها الكامل عبر جيوش العاطلين من العسكريين والمجرمين المحترفين حيث تم نقل الإرهاب والتطرف من أقبية السجون إلى الشوارع والمدارس والكنائس واستطاع تحويل الطائفية من الحقل الاجتماعي إلى الحقل السياسي [2].

فقد أصبحت الاعمال الارهابية أداة يستخدمها أصحاب المشاريع السياسية، حيث تؤثّر الشكوك المتبادلة والتعبئة الطائفية على سلوك النخبة السياسية التي تتطلّع إلى تكوين جمهور ناخبين، وحشد الدعم الشعبي, ولوحظ ذلك خلال مواسم الانتخابات، عندما يتبنّى القادة خطابا متطرفا لاستمالة المؤيدين, ولذلك فإن تقسيم القواعد الانتخابية السياسية إلى جماعات طائفية وعرقية سيكون السّمة المميّزة البارزة في الانتخابات البرلمانية العراقية, ففي ظل الاحتلال الأميركي، الذي بد أ في العام 2003، جرى تطوير المؤسسات لإدارة الفترة الانتقالية بين النظام السابق وبين تشكيل حكومة جديدة, غير أن محاولات تشكيل الدولة واجهت العديد من التحدّيات .فقد برز صراع حول أي مجموعة سيكون لها النصيب الأكبر من السلطة، وأي طائفة ستكون مهيمنة، و أي سردية وطنية ستكون لها الغلبة [3].

على الرغم من أن الديمقراطية التوافقية هي وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع ألتعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية، الا انها في بعض الاحيان كانت سببا في زيادة الهوة بين المكونات التقوقع داخل كل مكون ، مما عرقل عملية الانصهار في بوتقة الوحدة الوطنية، وهو ما زاد من ظاهرة التمايز بين المكونات في ظل التوافق، إذ اصبحت المساواة تخص الجماعات وليس المساواة بين الأفراد، وتطبيق الديمقراطية التوافقية أصبح لزعماء الكتل والطوائف الذين اصبحوا بديلا لمجلس النواب في السلطة التشريعية، وهو ما انتج حكومة ضعيفة وذات قرارات بطيئة ومتأخرة، لان عملية صنع واصدار القوانين والتشريعات اصبحت تخضع لآلية التوافق بين المكونات، ومعارضة يعض القرارات التي تختلف مع وجهت نظر طرف عن اخر [4].

---

[1] - المصدر السابق نفسه.

[2] - التطرف الطائفي و العرقي في العراق...حلول مقترحة, مقال منشور على جريدة الصباح, 2007/8/29 ,على موقع, www. Siironline.org

[3] - علي محمد علوان ؛ خضر عباس عطوان، اداء البرلمان السياسي : أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد، مجلة الحكمة، (بغداد ، بيت الحكمة)، العدد 51، 2011، ص10.

[4] - المصدر السابق نفسه، ص11.

التدخلات الخارجية, كانت للتدخلات الخارجية دور في بروز ظاهرة الارهاب في المنطقة، ولاسيما بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان والعراق وفرض هيمنتها على المنطقة وسعيها إلى تطبيق اسلوب ديمقراطي توافقي جديد، فقد قسمت مجلس الحكم في العراق عام 2003 العراق إلى مكونات اساسية, وبغض النظر عن النوايا الأمريكية التقسيمية أم التوافقية فان جهود الولايات المتحدة أسفرت عن تطبيق نوع من التوافقية السياسية ابتداء من تشكيل مجلس الحكم، بموجب اللائحة التنظيمية رقم ٦ في ١٣ تموز ٢٠٠٣ الذي أصدرها الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر)، إذ منح إلى المكون العربي الشيعي ثلاث عشر مقعدا، والمكون العربي السني خمسة مقاعد، وللأكراد خمسة مقاعد، ومقعدان لكل من المسيحيين والتركمان، وبذلك شكل نقطة الشروع بتأسيس الطائفية السياسية المؤسساتية [1].

ان اغلب المؤسسات الاعلامية المختلفة الخاصة والتي انشات بعد 2003، قد فشلت في تمثيل هوية عراقية جامعة, بل بعضهم استند على أساس طائفي, حتى ان بعض الاحزاب السياسية والتي اصبحت لديها امكانيات مادية ضخمة قد اطلقت محطات اذاعية وتلفزيونية فضائية, وغالباً ما تنتشر هذه القنوات رسائل تعكس التحيّز المكوناتي لممولّيها, كما تم استنساخ النعرات الطائفية والقوالب النمطية من خلال وسائل إعلامية غير عراقية، وخاصة القنوات الناطقة بالعربية، والتي تموّل معظمها أو ترعاها حكومات شرق أوسطية أو نخب سياسية مؤثرّة, وقدمت بعض وسائل الإعلام الدينية رسائل طائفية صريحة وأصبحت أدوات تستخدمها الجماعات الطائفية المتطرّفة لحشد أتباعها, كما أصبحت الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب أدوات هامة للمتطرّفين الطائفيين لإيصال الر سائل التي لاتجد لها مكاناً في وسائل الإعلام الرئيسة [2].

اعتماد بعض الأحزاب السياسية على الانتماء الطائفي والعرقي بديلاً عن البرامج السياسية, اذ تجري بعض الحملات الانتخابية على أساس عرقي طائفي, وأصبحت الطائفي وسيلة لهدف الوصول الى السلطة والحكم, فقد انشغلت الكثير من القوى السياسية في مصالحها الضيقة الحزبية للحصول على السلطة, بعيدا عن المواطنة والاستقلالية, مما اشاعة ثقافة التخوين والتجريم واعتماد أساليب الاغتيالات والتصفيات والتفجيرات الانتحارية بديلا عن الحوار والتعاون [3]

المطلب الثاني: انعكاس الارهاب على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق

إذا كانت السياسة في الماضي وراء تأجيج الصراع الطائفي، فإن الصراع على السلطة اليوم اصبح عامل تأجيج للإرهاب اكثر وضوحا من الماضي، وصبح للإرهاب انعكاس واضح على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق وبالتالي قاد الى ظهور اثار كثيرة وتبعات له على البنية السياسية والاجتماعية ومن ثم تراجع الاقتصاد وسوء الخدمات، وهنا نلاحظ انعكاس الإرهاب على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق بطرق عدة منها:

أولا: **الارهاب يضعف الارادة السياسية للدولة**، ان اغلب القرارات اصبحت تتخذ من خلال التوافق بين المكونات ومراكز القوى في الدولة, اذ ان أي قرار في العراق لا يمكن أن يتخذ بدون توافق كل القوى السياسية الممثلة لطوائفها عليه, وبهذا فقد لجأت بعض القوى السياسية وبعض الطوائف إلى العنف كأداة من اجل تحقيق ما تصبوا أليه من أهداف أن هي فشلت من

---

[1] - والملاحظ ان الولايات المتحدة الأمريكية حتى في مرحلة تأسيسها والحرب الأهلية التي مرت بها لم تؤسس لعملية سياسية على أسس عرقية أو دينية ، كما إن دستورها استغرقت كتابته وإقراره نحو ثمان سنوات ليخرج بصورة نهائية. للمزيد ينظر, حارث حسن, الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء, مصدر سبق ذكره, ص11. كذلك ينظر, علي الكاش : ديمقراطية الغزو: إشعاع باهر أم ظلام غامر؟ صحيفة المتوسط ، العدد 154، السنة الثالثة، مارس 2012، على الموقع الالكتروني،
www.mutawassetonline.com/news/html

[2] - حارث حسن, الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء, مصدر سبق ذكره, ص25.

[3] - التطرف الطائفي و العرقي في العراق...حلول مقترحة, مصدر سبق ذكره.

تحقيقه بالوسائل العادية, وبهذا فقد ساهم الإرهاب في إعاقة بناء الدولة، إذ أصبح المعيار الطائفي الأكثر حضورا في عملية البناء، فعلى الرغم من أن الدولة الحديثة تقوم على أساس المواطنة والتكافؤ في الفرص, في حين؛ وبإيحاء من المحتل، أصبحت دوائر الدولة دوائر موزعة على اساس مناطقي، وأصبحت أيضاً مجالا لاستقطاب الخاملين والمفسدين، واستشرت عمليات النهب والسلب، طالما أن الحماية الطائفية تضمن له الأمان عند المواجهة. وغابت معايير الوطنية في المراقبة والمحاسبة خوفا من الاتهام بالطائفية وأصبحنا نعتمد التوازن السياسي، بدلا من المعايير السياسية الحديثة، وباسم الطائفية، القينا وراء ظهرنا استحقاقات الانتخابات لنتحول إلى الاستحقاق الطائفي الذي أطلق عليه " الاستحقاق الوطني ", وباسم الطائفية جرى تقنين الدفاع عن المجرمين والقتلة، إذ إن إلقاء القبض على أي إرهابي أو مجرم لا بد أن يثير الطائفة التي ينتمي إليها وعادت العصبية العشائرية لتفعل فعلها ولكن في مجال التعصب الطائفي[1], فغاب النفس الوطني، وعادت لغة التبرير للأخطاء، وبرزت نظرية المؤامرة الطائفية، بدلا من المؤامرة الأجنبية. وأصبح العدو داخليا وليس خارجيا وأصبحت سيادة البلد مزدوجة الاختراق، فمن ناحية المحتل الذي يعرقل بناء المشروع الوطني العراقي، ومن ناحية أخرى فتح العراق بصورة علنية وطوعية أمام الإرهابيين من الدول العربية والإسلامية بدعوى نصرة هذه الطائفة أو تلك.

ثانيا: التأثير على الوضع الامني، ان التدابير التي تم اتّخاذها من قبل الاحتلال لتطهير جهاز الدولة من ازلام النظام السابق، وحلّ الأجهزة الأمنية، كلها عوامل شجّعت موقفا متشددا أسهمت في زيادة التمرد وتغذيته, كان التمرد طائفيا وإيديولوجياً، حيث وجد الإسلاميون السلفيون في محاربة الاحتلال الأجنبي الحكومة الجديدة قضية مشتركة مع البعثيين السابقين والجماعات الإسلامية والقومية الأخرى, وتشكّل فصيل منشقّ عن تنظيم القاعدة، هو ما يسمى ب(الدولة الإسلامية في العراق والشام - داعش-)، في نيسان 2013, حاولت هذه الجماعة الاستفادة من مشاعر السخط, وقدمت الجماعة نفسها كحركة عابرة للحدود الوطنية، وتسعى إلى إقامة دولة إسلامية, ثم كانت الأحداث السورية ضد الرئيس السوري "بشار الأسد"، قد غذت الارهاب في العراق من خلال تمدد الإرهاب من سوريا واستيلاءه على أجزاء من أراضي العراق ، وقد تحولت الأحداث في سورية والاحتجاجات العراقية إلى صراع أوسع نطاقاً, ومدعوما من دول إقليمية بحجة محاربة النفوذ الإيراني في المنطقة [2].

ونشط تنظيم داعش الارهابي كثيراً في البداية في مناطق غرب العراق، حيث ساعدته في ذلك حالة عدم الاستقرار، ومن هناك انتقل إلى احتلال مناطق في شرق سورية, ومع تزايد نفوذه في سورية، ازدادت عملياته في العراق من حيث الكمّ والنوع, فقد بلغ عدد السيارات المفخّخة والعبوات الناسفة التي انفجرت في بغداد وغيرها من المدن معدّلات غير مسبوقة منذ العام 2008 , ونتيجة لكل ذلك، تصاعدت أنشطة التنظيم والجماعات الأخرى مثل جيش رجال الطريقة النقشبندية، الذي يتألف من بعثيين سابقين, اذ كانت هذه العمليات الإرهابية يتم إلباسها ثوب طائفي في أكثر الأحيان, فقد تصاعدت حدّة التوتر بين الدولة وبين هذه الفصائل المسلحة في نيسان /أبريل 2013،عندما داهمت قوات الأمن العراقية مخيم احتجاج في مدينة الحويجة، ما أدّى إلى حدوث اشتباكات قتل وجرح فيها عدد من الأفراد من الطرفين, وقد فاقمت الدعاية الغرضة بنشر أشرطة الفيديو للأحداث الى غضب الشارع العراقي، وهو ما جعل اغلب العمليات الإرهابية تغلف بأطر طائفية وتستهدف مكون واحد من مكونات العراق [3].

---

[1] - حارث حسن, الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء, مصدر سبق ذكره, ص17.

[2] - المصدر السابق نفسه, ص19.

[3] - مشرق عباس، هيومن رايتس ووتش تنتقد الحكومة العراقية بسبب أحداث الحويجة (المونيتور، 15 أيار 2013، تاريخ دخول الموقع، 2024/11/7 . www.carnegieendowment.org/sada/?fa=55405&lang=ar

ثالثا: تاثير الارهاب على البنية المجتمعية، انتشر الارهاب وتدهور الوضع الأمني في العراق بصورة كبيرة بفعل السلوك الطائفي, إذ انتقل العنف وتغيرت أولوياته من عنف موجه ضد المحتل إلى عنف موجه ضد الداخل العراقي من خلال تدمير البنى التحتية، ومحاربة الجيش والشرطة, لمحاربة ما يطلق عليه الحكومة الطائفية, كما أن العنف الذي كان يمارس من قبل جهات محسوبة على النظام السابق، أصبح يمارس من جهات شعبية، وظهرت تسميات طائفية لميليشيات تعيث في الأرض فسادا، ومن الطائفتين معا, لقد أصبحت أخبار الجثث المجهولة والتهجير ألقسري تحتل المرتبة الأولى، وهي من إفرازات الطائفية. ولقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام الباحثين، إلى الحدّ الذي دفع المنصفين إلى إنكار ما يسمى بـ " المقاومة " في العراق نتيجة الخلط الواضح بين مقاومة المحتل ومقاومة العراقي لهويته الطائفية، بل إن عمليات الثأر الطائفي بلغت من القسوة التي تجاوزت كل القيم عن طريق قتل الأطفال الرضع والاعتداء على النساء وحرق البيوت، حتى أصبح مفهوم الثأر القبلي هو السائد في السلوك الطائفي، إذ عادة ما يكون الضحية بريئا، ولا ذنب له إلا كونه من طائفة معينة, وأصبح استهداف المناطق على أساس هوية الأكثر فيها، كما أن الغزو المتبادل هو السمة العامة في العنف الطائفي في العراق [1].

رابعا: تأثير الارهاب على البنية الاقتصادية، الإرهاب معوق اساس للتنمية، فهو يشكل ضربة للاقتصاد الوطني الذي هو شِرْيانُ الحياة للمجتمعات، وتعطيلَ عجلة التنمية، اضافة الى آثار أُخرى مثل البطالة والتضخم وإفلاس الشركات، والتأثير على القطاع السياحي، والإضرار بسعر الصرف وميزان المدفوعات، كذلك تقوم الدولة بإنفاق مبالغَ كبيرة على مواجهة الإرهاب كان ينبغي أن تُنفقَ على مشروعات التنمية البشرية والبنية الأساسية، كذلك امتناع الشركات العالمية عن إقامة مشروعات خوفا من الاعمال الإرهاب [2]. كما يمثل الفقر والحرمان الاجتماعي في المجتمع، أحد العوامل المهمة في إضعاف الروح الوطنية لدى الأفراد، خاصة إذا كان البلد يتملك ثروات هائلة لا توزع بشكل عادل بين المواطنين، وبسبب خيبة المواطن من الدولة نتيجة عدم توفيرها حد معقول للعيش بكرامة، فانه يلجا لِلبحث عن هويات أو مؤسسات فرعية توفر له الحماية، لذلك يخضع للابتزاز الطائفي من قبل النخب الطائفية المتنفذة، التي تربط تلبية حاجات المواطنين بانخراطهم في مشروعها الطائفي, إذ يتشكّل الصراع السياسي في العراق على نحو متزايد على ايقاع المنافسة بين القوى الجاذبة نحو المركز والقوى الطاردة، اذ يرتبط التنافس إلى حدّ كبير بإدارة عائدات النفط، التي تمثّل 93% من الموازنة العامة وحوالي 65% من الناتج المحلي الإجمالي, وتسعى بعض القوى السياسية اليوم إلى تركيز إدارة الموارد في أيدي الحكومة المركزية وتعارض منح الأقاليم والمحافظات دوراً أكبر في هذا الإدارة, وينطوي هذا الموقف على بعد أمني أيضاً, اذ ان توطيد ومركزة السلطة باعتباره إجراء ضروريا لإعادة بناء الدولة وجعل الحكومة أكثر فعّالية, غير أن الصراع السياسي أثّر على التصوّرات وأعاد إنتاج الاستقطاب الطائفي عبر عملية سياسية تعتمد على التعبئة الطائفية إلى حدّ كبير, اذ ان مسألة عائدات النفط والسياسات المتّصلة بها إحدى نقاط الخلاف الرئيسية, فتركيز هذه الثروة في أيدي القلّة يمكن أن يقيم دولة أكثر مركزية وقوة قادرة على السيطرة على الأراضي وتخلق هيمنة ثقافية, ربما يفضل هذا الاتجاه كثيرون ممن يعتقدون أن الجماعة الوطنية في العراق لايمكن أن توجد من دون وجود دولة قوية ذات مركز يتمتّع بالكفاءة [3].

---

[1] - حارث حسن، المقاتلون الأجانب في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يثيرون ردّ فعل عنيفاً في العراق وسورية ، المونيتور، 9 كانون الثاني/يناير 2014 .
www.carnegieendowment.org/sada/?lang=ar

[2]- سالي محمد فريد، لتكلفة الاقتصادية لمواجهة التطرف والإرهاب، مقال منشور بيتاريخ 2024/8/5، على الرابط الالكتروني،
https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article05082024.aspx

[3] - حارث حسن, الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء, مصدر سبق ذكره, ص22.

لقد انعكست آثار السلوك الطائفي والإرهاب على الواقع الاقتصادي للمواطنين، إذ لم يعد بالإمكان التحرك بحرية على وفق حاجات الإنسان الأساسية، إذ بفعل الارهاب تم تهميش مناطق معينة من الحركة التجارية، فضلا عن الخشية من الانتقام الارهابي الذي دفع الكثيرين إلى ترك أعمالهم ووظائفهم، مما انعكس سلبا على حياة المواطنين, كما أن ملاحقة بعض أصحاب المحال التجارية نتيجة -الفتاوى الطائفية - كالحلاقين والخبازين وصالونات الحلاقة للنساء، وبيع بعض المواد الأساسية- هي الأخرى كان لها آثارا سلبية على الواقع الاقتصادي, وأصبح الضغط الاقتصادي عاملا ترغيبيا للتوجه إلى العصابات وجماعات القتل على الهوية الطائفية (الإرهاب)، و بالمقابل استغلت تلك العصابات حاجة الفرد لكي تجعله ينخرط في مسار الجريمة من سلب وقتل وإرهاب، و لعل اعترافات المجرمين المتكررة حول الحاجة المادية تكفي دليلا للتأثير المتبادل بين العنف الطائفي والحاجة المادية, ويبدو أن جزءاً من خطة الطائفيين التعويل على الجانب الاقتصادي لتوسيع مساحة المنتمين إلى السلوك الطائفي في هذا البلد [1].

خامسا: التأثير على النظام السياسي، في 10 حزيران 2014 وصلت الامور الامنية الى حافة الانهيار, وهذه نظرة العديد من المراقبين, وظهر التنافس بشأن من يسيطر على الدولة أو على أكبر حصة منها استمرّ وصاعد بسبب المنافسة داخل الحكومة المركزية وبين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية ومجالس المحافظات, وتلجأ أطراف الصراع إلى حشد الدعم من خلال سرديّات ومؤسسات عرقية أو طائفية، وهو مايولد مزيداً من التفكّك الاجتماعي, وفي الوقت نفسه، يتزايد التوتّر بين من يرغبون في دمج وتوحيد السلطة بيد السلطة التنفيذية المركزية وبين من يرغبون في جعل السلطة أكثر لامركزية.

على الرغم من رفض بعض اطراف العملية السياسية لوثيقة للدستور، الا انهم كانوا يرون أن الوثيقة تتضمن بعض الضمانات الهامة التي يمكن أن تساعد في مواجهة أي إساءة لاستعمال السلطة, على سبيل المثال، في تشرين الأول /أكتوبر 2011, أعلن مجلس محافظة صلاح الدين نيتهم التحول الى اقليم، وهو ما يعد قانونيا بموجب الدستور العراقي، الذي تنّص المادة 115 منه على أن لكل محافظة الحق في تنظيم استفتاء إذا ما قرّر ثلثا أعضاء مجلس المحافظة المطالبة بالحصول على وضع إقليم [2], الا إن هذا الإعلان تم رفضه من قبل رئيس الوزراء الاسبق السيد (نوري المالكي)، الذي عُد من قبلهم انتهاك صريح للدستور، واختار بدلاً من ذلك الاجتماع مع مسؤولين محليين والاستماع الى مطالبهم الأساسية, اذ يعرّف الدستور العراق باعتباره دولة فيدرالية، ولكن ليس ثمّة توافق في الآراء حول طبيعة ونطاق هذه الفيدرالية, فبعد عودته من المنفى، طالب المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بتأسيس إقليم في الجنوب، في حين كانت بعض الفئات العراقية رافضة لها، التي اعتبرتها محاولة لتقسيم البلاد [3].

سابعا: تقسيم الدولة، ان تجربة اقامة اقاليم في العراق على اساس قومي ومذهبي كان لها دور في بعض التشنجات المجتمعية، اذ ان نموذج اقليم كردستان العراق وما يمتلكه من موارد وقوة عسكرية جعل البعض يدعوا الى نسخ نفس التجربة في مناطق أخرى سيحوّل العراق إلى دولة ذات جيوش متعدّدة، ما يؤدّي إلى تقسيمه بصورة فعلية, اذ ان بعض القوى السياسية وقادتها ليسوا على استعداد لتحويل المسؤوليات الأمنية إلى مناطقُ قد تخضع إلى سيطرة فصائل مناهضة للدولة, وبهذا نرى ان اندفاع تنظيم داعش الإرهابي في العراق حيث فرض المسلحون سيطرتهم على مدينة الموصل 9 حزيران/يونيو 2014, ثم اندفعوا في

---

[1] - سالي محمد فريد، لتكلفة الاقتصادية لمواجهة التطرف والإرهاب, مصدر سبق ذكره.

[2] - جدل محتدم بالعراق حول إنشاء الأقاليم, قناة الجزيرة نت، بتاريخ 30 تشرين الأول, 2011 ، تاريخ دخول الموقع 2023/11/14 .على موقع الانترنيت, https://www.aljazeera.net/news/2011/10/30

[3] - المالكي يحذّر من تقسيم العراق وتحويله إلى أشلاء متناثرة ، على موقع السومرية , 2009/1/12، تاريخ دخول الموقع 2023/12/2 .https://www.alsumaria.tv/news/security/4951

صلاح الدين والانبار وديالى, وجاء هذا تكريساً لمساعي مسلحي التنظيم بناء دولة دينية تمثل حسب وجهة نظرهم "الخلافة الإسلامية", ويمكن إرجاع وجود تعاطف معهم في بعض المناطق معهم لأسباب عديدة وأبرزها ما سموه الطائفية والتهميش والمادة أربعة إرهاب واستمرار عمليات الاعتقالات العشوائية, غير أن نموذج حكومة إقليم كردستان له وقعه وتأثيره على بعض المناطق [1].

ثامنا: تمدد الصراع الطائفي والقومي، أسهم الإرهاب والعنف في تعزيز عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي, والواقع أن الإرهاب والعنف الذي اندلع بعد حرب العام 2003 في العراق وتصاعد في الفترة 2006-2007، وأدخل البلاد في صراع طائفي، جعل الدولة مفتّتة بصورة أكبر, اذا كانت الطائفية في الماضي لم تتجذر اجتماعيا، ولم تأخذ مساحة كبيرة في الوسط العراقي، فإنها في الوقت المعاصر أصبحت الهوية الاجتماعية الأكثر وضوحا سواء في الثقافة والفكر أم في السلوك والعمل, وإذا كانت هناك آليات للتخفيف من العزلة الطائفية عن طريق المصاهرة والتداخل في العلاقات الاجتماعية مكانيا ووظيفيا، فان هذين الطريقين تعرضا للإعاقة عبر منع المصاهرة الاجتماعية بين الطوائف الدينية، انطلاقا من التحليل الطائفي الذي يصل إلى حدّ إخراج الطائفة من الدين، أو اختزال الإسلام بها, وعمت الثقافة الطائفية على توظيف مبادئ الإسلام العامة في مجال المصاهرة لتنقل المحرمات السببية إلى أبناء الطائفة الأخرى، فالإسلام حرم الزواج بالكافرة " ولا تمسكوا بعصم الكوافر" (سورة الممتحنة, آية 9). والتي تعني أنها لا تدين بدين سماوي انتقل هذا المفهوم في الثقافة الطائفية ليوسم الطائفة الأخرى بالكفر وبالامتناع عن الزواج منها أو تزويجها, إن بعض التحليلات الإحصائية تشير إلى أن الزواج المتبادل بين الطوائف احتل نسبة 30% من نسبة الزيجات في العراق في مرحلة ما قبل شيوع الثقافة الطائفية، فان عدم وجود إحصائيات دقيقة، لا يعني عدم القدرة على تلمس تراجع هذه الظاهرة إلى نسب متدنية، قد لا تتجاوز 5% في الوقت الحاضر, وساهمت عملية فقدان الثقة المتبادلة بفعالية في تقليص مساحة هذا الطريق إذ أصبح الاعتقاد السائد، أن الطائفة الأخرى تريد تصفيتها، ولا يمكن الاطمئنان إليها, كما أن العمليات الارهابية والقتل على الهوية، هي الأخرى خلقت بيئة طائفية لا يمكن أن تتخلى عن شعورها الطائفي طالما أن مصدر الحماية لها هو الطائفة، فضلا عن الآثار النفسية والشعورية التي خلفها الثأر الطائفي المتبادل, أما الطريق الآخر وهو التجاور المناطقي في السكن والعلاقات الوظيفية، فهي الأخرى تعرضت بفعل السلوك الطائفي إلى هزة عنيفة عندما بدأت سياسة التهجير الطائفي، ومحاولة خلق ما يمكن تسميته بالعزلة الطائفية المكانية – الكتل الكونكريتية- التي لا تساعد إلا على تعزيز منظومة العلاقات الاجتماعية الطائفية وإشاعة القيم الطائفية, كما أنها سوف تخلق حالة من المصداقية للثقافة الطائفية التي تقوم على تبجيل الذات والانتقاص من الآخر، طالما أن الاختلاط المكاني والوظيفي لا يساعد على خلق بيئة منفتحة على كل الطوائف, وساهمت الطائفية حتى في دوائر الدولة على محاصرة هذا الاختلاط لصالح الطائفية وأن مؤسسات الدولة تنوعت طائفيا بتنوع القائمين عليها، كما أنها أيضا أدت إلى التكتل الطائفي داخل الدائرة، طالما أن سوء الظن هو الذي يحكم العلاقة مع الطائفة الأخرى, مما أدى إلى تسريع عملية " التطييف " بوتيرة أعلى لأن العنف استبعد الأصوات المعتدلة وأقصاها, وجلب الإرهاب والعنف سرديّات طائفية جديدة العدو فيها هو " لآخر الطائفي "، والأبطال هم أولئك الذين دافعوا عن الطائفة وهزموا

[1] - المناطق المتنازع عليها في العراق, على موقع ايلاف, على موقع ايلاف,2016/3/14، تاريخ دخول الموقع 2023/10/12 www.elaph.com/Web/opinion/2015/3/990831.html

العدو, وفي حين يمكن احتواء هذا الاستقطاب الاجتماعي والثقافي إذا تم تعزيز التواصل بين الطائفتين وتشكيل حكومة وطنية حقيقية، فإنه أيضاً عرضة إلى أن يصبح جزءاً من الذكريات التاريخية التي تشكّل الهويات الجماعية [1].

تاسعا: الدعاية والشحن الطائفي، أصبحت بعض التصريحات الطائفية اكبر داعم للإرهاب والتي تثير الغضب العام للطوائف بعضها ضد البعض الأخر, لهذا كان من الاجدر الابتعاد عن كل ما من شانه إن يصعد المواقف والذي يحفز على الحقد والكراهية بين أبناء الشعب العراقي، اذ ان وصف بعض الجهات لمؤسسات رسمية عسكرية بانها طائفية هي اعمال تثير الشارع العراقي ضدها, وبهذه التصريحات يتضح الخطر الأكبر الذي يواجه النسيج المجتمعي العراقي مستقبلا, إضافة إلى انه يعتبر مسوغ للعمليات الإرهابية ضد مؤسسات الدولة [2].

ومن هذا الترابط بين الارهاب والاستقرار السياسي والاجتماعي يتبين حجم المشكلة والتمزق الاجتماعي, والقطيعة بين أبناء البلد الواحد, فقد استطاع الإرهاب من خلال الدعاية الطائفية من كسب عدد اكبر من أبناء العشائر إلى جانبه, وبيان عمله على أساس الدفاع عن الطائفة وحقوقها, وبهذا أصبح الإرهاب والطائفية يسيران جنبا إلى جنب في بعض المناطق, كلُ ينظر للطرف الأخر.

الخاتمة:

مما تقدم اتضح أن الارهاب هو سلوك يتسم بالتلون والعنف والاعتماد على الفوارق في المجتمع واعتماد المقدس وإضفاء القداسة على النتاج العقلي الإنساني، وإلغاء الآخر وامتلاك الحقيقة والتعصب لها، وعدم التفكير بإمكانية الخطأ في المنظومة الفكرية والقيمية للمجتمع.

أن الشعور الطائفي يكاد يكون كامنا في النفس الإنسانية، ويحتاج إلى عوامل لاستثارته، إذ يمكن أن يكون في ما يطلق عليه باللاوعي، وساهم الاحتلال وما سبقه من عوامل سياسية واقتصادية ودينية في تنمية الشعور الطائفي، وهو ما ساعد على توافد المنظمات الإرهابية إلى العراق، لاسيما في خطها المتطرف، أعاد ترتيب الأولويات بصورة جعلت من الطائفية محورا للتخندق، ومعيارا للوطنية، وأصبحت سمة الواقع العراقي.

الاستنتاجات

كان لأنظمة الحكم الدكتاتورية دور في تأجيج الطائفية التي قادت اخيرا الى الارهاب وضرب الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع .

أثّر التنافس الدولي والاقليمي في المنطقة بعد التغيير في 2003 الى تصاعد وتيرة المد الطائفي الذي افضى الى استخدام الاعمال الارهابية لتحقيق اهدافهم وضرب الخصم، وقد كان العراق احدى ساحات هذه الصراع، وهو ما قاد الى ضرب الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إن استمرار الاعمال الارهابية اضعف في البدء بعمليات ناجحة لبناء الدولة ومهد للسياسة الإقصائية مما زاد من الانقسام الطائفي, فقد أدّى وجود بيئة مثيرة للنزاع، وضعف المؤسسات الحكومية، وتأثيرات الإسلام السياسي، والتنافس الجيوسياسي،

---

[1] - حارث حسن, الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء, مصدر سبق ذكره, ص24.

[2] - باحثون: الشحن الطائفي واستثمار الإعلام سرّ جاذبية "داعش"، تاريخ النشر 2015/6/16, تقرير على موقع العربي الجديد, تاريخ دخول الموقع، 2024/11/7، على الرابط الالكتروني https://www.alaraby.co.uk/%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86

إلى تقوية النزعة الطائفية في العراق خلال العقد الماضي, كما فاقم تزايد الهجمات الإرهابية ضد المدنيين من خطر اندلاع صراع مناطقي.

إن الاحتلال الأمريكي كان له دور في تشجيع المجموعات الارهابية للاعتماد على المد الطائفي, فواشنطن اول من روج لفكرة أن العراق بلد يتكوّن من ثلاث مجموعات عرقية وطائفية رئيسية ومجموعات اخرى صغيرة، وهي فكرة من شأنها أن تستمر في إضفاء الشرعية على الزعامات السياسية طالما أنهم يدّعون تمثيلهم لطوائفهم, ويوفّر منظور "عراق الطوائف " للنخب الأدوات اللازمة للتعبئة الطائفية التي تثير العداء بين هذه "الطوائف " في ظل قلّة الحوافز المتوفّرة لإنشاء دائرة انتخابية وطنية.

التوصيات:

استلهام الهوية الحضارية للعراق وخلال التأكيد على المشتركات الثقافية والحضارية من تاريخه، وكذلك التفاعل الإعلامي والفني, وفصل الحضاري المشترك عن العقيدي والمذهبي.

التأكيد على البعد الحضاري للإسلام الذي مثل هوية لمجموع العراقيين بكل طوائفهم.

الإصلاح الفكري والمعرفي من خلال عمليات نقد وتفكيك لبنية الثقافة المحلية وتحليلها بصورة تحدد وبدقة مواطن الخلل وطرائق الإصلاح.

اعادة النظر بالمناهج التعليمية وتشجيع روح المواطنة وسيادة القانون والابتعاد عن كل ماهو مثير للتفرقة بين الشعب.

خلق فرص عمل واسعة تشمل كل مناطق البلد عن طريق تنمية اقتصادية وبشرية، وذلك للقضاء البطالة بكل اشكالها اذ ان البطالة وعدم وجود مصدر رزق يكون سببا لتشجيع الارهاب وهدم كيان الفرد.

اعطاء دور اكبر للشعب في الامور العامة من اجل شعورهم بالوحدة والتضامن وإعادة بناء الكيان الواحد مرحلة ضرورية لإعادة بناء الدولة.

إعادة بناء مؤسسات الدولة، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو غيرها, من خلال تكوين أطر اجتماعية مفتوحة نابعة من أدنى، وليس مؤسسات شكلية تضعها الحكومات لأغراض استهلاكية.

المصادر:

اولا: الكتب:

ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبدالله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي، (القاهرة ،دار المعارف)،1981.

أحمد عطية الله، القاموس السياسي،ط4،) القاهرة, دار النهضة العربية)،1980.

أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون)، 1987.

امل اليازجي، الارهاب الدولي الاسباب والمعالجة (دمشق، مطبوعات دار النشر)،2003.

امل اليازجي، محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن،) سوريا، دار الفكر), 2002.

حارث حسن, الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء, (بيروت, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي), 2014.

حسن سعيد الكرمي، المغني الاكبر, إنجليزي – عربي,) بيروت, مكتبة لبنان)،1987.

حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته، ط1، (بيروت، دار العربية للعلوم)، 2005.

رعد فواز الزين، تحديات الأمن الوطني الأردني، ط1، (عمان ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية)، 2011.

سهيل إدريس، قاموس المنهل, فرنسي– عربي, ط13,(بيروت, دار الآداب)،1994.

عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ط1، (بيروت، دار بن حزم للطباعة والنشر)، 2003.

عبد الوهاب الكيالي، موسعة السياسة، ط2،) بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر), 1985.

محمد اصالح بوعافيه، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2016.

محمد الباشا، المعجم الكافي , عربي حديث،ط2،) بيروت، شركة المطبوعات . للتوزيع والنشر), 1992.

هبة الله احمد خميس، الإرهاب الدولي, ط١, (الاسكندرية, منشورات جامعة الاسكندرية)،2009.

يوسف الخياط، لسان العرب المحيط، المجلد الثاني،) بيروت، دار الجيل)، 1998.

ثانيا: الدوريات:

بشرى عبد الباري احمد، تحليل العلاقة الدالية بين الاستقرار السياسي ونسبة الاقتصاد الخفي في عينة مختارة من دول العالم، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 30، (جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد)، 2013.

حسين وحيد، علي جبار ماهية الإرهاب الدولي ومراحل تطوره، جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد8، 2012، ص ص241-245.

خضر الهواري، انتشار الإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، عدد77, (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية), 1984.

شفيق المصري، مكافحة الإرهاب في القانون الدولي، مجلة شؤون الأوسط، العدد15, (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية) , 1998.

علي محمد علوان ؛ خضر عباس عطوان، اداء البرلمان السياسي : أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد، مجلة الحكمة، (بغداد ، بيت الحكمة)، العدد 51، 2011.

كريم مزعل شبي، مفهوم الارهاب دراسة في القانون الدولي والداخلي، مجلة جامعة اهل البيت، العدد2، (كربلاء- جامعة اهل البيت)، 2005.

ثالثا: الرسائل والاطاريح:

- زينب كريم محيبس، الطائفية وعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، 2017.

احمد حامد محمد، دور العوامل الاقتصادية في الاستقرار السياسي لدولة المارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، 2017.

حسين علوان الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في البلدان النامية (النموذج الافريقي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 1990.

سهيلة هادي، دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي: دراسة حالة مصر 2000 - 2014، رسالة ماجستير منشورة، (الجزائر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2015.

علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي, التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان, رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط, كلية الآداب قسم العلوم السياسية)، ٢٠١٢.

هاتف محسن الركابي، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي... دراسة مقارنه، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة – الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2007.

رابعا: الانترنيت:

إياد الزاملي, الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة - ملاحظات مكثفة, مقال على الموقع الالكتروني, www.Kitabat.com/ar/pdf/19122.php

باحثون: الشحن الطائفي واستثمار الإعلام سرّ جاذبية "داعش"، تاريخ النشر 2015/6/16, تقرير على موقع العربي الجديد, تاريخ دخول الموقع، 2024/11/7، على الرابط الالكتروني

https://www.alaraby.co.uk/%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86

بدر الدين هوشاتي، انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي، تاريخ النشر، ايلول 2016, شبكة معلومات دولية: https://goo.gl/XaJ9Dn

التطرف الطائفي و العرقي في العراق...حلول مقترحة, مقال منشور على جريدة الصباح, 2007/8/29 ,على موقع, www. Siironline.org

جدل محتدم بالعراق حول إنشاء الأقاليم, قناة الجزيرة نت، بتاريخ 30 تشرين الأول, 2011 ، تاريخ دخول الموقع 2023/11/14 .على موقع الانترنيت, https://www.aljazeera.net/news/2011/10/30

حارث حسن، المقاتلون الأجانب في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يثيرون ردّ فعل عنيفاً في العراق وسورية ، المونيتور، 9 كانون الثاني/يناير 2014 . www.carnegieendowment.org/sada/?lang=ar

سالي محمد فريد، لتكلفة الاقتصادية لمواجهة التطرف والإرهاب، مقال منشور بتاريخ 2024/8/5، تاريخ دخول الموقع 2024/9/11، على الرابط الالكتروني، https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article05082024.aspx

علي الكاش : ديمقراطية الغزو: إشعاع باهر أم ظلام غامر؟ رابطة ادباء الشام، 1/10 /2011، على الموقع الالكتروني، http://www.odabasham.net/%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D8%A9/32044-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84

المالكي يحذّر من تقسيم العراق وتحويله إلى أشلاء متناثرة ، على موقع السومرية , 2009/1/12، تاريخ دخول الموقع 2023/12/2 https://www.alsumaria.tv/news/security/4951

مشرق عباس، هيومن رايتس ووتش تنتقد الحكومة العراقية بسبب أحداث الحويجة (المونيتور، 15 أيار 2013، تاريخ دخول الموقع، 2024/11/7 . www.carnegieendowment.org/sada/?fa=55405&lang=ar

مفهوم الارهاب بين الاصل والتطبيق، على الموقع الالكتروني http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2001/htm

المناطق المتنازع عليها في العراق, على موقع ايلاف, على موقع ايلاف,2016/3/14، تاريخ دخول الموقع 2023/10/12 www.elaph.com/Web/opinion/2015/3/990831.html

هادي العلوي ، وعلاء اللامي ، الجذور التاريخية للطائفية، 2005, www.hajrnet.net/hajrvb/forum.php.

توجهات سياسة روسيا الاتحادية نحو دول أمريكا اللاتينية

أ.د. نوار محمد ربيع الخيري/ الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية / قسم العلاقات الدولية

المستخلص:

تتراءى دول قارة أمريكا اللاتينية أمام روسيا الاتحادية كمنطقة جذب بكل ما تحمله من موقع جيوستراتيجي وموارد أولية وأنظمة سياسية حليفة ، من أجل الوصول إلى تحقيق غايات تلك السياسة ومصالحها ، عن طريق تقديم التعاون والتحالف وإظهار الدعم والتأييد لقضايا تلك الدول من جهة ، والعمل على كسب ودهم وتأييدهم لها في سياستها وقضاياها من جهة أخرى ، لا سيما وهي تسعى لإعادة إثبات مكانتها وتموضعها الدولي ونفوذها بل وقبولها في أي مكان في العالم ، ومن الطبيعي أن سياسة روسيا الاتحادية وتحركاتها في دول أمريكا اللاتينية ستكون أمام ضغوط وتحديات إقليمية ودولية عليها مواجهتها و وضع أسس وصيغ التعامل معها من أجل تحقيق مآلاتها وأهدافها ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تخشى وتقلق من الاقتراب الروسي من حدودها عبر سياستها وعلاقتها مع تلك الدول .

الكلمات المفتاحية : روسيا الاتحادية ، دول أمريكا اللاتينية ، مجالات التعاون ، توجهات ، علاقات .

Abstract:

The countries of the Latin American continent appear to the Russian Federation as an attractive area with all its geostrategic location, primary resources and allied political systems, in order to achieve the goals and interests of that policy, by providing cooperation and alliance and showing support and endorsement for the issues of those countries on the one hand, and working to gain their affection and support for it in its policy and issues on the other hand, especially as it seeks to re-establish its position and international positioning, influence and even acceptance anywhere in the world. It is natural that the Russian Federation's policy and its actions in Latin American countries will face regional and international pressures and challenges that it must confront and establish the foundations and formulas for dealing with in order to achieve its outcomes and goals, foremost among which is the United States of America, which fears and worries about Russia approaching its borders through its policy and relations with those countries.

Key words : Russian Federation, Latin American countries, areas of cooperation, trends, relations.

المقدمة :

تتراءى دول قارة أمريكا اللاتينية أمام روسيا الاتحادية كمنطقة جذب بكل ما تحمله من موقع جيوستراتيجي وموارد أولية وأنظمة سياسية حليفة ، من أجل الوصول إلى تحقيق غايات تلك السياسة ومصالحها ، لاسيما وانه منذ عهد الاتحاد السوفيتي كانت العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية جيدة وإيجابية في بعض مراحلها وليست بشكل مطلق ، تحركها المنطلقات والدوافع الآيديولوجية بشكل أكبر ، وجاءت روسيا الاتحادية لتواصل وتعمق مسار تلك السياسة والعلاقات ولكن بشكل يظهر براغماتية

أكثر في التعامل عن طريق تغليب الجوانب المصلحية والتعاونية وإظهار الدعم لقضايا تلك الدول من جهة ، والعمل على كسب ودهم وتأييدهم لها في سياستها وقضاياها ، لا سيما وهي تسعى لإعادة إثبات مكانتها وتموضعها الدولي ونفوذها بل وقبولها في أي مكان في العالم ، ومن الطبيعي أن سياسة روسيا الاتحادية وتحركاتها في دول أمريكا اللاتينية تضعها أمام ضغوط وتحديات إقليمية ودولية عليها مواجهتها و وضع أسس وصيغ التعامل معها من أجل تحقيق مآلاتها وأهدافها .

أهمية البحث :

تتجسد أهمية البحث من أهمية الأطراف التي يتناولها البحث ، فمن ناحية تمثل روسيا الاتحادية دولة كبرى وطرفاً دولياً فاعل تكون سياساتها وتحركاتها وتوجهاتها أتجاه أي دولة أو منطقة في العالم محل أهمية وتأثير يتطلب الأمر معرفته ودراسته والبحث فيه ومنها سياستها اتجاه دول أمريكا اللاتينية ، ومن ناحية دول قارة أمريكا اللاتينية فهي أيضاً تمثل أنظمة سياسية تشكل أطرافاً دولية لها سياساتها وعلاقاتها وشكل تعاملاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية وإن كانت تتباين في وزنها ومدى تأثيرها الإقليمي والدولي ، فمن الأهمية معرفة استجابتها وردود أفعالها في أي اتجاه تذهب إزاء سياسة روسيا الاتحادية نحوها ، ونتائج تلك السياسة .

إشكالية البحث :

تتمحور إشكالية البحث في توجهات سياسة روسيا الاتحادية اتجاه دول أمريكا اللاتينية في ان روسيا تندفع باتجاه تلك الدول لتحقيق مصالحها وأهدافها في تلك المنطقة ولكن تواجه تلك السياسة ضغوط وتحديات إقليمية ودولية تؤثر في مسار تلك السياسة ، وعليه يمكن طرح التساؤل الآتي وهو ، كيف تتعامل روسيا الاتحادية عن طريق سياستها اتجاه دول أمريكا اللاتينية مع تلك التحديات .

فرضية البحث :

يقوم البحث على افتراض ان سياسة روسيا الاتحادية نحو دول أمريكا اللاتينية توجهها وتدفع بها مصالح روسيا مع تلك الدول وعلاقاتها التي تعمل على تعزيزها ، وإثبات مكانتها كقوة دولية مؤثرة في النظام الدولي بشكل عام ، وفي دول قارة أمريكا اللاتينية بشكل خاص كونها تواجه منافسة الولايات المتحدة في تلك المنطقة .

مناهج البحث :

تطلب البحث في توجهات سياسة روسيا الاتحادية اتجاه دول أمريكا اللاتينية اعتماد الوصف لمعرفة شكل ومرتكزات تلك السياسة ، فكان المنهج الوصفي ، فضلاً عن ضرورة تحليل تفاصيل وجزئيات وأبعاد تلك السياسة وتأثيراتها والمؤثرات فيها ، فكان المنهج التحليلي .

أولاً : طبيعة السياسة الروسية اتجاه دول أمريكا اللاتينية ودوافعها :

منذ عهد الاتحاد السوفيتي وحتى عهد روسيا الاتحادية تراوحت السياسات والعلاقات مع دول أمريكا اللاتينية بين الصعود والهبوط استناداً إلى شكل القيادات الحاكمة ومتبنياتها السياسية المختلفة.[1] وعليه فإن تتبع مسار سياسة روسيا الاتحادية

([1]) سانتياجو فيار ، دور متصاعد: الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الروسية – اللاتينية ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبو ظبي، أ .ع. م ، 12 مارس 2018 ، على الموقع الإلكتروني : futureuae.com/www.tarxz/Release/Release Article/562/ (تاريخ الزيارة : 2025/1/15) .

اتجاه دول أمريكا اللاتينية وعلاقاتها معها يوضح المراحل التي مرت بها ومستوى العلاقات في كل مرحلة ، ففي المرحلة السوفيتية الأولى في القرن العشرين لم تكن دول أمريكا اللاتينية من ضمن اهتمامات الاتحاد السوفيتي ، وفي نهايات العقد الخامس من القرن العشرين بدأ يتسع الوجود والتأثير السوفيتي في دول أمريكا اللاتينية ، وجاءت ثورة كوبا عام 1959 بقيادة (فيدل كاسترو) التي أسقطت حكومة (فولجنسيو باتيستا) المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، لتبدأ معها العلاقات السوفيتية – اللاتينية تتسع وترسخ ولاسيما مع كوبا الشيوعية التي حصلت على مساعدات مالية وعسكرية من الاتحاد السوفيتي مقابل الوجود السوفيتي الستراتيجي على الأراضي الكوبية . فقد كان الدعم السوفيتي لدول أمريكا اللاتينية بمسارات وتحركات مختلفة عززت الوجود السوفيتي في المنطقة عن طريق دعم العمليات العسكرية والعنف الثوري لاسيما مع دول أمريكا الوسطى وبشكل أقل مع دول أمريكا الجنوبية ، وبعد انتهاء الحرب الباردة إنكفأت روسيا الاتحادية على الداخل في بدايات مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.[1] واختلت علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية ، وما لبثت أن عادت مع بدايات القرن الحادي والعشرين لتنطلق بشكل إيجابي وقوي وعلى مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والستراتيجية.[2]

فضمن سياسة روسيا الاتحادية لتنويع وإعادة توجيه علاقاتها الخارجية وشركائها بعد توتر علاقاتها مع الغرب كانت أمريكا اللاتينية واحدة من تلك التوجهات والأولويات ، فزادت من علاقاتها واتصالاتها مع تلك الدول ولاسيما جمهورية كوبا وجمهورية فنزويلا التي تمتاز علاقاتها معهما بالودية ، حيث تتحدد طبيعة العلاقات استناداً إلى خصائص وجيوسياسية كل دولة من دول أمريكا اللاتينية ، علماً أن روسيا الاتحادية لم تشهد علاقاته سيطرة واستعمار مع الدول اللاتينية ، وفي الوقت نفسه لديها تمثيل دبلوماسي في بعض الدول اللاتينية الصغيرة في البحر الكاريبي ، كما أن لروسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية على الرغم من اختلاف وتنوع خصائصهما الثقافية والعرقية هناك بعض التوافق في حفاظ شعوبهما على التقاليد القديمة والخصائص الحضارية والهويات اللغوية والدينية المترابطة بشكل متبادل ، كما أنهما كوحدات سياسية تمثل جزءاً من النظام الدولي تسعى كل منهما – أي روسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية- إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب ناهيك عن المشاريع المشتركة والعلاقات المتبادلة التي تجمع بينهما.[3](التي سنأتي على بحثها).

لقد أوضح الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) طبيعة العلاقات التعاونية بين روسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية بِعَدِهِ التعاون مع دول أمريكا اللاتينية بالنسبة لروسيا هو أحد المسارات المحورية الواعدة في السياسة الخارجية ، ويجمع بين روسيا وأمريكا اللاتينية الولاء لمبادئ تعدد الأطراف في القضايا الدولية واحترام القانون الدولي وتعزيز الدور المحوري للأمم المتحدة وضمان التنمية المستدامة . ويقول أن ذلك يجعلنا شركاء طبيعيين على الصعيد الدولي ويمَكن من تطوير التعاون ويشير إلى امتنان روسيا لدول أمريكا اللاتينية على تأييدها للمبادرات الدولية الروسية بما فيها نزع السلاح في الفضاء وتعزيز الأمن المعلوماتي ومكافحة تمجيد النازية.[4]. وفي الإطار نفسه ويشير الدبلوماسيون الروس على أن روسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية متفقون على الالتزام بأن تكون علاقاتهم البينية قائمة على الديمقراطية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة

([1]) أسماء البنا ، علاقات روسيا بأمريكا اللاتينية ، مركز الحضارة للدراسات والبحوث ، عرض كتاب "روسيا وأمريكا اللاتينية : من الدولة القومية إلى مجتمع الدول" ، فصلية قضايا ونظرات ، العدد الثامن والعشرون، يناير 2023 ، 11 فبراير 2023 ، على الرابط الإلكتروني : http://hadaracenter.com/ (تاريخ الزيارة : 2025/1/10) .

([2]) سانتياجو فيار ، مصدر سبق ذكره .

([3]) ليونيد سافين ، السياسة الورسية تجاه أمريكا اللاتينية ، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 26 فبراير 2024، على الموقع الإلكتروني : https://eurasiaarr,org/ (تاريخ الزيارة: 2025/1/10) .

([4]) RT: بوتين : التعاون مع أمريكا اللاتينية من المسارات المحورية لسياستنا arabic.rt.com/news/751954- ، 2014/7/10 ، على الرابط الإلكتروني: (تاريخ الزيارة: 2025/1/16).

، مع احترام روسيا الاتحادية وتأييدها للتنوع الثقافي والحضاري لشعوب العالم وحقهم في تحديد طرق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يرتأونها.[1]

أكد وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) في كلمته في المنتدى الدولي الرابع (روسيا ودول الايبيرو أميريكية في عالم العولمة : التاريخ والحداثة)[*] في 1 تشرين الأول 2019 (ان أساس التفاعل بين روسيا وأمريكا اللاتينية هو الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام هوية الشعوب، وحقهم في تقرير مصيرهم) ، وذكر أن العلاقات بيت روسيا ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – أهم جزء من المجتمع الأيبيري الأمريكي – تتطور بشكل متزايد.[2]

وحول قمة الاتحاد الاوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بروكسل يومي 17 و18 تموز 2023 ، صرحت المتحدثة باسم الخارجية الروسية (ماريا زاخاروفا) بخصوص العلاقات بين روسيا ودول أمريكا اللاتينية (نتشارك في التقاليد الجيدة للتعاطف المتبادل والاستعداد للتفاعل التساوي والحوار المفيد للطرفين على أساس قواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً، وقبل كل شيء الاحترام المتبادل ومراعاة مصالح بعضنا البعض وفهم واقع العالم الحديث).[3] وأردف سكرتير مجلس الأمن الروسي (نيكولاي باتروشيف) بأن تطوير العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية هي من الأولويات الدولية الرئيسية لروسيا ، وأشار إلى أن المنطقة تشكل أهمية متزايدة بالنسبة لروسيا ، وهذه الدول تسعى من أجل السيادة الحقيقية لأمريكا اللاتينية ومكانتها الدولية ، وذكر أن روسيا ودول أمريكا اللاتينية قامت بالكثير في مجال الدفاع عن المساواة في السيادة بين الدول وسيادة القانون وعدم تجزئة الأمن ، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية ، ومعارضة ضغوط العقوبات غير القانونية.[4](تطوير العلاقات مع أمريكا اللاتينية من أولويات روسيا ، 28 فبراير 2024) . أما السفير الروسي في واشنطن (اناتولي انطونوف) فقد أوضح (ان روسيا تقدر التعاون مع دول أمريكا اللاتينية بشدة وتدعو دائماً إلى حوار عملي ومتبادل المنفعة ، كما لا تفرض مطالب ولا تملي قواعدها الخاصة)،[5]. يتضح ان الطرفين الروسي واللاتيني يتشاركان الرؤى نفسها من حيث المبادئ والأهداف التي يسعيان إلى الوصول إليها .

ثانياً : مجالات التعاون بين روسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية :

---

(1) لافروف : روسيا ستواصل تقديم المساعدات إلى دول أمريكا اللاتينية ، اليوم السابع ، 2 أكتوبر 2023 على الرابط الإلكتروني : youm7.com/story/2023/10/3/6323428/ (تاريخ الزيارة : 22 يناير 2025) .

(*) المنظمة الايبيروأمريكية : استحدثت المنظمة عام 1991 كآلية للتشاور السياسي والتعاون من أجل التنمية وتجمع 22 بلداً ناطقاً بالإسبانية والبرتغالية من شبه الجزيرة الايبيرية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ينظر: العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية تتطور بشكل مضطرد – لافروف ، باكستان بونيت نيوز/ سبوتنيك، 01 أكتوبر 2019، وعلى الموقع الإلكتروني :

https://www.pakisanpoint,com/amp/ar/news/world/story-725371.html . (تاريخ الزيارة: 2025/1/11)

(2) العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية تتطور بشكل مضطرد- لافروف ، باكستان بونيت نيوز/ سبوتنيك، 1 أكتوبر 2019 ، وعلى الموقع الإلكتروني :0https://www.pakisanpoint,com/amp/ar/news/world/story-725371.html(تاريخ الزيارة: 2025/1/11) .

(3) فادي عماد ، يريدون الانقسام - - بيان عاجل من روسيا بشأن قمة الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ، صدى البلد ، ٢٠ يوليو ٢٠٢٣ ، على الرابط الإلكتروني: https://elbalad.news/5851594. (تاريخ الزيارة 2025/1/11)

(4) تطوير العلاقات مع أمريكا اللاتينية من أولويات روسيا ، لبنان اليوم 961 ، 28 فبراير 2024، على الموقف الإلكتروني : https://a61today.com/45851/ (تاريخ الزيارة : 2025/1/11) .

(5) أنطونوف : واشطن لا تروقها علاقات روسيا بأمريكا اللاتينية ، RT ، 2024/5/16 ، على الرابط الإلكتروني:https://arabic.rt.com/world/1565517 (تاريخ الزيارة : 2025/1/11) .

تتسم سياسة روسيا الاتحادية اتجاه دول أمريكا اللاتينية بالاستمرارية عبر المراحل في دعم المنطقة وتعزيز علاقاتها معها مع التغير في الظروف والأدوات والستراتيجيات التي أضحت بعد الحرب الباردة تقوم على التعاون في إطار نظام دولي متشابك بالاعتماد على القوة الناعمة وشبكات التعاون والتنمية الاقتصادية والتجارة والاستقرار السياسي وبشكل متبادل وفي كل المجالات و على المدى الطويل ، وعليه يمكن القول ان روسيا الاتحادية تستند في علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية على أساس المصلحة الخارجية الروسية على المدى الطويل ، وتستند رؤيتها للمنطقة حول تعزيز عالم متعدد الأقطاب ، فتشكل مع دول أمريكا اللاتينية شراكات تعاونية في عدة مجالات كالطاقة واستكشاف الموارد وتكنولوجيا الفضاء والتجارة والسياحة والشراكات العسكرية لحل ذلك كخطوة لنظام سياسي عالمي جديد قائم على القيم متعددة الأطراف.[1]

إن مجالات التعاون الثنائية والجماعية بين روسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية لا تقتصر على مجال محدد ولا على مرحلة معينة بل تشمل مختلف المجالات وعلى مر المراحل ، بل ان روسيا الاتحادية إلى جانب تعاونها المعروف وغير الجديد مع دول أمريكا اللاتينية عادت وأكدت سياستها وتعاونها مع تلك الدول في إطار المرسوم الذي وقعه الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في 31 آذار 2023 حول المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية ، التي مثلت الوثيقة المحددة للتحركات الروسية في الشؤون الدولية في ضوء الإدراك الروسي للتحولات الدولية الستراتيجية ورؤية روسيا الاتحادية للنظام الدولي والنظم الإقليمية وسياسة روسيا الاتحادية الخارجية وأهدافها وأدواتها ، جاءت الإشارة إلى التوجهات السياسية الروسية نحو أقاليم العالم ومن ضمنها دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، فقد عرضت الوثيقة الجديدة تقديم روسيا الاتحادية الدعم للدول الواقعة تحت الضغوط الأمريكية وحلفائها في المنطقة ، عن طريق تعزيز التعاون وتوسيعه في المجال الأمني والعسكري والتقني مع تلك الدول ، حيث تسعى روسيا الاتحادية إلى تعزيز الصداقة والتفاهم والشراكة ذات المنفعة المتبادلة مع البرازيل وكوبا ونيكاراغوا وفنزويلا.[2]

شهد التعاون بين روسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية مجالات عديدة ومتنوعة وتخدم مصالح الطرفين ، ففي المجال السياسي والدبلوماسي تعتمد روسيا الاتحادية في تعزيز نفوذها وتواجدها في الدول اللاتينية على آلية تعزيز الحوار السياسي والدبلوماسية الشخصية عن طريق تبادل الزيارات لاسيما وهي تحتاج الى دعم تلك الدول في ظل علاقاتها المتأزمة مع الدول الغربية. كما وتدعم المنظمات الإقليمية في المنطقة كمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.[3] ومن ضمن ذلك تأتي الزيارات المتبادلة حين زار الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) كوبا في عام 2000 ، والمكسيك والبرازيل عام 2004 ، وغواتيمالا عام 2007 ، وبالمقابل زار روسيا الاتحادية رئيس تشيلي (ريكاردو لاغوس) عام 2002 ، و رئيس فنزويلا (هوغو تشافيز) عام 2001 و 2004 و 2006 و 2007 و 2008 ، ويدل ذلك على عمق العلاقات بين روسيا الاتحادية وفنزويلا ، كما زار روسيا الاتحادية الرئيس البرازيلي (فرناندو كردوزو) عام 2002 ، و(أنسيو لولا دا سيلفا) عام 2005 ، ورئيس المكسيك (فيسينتي فوكس) ، وجرى خلال

---

(1) أسماء البنا ، مصدر سبق ذكره .

(2) عبد المجيد أبو العلا ، توجهات موسكو: قراءة في المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية ، دراسات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2023/4/5، على الرابط الإلكتروني:https://acpss.ahram.org.eg/News//1885 1.aspx (تاريخ الزيارة : 2025/1/10) .

(3) د. صدفة محمد محمود ، هل تنجح روسيا في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ؟ ، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 2023/5/1 ، على الرابط الإلكتروني: https://apa-inter.com/post.php?id=6109 (تاريخ الزيارة: 2025/1/11) .

تلك الزيارات توقيع اتفاقيات و وثائق حول تعزيز التعاون وتسوية الديون وتشكيل لجان للتعاون بين روسيا الاتحادية والدول اللاتينية في المجالات التجارية والعلمية والتقنية مع الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وكوبا والمكسيك وتشيلي.[1]

وفي المجال الإعلامي والثقافي والإنساني نشط التعاون الروسي اللاتيني في تشرين الأول 2008 في سبع دول هي كوبا وكوستاريكا وفنزويلا والبرازيل والأرجنتين وتشيلي وباراغواي في مهرجان (أيام روسيا) الذي ضم مختلف الفعاليات الثقافية.[2]. كما تسعى روسيا إلى توظيف أدوات القوة الناعمة لكسب التأييد من دول أمريكا اللاتينية في مواقفها الدولية ، وذلك عن طريق وسائل الإعلام الروسية الناطقة بالإسبانية والبرتغالية الموجهة للشعوب اللاتينية ومنها وكالة سبوتنيك وقناة روسيا اليوم عبر مكاتبها في تلك الدول إلى جانب الأنشطة السيبرانية والمعلوماتية في سعيها لتحجيم الدعم الأمريكي في دول المنطقة وكسب الدعم في حربها ضد أوكرانيا.[3] كما و وقعت – أي روسيا الاتحادية - في المجال المعلوماتي اتفاقات تعاون إذاعي مع الأرجنتين والبرازيل وكوبا وباراغواي واورغواي بين عامي 2016-2019.[4]

وفي عام 2008 كثفت روسيا الاتحادية علاقاتها وإتصالاتها مع دول أمريكا اللاتينية عن طريق إنشاء شبكات تعاون طويلة المدى في مجالات الأمن والطاقة والتجارة والاستثمار والشؤون العسكرية وتنمية الموارد وبناء القدرات والمساعدات الإنسانية،[5]وقد أشار وزير الخارجية (سيرجي لافروف) أن روسيا ستستمر في تقديم المساعدة لحل القضايا والمشاكل في أمريكا اللاتينية كالأمن الغذائي وآثار الكوارث الطبيعية ومكافحة فيروس كورونا.[6]

في إطار التعاون التجاري بين روسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية تسعى الأطراف لتعزيز ذلك التعاون بمقدار(25-30%) كل سنة ، حيث تهتم روسيا الاتحادية بالمنطقة من الناحية الاقتصادية وتوجيه رؤوس الأموال الروسية الكبرى في مجالات الطاقة واستخراج النفط والغاز وصناعة الماكنات والسيارات والتعدين والثروة السمكية فضلاً عن القطاع المصرفي. ففي مجال الطاقة عملت شركة (لوك أويل) الروسية بالإشتراك مع شركة (ايكو بترول) الكولومبية في مشروع التنقيب عن النفط ، والعديد من المشاريع في فنزويلا ، مع دراسة إمكانيات تعاون شركات أخرى في مجال النفط والغاز مثل (شركة زاروبيج نيفت) ، في فنزويلا والبرازيل والأرجنتين وبوليفيا وبنما وتشيلي ، كما وتم تنظيم إنتاج الألمنيوم الخام ، والتنقيب عن البوكسايت في غيانا ، وتطوير مشاريع البنية التحتية للموانئ البرازيلية.[7]

تضمن التعاون الاقتصادي والتجاري الروسي – اللاتيني تطوير آلية التعاون بين رجال الأعمال عبر إنشاء مجالس الأعمال في فنزويلا وكوبا والبرازيل ، مع وجود لمجلس أعمال روسيا- الأرجنتين ، وتسهم اللجنة الوطنية في إقامة علاقات العمل التي تعزز التعاون الاقتصادي مع بلدان أمريكا اللاتينية التي تضم أكثر من (70) شركة ومعمل ومصرف في روسيا الاتحادية ، فتعمل تلك اللجنة على تبادل المعلومات وعلاقات العمل ودراسة آفاق التعاون والمشاريع المحتملة.[8]هذا إلى جانب تعزيز الشراكات

([1]) نبذة عن العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية ، قسم الثقافة العامة ، البسالة ، على الموقع الالكتروني: https://www.albasalh.com/vb/showthread.php?t=687 (تاريخ الزيارة : 2025/1/11) .

([2]) المصدر نفسه .

([3]) د. صدفة محمد محمود ، هل تنجح روسيا في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ؟ ، مصدر سبق ذكره .

([4]) مصالح متداخلة : تغيرات المنافسة على أمريكا اللاتينية بين القوى الكبرى ، عرض : وفاء الريحان ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ١٩ سبتمبر ٢٠٢٣ ، على الرابط الإلكتروني:.futureuae.com/ar/Mainpage/Item/8612 (تاريخ الزيارة : 2025/1/11) .

([5]) أسماء البنا ، مصدر سبق ذكره .

([6]) لافروف : روسيا ستواصل تقديم المساعدات إلى دول أمريكا اللاتينية ، مصدر سبق ذكره .

([7]) نبذة عن العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية ، مصدر سبق ذكره .

([8]) نبذة عن العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية ، مصدر سبق ذكره .

الاقتصادية والتجارية في مجال النفط والغاز والزراعة والتقنيات الحديثة مع فنزويلا ، وتصدير لحوم البقر البرازيلية إلى روسيا الاتحادية و واردات الأسمدة الروسية إلى البرازيل ، وإعادة هيكلة الديون الكوبية ، وتعزيز التجارة مع نيكاراغوا التي بلغت(160) مليون دولار عام 2022 ، والاتفاق على التعاون في المجال الصحي لإنتاج اللقاحات وإدخال التكنولوجيا في الزراعة والطب.[1]

لم يَغِب الجانب العسكري والاستخباري عن مجالات التعاون الروسي مع دول أمريكا اللاتينية، فقد عملت روسيا الاتحادية وتعمل على تسليح الدول اللاتينية الحليفة لها ، حيث قدمت الأسلحة والدبابات إلى كوبا ونيكاراغوا ، وزودت فنزويلا بمعدات عسكرية بـ (11) مليار دولار بين عامي 2006 و 2015 شملت طائرات وأنظمة مضادة للصواريخ . علماً أن هناك ما يقارب (400) طائرة هليوكوبتر روسية في تلك الدول ، مع نشر معدات ومقرات عسكرية وخبراء ومستشارين وعلماء كومبيوتر وضباط مخابرات ومرتزقة من مجموعة فاجنر لتقديم المساعدة لفنزويلا ورئيسها (نيكولاس مادورو) ، كما أنشأت نظام ملاحة عالمي للأقمار الصناعية (GLONASS) لتتبع المستخدمين العسكريين والمدنيين ، مع وجود أربع قواعد تتبع في البرازيل وواحدة في نيكاراغوا.[2]

على الصعيد العسكري والأمني كذلك نجحت روسيا الاتحادية بتقديم نفسها كأنموذج للتعاون الأمني والعسكري ليكون بديلاً عن النموذج الأمريكي القائم على التدخل في الشؤون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية ، ويأخذ الانموذج الروسي شكل التدريبات الدورية والبعثات التعليمية العسكرية إلى الأكاديميات الروسية ، إلى جانب مبيعات الأسلحة لهذه الدول كالمدرعات والطائرات والأسلحة الثقيلة ،[3]، وتعد فنزويلا ثاني أكبر مشتري للسلاح الروسي في أمريكا اللاتينية ، أي ان روسيا الاتحادية تعلن عن نواياها في التعاون العسكري عن طريق التحديث العسكري لجيوش الدول اللاتينية ، وهي وسيلة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض حول قضايا الخلاف بين البلدين ، ومن الجدير بالذكر ان الاتحاد السوفيتي كان لديه من عام ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠٠٢ أكبر مركز للتجسس في كوبا في منطقة لورديس قرب العاصمة هافانا، وهو المركز الاستخباري الأكبر لمراقبة الجزء الغربي من العالم خارج الحدود الروسية.[4]

ولم يقتصر تعاون روسيا الاتحادية مع دول أمريكا اللاتينية فرادى بل شمل التعاون مع السوق المشتركة الأمريكية الجنوبية (ميركوسور) الذي أخذ حيزاً كبيراً في إطار تعزيز العلاقات الروسية - اللاتينية حيث تم عام 2006 التوقيع على مذكرة تفاهم تخص وضع آلية للحوار السياسي والتعاون بين روسيا الاتحادية والدول أعضاء (ميركوسور) ، إلى جانب التوصل إلى خطة الأعمال المشتركة لعام 2007-2008 في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية . علماً أن روسيا الاتحادية تشغل صفة عضو مراقب في منظمة الدول الأمريكية ولها مشاوراتها مع الهيئات الخاصة للمنظمة فيما يخص الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب . أما فيما يتعلق بدول منظومة التكامل في أمريكا الوسطى فمنذ عام 2002 تسعى روسيا الاتحادية لتطوير الحوار مع اتحاد دول البحر الكاريبي وتوسيع القاعدة القانونية للاتفاقيات.[5]

وفي عام 2023 جاء المؤتمر البرلماني الدولي "روسيا - أمريكا اللاتينية" كأول حدث برلماني واسع النطاق يهدف إلى تعزيز التعاون بين الهيئات التشريعية لروسيا الاتحادية وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والموضوع الرئيسي للمؤتمر هو (روسيا

---

(1) د. صدفة محمد محمود ، هل تنجح روسيا في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ؟ ، مصدر سبق ذكره .

(2) المصدر نفسه .

(3) أيمن سمير ، تآكل نفوذ واشنطن في أمريكا اللاتينية ، المصري اليوم ، 11/22/ 2024 ، على الرابط الإلكتروني : https://www.almasryalyoum.com/news/details/3312175 (تاريخ الزيارة : 2025/1/11) .

(4) فهمي ، محمد ، روسيا تعود عسكرياً إلى أميركا اللاتينية .. وتقلق حلفاء واشنطن ، عودة القواعد العسكرية الروسية إلى أميركا اللاتينية ، الشرق الأوسط ، 18 أكتوبر 2016 م ، 17 محرم 1438 هـ ، على الرابط الإلكتروني : aawsat.com/home/article/762976 (تاريخ الزيارة : 2025/1/25) .

(5) نبذة عن العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية ، مصدر سبق ذكره .

وأمريكا اللاتينية : التعاون لصالح عالم عادل للجميع) ، وقد تناولت اجتماعات الموائد المستديرة للمؤتمر في 1 تشرين الأول المواضيع الآتية : "التعاون الاقتصادي المتساوي والمفيد للطرفين : دور البرلمانات" ، و"تطوير العلاقات الإنسانية بين روسيا وأمريكا اللاتينية : إسهام البرلمانات" ، و"عالم تعدد الاقطاب : دور الدبلوماسية البرلمانية" ، و"الأمن للجميع : موقف البرلمانات".[1]

ويمكن إيضاح بعض الأمثلة عن علاقات التعاون الروسية – اللاتينية منها:

أظهرت المكسيك قبولاً للتعاون مع روسيا الاتحادية في شراكات مختلفة استناداً إلى اتفاقيات تجارية واستثمارية متنوعة ، ففي عام 2004 وقع البنك المكسيكي اتفاقيات مع البنوك الروسية ، وفي عام ، وفي عام 2005 تم توقيع اتفاقيات حول المعايير الجوية والتعاون في المجال الصحي ومجال الطاقة ، وفي عام 2010 وقعت أمانة الطاقة في المكسيك إعلاناً تعاونياً لتطوير الطاقة النووية للأغراض المدنية مع شركة (روسا توم) الروسية.[2]

أما كولومبيا فقد سعت إلى زيادة قدراتها العسكرية بالاعتماد على روسيا الاتحادية وضمن إطر قانونية ، ففي عام 2003 وقعتا على سياسات تعاونية لتنفيذ سياسات مكافحة الإغراق ، وفي عام 2007 توصلتا إلى اتفاقيات في مجال الزراعة والطاقة والصناعة والتكنولوجيا والتجارة ، إلى جانب الاتفاقية النفطية لاستخراج النفط في منطقة (اورينوكو) عام 2010 ، والاستثمار في تطوير التكرير والتصدير.[3]

وبالنسبة لكوبا فقد طورت في عام 2008 مع روسيا الاتحادية المشاريع التعاونية المشتركة في التجارة والاستثمار والإغاثة من الكوارث الطبيعية ، وفي العام نفسه زار الرئيس الروس السابق (ديمتري ميدفيديف) كوبا لتعزيز العلاقات الاقتصادية وإمكانية الشركات الروسية التنقيب عن النفط في المياه الكوبية وتعدين النيكل ، وبالفعل بدأت روسيا الاتحادية بالتنقيب عن النفط في خليج المكسيك في إطار الاتفاق مع كوبا.[4]

يتضح من مستوى وشمولية ميادين التعاون الروسي – اللاتيني ان الطرفين يسعيان إلى توسيع وتطوير ذلك التعاون لما يحققه من مصالح وأهداف الطرفين القريبة والبعيدة المدى ، فبالنسبة لروسيا الاتحادية ستكون المنطقة وعن طريق ذلك التعاون مجالاً للنفوذ الروسي وتعزيز المكانة الدولية لروسيا ، وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية سيكون التعاون مع روسيا الاتحادية مكسباً على كل الأصعدة والمجالات ، إذ ان التعاون مع روسيا والاعتماد عليها يمثل الارتكان إلى طرف دولي فاعل ومهم في النظام الدولي وداعم لتلك الدول .

ثالثاً : معوقات التعاون بين روسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية :

مع كل الطموح الروسي الذي تُظهره روسيا الاتحادية للتعاون مع دول أمريكا اللاتينية التي تُظهر هي الأخرى الحاجة لذلك التعاون بين الطرفين ، ومع كل الخطط والمشاريع المطروحة حول ذلك وفي كافة المجالات ، إلا ان هناك العديد من المعوقات التي تشكل تحديات وضغوط أمام ذلك التعاون ، فعلى صعيد الإمكانات المتوفرة والقدرات الاقتصادية للجانبين فإنها لا تتفق مع المستوى القائم من العلاقات لا سيما الاقتصادية والتجارية ، كما ان المجالات التعاونية غير كافية مع عدم وجود الآلية

---

(1) المؤتمر البرلماني الدولي " روسيا- أمريكا اللاتينية"، مجلس الدوما للجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية ، موسكو ، 29 سبتمبر ، 2 أكتوبر 2023 ، على الرابط الإلكتروني : duma.gov.ru/ar/international/forum_english (تاريخ الزيارة : 2025/1/11).

(2) أسماء البنا ، مصدر سبق ذكره .

(3) المصدر نفسه .

(4) أسماء البنا ، مصدر سبق ذكره .

الفاعلة والضمانات المتبادلة للاستثمارات ، أي لا يزال هناك عدم اندفاع أو موثوقية من دول أمريكا اللاتينية حول وضع الاقتصاد في روسيا الاتحادية ، الأمر الذي يحد من إمكانية تطوير التعاون الاقتصادي ويحتاج إلى دفعة معززة لذلك التعاون وإجراءات أكثر قوة على أرض الواقع،[1] وذلك لأن واقع التعاملات الاقتصادية الروسية مع دول أمريكا اللاتينية تأتي في مرتبة أقل من التعاملات الأمريكية مع بعض دول أمريكا اللاتينية -على الرغم من وجود الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أمريكا اللاتينية- والتعاملات الصينية كذلك مع تلك الدول،[2] وتأتي مجالات المنافسة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية والصين كذلك في المجالات الدبلوماسية والمعلوماتية والعسكرية والاقتصادية في بعض دول أمريكا اللاتينية التي تمثل اقتصادات أقوى من غيرها وأكثر سكاناً كفنزويلا والبرازيل وتشيلي وبيرو وكولومبيا والأرجنتين.[3]

وحتى على الصعيد العسكري فعلى الرغم من إرسال روسيا الاتحادية إلى فنزويلا في السنوات 2008-2013-2018-2019 قاذفات قنابل ذات قدرة نووية من طراز TU-160 وسفن حربية وعسكريين وبعض المتعاقدين العسكريين وشركات الأمن الخاصة الروسية ، إلا ان ذلك لا يعطي لروسيا الاتحادية حرية الحركة في الانتشار العسكري في دول أمريكا اللاتينية لأن ذلك يمثل تحدي اقتصادي مباشر أمام مستوى إمكانياتها ، فهنا ستكون أمام مستوى محدود من القدرة على توفير كميات كبيرة من المعدات العسكرية أو تمويل مشاريع استثمارية للشركاء اللاتينيين على المدى الطويل ، لا سيما وان قواتها منشغلة في أوكرانيا، إذ ان العمل في أكثر من اتجاه سيزيد من المتطلبات العسكرية والمالية التي من المفترض أن تخصصها وترصدها لكلا المنطقتين ، إلى جانب الرد الأمريكي الذي ستجابهه.[4] (الذي سنأتي على بحثه).

وعلى الصعيد الدولي تأتي الضغوط الدولية لإعاقة التحرك الروسي في دول أمريكا اللاتينية فقد أشارت (ماريا زاخاروفا) المتحدثة باسم الخارجية الروسية حول قمة الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بروكسل في 10 تموز 2003 ، إلى ان دول الاتحاد الأوروبي تريد تقويض علاقات روسيا مع دول أمريكا اللاتينية ، ويسعون ليس لإنهاء الحرب في اوكرانيا بل لفرض وجهة نظر غربية من دول أمريكا اللاتينية وإجبارهم على الدخول فيها ، وتحقيق الانقسام وصعوبة الاتصال بين روسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية.[5] وكل ذلك يؤثر في مسار التحركات الروسية اتجاه دول أمريكا اللاتينية ، سواء من قبل الدول اللاتينية نفسها أو القوى الإقليمية والدولية المنافسة لروسيا الاتحادية في المنطقة .

ومع ذلك فإن روسيا الاتحادية تحاول الاستمرار في تعزيز تلك التعاملات والتكيف مع أوضاع تلك الدول وزيادة نفوذها في تلك الدول الذي يتضح في دعمها للحكومات اليسارية التي تسعى إلى الاستقلالية الدولية في ظل الدعم الروسي لها.[6]

رابعاً : مواقف و ردود فعل دول أمريكا اللاتينية على الحرب الروسية – الأوكرانية:

حرصت دول أمريكا اللاتينية على موقف الحياد أو الحياد المفترض ، والتعبير عن موقفها بشعار (نحن في سلام) وذلك عبر الرد على المقترح الأمريكي بإرسال أسلحة إلى أوكرانيا لدعمها في الحرب مع روسيا الاتحادية ، ورفض المشاركة في الحرب ، إذ

---

(1) نبذة عن العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية ، مصدر سبق ذكره .

(2) د. صدفة محمد محمود ، هل تنجح روسيا في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ؟ ، مصدر سبق ذكره .

(3) مصالح متداخلة : تغيرات المنافسة على أمريكا اللاتينية بين القوى الكبرى ، مصدر سبق ذكره .

(4) د. صدفة محمد محمود ، هل تكون أمريكا اللاتينية ساحة الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا ؟ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 2022/1/25 (تاريخ الزيارة : 2025/1/11). https://acpss.ahram.org.eg/News/17384.aspx، على الرابط الإلكتروني :

(5) فادي عماد ، مصدر سبق ذكره .

(6) د. صدفة محمد محمود ، هل تنجح روسيا في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ؟ ، مصدر سبق ذكره .

ترى دول أمريكا اللاتينية ضرورة وقف إطلاق النار بدلاً من التزويد بالسلاح ، وفي الوقت نفسه ترفض تلك الدول فرض العقوبات على روسيا الاتحادية ، - بإستثناء رئيس دولة جواتيمالا الذي يدعم أوكرانيا- ، وهذا الموقف يشير إلى استمرار العداء اللاتيني للولايات المتحدة الأمريكية ، الذي هو في الوقت نفسه لا يعني الموافقة على الغزو الروسي لأوكرانيا،[1] فقد صوتت منظمة الدول الأمريكية لحرمان روسيا الاتحادية من وضع مراقب دائم بسبب العملية العسكرية في اوكرانيا ، وصرحت السفارة الروسية في الولايات المتحدة الأمريكية أن روسيا تريد تعميق التعاون ى دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغض النظر عن وضعها في منظمة الدول الأمريكية،[2] كما وسيقلل رفض الدول اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين والمكسيك وتشيلي وكولومبيا تقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا التأييد أو الدعم اللاتيني للسياسة الأمريكية في دعم أوكرانيا.[3]

لقد إمتنعت أربع دول وهي كوبا ونيكاراغوا وبوليفيا والسلفادور في الجمعية العامة للأمم المتحدة عن التصويت على قرار في الأمم المتحدة يدين روسيا الاتحادية في الحرب على أوكرانيا في آذار 2022 ، أما فنزويلا فلم تتمكن من التصويت لأسباب مالية ، وصوتت البرازيل والأرجنتين والمكسيك لصالح القرار ، وعلى الرغم من التفاوت في الموقف اللاتيني إلا أنه يشير ولو بشكل نسبي إلى قوة الموقف الروسي وعمق السياسة الروسية في دول أمريكا اللاتينية ، بمعنى ان عدم إدانة دول أمريكا اللاتينية لروسيا الاتحادية في حربها على أوكرانيا يعني استمرار التعاون بين روسيا والدول اللاتينية ، التي رأى البعض منها مثل البرازيل والأرجنتين إن زيادة إنتاجها من القمح من الممكن أن يعوض النقص في القمح الروسي والأوكراني الناتج عن الحرب في أوكرانيا لاسيما وأن تلك الدول تعتمد على الأسمدة الروسية.[4]

إذن تتضح تأثيرات الحرب الروسية على اوكرانيا على مختلف المجالات وفي كل مناطق العالم ومنها منطقة دول أمريكا اللاتينية ، لاسيما بعد فرض الغرب عقوبات على روسيا الاتحادية التي تجسدت في ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة ، فقد انعكست على دول امريكا اللاتينية باتجاهات مختلفة، ففي حين أدت إلى إضعاف النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية ، فضلاً عن ان تدهور العلاقات بين روسيا الاتحادية والغرب وضع حكومات دول أمريكا اللاتينية التي تسعى إلى الحياد وتجنب الانحياز لطرف معين أمام إشكالية كيفية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية مع الطرفين،[5]، فقد أدت كذلك إلى إعادة توجيه دول أمريكا اللاتينية نحو الشرق وتحديداً روسيا الاتحادية ، فبينما وقفت على الحياد كموقف من الحرب لكنها أدانت سياسة العقوبات التي يفرضها الغرب على روسيا الاتحادية،[6] إذ ان دول امريكا اللاتينية لا تقبل بالتبعية أو التدخلات الخارجية ، فقد رفضت هذه الدول ان تكون تابعة للدول الغربية في معاداتها وفرض عقوباتها على روسيا نتيجة الحرب على اوكرانيا ، فاتخذت قرارها المستقل بعدم قطع علاقاتها مع روسيا أو الانضمام الى العقوبات الامريكية والغربية على روسيا.[7]

---

(1) ما هو موقف حكومات أمريكا اللاتينية من الحرب الروسية الأوكرانية؟ ، مرصد أمريكا اللاتينية، 28 شباط/فبراير 2023 ، على الرابط الإلكتروني : https://www.marsadamericalatina.com/index.php/news/3425-2023-02-28-17-21-24-43 (تاريخ الزيارة : 2025/1/11) .

(2) السفارة الروسية : موسكو تريد تعزيز العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية ،SPUTNIC عربي ، 2022/5/19، على الرابط الإلكتروني sarabic.ae/20220519/106240999 (تاريخ الزيارة : 2025/1/11).

(3) د. صدفة محمد محمود ، هل تنجح روسيا في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ؟ ، مصدر سبق ذكره .

(4) المصدر نفسه .

(5) أمريكا اللاتينية وسياسات القوى العظمى ، ترجمة وتحرير: وفاء هاني عمر ، الشروق ، 3 يوليه 2022 ، على الرابط الإلكتروني: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=03072022&id=634757e5-9165-404e-b192-523b569700be (تاريخ الزيارة : 2025/1/11) .

(6) روسيا تتسبب في شرخ العلاقات بين الولايات المتحدة ودول امريكا اللاتينية ، مال وأعمال، 2022/7/23 ، على الرابط الإلكتروني : https://www.malwaemal.com/mobile/index.php?ac=3&no=2465&d-f=8&t_f=65&t=5&lang_in=Ar (تاريخ الزيارة : 2025/1/11) .

(7) أيمن سمير ، مصدر سبق ذكره .

خامساً : روسيا الاتحادية بين مصالحها في القارة اللاتينية والضغوط الأمريكية :

تستقبل الولايات المتحدة الأمريكية سياسة وتحركات وعلاقات روسيا الاتحادية مع دول أمريكا اللاتينية بالكثير من القلق والترقب والتهيؤ ، فعادةً ما تثير التصريحات الروسية التي يكتنفها التهديد غير المباشر بإمكانية نشر معدات عسكرية في فنزويلا وكوبا ، رد الفعل الأمريكي المتحسب من ذلك كون العلاقات الروسية - الأمريكية يشوبها التوتر، حيث تحمل تلك التصريحات إمكانية تعزيز الحضور الروسي العسكري في المجال الحيوي الخلفي الأمريكي كردع متبادل ، كون الولايات المتحدة الأمريكية تهدد روسيا الاتحادية في مجالها الحيوي التقليدي في دول أوروبا الشرقية وأوكرانيا ، إلى جانب رغبة روسيا في تحقيق مصالحها الحيوية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وبيع الأسلحة لدول أمريكا اللاتينية ولا سيما فنزويلا ، وهذا يؤكد مكانة قارة أمريكا اللاتينية في المنظور الستراتيجي الروسي الذي يتضح في دعم روسيا الاتحادية لمرشحي اليسار المعارضين للولايات المتحدة الأمريكية في الانتخابات في جميع دول أمريكا اللاتينية ، وتعد تلك الفرصة الداعمة لروسيا الاتحادية في تعزيز شراكتها الأمنية والاقتصادية مع الدول اللاتينية لا سيما في هندوراس وتشيلي وبيرو وتنسيق المواقف والسياسات مع اليسار اللاتيني في المحافل الدولية والمنتديات الدولية إذا ما تعرضت روسيا إلى ضغط غربي أمريكي.[1]

إن التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أمريكا اللاتينية يساعد روسيا الاتحادية على تعزيز علاقاتها والحلول محل الولايات المتحدة الأمريكية في نصف الكرة الغربي ، ويتضح ذلك من الرفض الروسي للعقوبات الأمريكية التي تفرضها على دول كل من فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا وتدخلها في شؤونها الداخلية ، حتى أنها صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد مشروعات القرارات التي تدين سياسات تلك الدول ، وطالبت برفع الحظر الأمريكي على كوبا ، وتؤكد على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وهنا تحاول روسيا كسب بقية الدول إلى جانبها كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين ، إلى جانب سعيها – أي روسيا الاتحادية - لتعزيز علاقاتها وشراكتها التجارية مع دول أمريكا اللاتينية لا سيما بعد فرض العقوبات الدولية والغربية عليها وتحديداً في مجال موارد الطاقة الروسية ، فالتفتت إلى دول أمريكا اللاتينية والتي زادت وتحديداً البرازيل من استيرادات الطاقة الروسية بنسبة (15%) وكذلك كوبا وفنزويلا.[2] أي إن تعزيز روسيا الاتحادية لعلاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية سواء بالجانب العسكري أو الاقتصادي يمكن أن تشكل تهديد للأمن القومي الأمريكي حتى وإن بشكل محدود ، وسيزيد ذلك من التوتر في العلاقات الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية ، وسيزيد من توجه روسيا الاتحادية نحو هذه الدول عن طريق علاقات تستند على بيع الأسلحة والتبادل التجاري واتفاقيات الطاقة أو حتى العلاقات الدبلوماسية والتوافقات السياسية والإعلام ، مما يعزز مكانة روسيا الاتحادية كقوة عالمية عائدة إلى النظام الدولي وتعزيز مصالحها العسكرية والاقتصادية وشراكاتها في أمريكا اللاتينية ، وسيشكل ذلك فرصة لدول أمريكا اللاتينية في تنويع علاقاتها الدولية وتعزيزها مع دولة أو قوة دولية كبيرة مثل روسيا الاتحادية توازن أو تواجه الوجود الأمريكي في قارة أمريكا اللاتينية الذي من الممكن أن يشكل تهديد لأمن الدول اللاتينية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية ككولومبيا، مما يعني تهديد الاستقرار للأنظمة الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا سيثير المخاوف الأمريكية من منافسة روسيا الاتحادية للوجود أو النفوذ الأمريكي في دول أمريكا اللاتينية.[3]

---

(1) د. صدفة محمد محمود ، هل تكون أمريكا اللاتينية ساحة الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا ؟ ، مصدر سبق ذكره .

(2) د. صدفة محمد محمود ، هل تنجح روسيا في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ؟ ، مصدر سبق ذكره .

(3) د. صدفة محمد محمود ، هل تكون أمريكا اللاتينية ساحة الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا ؟ ، مصدر سبق ذكره .

إلا ان كل ذلك لن يتم بتجاهل أو بمعزل عن إمكانية الرد الأمريكي على السياسات والتحركات الروسية في دول أمريكا اللاتينية إنطلاقاً من علاقاتها التاريخية والبشرية والاقتصادية ، هذا فضلاً عن نفوذها وخبرتها في أمريكا اللاتينية ، ناهيك عن إمكانية تكثيف نشر القوات الأمريكية في الدول الحليفة بالقرب من روسيا الاتحادية والدعم الدفاعي للدول التي تطالها التهديدات الروسية.[1] ويوضح ذلك رد الفعل الأمريكي ورؤية الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة روسيا الاتحادية اتجاه دول أمريكا اللاتينية.

إذن في إطار ذلك التجاذب الروسي الأمريكي في القارة اللاتينية ، تواصل روسيا الاتحادية مساعيها لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية التي تتجسد في علاقاتها ومشاريعها وفي مختلف المجالات مع دول المنطقة ، التي تستند على الجوانب الجيوسياسية المتمثلة بالبروز كدولة تعمل على استعادة مكانتها كقوة عالمية من جهة ، ومنافِسة وموازِنة للولايات المتحدة الأمريكية وبالقرب منها في مجالها الحيوي ، وكذلك موازِنة للوجود أو الاقتراب الأمريكي والأطلسي من مناطق نفوذها التقليدي في أوروبا الشرقية.[2]

لقد ازداد وتعمق التوجه الروسي نحو التقارب مع دول أمريكا اللاتينية وذلك كوسيلة دفاعية في مواجهة الغرب ، فبعد أن فرض الغرب عقوبات على روسيا نتيجة حربها على أوكرانيا عام 2022 ، تحركت روسيا الاتحادية إلى اتجاه توظيف جهودها وتكثيف مساعيها لتطوير علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية ، فكانت دبلوماسية المؤتمرات والمنتديات كمنتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي عام 2023 الذي جمع العديد من دول أمريكا اللاتينية ، وأكد على محاولة بناء رؤى مشتركة إزاء الكثير من القضايا، كما وعقد المؤتمر البرلماني الدولي تحت عنوان (روسيا وأمريكا اللاتينية) في موسكو من 29 أيلول إلى 2 تشرين الأول 2023 ، واستضاف أكثر من مائتي مندوب من دول أمريكا اللاتينية ، وأوضحت روسيا الاتحادية أن الهدف من ذلك هو (مواجهة العقوبات الغربية والحاجة إلى تعزيز إمكانات الجنوب العالمي) ، ولم تقتصر التحركات الروسية على ذلك بل توسعت لتشمل تعزيز التبادل التجاري بينها وبين دول أمريكا اللاتينية ، والتوافق حول إضعاف أهمية الدولار وزيادة استخدام نظام الدفع ببطاقة مير الروسية في التعاملات التجارية ، إلى جانب تأكيدها مسار التعاون الستراتيجي مع الدول اللاتينية باقتراح تنظيم تبادل الممارسات التشريعية بين البرلمان الروسي والبرلمانيات اللاتينية ، والاتفاق على شمول التعاون بين الطرفين لمجالات الأمن السيبراني ومكافحة التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والدفاع عن السيادة الوطنية . كما استفادت روسيا الاتحادية من فوز و وصول قادة يساريين في دول أمريكا اللاتينية كغواتيمالا بعد فوز الرئيس اليساري (لبرناردو أريغالو) نهاية عام 2023 مما يعزز دور وعلاقات روسيا الاتحادية مع تلك الدول . إلا ان كل ذلك لا يشمل دول أمريكا اللاتينية بأكملها، فليس لجميعها علاقات وثيقة مع روسيا الاتحادية ، بل ان البعض من تلك الدول يحمي المصالح الأمريكية باستثناء فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا التي ترتبط بعلاقات إيجابية مع روسيا الاتحادية ، حيث تقف بقية الدول موقفاً سلبياً من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ، وبذلك لن تكون العقوبات الغربية على روسيا الاتحادية مفتاح الانفراج لعلاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية بل من الممكن أن تكون

(1) المصدر نفسه .

(2) مصالح متداخلة : تغيرات المنافسة على أمريكا اللاتينية بين القوى الكبرى ، مصدر سبق ذكره .

محدداً على تطوير تلك العلاقات،[1] وهنا تعمل روسيا على موازنة مصالحها مع دول أمريكا اللاتينية وكيفية تعاملها مع بقية الملفات لكي سعياً لضمان عدم التأثير في توجهاتها نحو دول أمريكا اللاتينية .

الخاتمة :

أظهر البحث في توجهات سياسة روسيا الاتحادية اتجاه دول أمريكا اللاتينية ، ان تلك الدول تعد حلقة من سلسلة الحلقات التي توضح مكامن التأثير الروسي على الصعيد الدولي ، حيث تسعى روسيا الاتحادية إلى توظيف الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية بما يرسخ دورها في دول أمريكا اللاتينية عن طريق الاندفاع صوب تلك الدول ، وإظهار سياسة تعاونية ودعم غير محدود للدول اللاتينية ، ويتجسد ذلك في تقديم المساعدات الروسية لها ، وتعدد وتنوع مجالات التعاون التي تأخذ حيزاً واسعاً من العلاقات المتبادلة بين روسيا الاتحادية ودول أمريكا اللاتينية بشكل تظهر فيه تلك الدول بحاجة إلى الطرف الروسي ، بِعَد ان التعامل مع دولة كبرى مثل روسيا الاتحادية يمثل مكسباً لتلك الدول التي لا تملك القوة الكافية بل تحتاج إلى الإتكاء على سياسة وتأييد دولة كبرى وهي روسيا الاتحادية من الصعب تعويضها بطرف دولي آخر فاعل أو مماثل ، الأمر الذي يرسخ الوجود الروسي واعتماد الدول اللاتينية عليه .

ومع ان سياسة روسيا الاتحادية اتجاه دول أمريكا اللاتينية تتضح عن طريق علاقاتها مع تلك الدول ، إلا ان تلك السياسة والعلاقات ليست على المستوى نفسه مع كل تلك الدول ، ففي حين تندفع بقوة وإيجابية نحو البعض منها ، تكون بالمقابل بسياسة أضعف و محدودية مع البعض الآخر ، ويتضح سبب ذلك في توجه بعض هذه الدول نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، بمعنى ان دول أمريكا اللاتينية تنقسم إلى دول حليفة ومؤيدة لروسيا الاتحادية ، ودول إلى حد ما حليفة ومؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية ، وكل منها تحركه مصالحه وتوجهاته ومتبنياته . وهنا يتضح الموقف الأمريكي من سياسة روسيا الاتحادية اتجاه دول أمريكا اللاتينية عن طريق تعزيز علاقاتها بتلك الدول ومحاولة جرها بعيداً عن محاولات التأثير الروسي ، لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية تخشى وتقلق من الاقتراب الروسي من حدودها عبر سياستها وعلاقتها مع تلك الدول ، فتعمل على إفساد تلك العلاقات وتشويه صورة روسيا الاتحادية أمام تلك الدول ، في الوقت الذي تعمل فيه روسيا الاتحادية على أن تكون حاضرة في القارة اللاتينية للاقتراب من المناطق التي تعدها الولايات المتحدة الأمريكية المجال الحيوي لها ، وذلك كرد فعل على الاقتراب الأمريكي والغربي عبر توسع حلف شمال الأطلسي إلى الحدود الروسية والمناطق التي تشكل المجال الحيوي الروسي ، بمعنى ان روسيا الاتحادية تتبع أسلوب المعاملة بالمثل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لا تقف التحديات والمعوقات أمام روسيا التحادية عند الولايات المتحدة الأمريكية وإنما تمتد إلى الدول الأوروبية أيضاً التي تتضح مواقفها من سياسة روسيا الاتحادية اتجاه الدول اللاتينية بحثها على عدم التعامل والتوافق والتعاون مع روسيا الاتحادية .

وإلى جانب تعامل دول أمريكا اللاتينية مع روسيا الاتحادية بشكل إيجابي ومتبادل ، إلا ان ما يحرك الدول قبل كل شئ هي مصالحها ، فيتضح الاختلاف وعدم التوافق في المواقف اللاتينية من الحرب الروسية على اوكرانيا ، ولكن في الوقت نفسه عدم التأييد اللاتيني للعقوبات الغربية على روسيا الاتحادية ، أي ان الدول اللاتينية تتعامل بمنطقية وعقلانية وحيادية مع الأطراف

---

(1) سيرجي سوخانكين ، كسر العزلة : هل تنجح روسيا في تشكيل علاقات وثيقة مع أمريكا اللاتينية ؟ ، "إنتر ريجونال" للتحليلات الاستراتيجية، أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة، 21 فبراير 2024، على الرابط الإلكتروني: https://www.interregional.com/article/2280 (تاريخ الزيارة: 2025/1/11) .

والأحداث ، وبذلك تكون روسيا الاتحادية أمام اختبار لتوجهاتها نحو دول أمريكا اللاتينية بضرورة الموازنة بين مصالحها مع تلك الدول من ناحية وتعاملها مع بقية الملفات الخاصة بها من أجل أن لا تؤثر على تلك المصالح .

وعلى الرغم من كل ما تواجهه روسيا الاتحادية من تحديات وضغوط إلا انها مستمرة في التوجه نحو دول أمريكا اللاتينية ولا تفرط بما حققته فيها ، عبر إدراكها لإمكانياتها في إنجاح تلك السياسة في هذه المنطقة ، وفي الوقت نفسه إدراكها لأهمية التعاون والتحالف مع تلك الدول وتأييد سياساتها ، سواء عن طريق علاقاتها معها بشكل منفرد أو في المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية ، وبذلك تكون الحاجة والفائدة والمكاسب متبادلة بين الطرفين ، فروسيا الاتحادية تحقق وتطور من سياستها وتوجهها نحو دول أمريكا اللاتينية التي سيكون من مصلحتها هي الأخرى تعزيز تلك التوجهات الروسية .

المصادر:

أسماء البنا. (2023، يناير). علاقات روسيا بأمريكا اللاتينية. مركز الحضارة للدراسات والبحوث. قضايا ونظرات، العدد 28. تم الاسترجاع في 10 يناير 2025 من http://hadaracenter.com/

أنطونوف. (2024، 16 مايو). واشنطن لا تروقها علاقات روسيا بأمريكا اللاتينية .RT. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://arabic.rt.com/world/1565517

أيمن سمير. (2024، 22 نوفمبر). تآكل نفوذ واشنطن في أمريكا اللاتينية. المصري اليوم. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://www.almasryalyoum.com/news/details/3312175

بوتين. (2014، 10 يوليو). التعاون مع أمريكا اللاتينية من المسارات المحورية لسياستنا .RT. تم الاسترجاع في 16 يناير 2025 من http://arabic.rt.com/news/751954

تطوير العلاقات مع أمريكا اللاتينية من أولويات روسيا. (2024، 28 فبراير). لبنان اليوم 961. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://a61today.com/45851/

الدوما الروسية. (2023، 2 أكتوبر). المؤتمر البرلماني الدولي "روسيا–أمريكا اللاتينية". مجلس الدوما للجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من http://duma.gov.ru/ar/international/forum_english

روسيا تتسبب في شرخ العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية. (2022، 23 يوليو). مال وأعمال. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://www.malwaemal.com/mobile/index.php?ac=3&no=2465&d-f=8&t_f=65&t=5&lang_in=Ar

سانتياجو فيار. (2018، 12 مارس). دور متصاعد: الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الروسية – اللاتينية. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. تم الاسترجاع في 15 يناير 2025 من http://futureuae.com/www.tarxz/Release/Release Article/562/

سفارة روسيا. (2022، 19 مايو). موسكو تريد تعزيز العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية. سبوتنيك عربي. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من http://sarabic.ae/20220519/106240999

سيرجي سوخانكين. (2024، 21 فبراير). كسر العزلة: هل تنجح روسيا في تشكيل علاقات وثيقة مع أمريكا اللاتينية؟. إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://www.interregional.com/article/2280

صدفة محمد محمود. (2022، 25 يناير). هل تكون أمريكا اللاتينية ساحة الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://acpss.ahram.org.eg/News/17384.aspx

صدفة محمد محمود. (2023، 1 مايو). هل تنجح روسيا في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية؟ إنتربريجونال للتحليلات الاستراتيجية. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://apa-inter.com/post.php?id=6109

عبد المجيد أبو العلا. (2023، 5 أبريل). توجهات موسكو: قراءة في المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم الاسترجاع في 10 يناير 2025 من https://acpss.ahram.org.eg/News//18851.aspx

فادي عماد. (2023، 20 يوليو). يريدون الانقسام – بيان عاجل من روسيا بشأن قمة الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية. صدى البلد. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://elbalad.news/5851594

فهمي، محمد. (2016، 18 أكتوبر). روسيا تعود عسكريًا إلى أميركا اللاتينية.. وتقلق حلفاء واشنطن. الشرق الأوسط. تم الاسترجاع في 25 يناير 2025 من http://aawsat.com/home/article/762976

لافروف. (2019، 10 أكتوبر). العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية تتطور بشكل مضطرد. باكستان بوينت نيوز/سبوتنيك. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://www.pakisanpoint.com/amp/ar/news/world/story-725371.html

لافروف. (2023، 2 أكتوبر). روسيا ستواصل تقديم المساعدات إلى دول أمريكا اللاتينية. اليوم السابع. تم الاسترجاع في 22 يناير 2025 من https://youm7.com/story/2023/10/3/6323428/

ليونيد سافين. (2024، 26 فبراير). السياسة الروسية تجاه أمريكا اللاتينية. مركز الدراسات العربية الأوراسية. تم الاسترجاع في 10 يناير 2025 من https://eurasiaarr.org/

ما هو موقف حكومات أمريكا اللاتينية من الحرب الروسية الأوكرانية؟ (2023، 28 فبراير). مرصد أمريكا اللاتينية. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://www.marsadamericalatina.com/index.php/news/3425-2023-02-28-17-21-24-43

مصالح متداخلة: تغيرات المنافسة على أمريكا اللاتينية بين القوى الكبرى. (2023، 19 سبتمبر). عرض: وفاء الريحان. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/8612

نبذة عن العلاقات بين روسيا وأمريكا اللاتينية. (د.ت.). قسم الثقافة العامة، البسالة. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://www.albasalh.com/vb/showthread.php?t=687

وفاء هاني عمر (مترجمة ومحررة). (2022، 3 يوليو). أمريكا اللاتينية وسياسات القوى العظمى. الشروق. تم الاسترجاع في 11 يناير 2025 من https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=03072022&id=634757e5-9165-404e-b192-523b569700be

تجربة القضاء الدستوري بالمغرب من 1962 إلى 2011

د.عفيفة بلعيد/ أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري/ جامعة القاضي عياض/ مراكش/ المغرب

المستخلص:

يتجسد الهدف من البحث في الوقوف على تجربة القضاء الدستوري بالمغرب التي عرفت عدة تطورات مهمة من مرحلة الغرفة الدستورية التي تم التنصيص عليها في الدساتير الأولى لسنوات 1962-1970-1972 كغرفة تم إحداثها بالمجلس الأعلى الذي أنشئ سنة 1957، لتشكل مرحلة تأسيسية في سياق الرقابة على دستورية القوانين نظرا لمحدوديتها من حيث الاختصاص، إذ اقتصرت على الرقابة الوجوبية القبلية لكل من القوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية للبرلمان. ليأتي بعد ذلك المجلس الدستوري كتجربة ثانية أنشئ سنة 1994 كجهاز مستقل عرف توسعا نسبيا من حيث الاختصاص، من خلال منحه صلاحية الرقابة على القوانين العادية. وبعد مرور عقدين من الزمن (1992-2011) سيعرف القضاء الدستوري بالمغرب تطورا ملحوظا على كافة المستويات، سواء من حيث التأليف أو من حيث الاختصاص من خلال المستجدات التي أتى بها دستور 2011، الذي ارتقى بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية أفرد لها الباب الثامن (من الفصل 126 إلى الفصل 136). وهنا تتجسد أهمية البحث من خلال رصد تطور الرقابة على دستورية القوانين في المغرب وانعكاساتها على حماية سمو وعلوية الدستور وضمان احترام الحقوق والحريات.

الكلمات المفتاحية: تجربة القضاء الدستوري ، الرقابة على دستورية القوانين ، الغرفة الدستورية ، المجلس الدستوري ، المحكمة الدستورية.

Abstract:

The aim of this research is to examine the experience of constitutional justice in Morocco, which has undergone several significant developments. These began with the establishment of the Constitutional Chamber, as stipulated in the early constitutions of 1962, 1970, and 1972. This chamber was created within the Supreme Council, established in 1957, and constituted a foundational phase in the context of constitutional review, although its jurisdiction was limited. Its powers were confined to mandatory a priori review of organic laws and the internal regulations of Parliament.

Subsequently, the Constitutional Council emerged in 1994 as an independent body, marking the second phase of this experience. It witnessed a relative expansion in its jurisdiction, as it was granted the authority to review ordinary laws.

Two decades later (1992–2011), constitutional justice in Morocco experienced significant developments at all levels, both in terms of composition and jurisdiction. These changes were brought about by the 2011 Constitution, which elevated the Constitutional Council to a Constitutional Court, enshrined in Title VIII (Articles 126 to 136). This research highlights the evolution of constitutional review in Morocco and its implications for upholding the supremacy and primacy of the Constitution and ensuring the protection of rights and freedoms.

Keywords: Constitutional justice experience, constitutional review, Constitutional Chamber, Constitutional Council, Constitutional Court.

1- مقدمة:

تُعد الرقابة على دستورية القوانين الوسيلة الأنجع لضمان احترام الدستور وسُموه على باقي القواعد القانونية، والتأكّد من مدى مطابقة القوانين بمختلف أنواعها لروحه ومنطوقه، ومعنى ذلك أن تكون الأعمال القانونية الأدنى درجة من الدستور مُسايرة له، ومُلائمة لفلسفته، وأحكامه العامة، وإذا ثبت وصدرت غير مطابقة لذلك، يُحكَم عليها بعدم الدستورية. وبعبارة أخرى، فالرقابة على دستورية القوانين تعني « التحقق من تطابق القوانين العادية أو الأساسية التي تصدرها السلطة التشريعية مع أحكام الدستور ونصوصه وعدم تعارض قانون عادي مع قانون أعلى منه، وإلا عد هذا القانون باطلا، وهذا البطلان أمر طبيعي ونتيجة منطقية مترتبة على مبدأ علو الدستور»[1].

وتتخذ هذه الرقابة صورتان: الرقابة بواسطة هيئة سياسية والرقابة بواسطة هيئة قضائية، وتُسند الأولى إلى هيئة سياسية من حيث التكوين والاختصاص، وتكون سابقة عن صدور القوانين ودخولها حيّز النفاذ[2]، وهي رقابة وقائية[3] ، تستهدف منع صدور أيّ قانون مخالف لروح الدستور، وتكون هذه الرقابة أكثر فاعلية تماشياً مع المبدأ القائل "الوقاية خير من العلاج"[4]. أما الثانية، فتُمارَس من طرف هيئة قضائية مشكّلة من قضاة يُفترض فيهم الحياد والنزاهة والاستقلالية في القيام بوظيفتهم[5]، فضلا عن ذلك، فالرقابة القضائية يعتبرها الفقه الدستوري رقابة حقيقية بامتياز؛ حيث تسمح للأفراد المطالبة إمّا بإسقاط نص قانوني أو بإبعاده نظرا لعدم دستوريته. و تتخذ شكلين : المُراقبة عن طريق الدعوى الأصلية أو الإلغاء[6] ، و المُراقبة عن طريق الدفع أو الإمتناع[7] .

والجدير بالذكر، أنّ العمل بمبدأ الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين لم يكن ممكنا في المغرب إلاّ مع دستور 29 يوليوز 2011، الذي نصّ في الفقرة الأولى من الفصل 133 منه على الآتي : « تختص المحكمة الدستورية بالنظر في كل دفع متعلّق بعدم دستورية قانون، أُثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأنّ القانون، الذي سيُطبّق في النزاع، يمسّ بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور»[8].

وإذا كانت الرقابة على دستورية القوانين، تُعد من أهم الوسائل التي تهدف إلى حماية الدستور، باعتباره القانون الأساسي الأعلى الذي يرسي الأصول والقواعد التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة[9]، فإنّه لا يمكن تصورها إلا في ظل الدساتير الجامدة دون المرنة. فالأولى تتميّز بالسمو الشكلي والموضوعي، ولا يمكن وضعها أو تعديلها إلا وفق إجراءات متميّزة، وأصعب من الإجراءات التي توضع وتعدّل بها القوانين العادية. أما الثانية، فتوضع وتعدّل بنفس الإجراءات التي تعدّل بها القوانين العادية، فهي لا تحتاج إلى مسطرة خاصة، تختلف عن المسطرة التي توضع وتعدل بها القوانين العادية، وبالتالي فإنّ إصدار قانون عادي من قِبل السلطة التشريعية وفق مسطرة عادية من شأنه إلغاء أو تعديل قاعدة دستورية .

---

[1] - **رائد صالح أحمد قنديل**، "الرقابة على دستورية القوانين – دراسة مقارنة –"، دار النهضة العربية، القاهرة 2010، ص11.

[2] - **مصطفى قلوش**، " القانون الدستوري والنظم السياسية"، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1984-1985، ص 92.

[3] - **عمر العبد الله**، "الرقابة على دستورية القوانين – دراسة مقارنة-"، مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 2001، ص4.

[4] - **حسن مصطفى البحري**، " القضاء الدستوري – دراسة مقارنة –"، الطبعة الأولى 2017، ص47.

[5] - **حسن مصطفى البحري**، "القانون الدستوري"، الطبعة الثانية 2013، ص 277.

[6] - تتوخى الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية أو ما يسمى برقابة الإلغاء التصدي للقانون المخالف للدستور وإلغائه بشكل نهائي وفي مواجهة الجميع، فمن خلال هذا النوع من الرقابة، يحق للشخص المتضرر من القانون رفع دعوى أمام الجهة القضائية ذات الاختصاص من أجل إلغاء القانون غير الدستوري دون انتظار تطبيقه، وإذا ثبت وصدر هذا القانون يمكن الطعن في عدم دستوريته. وتكون هذه الرقابة إما سابقة عن صدور القانون أو لاحقة عنه، وتتحقق الأولى حين يتم اللجوء إلى دعوى التأكد من مدى دستورية مشاريع القوانين قبل صدورها ودخولها حيّز النفاذ. بينما تتحقق الثانية حين يصدر القانون ويرفع صاحب الشأن دعوى قصد إلغائه بسبب عدم دستوريته.

[7] - تروم الرقابة عن طريق الدفع الامتناع عن تطبيق القانون غير الدستور على النازلة ذات الصلة دون إلغائه و أنّ « الطاعن لا يسعى إلى المطالبة بإعدام القانون موضوع النازلة بل يلتمس من المحكمة المختصة استبعاد تطبيقه لكونه صاحب مصلحة مشروعة في الدفع بعدم سريان مفعول القانون غير الدستوري».

[8] - الدستور الجديد للمملكة المغربية، صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011.

[9] - **حسن مصطفى البحري**، "رقابة الدستورية في الجمهورية العربية السورية دراسة تحليلية في ضوء قانون المحكمة الدستورية العليا رقم 7 لعام 2014"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 2017، ص57.

ومن المعلوم، أنّ القضاء الدستوري بالمغرب، عرف تطورّا هاما يمكن تصنيفه إلى ثلاث مراحل: مرحلة الغرفة الدستورية، وتم التنصيص عليها في الدساتير الأولى لسنوات 1962 و 1970 و 1972، وهي غرفة تمّ إحداثها بالمجلس الأعلى الذي تمّ إنشاؤه سنة 1957، وأُسنِدت لها اختصاصات جدّ محدودة أو شبه منعدمة في مجال الرقابة على دستورية القوانين، حيث اقتصرت على الرقابة الوجوبية القبلية لكل من القوانين التنظيمية، والأنظمة الداخلية للمجالس النيابية، ومارست هذه الغرفة صلاحياتها لمدة تفوق ثلاثين سنة (1962 - 1994)، وأصدرت خلالها 821 قرارا[1].

ومع مجيئ دستور1992، تم إسناد مهمة الرقابة على دستورية القوانين إلى جهاز مستقل، وهو المجلس الدستوري الذي تم تنصيبه في مارس 1994 [2]، وعرف توسيعا مهما من حيث الاختصاص مقارنة بالغرفة الدستورية من خلال إعطائه صلاحية مراقبة دستورية القوانين العادية، وهو ما تمَّ التأكيد عليه في المراجعة الدستورية لسنة 1996.

وبعد مرور حوالي عقدين من الزمن (1992- 2011)، سيعرف القضاء الدستوري تطورّا ملحوظا سواء على مستوى التأليف أو على مستوى الاختصاصات، حيث جاء دستور 2011، بجملة من المستجدات من ضمنها الارتقاء بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية ، والمزج بين التعيين والانتخاب عند اختيار أعضائها، والتخفيف من القيود المفروضة على المراقبة الاختيارية، وتوسيع اختصاص القضاء الدستوري ليشمل مراقبة دستورية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومراقبة سائر الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية. وفضلا عن ذلك، فالمشرّع الدستوري جعل مراقبة دستورية القوانين تجمع بين الرقابة السياسية السابقة على صدور الأمر بتنفيذ القوانين، وبين الرقابة القضائية التي تتم بواسطة الدفع بعدم الدستورية[3].

فالتعديل الدستوري لسنة 2011، شكّل تحوّلا مهما في مجال الرقابة على دستورية القوانين، سواء على مستوى إعادة النظر في البناء المؤسسي للجهاز المكلّف للقيام بهذه المهمة، أو من خلال توسيع نطاق اختصاصاته، فضلا عن إشراك الأفراد في هذه الرقابة. فالدستور أحاط المحكمة الدستورية بعناية بالغة، من حيث تخصيصه لها بابا مستقلا هو الباب الثامن (من الفصل 129 إلى الفصل 134)، ولم يدرجها في الفصل السابع الخاص بالسلطة القضائية بصفة عامة، بل أفرغها في صورة هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، واختصها دون غيرها بمباشرة الرقابة على دستورية القوانين.

ومن هنا تبرز **أهمية الموضوع** في سعيه لمعالجة مختلف المستجدات التي طالت مجال الرقابة على دستورية القوانين، ومدى تأثيرها وانعكاسها على حماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية.

وبما أنّ القضاء الدستوري، يعد من أهم المؤسسات التي تحمي الدستور من أي تجاوز أو تطاول من قبل السلطات العمومية، فيبقى السؤال مشروعا حول ما يلي: **إلى أي حد ساهمت التحولات التي عرفها القضاء الدستوري المغربي في الحفاظ على سمو الدستور؟** وللإجابة عن إشكالية هذا الموضوع، يتطلب منا الأمر توظيف المنهج التاريخي، وذلك لإبراز التطورات التي عرفها القضاء الدستوري المغربي خلال أزيد من خمسين سنة، مع الاستئناس بالمنهج المقارن في ذلك، من خلال الاطلاع على بعض التجارب المقارنة فيما يخص الرقابة البعدية على القوانين.

وبناء على ما سلف ذكره، سنقارب هذا الموضوع من خلال ثلاث محاور أساسية: أولها، تجربة الغرفة الدستورية (1962 -1994). وثانيها، تجربة المجلس الدستوري (1994 – 2017). وثالثها، تجربة المحكمة الدستورية (2017/4/4).

2- تجربة الغرفة الدستورية (1962- 1994).

---

[1] - **خالد نونوي**، "الجامع لمبادئ وقواعد القضاء الدستوري المغربي من خلال قرارات الغرفة الدستورية (1963- 1994) والمجلس الدستوري (1994 – 2015)، مطبعة الأمنية الرباط، 2015، ص7.

[2] - **عبدالعزيز النويضي**، "المحكمة الدستورية ومسألة الدفع بعدم دستورية القوانين"، الطبعة الأولى 2019، ص 39.

[3] - فضلا عن الاختصاصات التي يمارسها القضاء الدستوري في مجال مراقبة دستورية القوانين، فهو يمارس اختصاصات أخرى، إما ذات طابع استشاري؛ كاستشارته من قبل الملك في أمور عديدة، وإما ذات طابع قضائي؛ كالبت في المنازعات الانتخابية المتعلّقة بصحة انتخاب أعضاء البرلمان، وصحة عمليات الاستفتاء، فضلا عن ممارسته اختصاصات أخرى؛ كالبت في تنازع الاختصاص بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

شكلت الغرفة الدستورية أول محطة في تاريخ القضاء الدستوري المغربي والتي أنشئت بموجب دستور 14 دجنبر 1962 – كأول دستور يعرفه المغرب – وعمرت أزيد من ثلاثين سنة، لذلك شكلت في هذا المقام اللبنة الأولى للقضاء الدستوري المغربي، وسعت إلى حماية سمو الدستور وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم، وهو ما يتضح من خلال زخم المقررات الصادرة عنها وإن طالتها عدة انتقادات خاصة فيما يخص استقلاليتها لأنها كانت غرفة تابعة للمجلس الأعلى وليس مؤسسة قضائية مستقلة بذاتها. وهو ما يظهر من خلال تأليفها (أولا) واختصاصاتها (ثانيا) وكذلك من خلال مدى مساهمتها في إرساء تجربة قضائية دستورية ساهمت في الحفاظ على سمو الدستوري من خلال تقييم عملها (ثالثا). .

1-2 تأليف الغرفة الدستورية.

كما هو معلوم بأن الغرفة الدستورية أنشئت بموجب دستور 1969 الذي حدد نطاق اختصاصها بموجب الظهير الشريف رقم 1.63.137 بمثابة قانون تنظيمي للغرفة الدستورية[1] صادر بتاريخ 16 ماي 1962، كما حددت التعديلات الدستورية التي عرفها المغرب بعد ذلك تركيبة الغرفة الدستورية خاصة في دستور 1970 و1971 كما هو مبين في الجدول الآتي :

جدول رقم (1): الغرفة الدستورية في دساتير (1962 – 1970 -1972).

في دستور 1962	في دستور 1970	في دستور 1972
- الرئيس الأول للمجلس الأعلى (الفصل 100).	- الرئيس الأول للمجلس الأعلى (الفصل 93).	- الرئيس الأول للمجلس الأعلى (الفصل 94).
- قاضي من الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى وأستاذ بكليات الحقوق يعينان بمرسوم ملكي لمدة ست سنوات (الفصل 101).	- قاضي من الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى، وأستاذ بكليات الحقوق، يعينان بظهير شريف لمدة ست سنوات (الفصل 94).	- ثلاثة أعضاء يعينون بظهير شريف لمدة أربع سنوات (الفصل 95).
- عضوين، يعيّن أحدهما رئيس مجلس النواب، و الآخر رئيس مجلس المستشارين، وذلك في مستهل مدة النيابة أو إثر كل تجديد جزئي (الفصل 100).	- عضو يعينه رئيس مجلس النواب وذلك في مستهل الفترة النيابية(الفصل 94).	- ثلاثة أعضاء يعينهم في مستهل مدة النيابة رئيس مجلس النواب بعد استشارة فروق المجلس (الفصل 95).

يتضح من خلال الجدول المومأ إليه أعلاه، أنّ الغرفة الدستورية طالها تغييرا طفيفا على مستوى التكوين، ففي دستور 1962، تشكلت من الرئيس وهو الرئيس الأول للمجلس الأعلى، وبموجب الفصل101 من دستور 69 والفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.63.137 بمثابة القانون التنظيمي للغرفة الدستورية تتألف هذه الأخيرة من خمسة أعضاء من بينهم الرئيس وقاضي من الغرفة الإدارية وأستاذ بكلية الحقوق يعينان بمرسوم ملكي لمدة ست سنوات، وعضوين أحدهما يعينه رئيس مجلس النواب في مستهل الفترة النيابية، والاخر يعيّنه رئيس مجلس المستشارين، مع الإشارة إلى أن تنصيب الغرفة الدستورية بكافة أعضائها لم يكن إلا بتاريخ 18 ديسمبر 1963 الذي كان مسبوقا بتعيين أو بتشكيل اللجنة الدستورية المؤقتة والتي كان يرأسها رئيس المجلس الأعلى والتي امتدت مدة اشتغالها من 11 يونيو و13 يونيو من سنة 1963 وإن كانت المدة قصيرة، لكن وبموجب الفصل 33 وما يليه من القانون التنظيمي الوارد أعلاه كانت تختص بمهام البت في الطعون الخاصة بالانتخابات التشريعية. وإن كانت هذه اللجنة تعرضت للطعن في عدم دستوريتها والذي بتت فيه اللجنة ذاتها بعدم قبول هذا الدفع في قرارها رقم 181 الصادر بتاريخ

[1]- الظهير الشريف رقم 1.63.137 المتعلق بالقانون التنظيمي للغرفة الدستورية للمجلس الأعلى، الجريدة الرسمية عدد 2638 بتاريخ 1963/05/17، ص1094.

19 شتنبر 1963.[1] بينما في دستور 1970، أصبحت هذه التركيبة، دون العضو المعيّن من طرف رئيس مجلس المستشارين؛ لأنّ المغرب كان قد تخلى وقتئذ عن الأخذ بالثنائية المجلسية.

أما في دستور 1972، أصبحت الغرفة الدستورية بالاضافة إلى رئيسها الذي هو الرئيس الأول للمجلس الأعلى، تتألف من ست أعضاء، ثلاثة يعيّنهم الملك لمدة أربع سنوات، وثلاثة أعضاء معيّنين من طرف رئيس مجلس النواب، بعد استشارة الفرق البرلمانية في مستهل الولاية التشريعية. إلا أنّ مدة العضوية أصبحت ست سنوات بدل أربع سنوات في التعديل الدستوري ل 30 ماي 1980 والذي تخلى فيه المغرب عن نظام الثنائية المجلسية.

مع الإشارة إلى أنه وبعد التعديل الدستوري سنة 1972 أصبحت مدة تعيين أعضاء المحكمة الدستورية ترتبط بمدة الولاية التشريعية لمجلس النواب والتي حددت في 6 سنوات.

بالإضافة إلى ملاحظة أساسية أنه ومنذ 1962 إلى 1972 كان التغيير يطال عدد الأعضاء وطبيعتهم دون أن يطال رئيس الغرفة الدستورية الذي يظل هو الرئيس الأول للمجلس الأعلى في كل التعديلات الدستورية التي أتت خلال مرحلة الغرفة.

أما بالنسبة للأعضاء المعينين من طرف رئيس مجلس النواب في ظل دستوري 1962 و1970 كان يتم دون استشارة الفرق البرلمانية، ولكن مع التعديل الدستوري لسنة 1972 أصبح التعيين مقيدا باستشارة فرق المجلس حسب ما نص عليه الفصل 95 من الدستور.

2-2- اختصاصات الغرفة الدستورية.

لم تعرف اختصاصات الغرفة الدستورية تغييرا في الدساتير الثلاث السالفة الذكر، فطبقا لدستور 1972، تمارس الغرفة الدستورية اختصاصات ذات طبيعة استشارية، كاستشارة رئيسها من طرف الملك عند لجوئه إلى حلّ مجلس النواب حسب ما نص عليه الفصل 70 من الدستور[2] بالقول: "للملك بعد استشارة رئيس الغرفة الدستورية وتوجيه خطاب للأمة أن يحل مجلس النواب بظهير شريف"، واختصاصات ذات طبيعة قضائية؛ كالبت في النزاعات الانتخابية المتعلقة بصحة انتخاب أعضاء مجلس النواب، وصحة عمليات الاستفتاء حسب ما نص عليه الفصل 97 من الدستور[3] بالقول: "تمارس الغرفة الدستورية الاختصاصات المسندة إليها بفصول الدستور أو بمقتضيات قوانين تنظيمية وتبت علاوة على ذلك في صحة انتخاب أعضاء مجلس النواب وصحة عمليات الاستفتاء". كما تمارس اختصاصات مراقبة دستورية القوانين، وتتمثل في الآتي:

البت في دستورية القانون الداخلي للبرلمان؛ حيث لا يمكن الشروع في العمل به إلا بعد إقراره من لدن الغرفة الدستورية (الفصل 42) [4].

لا يمكن تغيير النصوص الصادرة في صيغة قانون بظهير إلا بعد رأي مطابق من الغرفة الدستورية (الفصل 47)[5].

البت في دستورية القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها (الفصل 57)[6] .

البت في تنازع الاختصاص بين البرلمان والحكومة (الفصل 52)[7].

---

[1] - قرار رقم 181 الصادر عن الغرفة الدستورية بتاريخ 19 شتنبر 1963.

[2] - الفصل 70 من دستور 1972.

[3] - الفصل 97 من دستور 1972.

[4] - ينص الفصل 42 على الآتي : "يضع مجلس النواب قانونه الداخلي ويصادق عليه بالتصويت بيد أنه لا يمكن العمل به إلا بعد أن تصرح الغرفة الدستورية للمجلس الأعلى بمطابقته لمقتضيات هذا الدستور".

[5] - ينص الفصل 47 على ما يلي : "إن النصوص الصادرة في صيغة قانون يمكن تغييرها بمرسوم بعد رأي مطابق من الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى إذا كان مضمونتلك النصوص داخلا في اختصاص السلطة التنظيمية".

[6] - ينص الفصل 57 على ما يلي : "... ولا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية إلا بعد عرضها على الغرفة الدستورية من المجلس الأعلى بقصد الموافقة".

[7] - ينص الفصل 52 على الآتي : " يمكن للحكومة أن تدفع بعدم القبول كل اقتراح أو تعديل لا يدخل في حيز اختصاص القانون. وإذا حدث خلاف فإن الغرفة الدستورية من المجلس الأعلى تبت فيه في ظرف ثمانية أيام بطلب من مجلس النواب أو من الحكومة".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الاختصاصات لم يطلها أي تغيير خلال التعديلات الدستورية الثلاث، اللهم الإضافة التي أشار إليها دستور 1972 في الفصل 97 منه بالقول: "تمارس الغرفة الدستورية الاختصاصات المسندة إليها بفصول الدستور أو بمقتضيات قوانين تنظيمية"، أي أنه يمكن إنشاء اختصاصات أخرى للغرف ولكن بموجب قوانين تنظيمية.

3-2 تقييم الغرفة الدستورية.

لقد شكلت الغرفة الدستورية مرجعا أساسيا كلبنة أولى للقضاء الدستوري للمغرب، ويتضح ذلك من خلال ترسانة القرارات التي أصدرتها وإن كانت ضعيفة إلا أنها شكلت تجربة مهمة، وهذا ما يتضح من خلال الجدول الآتي الذي يشير إلى مجموع مقررات الغرفة الدستورية من 1962 إلى 1992 :

جدول رقم (2) : مقررات الغرفة الدستورية من 1962 إلى 1992

السنة	عدد المقررات الصادرة عن الغرفة الدستورية	مجموع المقررات
1962	02	
1964	30	
1965	14	
1971	18	
1972	03	
1978	11	
1979	14	
1980	20	
1981	17	
1982	06	
1983	08	
1984	104	
1985	05	
1986	26	
1987	11	
1988	03	
1989	09	
1990	02	
1991	01	
1992	07	
1993	194	
1994	19	
المجموع		454

المصدر[1] :

[1] / تاريخ الاطلاع 2023/03/27 على الساعة 11.00.https://cour-constitutionnelle.ma- المحكمة الدستورية موقع :

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تواضعا في عدد المقررات الصادرة عن الغرفة الدستورية والتي بلغ مجموعها 454 قرار على مدار أكثر من 28 سنة من الاشتغال في حقل القضاء الدستوري منذ التأسيس من سنة 1962 إلى 1994، كما نسجل أن السنوات التي عرفت خلالها كثافة في القرارات الصادرة، كان أعلى عدد سجل سنة 1993، إذ بلغ مجموع القرارات 194 قرارا، والتي صادفت حدثين مهمين في الحياة السياسية المغربية وهما الانتخابات التشريعية سنة 1993، وكذلك الاستفتاء الدستوري لسنة 1992. لتسجل الغرفة 104 قرار سنة 1984 والتي صادفت بدورها الانتخابات التشريعية لنفس السنة، لتسجل سنة 1964 30 قرارا صادرا عن الغرفة الدستورية والتي أتت بعد الانتخابات التي عرفتها سنة 1963، وبالتالي فإن عدد القرارات الصادرة عن هذا الجهاز القضائي ترتفع خلال الاستحقاقات التشريعية وتنخفض في حالة عدم وجودها، وهو أمر قد يعزى إليه تواضع عدد مقررات الغرفة الدستورية، أو إلى ارتفاع عدد الطعون الانتخابية.

إلا أننا نسجل أن هذه الأخيرة أسست في سياق تاريخي عرف فيه المغرب أحداث سياسية خاصة، إذ لم تكن الحياة السياسية المغربية تعرف استقرارا، بالإضافة إلى ذلك يعزى هذا الضعف في الأداء إلى مجموعة من العوامل أولها ما يراه الأستاذ عبد الهادي بوطالب، في «أن الغرفة الدستورية ذات تشكيل مختلط (قضائي وسياسي) والذي يضفي عليها الطابع السياسي هو تخويل رئيس الدولة حق التعيين لبعض أعضائها، وتخويل رئيس البرلمان نفس الحق مع إمكانية اختيار أعضائها خارج أسلاك القضاء، ولكونها قد تضم شخصيات سياسية من أجل صفتهم السياسية، أما الطابع القضائي فلكونها تعمل بإجراءات قضائية وتتمتع بسلطة البت في دستورية القوانين. بالإضافة إلى ما يتمتع به أعضاؤها من ضمانات نوعية وهم يؤدون القسم في صيغة تقترب من صيغة اليمين التي يؤديها القضاة، فيقسمون على المحافظة على سرية المداولات وعدم الخضوع في تقديراتهم القانونية لأي سلطة أو تأثير خارجيين»[1]. وبالتالي فإن ازدواجية العضوية بين السياسي والقضائي قد يفقد الغرفة الدستورية لاستقلاليتها في اتخاذ القرار، لذلك فالافتقار إلى ضمانات الاستقلالية الواجب توفرها فيها كجهاز قضائي يعمل على مراقبة دستورية القوانين، وكذا النظر في صحة انتخاب أعضاء مجلس النواب والنظر في الخلافات التي تنشأ بين البرلمان والحكومة وتنازع الاختصاصات فيما بينهم. غير أن انعدام أو افتقار هذه الغرفة لضمانات الاستقلالية نابعة من جهة، «لأنها ليست هيئة مستقلة بل هي تابعة للمجلس الأعلى الذي أسست في رحابه. وتبعا لذلك فهي مجرد غرفة من المجلس وأحكامها تصدر عنه، ورئيسها بحكم القانون هو الرئيس الأول لهذا المجلس، أو من جهة أخرى لأن تعيين أعضائها يكون لمدة قصيرة وقابلة للتجديد كما يرى الأستاذ النويضي، أن العضو يتصرف في اجتهاده ومواقفه بالطريقة التي يعتقد أنها المرغوب فيها من طرف السلطات التي لها تأثير على بقائه في المجلس، لذا فإنه إذا كانت مدة العضوية طويلة وغير قابلة للتجديد توفر للعضو ضمانات أكبر ليكون مستقلا في اجتهاده ومواقفه»[2]. وبالإضافة إلى ذلك يعزى ضعف مردودية الغرفة الدستورية كذلك إلى محدودية وضعف اختصاصاتها، إذ تقتصر على الرقابة القبلية بالإضافة إلى مراقبة دستورية القوانين غير أنه على طول مدة ولايتها التي دامت ما يزيد عن 20 سنة لم يحصل أي تطور أو تجديد في صلاحياتها، لأنها أصلا جهاز تابع وليس مستقل، وكما «يرى بعض الفقه أن ترتيب الغرفة الدستورية في الهندسة الدستورية بالمقارنة مع ترتيب سائر المؤسسات الدستورية الأخرى له دلالة على المكانة التي تحتلها هذه الغرفة في النظام السياسي المغربي. وحيث إن ترتيب الغرفة الدستورية للمجلس الأعلى في هندسة الدساتير الثلاثة 1962،1970 ، 1972) جاء في الباب العاشر من أبوابها الإثني عشر. الأمر الذي جعلها متأخرة عن المؤسسات الدستورية الأخرى، وبالمقارنة أيضا مع موقع أجهزة الرقابة على دستورية القوانين في الدساتير الديموقراطية، يظهر أنها لا تحظى بنفس المكانة والأهمية»[3].

لأنه وضع ينسجم تماما مع الفترة السياسية من تاريخ المغرب خاصة وأنه بلد خرج لتوه من حلقة الاستعمار ويعيش إرهاصات البناء والتأسيس للدولة الوطنية والمؤسسات الدستورية، كما تعد الغرفة الدستورية مكسبا مهما في سياقها الذي أسست فيه،

---

[1]- رشيد المدور : تطور الرقابة الدستورية في المغرب، الغرفة الدستورية، المجلس الدستوري، المحكمة الدستورية، مجلة دراسات دستورية، المجلد الثالث، يناير 2016 ص: 13-14.

[2] - رشيد المدور : تطور الرقابة الدستورية في المغرب... ، مرجع سابق، ص: 15.

[3] - رشيد المدور : مرجع سابق، ص: 14.

لذلك ومع دستور 1992 تم التأسيس للمجلس الدستوري كمجلس مستقل وليس كغرفة تابعة للمجلس الأعلى، كما أعطيت له مكانة دستورية ضمن المؤسسات الدستورية.

3- مستجدات القضاء الدستوري في دستوري (1992- 1994)

جاء النص على المجلس الدستوري في المغرب لأول مرّة من خلال دستور 1992، الذي خصص له مكانة مهمة من الناحية الشكلية، حيث جاء في الباب السادس بعد المؤسسة الملكية ومؤسستي الحكومة والبرلمان، وأصبح يمارس علاوة على الاختصاصات المسندة إلى الغرفة الدستورية سالفا اختصاص مراقبة دستورية القوانين العادية بإحالة من جهات سياسية، حددها المشرّع الدستوري على وجه الحصر.

وقد حمل الدستور نفسه تعديلات عديدة سواء على مستوى تشكيل المجلس الدستوري (أولا)، أو على مستوى اختصاصاته (ثانيا).

3-1 تأليف المجلس الدستوري.

سنحاول في هذا الباب التطرق إلى تأليف المجلس الدستوري خلال دستوري 1992 و1996 حسب ما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3) : تأليف المجلس الدستوري في دستوري 1992 و 1996.

في دستور 1992	في دستور 1996
- أربعة أعضاء يعينهم الملك لمدة ست سنوات (الفصل 77). - أربعة أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب لنفس المدة بعد استشارة الفرق البرلمانية (الفصل 77). - رئيس المجلس الدستوري يعينه الملك (الفصل 77).	- 6 أعضاء يعينهم الملك لمدة تسع سنوات (الفصل 79). - 6 أعضاء يعين ثلاثة منهم رئيس مجلس النواب وثلاثة رئيس مجلس المستشارين لنفس المدة بعد استشارة الفرق (الفصل 79). - يختار الملك رئيس المجلس الدستوري من بين الأعضاء الذين يعينهم (الفصل 79).

نستشف من خلال الجدول أعلاه، أنّ المجلس الدستوري حسب دستور 1992 يتكون من تسعة أعضاء، يعيّن الملك أربعة منهم، إضافة إلى الرئيس الذي هو رئيس المجلس الأعلى بحكم الدستور، ويعيّن رئيس مجلس النواب الأربعة الآخرين، بعد استشارة الفرق البرلمانية، وذلك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. حسب ما نصت عليه المادة الثانية من القانون التنظيمي رقم 29.93 [1] المتعلق بالمجلس الدستوري.

وفي دستور 1996، عرف المجلس الدستوري تعديلا مهما يتمثل في تحقيق نوع من التوازن بين السلطات؛ حيث أصبح الملك يعيّن ستة أعضاء، ورئيسا مجلس النواب ومجلس المستشارين يعيّنان ستة أعضاء بالتساوي، بعد استشارة الفرق البرلمانية، وذلك لمدة تسع سنوات، غير قابلة للتجديد، مع تجديد ثلث كل فئة كل ثلاث سنوات، ويعين الملك رئيس المجلس الدستوري من بين الأعضاء المعينين من طرفه.

وهكذا، نلاحظ أنه في ظل دستور 1992، كان عدد أعضاء المجلس الدستوري 9 أعضاء يعيّنون لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. أما في ظل دستور 1996، فقد ارتفع عدد أعضاء المجلس الدستوري من تسعة الى اثني عشر عضوا. كما عرفت

[1] - تنص المادة الثانية من القانون التنظيمي المنظم للمجلس الدستوري : "يعين أعضاء المجلس الدستوري لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة". انظر ظهير شريف رقم 1.94.124 صادر في 14 من رمضان 1414 (25 فبراير 1994) ، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري.

مدة العضوية في المجلس تغييرا مهما، يتجسد في الرفع من هذه المدة من ست سنوات في ظل دستور 1992 إلى تسع سنوات بمقتضى دستور 1996.

بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون التنظيمي رقم 29.93 السالف الذكر على أنه "يجدد كل ثلاث سنوات كل فئة من أعضاء المجلس الدستوري، وعند أول تعيين لأعضاء المجلس عقب إنشائه يعين ثلث أعضاء كل فئة لمدة ثلاث سنوات والثلث الثاني لمدة ست سنوات والثلث الأخير لمدة تسع سنوات".

وإن كان حق التعيين المخول للمؤسسات الدستورية والسياسية كالمؤسسة الملكية ورئيس المؤسسة البرلمانية لهم السلطة التقديرية على مستوى هذا التعيين، إذ لم يشترط القانون معايير خاصة كالتكوين القانوني أو التمثيلية السياسية، بل فقط أن يكونوا متمتعين بالجنسية المغربية وبحقوقهم المدنية والسياسية، اللهم الشرط الأساسي الذي ورد وهو فرض الاستشارة مع الفرق البرلمانية التي تكون من الفرق التي لها تمثيلية أكبر داخل المؤسسة البرلمانية. وعليه فإن الاستشارة لا تشكل قوة اقتراحية على رئيس المجلس بقدر ما هي استشارة أحادية الجانب أما من حيث مسطرة التعيين لم تكن خاضعة لأي شروط خاصة.

وإن كان الملاحظ أن أعضاء المجلس الدستوري قد اشتركوا في معايير قد تبدو مثارة أثناء التعيين كمعيار الثقة والتجربة المؤسساتية، خاصة مع تعيين السيد عباس قيس والذي تقلد مناصب للمسؤولية منها الأمانة العامة للحكومة. ويتجلى معيار الثقة في خطاب المغفور له الحسن الثاني في 21 مارس 1994 بمناسبة تنصيبه له ".... وأبيت إلا أن أعين على رأس هذا المجلس الدستوري رجلا عمل بجانبنا سنوات وسنوات، فجربناه وامتحناه ومرارا ألقينا عليه أسئلة لنتعلم وإما لنحرجه فكان حتى في وقت الإحراج يفيدنا"[1].

ونخلص من هذا الخطاب إلى أن أساس التعيين هو الثقة من جهة والتجربة المؤسساتية أو بالأحرى المسار المهني للعضو المعين من طرف المؤسسة الملكية من جهة أخرى، بالإضافة إلى معطى النزاهة والاستقامة.

وإن كان أمر التجديد طرح انتقادات كثيرة تطال مبدأ استقلالية المجلس في أدائه لوظائفه ومنها طرح الأستاذ عمر بندور الذي أشار إلى أن هذا التجديد "من شأنه أن يقلص من استقلالية المجلس نظرا لكون سلطات التعيين تستعمل سلاح التجديد للضغط على المستشارين للامتثال لأوامرهم"[2]. بينما في فرنسا نجد المشرع الدستوري قد حدد مدة العضوية في المجلس الدستوري الفرنسي في 9 سنوات غير قابلة للتجديد على أن تتم مراعاة تجديد الثلث كل ثلاث سنوات لتفادي انقطاع أعمال المجلس من جهة ولتفادي القول بأن أعضاءه هم ممثلون للشخصيات العليا المعينة لهم من جهة ثانية.[3]

وحفاظا على استقلالية الأعضاء في أدائهم لمهامهم نجد الفصل 80 من دستور 1996 في فقرته الثانية نص على الوظائف التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المجلس الدستوري، وقد جاء تفصيل هذه المادة بناء على النص أعلاه محددا في الفرع الثاني من القانون التنظيمي رقم 29.93 والذي حدد الوظائف التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المجلس، كالمادة الرابعة منه والتي بمقتضاها: "لا يجمع بين عضوية المجلس الدستوري وعضوية الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي".

"ولا يجوز كذلك الجمع بينهما وبين ممارسة أي وظيفة عامة أخرى أو مهمة عامة انتخابية أو شغل منصب مهما كان مقابل أجر في شركات أكثر من نصف رأسمالها مملوكا لشخص اعتباري أو أكثر من أشخاص القانون العام"[4]. وعليه فقد قيد القانون التنظيمي العضوية في المجلس بعدم الجمع بينها وبين أي وظيفة أخرى حسب ما تقرر كذلك في المواد (9-8-7-6-5) إلى حين نهاية العضوية في المجلس إما بشكل قانوني أي بانتهاء المدة المحددة لها أو بوفاة العضو أو بالاستقالة الإخبارية التي تتوجه إلى رئيس المجلس الدستوري ويسري مفعولها من تاريخ تعيين من يحل محل العضو المستقيل، حسب ما نصت عليه المادة 10 من

---

[1] انبعاث أمة: مطبوعات القصر الملكي، الجزء 39 سنة 1994، ص 126-128.

[2] عمر بندور: النظام السياسي المغربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة 2002، ص131.

[3] المادة 56 من الدستور الفرنسي.

[4] المادة الرابعة من القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري، مرجع سابق.

القانون التنظيمي الوارد أعلاه أو بالإعفاء الذي يثبته المجلس الدستوري بعد إحالة الأمر عليه من رئيسه أو من رئيس مجلس النواب أو من رئيس مجلس المستشارين أو من وزير العدل في الحالات التي حددتها المادة 10 الواردة أعلاه في:

مزاولة نشاط أو قبول منصب أو نيابة انتخابية تنافي مع عضوية المجلس الدستوري.

فقدان التمتع بالحقوق المدنية والسياسية.

حدوث عجز بدني مستديم يمنع بصورة نهائية عضوا من أعضاء المجلس الدستوري من مزاولة مهامه .

إخلال بالالتزامات العامة والخاصة المشار إليها في المادة 7 أعلاه.

ومن ناحية أخرى نجد رئيس المجلس الدستوري يحتل مكانة خاصة من خلال النص الدستوري في فصوله 35 و71 و79 على أساس أنه معين من طرف الملك. ومن خلال القانون التنظيمي الخاص بالمجلس والذي ضم 13 مادة تخص رئيس المجلس (1-8-9-10-13-14-15-16-38-39-40-41-42)، وهذه النصوص تمنح رئيس المجلس وضعا قانونيا جد متميز وهو ما جعل له دورا هاما في الإنتاج القضائي الدستوري.

2-3 اختصاصات المجلس الدستوري.

عرفت اختصاصات المجلس الدستوري توسيعاً مهماً مقارنة باختصاصات الغرفة الدستورية، وتتمثل تلك الاختصاصات في الآتي:

1-2-3 مراقبة دستورية القوانين :

يقوم المجلس الدستوري بمراقبة القوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية للبرلمان والتأكد من مدى مطابقتها للدستور، ويعد هذا الاختصاص إلزاميا للمجلس بمراقبة قبلية تتم قبل إصدار الأمر بتنفيذ القوانين أو العمل بمقتضياتها.

مراقبة القوانين التنظيمية :

تعد القوانين التنظيمية مجموعة من النصوص التي يضفي عليها الدستور صفة التنظيمية وتتميز عن القوانين العادية وتتم بناء على مسطرة خاصة فيما يتعلق بإقرارها أو إصدارها كما حددها الفقه الفرنسي بأنها تلك القوانين التي يحددها الدستور من الصفة والمسطرة التي تخضع لها من حيث وضعها المنصوص عليه ضمن الدستور".[1]

وتكتسي القوانين التنظيمية أهمية بالغة في النظام الدستوري المغربي، إذ تأتي مكملة ومفسرة للنصوص الدستورية، وحسب الفصل 58 من دستور 1996 "لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية إلا بعد أن يصرح المجلس الدستوري بمطابقتها للدستور".[2]

كما نصت الفقرة الثانية من الفصل 81 من الدستور[3] على أن "تحال القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها إلى المجلس الدستوري ليبت في مطابقتها للدستور"، وبناء على هذه الإحالة يتم وقف سريان الأجل المحدد لإصدار الأمر بتنفيذها حسب منطوق الفقرة الأخيرة من الفصل 81 الوارد أعلاه.

وتكمن خصوصية هذه القوانين في خصوصية إجراءات سنها الخاضعة بموجب الفصل 58 من الدستور[4] لمجموعة من الشروط نعدها كما يلي :

لا يمكن للمجلس الذي يعرض عليه المشروع أو اقتراح قانون تنظيمي أن يتداول فيه أو يصوت عليه إلا بعد مرور عشرة أيام من تاريخ إيداعه لديه.

يجب أن يتم إقرار القوانين المتعلقة بمجلس المستشارين باتفاق بين مجلسي البرلمان على نص موحد.

لا يمكن إصدار أمر بتنفيذها إلا بعد أن يصرح المجلس الدستوري بعدم مطابقتها للدستور.

---

[1] - DOMINIQUE TURPIN : contentieux constitutionnel, PUF, 1ère édition, 1986, p98 .

[2] الفصل 58 من دستور 1996

[3] الفصل 81 من دستور 1996.

[4] دستور 1996.

وفي نفس السياق نصت المادة 21 من القانون التنظيمي 29.93 على الإحالة الفورية للوزير الأول إلى المجلس الدستوري القوانين التنظيمية التي أقرها البرلمان وله الدعوة إلى التعجيل بالبت فيها بناء على الإشارة إلى ذلك في رسالة الإحالة. كما نجد الدستور قد أشار في فصله 81 على أن مدة البت في دستورية القوانين تكون خلال شهر من الإحالة وقد تنخفض هذه المدة إلى 8 أيام بطلب من الحكومة إذا كان الأمر يدعو إلى التعجيل.

مراقبة الأنظمة الداخلية للبرلمان :

تعد مراقبة الأنظمة الداخلية للبرلمان من اختصاصات المجلس الدستوري، باعتبارها تلك القواعد والمبادئ التي يباشر بمقتضاها البرلمان عمله على المستوى الداخلي. لذلك تعرف هذه الأنظمة بأنها تلك "القواعد التنظيمية التي تعمل على تنظيم سير العمل الداخلي للبرلمان والمساطر المتبعة أثناء المناقشات والمداولات وانضباط أعضائه، كما تحدد هياكله وأجهزته وطريقة اشتغاله وصلاحياته، وكذا علاقاتها فيما بينها ومع مؤسسات أخرى سواء داخل الدولة أو خارجها"[1].

وبناء على هذه الأهمية نجد المشرع الدستوري في الفصل 44 منه ينص على أنه "يضع كل من المجلسين نظامه الداخلي ويقره بالتصويت، ولكن لا يجوز العمل به إلا بعد أن يصرح المجلس الدستوري بمطابقته لأحكام هذا الدستور". مما يعني أن الأنظمة الداخلية للمؤسسة البرلمانية تخضع وجوبا للرقابة الدستورية، وهو ما أكد عليه كذلك الفصل 81 من الدستور على ضرورة إحالة هذه الأنظمة على المجلس الدستوري قبل العمل بتطبيقها ليبت في مدى مطابقتها للدستور.

وهو ما أكدت عليه كذلك المادة 21 من القانون التنظيمي خاصة في الفقرة الثانية منه بالقول "يحيل رئيسا مجلس النواب ومجلس المستشارين إلى المجلس الدستوري على الفور النظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وكذا التعديلات المدخلة عليها بعد إقرارهما من قبل كل من المجلسين المذكورين".

البت في تنازع الاختصاص بين البرلمان والحكومة :

يعد البت في تنازع الاختصاص بين البرلمان والحكومة من بين الاختصاصات التي تدخل ضمن دائرة الاختصاص الوظيفي للمجلس الدستوري والتي حددها النص الدستوري بناء على ثلاث فصول أساسية :

الفصل 46: حدد مجال اختصاص القانون والمواد الأخرى التي لا يشملها اختصاص القانون، وتدخل ضمن اختصاص المجال التنظيمي حسب ما نص عليه الفصل 47. كما حدد الفصل 48 بأن النصوص التشريعية من حيث الشكل يمكن تغييرها بمرسوم بعد موافقة المجلس الدستوري إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها السلطة التنظيمية اختصاصها، بالإضافة إلى النصوص السالفة الذكر نجد الفصل 53 ينص على أن الحكومة تدفع بعدم القبول كل اقتراح أو تعديل لا يدخل في اختصاص السلطة التشريعية، وكل خلاف في هذا الشأن يفصل فيه المجلس الدستوري في ظرف ثمانية أيام بطلب من مجلس النواب أو من الحكومة.

وحدد القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري الإجراءات المسطرية التي تطال هذا الاختصاص من خلال مواده (المادة 25) بالنسبة للحالات الواردة في الفصل 48 من دستور 1996، إذ يحيل الوزير الأول القضية إلى المجلس الدستوري للبت فيها، وبناء عليه يقرر المجلس ما إذا كانت النصوص المعروضة عليه ذات صبغة تنظيمية أو تشريعية حسب منطوق المادة 25. وفي حالة إجراءات نظر الدفع المنصوص عليها في الفصل 53 من الدستور: " للحكومة أن تدفع بعدم قبول كل اقتراح أو تعديل لا يدخل في اختصاص السلطة التشريعية وتتوقف مناقشته في الجلسة العامة وتتولى الجهة التي تحيل الأمر على المجلس الدستوري فور ذلك بإشعار الجهات الأخرى التي لها كذلك اتخاذ نفس الإجراء بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل 53 من

[1]- *DEMNATI AMINE : Le règlement intérieur de la chambre des représentants, Trente années de vie constitutionnelle au Maroc : Edification d'un Etat moderne, 1993, p87.*

دستور 1996، وللجهة التي لم يتم إشعارها على هذه الصورة أن تبدي من الملاحظات ما تراه مناسبا في الموضوع داخل الآجال المحددة من المجلس الدستوري بناء على المادة 25 من قانونه التنظيمي.

ويبت المجلس الدستوري في ظرف 8 أيام ويبلغ قراره داخل أجل أقصاه 3 أيام من تاريخ صدوره إلى مجلس النواب ومجلس المستشارين وإلى الوزير الأول حسب منطوق المادة 28 من القانون التنظيمي الوارد أعلاه، ويدخل هذا الاختصاص في إطار احترام المقتضيات الدستورية وخاصة احترام الفصل بين السلط وتوزيع الاختصاصات بين السلط الدستورية العامة للدولة (التشريعية والتنفيذية).

البت في المنازعات الانتخابية :

عمل المشرع على الإبقاء على نفس اختصاصات الغرفة الدستورية فيما يخص أعضاء البرلمان وعمليات الاستفتاء وذلك بإحالة الاختصاص للنظر في صحة العمليات الاستفتائية وكذا في المنازعات المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان للمجلس الدستوري، بناء على ما نص عليه منطوق الفصل 81 من دستور 1996 خاصة في فقرته الأولى بالقول: "يمارس المجلس الدستوري الاختصاصات المسندة إليه بفصول الدستور أو بأحكام القوانين التنظيمية ويفصل بالإضافة إلى ذلك في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وصحة عمليات الاستفتاء"، ومن هذا المنطلق نجد القانون التنظيمي رقم 29.93 حدد الإجراءات المسطرية لقيام المجلس الدستوري بهذا الاختصاص خاصة فيما يتعلق بالآجال المقررة لعرض النزاع عليه.[1]

وهو ما حدده الفصل الخامس من القانون التنظيمي الوارد أعلاه المعنون ب"المنازعات في انتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين"، إذ نجد المادة 29 حددت آجال الطعن في انتخاب أعضاء البرلمان في 15 يوما من تاريخ الإعلان عن نتيجة الاقتراع، كما حددت المواد من 31 إلى 35 من نفس القانون الوارد أعلاه الإجراءات المسطرية التي يجب اتباعها بخصوص النظر أو البت في هذا الاختصاص الدستوري بالإضافة إلى مراقبة صحة عمليات الاستفتاء والتي يتولى المجلس بناء على المادة 36 من قانونه التنظيمي "مراقبة الإحصاء العام للأصوات المدلى بها في الاستفتاء وينظر في جميع المطالبات المنظمة في محاضر العمليات ويبت فيها بصورة نهائية، وإذا كان هناك وجود مخالفات في هذه العمليات يكون له باعتبار نوعها أو جسامتها أن يقضي إما بالإبقاء على تلك العمليات وإما بإلغائها جميعها أو بعضها"[2]. كما يتولى المجلس الدستوري الإعلان عن نتائج الاستفتاء طبقا لمقتضيات المادة 7 من قانونه التنظيمي، لأنه يتم الإعلان عن هذه النتائج بعد نظره في صحتها، وبالتالي فإن المجلس الدستوري وفق هذا الاختصاص يسعى إلى ضمان احترام التعبير عن إرادة الأمة التي تعتبر مصدر انبثاق المؤسسات التي تسن القوانين.

الاختصاصات الاستشارية :

يمارس المجلس الدستوري هذه الاختصاصات عن طريق رئيسه في حالتين:

حالة الاستثناء: بناء على ما نص عليه الفصل 35 من دستور 1996 "إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية يمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين ورئيس المجلس الدستوري..."

حالة حل البرلمان أو أحد مجلسيه: حسب ما نص عليه الفصل 71 "للملك بعد استشارة رئيسي مجلسي البرلمان ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب للأمة أن يحل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير شريف.

مراقبة دستورية القوانين العادية.

فضلا عن الاختصاصات التي كانت تمارسها الغرفة الدستورية، أصبح المجلس الدستوري يمارس مراقبة دستورية القوانين العادية، حيث نصّت الفقرة الثالثة من الفصل 79 من دستور 1992 على مايلي: « للملك أو الوزير الأول أو رئيس مجلس النواب أو ربع الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس أن يحيلوا القوانين قبل إصدار الأمر بتنفيذها إلى المجلس الدستوري ليبت في

[1] الفصل 81 من دستور 1996.

[2] المادة 36 من القانون التنظيمي رقم 23.93 المتعلق بالمجلس الدستوري.

مطابقتها للدستور». وفي دستور 1996 أصبح الطعن في دستورية القوانين كذلك من حق رئيس مجلس المستشارين و ربع أعضاء مجلس المستشارين؛ نظرا لأخذ المغرب بنظام الثنائية البرلمانية، وهذا ما تم التأكيد عليه في الفقرة الثالثة من الفصل 81 من الدستور نفسه[1].

ويبت المجلس الدستوري في دستورية القوانين خلال شهر واحد من تاريخ عرضها عليه، وخلال ثمانية أيام في حالة الاستعجال. وإذا أقر المجلس الدستوري بعدم دستورية قانون، فإنّ الحكم يحول دون إصدار الأمر بتنفيذه. وإذا أقر المجلس بأنّ قانونا يتضمن مادة مخالفة للدستور، ولكن يمكن فصلها عن مجموع المواد المكونة للقانون، يجوز إصدار الأمر بتنفيذ القانون، باستثناء المادة المخالفة للدستور.

البت في الخلاف بشأن تطبيق القانون التنظيمي المتعلق بجان تقصي الحقائق.

تنص المادة 20 من القانون التنظيمي رقم 5-95 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق والمؤرخ في 1995 على مايلي : « إذا حدث خلاف بين الحكومة ومجلس النواب حول تطبيق أحكام هذا القانون التنظيمي وحال ذلك دون سير عمل اللجنة بصورة عادية جاز للوزير الأول أو لرئيس مجلس النواب عرض الخلاف على المجلس الدستوري ويبت المجلس الدستوري في هذا الأمر داخل أجل لا يزيد على ثلاثين يوما من تاريخ رفعه إليه بعد اتخاذ التدابير التي يراها مفيدة للنظر في الخلاف والحصول بوجه خاص على ملاحظات السلطتين المعنيتين». وقد تم تكريس هذا الحق وتعميمه على الغرفة الثانية بموجب القانون التنظيمي رقم 00- 54 المعدل والمتمم للقانون السالف الذكر.

غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن مجمل القرارات الصادرة عن المجلس الدستوري هي قرارات تكتسي الطابع الإلزامي لحجيتها القانونية وبالتالي اختصاص المجلس الدستوري من حيث طابعه القضائي يفرض هذا الطابع الإلزامي لقراراته.

الطابع الإلزامي لقرارات المجلس الدستوري.

تنص الفقرة الأخيرة من الفصل 79 من دستور 1992، والفقرة الأخيرة من الفصل 81 من دستور 1996 على الآتي: «لا تقبل قرارات المجلس الدستوري أي طريق من طرق الطعن؛ وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية»، مما يعني أنّ القرارات التي يصدرها المجلس الدستوري تتوافر على حجية الشيء المقضي به، وتكتسي حجية مطلقة أمام الجميع بمن فيهم الجهاز نفسه الذي يصدرها؛ أي أنه لا يمكنه أن يتراجع عن قرار أصدره أو أن يعدله، باستثناء ما نص عليه القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الدستوري في مادتيه 18 و 19 من أنه: «إذا لاحظ المجلس الدستوري وجود خطأ مادي في قرار من قراراته جاز له تصويبه تلقائيا». وأنه لكل طرف معني أن يطلب من المجلس الدستوري تصويب خطأ ماديا شاب قرارا من قراراته في غضون 20 يوما من تاريخ تبليغ القرار المطلوب تصويبه.

3-3 تقييم دور المجلس الدستوري.

لقد شكلت تجربة المجلس الدستوري تجربة مهمة بالنسبة للقضاء الدستوري المغربي رغم الانتقادات التي وجهت إليها والتي سنتناولها لاحقا، غير أن النظر إلى حصيلة المجلس منذ تأسيسه إلى سنة 2017 توضح أهميته بالنظر إلى مجموع القرارات التي أصدرها كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (4) : مقررات المجلس الدستوري 1994 -2017.

السنة	عدد المقررات الصادرة عن المجلس الدستوري	المجموع
1994	51	
1995	48	
1996	20	

[1] - تنص الفقرة الثالثة من الفصل 81 من دستور 1996 على ما يلي : " للملك أو الوزير الأول أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو ربع أعضاء مجلس النواب أو أعضاء مجلس المستشارين أن يحيلوا القوانين قبل إصدار الأمر بتنفيذها إلى المجلس الدستوري ليبت في مطابقتها للدستور.

1997	10	
1999	138	
2000	92	
2001	39	
2002	27	
2003	55	
2004	49	
2005	15	
2006	15	
2007	47	
2008	53	
2009	55	
2010	25	
2011	16	
2012	87	
2013	20	
2014	19	
2015	33	
2016	37	
2017	24	
المجموع		1044

المصدر[1]

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المقررات الصادرة عن المجلس الدستوري تضاعفت مقارنة مع عدد المقررات التي صدرت عن الغرفة الدستورية، وبلغ مجموع مقرراته 1044 قرار خلال مدة 24 سنة من اشتغاله كجهاز قضائي دستوري، وقد يعزى هذا التطور من جهة إلى تحسن المناخ الديموقراطي والسياسي خاصة مع التعديل الدستوري لسنتي 1996 و2011، وكذلك تجربة التناوب لسنة 1998، بالإضافة إلى التعديلات التي عرفت في شتى مجالات القانون، وكذا إلى الاستقلالية النسبية للجهاز القضائي الدستوري والاختصاصات التي أحيلت عليه "كالقوانين العادية" الأمر الذي لم يكن متاحا للغرفة الدستورية، بالإضافة إلى المكانة الدستورية التي حظي بها المجلس.

كما نسجل أن أكبر عدد من القرارات التي أنتجها المجلس صدرت سنة 1998 بـ 138 قرارا، لتليها سنة 1999 بـ 92 قرار وسنة 2000 بـ 69 قرار. وعليه فحجم القرارات يرتبط دائما بالأحداث السياسية التي تعرفها البلاد خاصة وأن مرحلة 1999 و2000 كانت بداية العهد الجديد مع جلالة الملك محمد السادس. أما سنة 1998 فكانت طفرة في الحياة السياسية المغربية إذ عرفت بتجربة التناوب ومرحلة الانتقال الديموقراطي.

أما إذا أردنا تقييم تجربة المجلس الدستوري فنورد ملاحظاتنا كالآتي :

[1] - المجلس الدستوري: الموقع: https://www.cour-constitutionnelle.ma
الزيارة بتاريخ 2023/03/26 على الساعة 10h00.

فيما يخص نقط القوة.

يمكن إجمال نقط قوة المجلس الدستوري على مستوى النص القانوني في ثلاث نقط، وهي كالاتي :

أولا : كون دستور 1992 أحدث مجلسا دستوريا مختصا بمراقبة دستورية القوانين، وفي ذلك على الأقل فك للارتباط بالمجلس الأعلى، كهيئة قضائية عامة، مما يعطي انطباعا أوليا على الأقل بأنّ هناك جهازا مستقلا عن السلط، يسهر على احترام الدستور.

ثانيا : أنّ المجلس الدستوري احتل في الهندسة الدستورية مكانة مهمة مقارنة بالغرفة الدستورية، حيث ورد في الباب السادس، مما اعتبر من حيث المبدأ إعطاء الرقابة الدستورية مكانة أسمى من تلك التي احتلها في تجارب دستورية سابقة.

ثالثا: لم تبق رقابة المجلس الدستوري قاصرة على الرقابة الوجوبية السابقة المنصبة على القوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية للمجالس النيابية، بل شملت أيضا القوانين العادية، في إطار رقابة اختيارية قبلية وقائية، وذلك بمقتضى الفصل 81 من دستور 1996.

في ما يخص نقط الضعف.

على الرغم من أنّ المجلس الدستوري، أصبح يراقب دستورية القوانين العادية، وتوسّعت الأطراف التي لها حق الطعن في دستورية القوانين العادية مقارنة بالغرفة الدستورية، إلا أنه يمكن تسجيل مجموعة من جوانب القصور في عمل المجلس الدستوري، وهي كالاتي:

- اقتصار المراقبة الدستورية للمجلس الدستوري على القوانين قبل إصدار الأمر بتنفيذها.
- عدم تحديد شروط لاختيار أعضاء المجلس الدستوري.
- عدم استقلالية أعضاء المجلس الدستوري عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهيمنة الطابع السياسي في اختيارهم.
- لم يخول دستوري 1992 و 1996، للأفراد الحق في اللجوء إلى القضاء الدستوري للطعن في عدم دستورية قانون معيّن؛ فالحق في الإحالة المباشرة، الاختيارية والسابقة على المجلس الدستوري بقي حكرا على الأطراف المحددة حصريا بمقتضى الفصل 81 من دستور 1996، ولم يوسع من نطاق حق الإحالة في اتجاه تخويله للأفراد في إطار نوع من الرقابة اللاحقة، مما يفيد إمكانية صدور قوانين غير دستورية، خصوصا تلك الماسة بالحقوق والحريات التي يكفلها الدستور.

وعليه، فإنّ الانتقادات الموجهة إلى القضاء الدستوري المغربي، دفعت المشرّع الدستوري إلى النص على مجموعة من التعديلات في الوثيقة الدستورية ل 29 يوليوز 2011، من خلال النص على إحداث محكمة دستورية، بهدف تجاوز الثغرات التي شابت المجلس الدستوري سواء على مستوى التكوين، أو على مستوى الاختصاصات.

4- مستجدات القضاء الدستوري مع المحكمة الدستورية.

أحدث المشرّع الدستوري بموجب الفصل 129 من دستور 2011 محكمة دستورية تتولى البت في الرقابة على دستورية القوانين، وقد جاء الدستور نفسه بمستجدات عديدة سواء على مستوى تركيبة المحكمة أو على مستوى اختصاصاتها. فضلا عن إضافته اختصاصا لم يكن مألوفا في الدساتير المغربية منذ دستور 1962 إلى غاية دستور 1996، ويتعلق الأمر بالاختصاص المتعلّق بالنظر في كل دفع يتعلّق بعدم دستورية قانون الذي تم التنصيص عليه في الفصل 133. **فما إذن هي مستجدات القضاء الدستوري في دستور 29 يوليوز 2011؟ سواء على مستوى التكوين والتأليف (أولا) أو على مستوى الاختصاصات المخولة للمحكمة الدستورية كجهاز قضائي دستوري (ثانيا).**

4-1 على مستوى التكوين.

خصص دستور 2011 الباب الثامن منه للمحكمة الدستورية بعد نصه على إحداثها في الفصل 129 منه، وحدد في هذا الباب تشكيلة هذه المؤسسة انطلاقا من الفصل 130 الذي ينص في فقرته الأولى على ما يلي : « تتألف المحكمة الدستورية من اثني عشرا عضوا، يعيّنون لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، ستة أعضاء يعينهم الملك، من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، وستة أعضاء ينتخب نصفهم من قبل مجلس النواب، وينتخب النصف الآخر من قبل مجلس المستشارين

من بين المترشحين الذين يقدمهم مكتب كل مجلس، وذلك بعد التصويت بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس»، ولم تخرج المادة 1 من القانون التنظيمي 066.13[1]، الذي يتعلق بالمحكمة الدستورية كما نص عليه الدستور من حيث التأليف والتشكيل المحكمة.

يستشف من خلال مقتضيات هذا الفصل، أنّ أعضاء المحكمة الدستورية يخضع نصفهم لأسلوب التعيين والنصف الآخر لأسلوب الانتخاب،حتى يضمن المشرع الدستوري للمعارضة البرلمانية حقها في المساهمة في اقتراح المترشحين وانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية بناء على منطوق الفصل 10 من دستور 2011، وذلك لتفادي الصراعات والخلافات السياسية بين الأحزاب السياسية أو الفرق السياسية تجنبا للعراقيل التي قد تكون محتملة، وذلك خلافا لما كان منصوص عليه في الدساتير السابقة لدستور 2011، التي عملت بأسلوب التعيين دون أسلوب الانتخاب، يمارسه كل من الملك ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين. كما أنّ المستجد الذي حمله أيضا دستور 2011، يتمثل في تعيين الملك لرئيس المحكمة الدستورية من بين الأعضاء الذين تتألف منهم المحكمة الدستورية، عكس ما كان معمول به في ظل دستور 1996، حيث يعيّن الملك رئيس المجلس الدستوري من بين الأعضاء الستة الذين قام بتعيينهم.

وفضلا عن ذلك، فقد حدد دستور 2011 في الفقرة الأخيرة من الفصل 130 منه، شروطا خاصة بالنسبة للقضاة الدستوريين تتعلّق بإلزام الأطراف التي لها حق تعيين أو انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، باختيارهم من بين «الشخصيات المتوفرة على تكوين عال في مجال القانون، وعلى كفاءة قضائية أو فقهية أو إدارية، والذين مارسوا مهنتهم لمدة تفوق خمسة عشر سنة، والمشهود لهم بالتجرد والنزاهة». فاشتراط التكوين العالي في مجال القانون، والكفاءة القضائية أو الفقهية أو الإدارية، ومدة التجربة المهنية التي لا تقل عن خمسة عشر سنة، والنزاهة والتجرد، من شأنه أن يسد بعض الثغرات التي عرفها القضاء الدستوري السابق؛ كطغيان الخلفيات الحزبية الضيقة في التعيين، وانعدام الكفاءة والخبرة لدى عدد من الأعضاء المعينين سواء في الغرفة الدستورية أو في المجلس الدستوري.

وإن شرط الولوج يجسد مقوم الاستقلالية في عمل القاضي الدستوري غير أن مبدأ الاستقلال يتجسد من خلال إرادة القاضي نفسه لأنه يترتبط بضميره أكثر من تفعيل مقتضيات النصوص القانونية[2]، كما أشار النص الدستوري إلى أنه كل ثلاث سنوات يتم تجديد كل فئة من أعضاء المحكمة الدستورية بناء على الفقرة الثالثة من الفصل 130[3]، وهو ما أقرته كذلك المادة 3 من القانون التنظيمي السالف الذكر تطبيقا للفصل الدستوري الوارد أعلاه بالنص على أنه " عند أول تعيين لأعضاء المحكمة الدستورية يعين ثلث أعضاء كل فئة لمدة 3سنوات والثلث الثاني لمدة ست سنوات والثلث الأخير لمدة تسع سنوات"، كما نصت المادة الخامسة من القانون التنظيمي 066.13 على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية وعضوية أحد المؤسسات الدستورية ، سواء الحكومة أو البرلمان أو المجلس الأعلى للسلطة القضائية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو أي مؤسسة منصوص عليها في الباب الثاني عشر من الدستور.

كما لا يجوز حسب نفس المادة الواردة أعلاه[4] "الجمع بين عضوية المحكمة الدستورية أو أية وظيفة عامة أخرى أو مهمة انتخابية أو شغل منصب مهما كان مقابل أجر في شركة تجارية أو مزاولة مهام يؤدي عنها من قبل دولة أجنبية أو منظمة دولية أو منظمة دولية غير حكومية". وهنا نلاحظ أن المشرع قام بإضافة المهام التي قد تكون لفائدة جهات خارجية سواء تعلق الأمر بالدول أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وهو معطى لم يكن واردا في ظل المجلس الدستوري. وإن كان الغرض من هذا التنصيص تفرغ القضاة الدستوريين بمهامهم ضمن المحكمة غير أن الهدف الأسمى يظل هو ضمان استقلاليتهم عن أي تأثير

---

[1] ظهير شريف رقم 1.14.139 الصادر في 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، الجريدة الرسمية عدد 6288، الصادرة في: 08 ذو القعدة 1435 (04 سبتمبر 2014)، ص: 6661.

[2] - FRANÇOIS LUCHAIRE : le conseil constitutionnel –Economica, Paris , 1980,P75.

[3] - الفصل 130 من دستور 2011.

4 - المادة الخامسة من القانون التنظيمي 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، مرجع سابق.

خارجي أثناء مزوالتهم لمهامهم بمجرد التعيين وهو ما تؤكده المادة الثامنة من القانون التنظيمي رقم 066.13 "بضرورة التزام أعضاء المحكمة الدستورية بواجب التحفظ، وعموما بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يمس باستقلالهم ومن كرامة المنصب الذي يتقلدونه" ، ومن واجب الاستقلال هذا الامتناع عن الإنضواء تحت أي لون سياسي أو نقابي أثناء تعيينهم(المادة 8).

وبنفس الإجراءات التي وردت مع المجلس الدستوري تنتهي مهام العضوية في المحكمة الدستورية طبقا للمادة 12[1]، في الحالات الآتية: -انتهاء المدة المحددة لها أو بوفاة العضو أو بالاستقالة من المنصب، أو بالإعفاء منه في الحالات التالية:

- في حالة مزاولة نشاط أو مهام انتدابية تتنافى والعضوية بالمحكمة.
- فقدان التمتع بالحقوق السياسية والمدنية.
- أو حدوث عجز بدني.

والجدير بالذكر هنا، أنّ وضع شروط للعضوية من أجل ضمان قدر من استقلالية الأعضاء عن أي تأثير خارجي وفي نفس الآن استقلاليتها عن باقي المؤسسات القضائية، وهو ما يتضح من خلال تخصيص المشرّع الدستوري بابا مستقلا للمحكمة الدستورية، وتخصيص باب مستقل للقضاء، إنما كان يرمي إلى تمييز المحكمة الدستورية عن القضاء باعتبارها تقع خارج التنظيم القضائي العادي، وأنها لا تشكل جزءا من أيّ صنف من أصنافه الأخرى، وذلك لتكريس انفرادها باستقلاليتها تجاه جميع السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وهو الأمر الذي يجد تجسيده في ما نص عليه الفصل 134 من الدستور : «لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته على أساس الفصل 132 من هذا الدستور، ولا تطبيقه، وينسخ كل مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته على أساس الفصل 133 من الدستور، ابتداء من التاريخ الذي حددته المحكمة الدستورية في قرارها. لا تقبل قرارات المحكمة الدستورية أي طريق من طرق الطعن، وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية»[2]، مما يجعل قرارتها تكتسي قوة الشيء المقضي به وحجية مطلقة اتجاه الجميع.

2-4 على مستوى الاختصاصات.

طبقا لمقتضيات الدستور والقانون التنظيمي المنظم للمحكمة الدستورية رقم 13.066، فالمحكمة الدستورية تتولى ممارسة مهام عديدة تتمثل في الآتي:

1-2-4 اختصاصات المحكمة الدستورية في مجال مراقبة دستورية القوانين.

تمارس المحكمة الدستورية الرقابة على دستورية القوانين إما بإحالة اختيارية أو وجوبية، وتكون الإحالة وجوبية حينما يستحيل إصدار القوانين إلا بعد تدخل المحكمة الدستورية والبت في مدى مطابقتها للدستور. فالرقابة الوجوبية هدفها الأساسي التحقق من مدى مطابقة أعمال السلطة التشريعية لأحكام الدستور ومنطوقه، فالقانون لا يمكنه أن يصدر دون موافقة المحكمة الدستورية كهيئة رقابية. وتتعلّق هذه الرقابة بالقوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها والأنظمة الداخلية للمجالس البرلمانية، والأنظمة الداخلية للمؤسسات الدستورية المنظمة بموجب قوانين تنظيمية قبل الشروع في العمل بها **(1)**. وعندما تكون الرقابة إختيارية فالقوانين قد تصدر دون إخضاعها لرقابة المحكمة الدستورية، والرقابة الاختيارية تعني أنّ الجهات التي خوّلها الدستور حق الإحالة، يمكنها أن تمارس هذا الحق، كما يمكنها أن لا تمارسه، وتخص هذه الرقابة مراقبة دستورية القوانين العادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية**(2)**.

1) الرقابة الإجبارية

البت في مدى مطابقة القوانين التنظيمية للدستور.

[1] - المادة 12 من القانون التنظيمي 066.13 ، مرجع سابق.

- يقابل هذا الفصل، الفصل 62 من دستور فرنسا، والذي ينص على الآتي : «لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته ابتداء من تاريخ الذي حدده المجلس الدستوري في قراره أو ابتداء من تاريخ لاحق يحدد نسخه».2

يندرج هذا الاختصاص الوظيفي للمحكمة الدستورية ضمن الرقابة على دستورية القوانين التنظيمية انطلاقا من المكانة الدستورية التي تحظى بها هذه القوانين من حيث نوعها وطبيعة موضوعها لكونها تعتبر مكملة للنص الدستوري، وكذلك بالنظر إلى تفردها بمسطرة خاصة من حيث الشكل وإجراءات إعدادها وإقرارها، مما يجعلها تختلف عن تلك التي تتبع بالنسبة للقوانين العادية. ومن هذا المنطلق وطبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 132 من دستور 2011، فإنّ القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، تُحال إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها للدستور، وهو الأمر الذي سبق أن أكده الفصل 85 من الدستور نفسه عندما نصّ على أنه: « ... لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية، إلا بعد أن تصرح المحكمة الدستورية بمطابقتها للدستور». ويحيل هذه القوانين رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات المادة 21 من القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية التي أكدت على أن : « يحيل رئيس الحكومة على الفور القوانين التنظيمية التي أقرها البرلمان، بصفة نهائية، إلى المحكمة الدستورية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، قصد البت في مطابقتها للدستور. ويشار في رسالة الإحالة، عند الاقتضاء، إلى أنّ الأمر يدعو إلى التعجيل بالبت في الموضوع». وبالتالي يكون حق إحالة القوانين التنظيمية مقصور على رئيس الحكومة، كما أنّ طلب التعجيل مقصور عليه كذلك.

وللمحكمة الدستورية حسب مقتضيات المادة 26 من قانونها التنظيمي أن تبت في مطابقة القوانين التنظيمية للدستور داخل أجل 30 يوما يحسب ابتداء من تاريخ إحالتها إليها أو في غضون 8 أيام في حالة الاستعجال بطلب من الحكومة، وإن كنا نلاحظ هنا اختلافا في التحديد الاصطلاحي من حيث الأجل بين الفصل 132 من دستور 2011 الذي حدد في (أجل شهر) والمادة 26 الواردة أعلاه التي حددته في (30 يوما) على اعتبار أن الشهر لا يحدد على وجه الدقة في 30 يوما. ومن جهة أخرى ففور نشر المحكمة الدستورية للقرار القاضي بمطابقة النص التنظيمي للدستور لينتهي وقف سريان الأجل المحدد لإصدار الأمر بتنفيذه حسب منطوق المادة 26 الواردة أعلاه. أما إذا تبين للمحكمة أثناء البت في القانون التنظيمي وجود مادة مخالفة لمقتضيات النص الدستوري يمكن فصلها عن مجموعه وجواز إصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي باستثناء المادة المصرح بعدم مطابقتها للدستور، حسب ما نصت عليه مقتضيات المادة 27 من القانون التنظيمي رقم 066.13.

يتضح من خلال ما سلف ذكره، أنّ القوانين التنظيمية لا يمكن العمل بها إلا بعد أن تصرّح المحكمة الدستورية بمطابقتها للدستور، وذلك راجع إلى الأهمية التي تكتسيها، فهي جزء مكمل ومتمم له.

البت في الأنظمة الداخلية للمجالس البرلمانية.

ينص الفصل 69 من الدستور على الآتي : «يضع كل من المجلسين نظامه الداخلي ويقره بالتصويت، إلا أنه لا يجوز العمل به إلا بعد أن تصرح المحكمة الدستورية بمطابقته لأحكام هذا الدستور...»، وهذا ما تم تأكيده في الفصل 132 من الدستور نفسه الذي نصّ على أنه : «تحال إلى المحكمة الدستورية ... الأنظمة الداخلية لكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين قبل الشروع في تطبيقها لتبت في مطابقتها للدستور». أما الفقرة الأولى من المادة 22 من القانون التنظيمي المنظم للمحكمة الدستورية، فقد بيّنت شروط ومسطرة الإحالة، حيث نصّت على أن: «يحيل رئيسا مجلس النواب ومجلس المستشارين على الفور النظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وكذا التعديلات المدخلة عليهما بعد إقرارها من قبل كل من المجلسين المذكورين، قبل الشروع في تطبيقهما، إلى المحكمة الدستورية قصد البت في مطابقتها للدستور».

الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية.

تنص الفقرة الثانية من المادة 22 من القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية على الآتي : « ... كما تحال باقي الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية إلى المحكمة الدستورية للبت في مطابقتها للدستور، من لدن رئيس كل مجلس». ويتعلق الأمر بالأنظمة الداخلية لكل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومجلس الوصايا. وبالتالي يكون المشرّع الدستوري، قد وسّع من قاعدة اختصاص المحكمة بدل الاقتصار على أنظمة المجالس النيابية فقط، وهي إضافة مهمة بالمقارنة مع اختصاصات المجلس الدستوري، هذا من جهة،

ومن جهة أخرى نجد أن حق الإحالة مقصور على رئيسي مجلسي البرلمان لكون القانون المحال يخص المؤسسة البرلمانية وتنظيمها الداخلي، لذلك لا يجوز العمل بالنظام الداخلي للبرلمان إلا بعد بت المحكمة الدستورية في مطابقته للمقتضيات الدستورية.

وتبت المحكمة الدستورية في دستورية القوانين خلال شهر من تاريخ الإحالة، وخلال ثمانية أيام في حالة الاستعجال بطلب من الحكومة. ويؤدي الطعن في دستورية القوانين إلى وقف إصدار الأمر بتنفيذها إلى غاية صدور قرار المحكمة الدستورية، وإذا أقرت المحكمة الدستورية بعدم دستورية مقتضى قانوني لا يتم إصدار الأمر بتنفيذه.

2) الرقابة الجوازية

البت في دستورية القوانين العادية.

يستند هذا الاختصاص بالنسبة للمحكمة الدستورية على ما تنص عليه الفقرة الثالثة من الفصل 132 على ما يلي : «يمكن للملك، وكذا لكل من رئيس الحكومة، أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، أو خمس أعضاء مجلس النواب، أو أربعين عضوا من أعضاء مجلس المستشارين، أن يحيلوا القوانين أو الاتفاقيات الدولية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، أو قبل المصادقة عليها، إلى المحكمة الدستورية، لتبت في مطابقتها للدستور».

يتضح جليا من خلال هذه المقتضيات، أنّ المشرّع الدستوري يسّر نوعا ما مهمة الطعن في دستورية القوانين العادية، حيث تم تخفيض النصاب القانوني المتعلّق بالطعون المقدمة من قبل أعضاء مجلسي البرلمان. فبعدما كان هذا النصاب محددا في دستور 1996 في ربع أعضاء مجلس النواب وربع أعضاء مجلس المستشارين، تم تخفيضه في ظل الدستور الحالي، وحُدد في خمس أعضاء مجلس النواب بدل الربع، وأربعين عضوا من أعضاء مجلس المستشارين بدل الربع أيضا.

والغاية الأساسية من هذا التخفيض هي تيسير مهمة المعارضة في السلطة التمثيلية، وتمكينها من ممارسة المهام المخولة لها بمقتضى الدستور و القوانين التنظيمية والقوانين الداخلية الجاري بها العمل، وخصوصا بعدما كشفت الممارسة صعوبة إن لم تكن استحالة توفر النصاب القانوني للطعن في دستورية مجموعة من القوانين العادية في إطار الدساتير السابقة.

وفضلا عن ذلك، فحق الاحالة متاح للملك ولرئيس الحكومة ولرئيسي مجلسي البرلمان كلا على حدة وبصفة فردية، أما الإحالة من طرف أعضاء البرلمان، فإنها تتطلب رسالة موقعة من خمس أعضاء مجلس النواب أي 79 عضوا من أصل 395 أو أربعين عضوا من أصل 120 عضوا في مجلس المستشارين. حسب ما نصت عليه المادة 23 من القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية، فتعميم الإحالة بإمكانه الإدلاء بملاحظات بشأن القضايا المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين ، بناء على المادة 25 من القانون التنظيمي الذي أضاف إحالة القوانين العادية، إذ أصبحت المحكمة تبت في مجمل القوانين التنظيمية الخاصة مجلسي البرلمان وكذا سائر الأنظمة الداخلية للمجالس المنظمة بموجب قوانين تنظيمية.

وعليه نخلص إلى أن الإطار الدستوري والتشريعي عمل على توزيع حق الإحالة الخاص بالقوانين التنظيمية ليشمل جميع المتدخلين في عملية التشريع، وكذلك جعل طلب الإحالة اختياريا ومشروطا بتقديم رسالة أو طلب من الجهات التي يهمها الأمر.

الالتزامات والمعاهدات الدولية.

وإن كان المغرب قد تعهد بالتزاماته بما تقتضيه المواثيق الدولية وجعل هذه الاتفاقيات تسمو على التشريعات الوطنية في نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة حسب ما جاء في دباجة دستور 2011، وعليه فإي اتفاق أو التزام دولي تطاله الرقابة على دستورية القوانين كاختصاص للمحكمة الدستورية حسب ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من الفصل 55 من الدستور على ما يلي : «إذا صرحت المحكمة الدستورية، إثر إحالة الملك أو رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، أو سدس أعضاء المجلس الأول، أو ربع أعضاء المجلس الثاني، الأمر إليها، أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور، فإنّ

المصادقة على هذا الالتزام لا تقع إلا بعد مراجعة الدستور ». وهذا ما تم التأكيد عليه كذلك في المادة 24 من القانون التنظيمي المنظم للمحكمة الدستورية[1].

وجدير بالإشارة، أنّ مجال المعاهدات الدولية يعتبر من المجالات الخاصة بالملك؛ حسب الفصل 55 من دستور 2011، فهو المختص دستوريا بالتوقيع والمصادقة عليها، حيث يعتبر هذا الاختصاص من أهم الاختصاصات الملكية، لكن هناك نوع من المعاهدات تتطلب المصادقة عليها الحصول مسبقا على الموافقة عليها بقانون، وهي التي تهم السلم أو الاتحاد أو رسم الحدود، أو معاهدات التجارة، أو المعاهدات التي تؤدي إلى إحداث تكاليف مالية على ميزانية الدولة أو المعاهدات الخاصة بحقوق وحريات الأفراد. لذلك نجد المادة 27 من القانون التنظيمي الوارد أعلاه تنص على أنه إذا صرحت المحكمة الدستورية بأن التزاما دوليا يتضمن بندا مخالفا للمقتضيات الدستورية فإنه لا يمكن المصادقة عليه، في حين نجد الفقرة الأخيرة من الفصل 55 من دستور 2011 تنص على أنه "إذا تضمن الالتزام الدولي بندا يخالف الدستور فإن المصادقة على هذا الالتزام لا تقع إلا بعد مراجعة الدستور"، وهنا تطرح تساؤلات حول الاختلاف بين النصين (أي بين القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية والنص الدستوري).

البت في المنازعات الانتخابية.

شكلت الإجراءات المسطرية المتعلقة بالمنازعات الانتخابية الخاصة بأعضاء المؤسسة البرلمانية طابعا خاصا حددته المادة 88 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب المعدل والمتمم بموجب القانون 04.21[2]، ومن هنا نجد هذا الاختصاص حدد بناء على الوثيقة الدستورية إذ ظل اختصاصا أصيلا للقضاء الدستوري المغربي، حسب ما تنص الفقرة الأخيرة من الفصل 132 على الآتي: « تبت المحكمة الدستورية في الطعون المتعلّقة بانتخاب أعضاء البرلمان، داخل أجل سنة، ابتداء من تاريخ انقضاء أجل تقديم الطعون إليها. غير أنّ للمحكمة تجاوز هذا الأجل بموجب قرار معلل، إذا استوجب ذلك عدد الطعون المرفوعة إليها، أو استلزم ذلك الطعن المقدم إليها». على أن يتم الطعن داخل أجل 30 يوما من تاريخ الإعلان عن نتائج الاقتراع حسب ما نصت عليه المادة 32 من القانون التنظيمي 066.13.

ويتضح من خلال هذه المقتضيات، أنّ المنازعات المتعلّقة بانتخاب أعضاء المؤسسة التمثيلية تدخل ضمن اختصاصات المحكمة الدستورية. وكان يمارس هذا الاختصاص كذلك من قِبل المجلس الدستوري والغرفة الدستورية، إلا أنّ المستجد في إطار دستور 2011 هو تقييد آجل النظر في الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان بمجلسيه داخل أجل محدد في سنة، إبتداء من تاريخ إنقضاء أجل تقديم الطعون إليها، غير أنه للمحكمة الحق في تجاوز هذه المدة، بموجب قرار معلل، بناء على ما نصت عليه المادة 33 من قانونها التنظيمي، كما حدد هذا الأخير مسطرة الإحالة ضمن هذا الاختصاص الدستوري للمحكمة في المواد التالية : المادة 35، 36، 37، 38 حيث يمكن أن تكون بعض الملفات، تتضمن قضايا معروضة على محاكم عادية، من قبيل المحاكم الإبتدائية أو محاكم الإستئناف أو المحاكم الإدارية، وحينها، لا يمكن للقضاء الدستوري إلا أن ينتظر قرارات المحاكم، حتى يتخذ قراره بشأن الطعن المقدم إليه، ورغم هذا، فإن آجال سنة يعتبر مستجدا مهما، حيث في السابق، لم يكن أي أجال محددة لإصدار قرارات تهم صحة انتخاب ممثلي الأمة.

---

[1] - تنص هذا المادة على الآتي : « تكون إحالة الالتزامات الدولية إلى المحكمة الدستورية قصد البت في مطابقتها للدستور، طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 55 منه، برسالة من الملك أو رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو برسالة أو عدة رسائل تتضمن في مجموعها إمضاءات عدد من أعضاء مجلس النواب لا يقل عن سدس الأعضاء الذين يتألف منهم، أو ربع أعضاء مجلس المستشارين ».

[2] ظهير شريف رقم 1.21.39 صادر في 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الجريدة الرسمية عدد 6987 الصادرة في 5 شوال 1442 (7 ماي 2021) ص: 3405.

بالإضافة إلى بتها في مراقبة صحة عمليات الاستفتاء حسب ما نصت عليه المادة 40 من قانونها التنظيمي السالف الذكر بأن " تتولى المحكمة الدستورية مراقبة صحة الإحصاء العام للأصوات المدلى بها في الاستفتاء كما تتولى الإعلان عن نتائجه بعد تبوت صحتها حسب ما نصت عليه المادة 41 ويشار إلى هذا الإعلان في ظهير شريف يقضي بإصدار الأمر بتنفيذ النص الدستوري المراجع الذي وافق عليه الشعب.

ب) الاختصاصات الاستشارية لرئيس المحكمة الدستورية.

تتضح المكانة الخاصة لرئيس المحكمة الدستورية بالنظر للاختصاصا الدستورية المخولة إليه والتي تتحدد مجملها في الاختصاصات الاستشارية وهي كالآتي:

استشارة رئيس المحكمة الدستورية من قِبل الملك في حالة اعلان الاستثناء.

يستشير الملك رئيس المحكمة الدستورية عند الإعلان عن حالة الاستثناء إذا استدعت الظروف المحددة في الفصل 59 والذي ينص على ما يلي : « إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية، أمكن للملك أن يُعلن حالة الاستثناء بظهير، بعد استشارة كل من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس المحكمة الدستورية، وتوجيه خطاب إلى الأمة... ».

استشارة رئيس المحكمة الدستورية من قبل الملك عند لجوئه الى حل البرلمان أو أحد مجلسيه.

يعمل الملك على استشارة رئيس المحكمة الدستورية عند لجوءه إلى حل البرلمان أو أحد مجلسيه بناء على ما ينص عليه الفصل 96 من الدستور الحالي على مايلي: «للملك، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية وإخبار رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، أن يحل بظهير المجلسين معا أو أحدهما. يقع الحل بعد خطاب يوجهه الملك إلى الأمة».

اسشارة رئيس المحكمة الدستورية من قبل رئيس الحكومة عند لجوئه الى حل مجلس النواب.

ينص الفصل 104 من الدستور على ما يلي : « يمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب، بعد استشارة الملك ورئيس المجلس، ورئيس المحكمة الدستورية، بمرسوم يتخذ في مجلس وزاري. يقدم رئيس الحكومة أمام مجلس النواب تصريحا يتضمن، بصفة خاصة، دوافع قرار الحل وأهدافه».

وفضلا عن ذلك، يرأس رئيس المحكمة الدستورية مجلس الوصايا، ويعمل هذا الأخير كهيئة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة العشرين من عمره.

ج) مراقبة تطبيق قواعد توزيع الاختصاصات التشريعية والتنظيمية.

ظل هذا الاختصاص قائما منذ تجربة المجلس الدستوري للفصل أو البت في تنازع الاختصاص بين القوانين التشريعية والتنظيمية ليشكل اختصاصا أصيلا للمحكمة الدستورية بناء على ما يقتضيه الفصل 73 الذي ينص على أنه: « يمكن تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم، بعد موافقة المحكمة الدستورية، إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها السلطة التنظيمية اختصاصها». وتوضح المادة 29 من القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية مسطرة تفعيل هذا الاختصاص « في الحالة المنصوص عليها في الفصل 73 من الدستور يحيل رئيس الحكومة القضية إلى المحكمة الدستورية لتبت فيها خلال شهر، وتخفض هذه المدة إلى ثمانية أيام إذا صرحت الحكومة بأنّ الأمر يدعو إلى التعجيل. تقرر المحكمة الدستورية في ما إذا كانت النصوص المعروضة عليها لها صبغة تشريعية أو تنظيمية».

ينص الفصل 79 على ما يلي: « للحكومة أن تدفع بعدم قبول كل مقترح أو تعديل لا يدخل في مجال القانون. كل خلاف في هذا الشأن تبت فيه المحكمة الدستورية، في أجل ثمانية أيام، بطلب من أحد رئيسي المجلسين، أو من رئيس الحكومة». ونصّ الفصل 30 من القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية على ما يلي: «إذا دفعت الحكومة، طبقا لأحكام الفصل 79 من الدستور، بعدم قبول اقتراح أو تعديل ترى أنه لا يدخل في مجال القانون تتوقف فورا مناقشة الاقتراح أو التعديل في الجلسة العامة. وتتولى الجهة التي تحيل الأمر إلى المحكمة الدستورية فور ذلك إشعار الجهات الأخرى التي لها كذلك صلاحية اتخاذ نفس الإجراء

بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل 79 من الدستور، وللجهة التي تم إشعارها على هذه الصورة أن تبدي من الملاحظات ما تراه مناسبا في الموضوع داخل الأجل المحدد من لدن المحكمة الدستورية».

تبت المحكمة الدستورية في الخلاف الذي يحدث بين البرلمان والحكومة بطلب من رئيس الحكومة أو بطلب من أحد رئيسي مجلسي البرلمان، إذا دفعت الحكومة بعدم قبول كل مقترح أو تعديل ترى أنه لا يدخل في مجال القانون.

د) مراقبة صحة إجراءات المراجعة الدستورية .

تم تمكين المحكمة الدستورية من اختصاص جديد لم يكن ضمن صلاحيات المجلس الدستوري؛ وهو مراقبة صحة مسطرة مراجعة الدستور التي تتم عن طريق البرلمان، حيث نصّ الفصل 174 في فقرته الثالثة على ما يلي: « للملك، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية، أن يعرض بظهير، على البرلمان، مشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور». ولتفعيل هذا النوع من المراقبة الجديدة، نصّت الفقرة الأولى من المادة 42 من القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية على أنّ هذه الأخيرة «تتولى مراقبة صحة إجراءات المراجعة الدستورية التي تعرض بظهير على البرلمان، طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 174 من الدستور، وتعلن نتيجتها». ويشار إلى هذا الإعلان في ظهير يقضي بإصدار الأمر بتنفيذ نص المراجعة.

ه) اختصاص محاربة الترحال السياسي .

منح دستور 2011 للمحكمة الدستورية اختصاصا جديدا يتمثل في البت في إشكالية تخلي أحد أعضاء البرلمان عن الانتماء السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات التشريعية، أو عن الفريق أو المجموعة البرلمانية التي ينتمي إليها، إذ يتم خلع صفة نائب بمجلس النواب أو مستشار بمجلس المستشارين عن العضو المعني، وفقا لما نصّت عليه المادة 61 من الدستور بأنه: «يجرد من صفة عضو في أحد المجلسين، كل من تخلى عن انتمائه السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، أو عن الفريق أو المجموعة البرلمانية التي ينتمي إليها. وتصرح المحكمة الدستورية بشغور المقعد، بناء على إحالة من رئيس المجلس الذي يعنيه الأمر، وذلك وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس المعني، الذي يحدد أيضا آجال ومسطرة الإحالة على المحكمة الدستورية».

و«يعود الهدف من وراء هذا المقتضى الدستوري إلى محاولة المشرع الدستوري عقلنة وتخليق المشهد السياسي، عبر محاربة ظاهرة الترحال السياسي التي عرفت ارتفاعا في الفترة ما قبل 2011، وأثرت بشكل سلبي على مصداقية العمل السياسي والالتزام الحزبي، حيث كان تغيير اللون السياسي والانتقال من لون إلى لون من أسهل الأمور، وذلك بحثا عن المنفعة الخاصة، الأمر الذي أدى إلى عزوف الغالبية العظمى من المغاربة عن العمل السياسي والحزبي»[1].

ز) النظر في الدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين.

على الرّغم من التطور الذي عرفه القضاء الدستوري، سواء على مستوى التأليف أو الاختصاصات، إلاّ أنّ حق إثارة الرقابة على دستورية القوانين كان مقتصراً فقط على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولم يكن من حقّ المواطن الطعن بعدم الدستورية إلاّ مع دستور 29 يوليوز 2011، الذي نصّ في الفقرة الأولى من الفصل 133 منه على الآتي:«تختص المحكمة الدستورية بالنظر في كل دفع متعلّق بعدم دستورية قانون، أُثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأنّ القانون، الذي سيُطبّق في النزاع، يمس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور»[2].

ويترتب على تطبيق مقتضيات الفصل 133 من الدستور عدة نتائج، وهذا ما تقره الفقرة الأولى من الفصل 134، والتي تنص على أنه «لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته على أساس الفصل 132من هذا الدستور، ولا تطبيقه، وينسخ كل مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته على أساس الفصل 133من الدستور، ابتداء من التاريخ الذي حددته المحكمة الدستورية في قرارها».

---

[1] - **طارق التلمساني**، "ما بين طبيعة واختصاصات المحكمة الدستورية"، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 37/38، السنة 12، ص78.

[2] - الدستور الجديد للمملكة المغربية، صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011.

ومن خلال مقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 134، نستنتج بأن كل قانون قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته لا يمكن العمل على إصداره ولا على تطبيقه، حيث يعتبر في حكم العدم.

3-4 محاولة في تقييم تجربة المحكمة الدستورية.

لقد شكلت المحكمة الدستورية تجربة مهمة في إطار القضاء الدستوري بالمغرب وتتجلى هذه الأهمية من خلال توسيع دائرة اختصاصاتها الدستورية وهو ما تؤكده حصيلة مقراراتها الواردة في الجدول الآتي:

جدول رقم (5) : عدد القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية منذ 1917 إلى 2021 :

السنة	عدد القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية	المجموع
2017	66	
2018	20	
2019	14	
2020	10	
2021	11	
		121

المصدر:[1]

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ورغم حداثة المؤسسة القضائية، فإن أكبر عدد من القرارات صدر عنها كان سنة 2017، إذ بلغ مجموع القرارات 66 قرارا لينخفض عدد القرارات الصادرة إلى 20 قرارا سنة 2018 ثم إلى 11 قرارا سنة 2021 وقد يفسر ذلك بعدم وجود انتخابات التي تكثر بمناسبتها الطعون الانتخابية.

غير أنه نلاحظ أنه ومع دستور 2011 شكلت المحكمة الدستورية طفرة في القضاء الدستوري المغربي، بالرغم من التعديلات التي جاء بها دستور 2011، إلا أنّ الرقابة الدستورية مازالت تعرف بعض جوانب القصور، وهو كالآتي :

- ضعف استقلالية المحكمة الدستورية تجاه الملك، باعتبار نصف أعضائها معيّنا من طرف الملك.

- إمكانية ممارسة المحكمة الدستورية لاختصاصاتها دون الأعضاء المنتخبة من قبل البرلمان، وهذا ما تم التنصيص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 130 من الدستور، حيث نصت على مايلي: «إذا تعذر على المجلسين أو على أحدهما انتخاب هؤلاء الأعضاء، داخل الأجل القانوني للتجديد، تمارس المحكمة اختصاصاتها، وتصدر قراراتها، وفق نصاب لا يُحتسب فيه الأعضاء الذين لم يقع بعد انتخابهم». ويستشف من خلال هذا، أنه في حالة تعذر انتخاب أعضاء المحكمة من قبل مجلسي البرلمان من حق المحكمة الدستورية أن تصدر قراراتها دون انتظار توفر النصاب القانوني، لكن ما يمكن تسجيله أنّ هذا الحق الذي أعطي للقضاة الذي تم تعيينهم من قبل الملك، لم يعط للأعضاء المنتخبين من قبل البرلمان، وبالتالي لا يمكن للمحكمة أن تصدر قراراتها إذا ما تعذر على الملك تعيين الأعضاء الستة الذين هم من اختصاصه، وهو ما يكرس الهيمنة الملكية على المحكمة الدستورية.

- إشراك مؤسسة ذات طابع ديني في اقتراح عضو من بين الأعضاء الذين يعينهم الملك، متمثلة في المجلس العلمي الأعلى، ويمكن اعتبارها إضافة مجانية، من شأنها أن تثير نقاشا حول شروط الحياد التي يجب أن تتوفر في أعضاء المحكمة الدستورية، لا سيما أنّ الملك الذي يعين ستة أعضاء يعتبر أمير المؤمنين.

5- خلاصة

[1] - تشكيل شخصي للمعلومات الواردة في الجدول انطلاقا من المعطيات الموجودة على موقع المحكمة الدستورية وبناء على القرارات الصادرة عنه. https://www.cour-constitutionnelle.ma تاريخ الاطلاع: 2023/03/27.

جسد التطور الحاصل في الرقابة على دستورية القوانين ذلك التطور الذي عرفه القضاء الدستوري بالمغرب من خلال ثلاث تجارب أساسية.

أولا : تجربة الغرفة الدستورية التي أتت في ظرفية سياسية وتاريخية مر منها المغرب المستقل ، إذ عرفت بالمرحلة التأسيسية للدولة الوطنية وإن كانت قد اتسمت بشيء من الضعف نظرا لتبعيتها للمجلس الأعلى وعدم استقلاليتها إلا أنها شكلت اللبنة الأولى والأساسية في حقل القضاء الدستوري وخلفت اجتهادات قضائية كانت منطلقا لتجربة أخرى على مستوى القضائي الدستوري المغربي.

ثانيا: تجربة المجلس الدستوري التي أطرها دستوري 1992و 1996 ليشكل مؤسسة مستقلة وباختصاصات وتشكيلة تختلف عما كان عليه الوضع مع الغرفة الدستورية وإن كانت سياقات النشاة والتأسيس تختلف إلا أن هذه التجربة أثيرت حولها العديد من الانتقادات كانت سببا في التحول إلى مرحلة أخرى من القضاء الدستوري لتشكل منعطفا في سياق الرقابة على دستورية القوانين.

ثالثا: تجربة المحكمة الدستورية التي استفادت من الإرث الذي تركته التجربتين السابقتين لتشكل طفرة نوعية مع دستور 2011، حيث تم توسيع دائرة الاختصاص في مجال الرقابة على دستورية القوانين وإن كانت الاجتهادات القضائية توضح بجلاء الوظائف الأساسية التي من أجلها تم إنشاء هذه المحكمة خاصة على مستوى ضمان علوية الدستور وسموه والحفاظ على الحريات كمكتسبات أساسية تمت دسترتها بالإضافة إلى الحفاظ على مبدأ فصل السلط وشرعية المؤسسات السياسية لضمان احترام الإرادة الشعبية التي انطلقت منها.

ونخلص إلى القول بأن هذه المراحل التي مر القضاء الدستوري المغربي تشكل مكتسبا أساسيا في دولة الحق والقانون وإقرار مبدأ الحكامة والتدبير الديمقراطي للشأن العام انطلاقا من عمل المؤسسات القضائية التي تعتبر الضامن الأساسي لهذه المبادئ.

لائحة المراجع

لائحة المراجع باللغة العربية :

الكتب :

رائد صالح أحمد قنديل، "الرقابة على دستورية القوانين – دراسة مقارنة –"، دار النهضة العربية، القاهرة 2010.

مصطفى قلوش، " القانون الدستوري والنظم السياسية"، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1984-1985.

حسن مصطفى البحري، " القضاء الدستوري – دراسة مقارنة –"، الطبعة الأولى 2017.

حسن مصطفى البحري، "القانون الدستوري"، الطبعة الثانية 2013.

خالد نونوحي، "الجامع لمبادئ وقواعد القضاء الدستوري المغربي من خلال قرارات الغرفة الدستورية (1963- 1994) والمجلس الدستوري (1994 – 2015)، مطبعة الأمنية الرباط، 2015.

عبدالعزيز النويضي، "المحكمة الدستورية ومسألة الدفع بعدم دستورية القوانين"، الطبعة الأولى 2019.

انبعاث أمة: مطبوعات القصر الملكي، الجزء 39 سنة 1994.

عمر بندور: النظام السياسي المغربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة 2002.

المقالات :

حسن مصطفى البحري، "رقابة الدستورية في الجمهورية العربية السورية دراسة تحليلية في ضوء قانون المحكمة الدستورية العليا رقم 7 لعام 2014"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 2017.

عمر العبد الله، "الرقابة على دستورية القوانين – دراسة مقارنة-"، مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 2001.

رشيد المدور : تطور الرقابة الدستورية في المغرب، الغرفة الدستورية، المجلس الدستوري، المحكمة الدستورية، مجلة دراسات دستورية، المجلد الثالث، يناير 2016.

طارق التلمساني، "ما بين طبيعة واختصاصات المحكمة الدستورية"، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 37/38، السنة 12.

النصوص القانونية :

الدساتير : من دستور 1962 إلى دستور 2011.

القوانين التنظيمية :

الظهير الشريف رقم 1.63.137 المتعلق بالقانون التنظيمي للغرفة الدستورية للمجلس الأعلى، الجريدة الرسمية عدد 2638 بتاريخ 1963/05/17.

ظهير شريف رقم 1.94.124 صادر في 14 من رمضان 1414 (25 فبراير 1994) ، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري. الجريدة الرسمية عدد 4244 بتاريخ 02 مارس 1994.

ظهير شريف رقم 1.14.139 الصادر في 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، الجريدة الرسمية عدد 6288، الصادرة في: 08 ذو القعدة 1435 (04 سبتمبر 2014).

ظهير شريف رقم 1.21.39 صادر في 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الجريدة الرسمية عدد 6987 الصادرة في 5 شوال 1442 (7 ماي 2021).

لائحة المراجع باللغة الفرنسية :

Les ouvrages :

DOMINIQUE TURPIN : contentieux constitutionnel, PUF, 1ère édition, 1986.

DEMNATI AMINE : Le règlement intérieur de la chambre des représentants, Trente années de vie constitutionnelle au Maroc : Edification d'un Etat moderne, 1993.

FRANÇOIS LUCHAIRE : le conseil constitutionnel –Economica, Paris , 1980.

Les sites web :

https://www.cour-constitutionnelle.ma

المُرتكزات الفكرية لمابَعْدَ العَلْمانيّة في الفكر السياسي الغربي المُعاصر

*م.م. نبأ كاظم شاكر

المستخلص:

تعدّ المرتكزات الفكرية لما بعد العلمانية من بين الاهتمامات الفلسفية الرئيسية التي استأثرت باهتمام الباحثين والمفكرين الغربيين وغيرهم، اذ تسهم هذه الأسس أو المرتكزات في تشكيل الإطار الثقافي للفرد والمجتمع، كما تلعب دورًا في انتقال الأفراد والمجتمعات من مرحلة إلى أخرى من خلال ترسيخ ثقافة تساعد على تجاوز التحديات والارتباطات الثقافية الفرعية التي تعاني منها العديد من المجتمعات الحديثة والمعاصرة، ويقوم مفهوم ما بعد العلمانية على ثلاث ركائز فكرية رئيسية: **التسامح والتعايش مع الآخر، التعددية الثقافية، والعلموية** وسنعمل في هذا البحث على تسليط الضوء على هذه الركائز الأساسية.

الكلمات المفتاحية: ما بعد العلمانية ، التسامح ، التعايش مع الآخر، التعددية الثقافية، العلموية

Abstract:

The intellectual foundations of post-secularism are among the key philosophical concerns that have attracted the attention of Western scholars, thinkers, and others. These foundations contribute to shaping the cultural framework of both individuals and societies. They play a role in transitioning individuals and societies from one phase to another by fostering a culture that helps overcome the challenges and subcultural attachments that many modern and contemporary societies suffer from. Post-secularism is based on three main intellectual pillars: tolerance and coexistence with others, cultural pluralism, and scientificism. This research will shed light on these essential foundations.

Key words : Post-secularism, Tolerance, Coexistence with the Other, Cultural Pluralism, Scientism.

*م.م. الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية

المقـدمة:

تعد المُرتكزات الفكرية لمابعدَ العلمانية من الفلسفات المُهمة التي عُني بها الباحثون والمفكرون الغربيون وغيرهم بوصفها فلسفات تسهم في بناء المنظومة الثقافية للفرد والمُجتمع وتشترك في تحويل الأفراد والمُجتمعات من مرحلة إلى أُخرى من خلال بنائها لثقافة تُساعد على تجاوز الإشكالات والتبعيات الثقافية الفرعية التي تعانيها أغلب المُجتمعات الحديثة والمُعاصرة.

أستندت مابعدَ العلمانية على ثلاثة مُرتكزات فكرية ودعائم كونت مادتها الأساسية في مجالات أطروحاتها الفكرية ومنها: **التسامح والتعايش مع الآخر، التعددية الثقافية، العلموية**.

هدف البحث:

يسعى هذا البحث لإيضاح ابرز المرتكزات الفكرية التي قامت عليها ما بعد العلمانية في الفكر الغربي سعياً لبناء ثقافة تساعد على تجاوز تحديات و اشكاليات الثقافة الفرعية التي تعانيها المجتمعات الحديثة و المعاصرة.

هيكلية البحث:

ينقسم هذا البحث الى ثلاثة مباحث أساسية والتي تنقسم بدورها الى مطلبين في كل مبحث

المبحث الأول: التسامح والتعايش مع الآخر ، والذي ينقسم بدوره الى :

-المطلب الأول: مفهوم التسامح وأنواعه

-المطلب الثاني: التسامح والتعايش مع الآخر مُرتكزاً فكرياً لما بعد العلمانية

المبحث الثاني: التعددية الثقافية ، و انقسم إلى مطلبين أساسيين :

-المطلب الأول: مفهوم التعددية الثقافية وتطورها

-المطلب الثاني: التعددية الثقافية مُرتكزاً فكرياً لمابعدَ العلمانية

المبحث الثالث: العلموية ، و انقسم بدوره الى مطلبين :

-المطلب الأول: مفهوم العلموية وتطورها

-المطلب الثاني: العلموية مُرتكزاً فكرياً لمابعدَالعلمانية

مشكلة البحث:

تُعاني المجتمعات الحديثة من أزمات في الهوية والتعايش والتعدد الثقافي نتيجة الإرث العلماني الذي همّش الدين وأقصى الآخر المختلف ما يطرح التساؤل الآتي : إلى أي مدى تُسهم مرتكزات ما بعد العلمانية الفكرية في إعادة تشكيل الوعي بما يساعد على تجاوز الأزمات في المجتمعات الحديثة ؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الفكر ما بعد العلماني لا يُمثل قطيعة تامة مع العلمانية، بل يعيد تشكيل العلاقة بين الدين والمجتمع من خلال دمج مفاهيم التسامح، والتعددية الثقافية، والعلموية ضمن إطار جديد يهدف إلى تجاوز الأزمات الثقافية والهوياتية التي تعانيها المجتمعات الحديثة والمعاصرة.

وعليه أنقسمَ هذا البحث على ثلاثة مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: التسامح والتعايش مع الآخر.

المبحث الثاني: التعددية الثقافية.

المبحث الثالث: العلموية.

المبحث الأول: التسامح والتعايش مع الآخر

يعد مفهوم التسامح مُرتكزاً فكرياً من مُرتكزات مابعدَ العلمانية لقدرته على حل المُشكلات الناتجة عن التعددية داخل المُجتمع الواحد وبينَ المُجتمعات، فهوَ البديل للتعصب ورفض الآخر المُختلف والسبيل الوحيد للتعايش السلمي بينَ مُكونات المُجتمع المُختلفة.

عليه أنقسمَ هذا المبحث على مطلبين أساسيين هُما:

المطلب الأول: مفهوم التسامح وأنواعه.

المطلب الثاني: التسامح والتعايش مع الآخر مُرتكزاً فكرياً لمابعدَ العلمانية.

المطلب الأول: مفهوم التسامح وأنواعه

يُراد بالتسامح موقفاً أيجابياً متفهماً من العقائد والأفكار، يسمح بتعايش الرؤى والأتجاهات المختلفة بعيداً عن الإحتراب والإقصاء، على أساس شرعية الآخر المُختلف دينياً وسياسياً وحرية التعبير عن آرائه وعقيدته، وكان المفهوم في بداية تشكله يتضمن قيماً أخلاقية أختيارية.[1]

فالتسامح هو موقف فكري أو قاعدة سلوكية يتجلى في ترك الحريه لكل أحد من أجل التعبير عن آرائه حتى وأن لم تُشاطره الرأي فيها.[2]

كما يعرف التسامح بأنهُ قبول واحترام وتقدير التنوع الثري لثقافات عالمنا وأنماطه التعبيرية المختلفة وطرق تحقيق كينونتنا الإنسانية، وهو مايتناغم بالمعرفة والأنفتاح والتواصل، فالتسامح هو ليس واجباً أخلاقياً فقط، بل هو مطلب سياسي وحقوقي، فهو تناسق في فضيلة تعمل على إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.[3]

ولكي يتحقق التسامح يكفي ألا تكره الدولة أحداً فيما يتعلق بالأعتقادات، لو أن الدولة تعلن بنفسها عن نوع من الإنتماء، يجب عليها ألا تكترث للإنتماء الديني للمواطنين بشرط أحترامهم للقانون، وحتى لو كان هذا القانون المشترك مرجعية دينية أو روحانية، فإن القوانين نفسها في حدود ماتنص عليه وتجيزه وماتحظره لايمكنها أن تعلن عن أي إلزام أو حظر يتعلق بالدين أو يؤثر في مسألة التفكير، والشكل التقليدي للتسامح لا يستبعد أمكانية تقديم خطاب عام حول المسألة الدينية، على ألا يأخذ هذا الخطاب شكلاً إجبارياً، وغير المتسامح هو الدولة أو الجماعة السياسية التي تصبح فيها المسألة الدينية

موضوعاً في الخطاب الرسمي الأجباري الموجة الى الجميع.[4]

يحدد إعلان مبادئ التسامح الذي حُرّر تحت مسؤولية اليونيسكو في دورتها لسنة 1995 أن التسامح: "ليس فقط مجرد ألتزام أخلاقي وإنما هو أيضاً ضرورة سياسية وقانونية"، وهكذا فإن التسامح فضيلة وممارسة تجعل السلم ممكناً بين الشعوب، بأستبدالها الصريح للحرب باللاعنف، ويتحول إلى تسامح نشيط يمتلك حق تحييد ووقاية وحماية وتربية الشعوب، في ممارستها للسياسة والمؤسسات الأجتماعية.[5]

ترجع أهمية التسامح مع الآخر إلى أنه شرط لأستمرار الحياة الإنسانية وتعايش مكوناتها، التي لايمكن توحيدها على صورة نوع أو رأي واحد، فالأختلاف والتنازع البشريين طبيعة إجتماعية أكدتها وتؤكدها دائرة التجارب البشرية، وأن المجتمع الذي تغيب

---

[1] ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع اللاتسامح (فرص التعايش بين الاديان والثقافات)، ط1، الحضاريه للطباعه والنشر، العراق، 2008، ص20.

[2] ياسين بن علي، مفهوم التسامح بين الاسلام والغرب، ط2، دار الدعوة الاسلامية للنشر، طرابلس، 2016، ص11.

[3] المصدر نفسه، ص12

[4] ياسين بن علي، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

[5] عبد الكبير الخطيبي، السياسه والتسامح، ترجمة: عز الدين الإدريسي، المجلس الأعلى للثقافه، المشروع القومي للترجمه، د.م، د.ت، ص9.

عنه روح التسامح يكون عرضة للإختراق وإشاعة الفتن بين أفراده لأنه غير محصن ضدها مهما كان متطوراً من النواحي التقنية والمدنية، وحيث تسود الكراهية لأسباب سياسية، إجتماعيه. يكون التسامح ضرورة سياسية ومجتمعية، وهو أستجابة للمتطلبات الإجتماعيه والسياسية للتعايش في أوقات الأضطرابات الأيديولوجية الكبيرة.[1]

أما أنواع التسامح فيُمكن إجمالها في أربعة:

التسامح الديني: ويقصد به قبول وأحترام المُعتقدات الدينية والمذهبية الأُخرى المختلفة والمُخالفة والتسامح تجاه مُعتنقيها والأعتراف بحق المرء في تبني أية ديانة أو مذهب وتظهر ضرورة هذا النوع من التسامح في الظروف التي تُسيطر فيها حركة دينية مُعينة على المُجتمع وتضطهد أصحاب المُعتقدات الدينية أو المذهبية الأُخرى[2]، وبذلكَ فإنَ التسامح الديني هو التسامح بينَ الرؤى الدينية للأديان المُختلفة أو مع الرؤى المذهبية الأُخرى داخل الدين الواحد.[3]

التسامح الفكري: ويقصد به: إحترام الآراء والآفكار المُخالفة لآداب الحوار وعدم التعصب، فالأجتهاد والإبداع حق لكل إنسان بغض النظر عن لونه، جنسه، دينه.[4]

التسامح الإجتماعي: يقصد بالتسامح أجتماعياً الأستعداد لتقبل وجهات النظر المُختلفة فيما يتعلق بأختلافات السلوك والرأي، ولكن من دون الموافقه عليها بالضرورة، ويرتبط التسامح الأجتماعي بسياسات الحرية في ميدان الرقابة الأجتماعية [5]، وهو أعتراف بالآخر على أساس إنساني بعيداً عن التفاضل العُنصري، لأنَ العُنصرية والعرقية والعدوان تتنافى مع مبدأ التسامح.[6]

التسامح الثقافي: ويقصد به: قبول وأحترام القيم والتقاليد والتوجهات الثقافيه المُختلفه، وعدم التمسك بالقيم والتقاليد والتوجهات الثقافية الخاصة، وتأييد كل رغبة في التجديد أو أي شكل أو نمط للتغيير[7]، ويعبر التسامح الثقافي عن قبول وأحترام الخصائص المُختلفة للثقافات الأُخرى في العالم ولأشكال التعبير المُختلفة لاسيما بكل منها أو لأساليبها المُختلفة في الحياة، إذ يعني

---

[1] فاتن محمد رزاق، التسامح في فكر الأحزاب العراقيه المعاصره، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجيه، العراق، 2013، ص77.

[2] المعجم العلمي للمُعتقدات الدينيه، ترجمة: سعد الفيشاوي، الهيئه المصريه العامه للكُتاب، القاهره، 2007، ص636.

[3] حسن عجيل حسن، أهمية التسامح والأحترام المُتبادل في المُجتمع في أشاعة ثقافة اللاعنف، في ثقافة اللاعنف في التعامل مع الآخر، المؤتمر المركزي لجامعة السليمانيه في بين الحكمه، بغداد، 2008، ص393.

[4] هناء محمد حسين، مفهوم التسامح في الأديان السماويه، في التسامح في الديانات السماويه، بيت الحكمه، بغداد، 2010، ص96.

[5] ناهدة عبد الكريم حافظ، ثقافة اللاعنف في التعامل مع الآخر،ط1،بيت الحكمة،بغداد،2008،ص260.

[6] ماجد الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص250.

[7] عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الأسلامي المُعاصر، د.م، بيروت، 2005، ص58.

التسامح التجانس مع الإختلاف، وهو يزداد مع المعرفة وأنفتاح العقل على العالم وزيادة الإتصالات والتفاعلات مع الثقافات الأخرى، فضلاً عن حرية التفكير والمُعتقدات والممارسات.[1]

ويكمن المنطلق الأساس للتسامح الثقافي في القدرة على أحتواء التباين بروح نقدية ورفض مُختلف أشكال التعصب، لأنَ التباينات في المُجتمع المُتعدد ليست تباينات في الآراء بل تباينات ثقافية، والتباينات في الآراء مُتحركة بحيث أن مُعارض اليوم قد يكون حليف الغد، في حين أن التباينات الثقافية لها حدود مرسومة تتميز بالصلابة والأستمرار والدوام دونَ أن تكون حتماً نزاعية.[2]

التسامح السياسي: يعني الأعتراف بالآخر سواء أكان أقلية أم أكثرية، والأعتراف بحقه في العمل السياسي والتنظيم والترويج لأفكاره السياسيه داخل البلد شريطة أن تكون موافقة للنظام العام والآداب العامة.[3]

ويضمن التسامح السياسي الحرية السياسية بأنواعها الجماعية والفردية كافه، وذلكَ بهدف تحقيق مبدأ الديمقراطية لجميع أفراد المُجتمع[4]، ويتم التعبير عن التسامح السياسي في إطار الحقوق والواجبات ووفقاً لتصورات سياسية معقولة عن العدالة تشمل بنطاقها حتى الحرية الدينية، ويرجع ذلكَ إلى أن التسامح بمفهومه العام لم يعد مجرد قضية أخلاقية بل وقضية سياسية أيضاً، إذ يتحدد على أساسها موقف السلطة من الأفعال والممارسات والمعتقدات الفردية والجماعية، وهو يعني أن على الأفراد أن يتعلموا كيف يعيشون ويسمحون لغيرهم أن يعيشوا ومن ثم يسمحون للآخرين من يعتنقون رؤى مختلفة عن رؤاهم ممارسة تلك الرؤى دون تدخل من غيرهم، ويعد التسامح السياسي والفكري أيضاً قيمة ضرورية لتعايش وتفاعل الجماعات المختلفة سياسياً وفكرياً وهو ضروري للدولة التي يجب أن لاتقتصر هويتها على جنس أو دين أو عقيدة [5]، لأن في ذلك إهدار لقيمة المواطنة ونزوعاً إلى التفرد والتسلط، فالتسامح السياسي يقوم على الإقرار بالمساواة بينَ المواطنين وتمتعهم جميعاً بحقوق وحريات متساوية، ويعني ذلك عدم رفض الآخر المختلف سياسياً وفكرياً ولاتهميشه ولاإقصائه لأن السياسات والأفكار الأُخرى المختلفه كلها تصب في الصالح العام وتناهض الشمولية الأطلاقية وتقر النسبية والتعددية وحق الأختلاف.[6]

---

[1] نقلاً عن: علي عباس مُراد وفاتن محمد رزاق، التسامح في بعض الحضارات القديمه، المجله السياسيه والدوليه، العدد22. ديسمبر/ك1، 2012، ص49.

[2] علي أسعد وطفه، التربيه أزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجيه، أبو ظبي، 2002، ص ص93-94.

[3] ثامر عبد الجبار عبد العباس السعيدي، مفهوم التسامح، في 2021/9/24،

https://www.mustaqbal-college.edu.iq

[4] ماهو مفهوم التسامح؟ ومافوائده وأهميته، في2021/9/26: https://www.annajah.net

[5] عماري مصطفى، أشكالية التسامح في الفكر الغربي والفكر العربي، مجلة البدر، المجلد العاشر، العدد2، جامعة بشار، الجزائر، 2018، ص122.

[6] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص123.

المطلب الثاني: التسامح والتعايش مع الآخر مُرتكزاً فكرياً لمابعدَ العلمانية

ولدت كلمة التسامح في القرن السادس عشر إبان الحروب والصراعات الدينية التي عرفتها أوروبا بينَ الكاثوليك والبروتستانت، إذ أنتهى الآمر إلى التسامح بينَ الطرفين المسيحيين، وأمتدَ هذا المفهوم كي تتم ممارسته إزاء كل الديانات والمُعتقدات الأخرى.[1] على المُستوى الفكري تعود أصل فكرة التسامح إلى جون لوك(1632-1704) إذ صدرَ لهُ كتاب بعنوان: (رسالة في التسامح) إذ أعلنَ في طيات هذهِ الرسالة: (إنَ التسامح جاءَ رد فعل على الصراعات الدينيه المُتفجره في أوروبا، ولم يكن من حل أمام مُفكري الإصلاح الديني في هذهِ المرحله التأريخية، إلا الدعوة والمُناداة بالتسامح المُتبادل والأعتراف بالحق في الأختلاف والأعتقاد).[2] ذهبَ كثير من المفكرين إلى الإعتقاد بأنَ مفهوم التسامح قد شهدَ تطوره وفقاً للصيغة العصرية تحت تأثير الوضعية الجديدة التي أدت إليها حركة الإصلاح الديني الأوروبي بزعامة مارتن لوثر، ومن ثم فإنَ هذا المفهوم ولد ليؤكد تعبيرات جديدة في الذهنية ناجمة عن علاقات أجتماعية جديدة قوامها: علاقة الأعتراف المُتبادل بينَ القوى التي أستمرت تتصارع لأجيال من الزمن، لقد تمَ أنشقاق داخل الدين الواحد ثم حدثَ تجاوزه بالأعتراف بالحق في الأختلاف في الأعتقاد ثم في حُرية التفكير بوجه عام.[3] لقد تمَ هذا التحول في مضامين مفهوم التسامح في أواخر القرن الثامن عشر وتحديداً في القرن التاسع عشر وذلكَ مع بروز ملامح الحداثة الأوروبية ومظاهرها الحضارية، تحت تأثير منظومة من العوامل الثقافية والسياسية ولاسيما ظهور دولة القانون والمُجتمع المدني والعلمانية، ومن ثم نمو وتطور الفلسفات النقدية ولاسيما فلسفة الأنوار التي بدأت مع القرن الثامن عشر بما حملته معها من قيم ومفاهيم وأفكار جديدة حولَ العقل والحرية والمساواة والحقوق الطبيعية وحقوق الإنسان.[4]

ويعد فيلسوف التنوير فولتير(1694-1778) فيلسوف التسامح بحق لأنه عَدّه كأساس للحقوق الطبيعية للإنسان، وفي ذلك يقول: ((المبدأ الأول للطبيعه هو التنوع.....وقبول هذا التنوع حق أساسي للوجود)).[5]

مع تطور الحياة السياسية والمُجتمعية في الغرب بدأ ينظر إلى التسامح بأعتباره العمود الفقري لليبرالية لكون هذهِ الأخيرة فلسفة عامة للجماعة البشرية-من قبل أنصارها-الذينَ يعتقدون أنَ الغرب ينظر إلى التسامح على أنه سياسي وعرقي وأثني وقومي

---

[1] طه حميد حسن العنبكي، سُبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، في التعايش السلمي في العراق: الواقع والمُستقبل، أعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسيه والأجتماعيه في جامعة السليمانيه بالتعاون مع مُنظمة نفار لتنمية ثقافة الديمقراطيه للمده 5-4 /نيسان/2011، مطبعه ره هه ند، السليمانيه، 2011، ص138.

[2] المصدر نفسه، الصفحه نفسها. للأستزاده يُنظر: جون لوك، رساله في التسامح، ط1، ترجمة: منى أبو سنه، مكتبة الأسكندريه، المجلس الأعلى للثقافه، مصر، 1997، ص7.

[3] عماري مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص123.

[4] إبراهيم أعراب، التسامح وأشكالية المرجعيه في الخطاب العربي، مجلة المستقبل العربي، أكتوبر، العدد 224، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت، 1997، ص50.

[5] نقلاً عن: طه حميد حسن العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص138.

وأجتماعي وجنسي[1]، متعلق بالنوع الأجتماعي(الجندر)[*] ومن ثُمَ فإنَ التسامح على وفق التجربة الغربية والفكر الغربي المُعاصر هو الإجابة الغربية وقتذاك...فالأختلافات قادت في حقبه من الحقب إلى التعصب والأنكفاء والكراهية والعزلة، ودفع المُجتمع الغربي ثمن ذلك.[2]

وقد أُعيد طرح التسامح فيما بعد بفعل المُتغيرات السياسية والأجتماعية والدينية التي شهدتها أوروبا لاسيما مع ظهور الثورة الصناعية وظهور الأستعمار ثُم ماخلفته الحروب الإقليمية والعالمية من خسائر بشرية ومادية كانَ سببها التعصب والصراعات المُختلفه فضلاً عن ظهور مابعدَ العلمانية، لذلك ظهرت مجموعة من الطروحات الفكرية المُعاصرة التي أشتغلت في هذا الشأن وفي مُقدمتهم أكسل هونيث[**] من خلال ربطه بينَ التسامح والأعتراف، فلا يُمكن تصور موقف تسامح بينَ الذوات البشرية إلا من خلال الأعتراف المُتبادل، فالطرفان يعترفان أنفسهما من جهة أعترافهما ببعضهما أعترافاً مُتبادلاً، وتتمحور فلسفة هونيث على فكرة مفادها: إن النقص في الأعتراف هو السبب الرئيس في الصراعات الأجتماعيه أو بعبارة أُخرى أن الأعتراف المُتبادل هو الكفيل بوضع حد للصراعات الأجتماعية القائمة على السيطرة والهيمنة والظلم الأجتماعي، ومن ثُم يستطيع الأفراد تحقيق

---

[1] عبد السلام أبراهيم البغدادي، التسامح والصفح: دراسه مقارنه في الفكر الأسلامي والغربي، في التعايش السلمي في العراق: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص40.

[*] الجندر: يُعد مفهوم الجندر(Gender) من المفاهيم الحديثه نسبياً، وهو علم النفس السوسيولوجي الأجتماعي، وظهر منذُ أعلان العام الدولي للمرأه (1976) نتيجة لضرورة مُعالجة الفجوات النوعيه القائمه على الجنس في مُختلف المجالات الحياتيه، بهدف تحقيق عدالة النوع الأجتماعي، أي التمييز بينَ الأدوار البيولوجيه الثابته، والأدوار الأدائيه المتعلمه والمُكتسبه وفقاً لطبيعة أنماط التنشئه التي يَتَشربها الأفراد داخل أُسرهم وتمثلاً لأنواع الثقافه الأشمل في كل مُجتمع، فبرزت الأهتمامات بضرورة مُعالجة الفجوات النوعيه القائمه بينَ الرجال والنساء في العديد من المجالات التشريعيه والتعليميه والحياة السياسيه وغيرها من أجل تحقيق عدالة النوع الأجتماعي، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدول الناميه عامه والوطن العربي بشكل خاص. يُنظر: عصمت محمد حوسو، الجندر(الأبعاد الأجتماعيه والثقافيه)، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص21. كذلكَ: بلامؤلف، معجم المُصطلحات السياسيه، معهد البحرين للتنميه، البحرين، 2014، ص24.

[2] عبد السلام أبراهيم البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص40.

[**] أكسل هونيث: ولد الفيلسوف الألماني أكسل هونيث في مدينة(أيسن) المانيا عام 1949 درسَ الفلسفه وعلم الأجتماع في بون ثم واصلَ دراسته الأكاديميه في جامعة برلين، لهُ العديد من المؤلفات أهمها: نقد مفهوم السلطه 1985، الصراع من أجل الأعتراف 1992، حولَ راهنية فلسفة الحق لهيجل2001، التشيؤ 2005. للأستزاده يُنظر: كمال بومنير، النظريه النقديه لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، منشورات الأختلاف، الرباط، 2010، ص103.

ذواتهم وهويتهم ضمن علاقات تذاوتيه مرهون بتحقيق ثلاثة نماذج معيارية مُتميزه للأعتراف هي: (الحب، الحق، والتضامن).[*] [1]

أما بول ريكور[*] فقد مزجَ أيضاً بينَ الإعتراف والتسامح من خلال إبراز أهمية النسيان، إذ رأى أنَ مقابل الذاكرة هناك النسيان، وأن الحل لمشكلة النسيان العميق يكمن في الأعتراف، والنسيان يأخذ أشكال: (العفو والعفو الشامل) بحيث يتم تجاوز النسيان.[2]

أما جاك دريدا[**] والذي تحدثَ عن ماهو أعلى درجة من التسامح، إذ تساءل عن معنى الصفح وهل هو ممكن؟ وماهي حدوده؟، يُجيب دريدا (في حوارله عن المصالحة والذاكرة) بقوله: ((ليسَ هناك حد للصفح ولامجال معه للقياس، ولامكان فيه للأعتدال،

---

[*] قسم هونيث الأعتراف إلى ثلاثة أجزاء أساسيه هي:

1. الحب: يمكن أن نعتبر الحب علاقه تفاعليه مؤسسه على نموذج خاص للأعتراف المتبادل، وهذا يعني أن هناك علاقه متداخله بين العلاقات العاطفيه وقدرة الفرد على الشعور بقيمته أو مكانته التي تجعله يثق في نفسه وهكذا، فإن الأسره بحسب(هونيث) ركيزه مهمه في البناء الأجتماعي، مهمتها أساسيه في بناء شخصية الفرد السويه من خلال توفير الأمن العاطفي لأبنائها، كما أنها قد لاتسمح للفرد بتحقيق ذاته بشكل سليم، مالم يكن أساسها عاطفياً، يسوده العطف والحنان لتوفير الأمن العاطفي.
2. الحق: إن القانون يسمح بتحقيق هذه الحقوق في إطار الأعتراف المتبادل ويفترض المسؤوليه الأخلاقيه على كل أعضاء المجتمع إذ من خلال الأعتراف القانوني الذي يعد ضمان لحرية الأفراد وأستقلالهم الذاتي، لأن الفرد يتقاسم مع الآخرين مميزات الفاعل الأجتماعي الأخلاقي المسؤول عن أفعاله، بحيث يستطيع أن يتمتع بحريته المعترف بها أجتماعياً والمضمونه قانوناً، كما أن العلاقه القانونيه تسمح بتعميم وسيط الأعتراف من خلال أتجاهين أساسيين وهما: أولاً: التعيين، وثانياً: توسيع مجال الحقوق، فمن جهه سيكون للحق مضامين ماديه التي ستسمح من الناحيه القانونيه بمراعاة تباين حظوظ الفرد في تحقيق الحريات المضمونه.
3. التضامن: تعد رؤية(هونيث) للتضامن بكونه الصوره الأكثر أكتمالاً من العلاقه العمليه بين الذوات، لتحقيق مقصد أساسي يتمثل في إقامة علاقه دائمه بين أفراد المجتمع، بحيث يتمكن كل فرد من التأكد من أنه يتمتع بمجموعه من المؤهلات والقدرات التي تسمح له بالأنسجام مع وضعه الأجتماعي، والتضامن هو الذي يسمح للأفراد بتحقيق: ذواتهم من خلال علاقات الأعتراف المتبادله، فالأنسان بحاجه إلى بناء علاقه إيجابيه مع الأخر، وهي علاقه ينبغي أن تبنى على ضرورة الأعتراف بوجوده والتضامن معه، والتضامن عند (هونيث) أتخذ كذلك دلالة الأحترام المتبادل. ينظر: كمال أبو منير، النظريه النقديه لمدرسة فرانكفورت، من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، الدار العربيه للعلوم، ط1، لبنان، 2010، ص ص 108-109 ،132، 149.

[1] أكسل هونيث، الصراع من أجل الأعتراف: القواعد الأخلاقيه للمآزم الأجتماعيه، تعريب: (جورج كتوره)، المكتبه الشرقيه، بيروت، 2015، ص ص 174-175.

[*] بول ريكور: واحد من كبار فلاسفة العصر الحديث ولد في 27/فبراير/1913، بمدينة فالنس الفرنسيه، بالفلسفه ينحدر من عائله بروتستانتيه، حصل على الأجازه في مادة الفلسفه وقام بتحضير شهادة الأهليه في موضوع (مسألة الله عند لاشوليي ولانيو)، عُرفت فلسفته بأنفتاحها على حقول معرفيه جمه حيثُ الوجوديه والظاهراتيه والهرمينوسيا واللسانيات والسميائيات والتأريخ والأنثروبولوجيا والبنيوية والفلسفة التحليلية وفلسفة اللغه وعلم النفس وفلسفة الدين والأسطوره، كما أن أعماله ومحاضراته خزاناً حافظاً لأفكار فلاسفة أمثال أرسطو وأفلاطون وأوغسطين وهيدغر وغيرهم، أنها فلسفه فرنسيه /أمريكيه تمحي عندها الحدود والعصور لتحاور الفلسفه الأغريقيه والألمانيه والأنكليزيه، ومايعطي لهذه الفلسفه فرادتها وعيها التام بعدم خلط صوت الفيلسوف بصوت الفقيه أو رجل الدين، (العلماني المؤمن) وقولها بالتأويليه(الهرمينوسيا) كمسار موصل إلى حلول عمليه للمشاكل المطروحه على صعيد السياسه والقانون والأدب. يُنظر: مجموعه من الأكاديميين العرب، موسوعة الأبحاث الفلسفيه للرابطه العربيه الأكاديميه للفلسفه، الفلسفه الغربيه المُعاصره، ط1، دار الأمان، الرباط، 2013، ص ص 1255-1256.

[2] الزوواوي بغوره، الاعتراف من اجل مفهوم جديد للعدل: دراسه في الفلسفه الاجتماعيه، دار الطليعه للطباعه والنشر، بيروت،٢٠٠٢، ص ص 55، 59.

[**] جاك دريدا(1930-2004): فيلسوف فرنسي ذو أصول جزائريه مؤسس مابعد البنيويه التفكيكيه المُرتبط بالمشروع الماركسي من جهه وبالتفكيك كأستراتيجيه لتفكيك الميتافيزيقا مما حمله لتفكيك منظومة الفكر الغربي برفض مركزية اللوغوس وميتافيزيقا الحظور ومركزية الصوت وغيرها، ويعد(أطياف ماركس) و(الكتابه والأختلاف) و(أحادية الآخر اللغوي) أهم مؤلفاته. يُنظر: جون ليتشه، خمسون مُفكراً أجتماعياً معاصراً المنظرون المعاصرون، ط1، ترجمة: محمود محمد حلمي، الشبكه العربيه للأبحاث والنشر، بيروت، 1970، ص ص 221-222.

فالصفح لاينبغي أن يكون طبيعياً ولامعيارياً ولاتطبيعياً، عليهِ أن يظل إستثنائياً وخارقاً في الأحتكاك مع المستحيل، كما لو كانَ يقطع المجرى العادي للزمنيه التأريخية، وحتى تتسنى لنا المُقاربة من مفهوم الصفح ذاته، فإن ذلكَ يقتضي منا ضرورة البدء بالأعتراف بأن هناك مالا يقبل الصفح)) [1]

أما الفيلسوف الأمريكي (جون راولز) فقد خصص جزءاً من كتابة المؤثر الذي حمل عنوان(نظرية العدالة) للبحث في مشكلة ما إذا كان ينبغي للمجتمع القائم على العدل أن يتسامح مع المتعصب أم لا، كما يعرض أيضاً لأحدى المشكلات ذات الصلة وهي أحقية الفرد المتعصب في أي مجتمع في التقدم بشكوى إذا لم تتم مسامحته من عدمها، ويخلص راولز إلى أن المجتمع القائم على العدل يجب أن يكون متسامحاً، وبناءً عليه يجب التسامح مع المتعصب وإلا سيتحول المجتمع في هذه الحالة إلى مجتمع متعصب وغير عادل[2]، ويخفف راولز من وطأة هذا الأمر بتأكيده على أن المجتمع ومؤسساته الإجتماعيه لديهم الحق في أنتهاج مبدأ تأمين الحمايه لأنفسهم، الأمر الذي يعد بديلاً عن مبدأ التسامح، ومن ثم يجب التسامح مع المتعصبين ولكن بقدر معين من التحفظ الذي لايشكل أية خطورة على المجتمع القائم على التسامح ومؤسساته الإجتماعية، أي أنه ناقش مايمكن أن يعد من نتائج التسامح أو الأنتقال من التسامح كفكره إلى مسألة قدرة التسامح مع غير المتسامحين وذلك بطرحه سؤالين، الأول: هل ينبغي للجماعات غير المتسامحة ألا تتذمر عندما لايجري التسامح معها؟ والجواب: إن الرجوع إلى القاعدة الذهبية عامل الناس بما تحب أن تُعامل به.[3]

والسؤال الثاني: هل الجماعات والحكومات متسامحة حق التسامح مع غير المتسامحين؟

والجواب: حين لايتهدد سريان العدل والدستور، فمن الأفضل التسامح مادام الدستور أمناً، فلا داعي لقمع حرية عدم التسامح.[4]

أما يورغن هابرماس فقد تشكل سؤال التسامح لديه ضمن مُعطيات تأريخية وأجتماعية وسياسية، وفكرية، ودينية هيأت لهذا الصوت الفكري والفلسفي، بأن يعلن صراحة رفضه للوضع الذي تعيشه أوروبا في جو من الصراع الديني والعرقي والعسكري بينَ الأمم، لاسيما مع مُخلفات الحرب العالمية الثانية التي عادت بأوروبا إلى عصور مُظلمة من التخلف وإلى قرون بعيدة إلى

---

[1] نقلاً عن: عبد السلام إبراهيم البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص46.

[2] عبدالله محمد علي الفلاحي، التسامح وأبعاده الحضاريه في الفلسفه الغربيه: قراءه نقديه لأشكالية العلاقه بين النظريه الممارسه، مجلة الأستغراب، العدد 22، ص301.

[3] المصدر نفسه، الصفحه نفسها.

[4] عبدالله محمد علي الفلاحي، مصدر سبق ذكره، ص302.

الوراء سبقتا فترة الإصلاح الديني التي جاءَ بها مارتن لوثر، لذلكَ دعا إلى فتح سُبل الحوار بينَ الديانات وأعتماد مبدأ التشاور وفتح طاولة النقاش بينَ مُختلف هذهِ الفصائل الدينية لتقريب وجهات النظر بينهما.[1]

شددَ هابرماس على ضرورة إقرار **البينذاتيه**(علاقة التفاعل بين ذاتين) في العلاقات الإجتماعية وهو الأمر الذي جعله ينظر إلى التسامح كفضيلة سياسية أي كتسامح من نوع آخر ويقصد بالأساس تسامح العلمانيين مع المؤمنين ممايجعله يتجاوز منطق النظرة الأحادية، فإذا كان التسامح الديني في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يشدد على ضرورة أحترام المتدينين والمؤمنين لعقائد وأفكار العلمانيين وغير المؤمنين، فأننا اليوم وعلى حد قول هابرماس بأمس الحاجة إلى (التسامح المعكوس) أي تسامح العلمانيين وغير المؤمنين مع المؤمنين في مجال التعبير عن القناعات الدينيه في الفضاء العمومي، شريطة أستبعاد الجماعات الدينية والكنائس والمؤمنين للعنف.[2]

من خلال ماتقدم نستنتج بأنَ مفهوم التسامح هو مفهوم قديم أُعيد طرحه في سياق الأحداث السياسيه والتحولات التي شهدتها أوروبا والعالم الغربي المُعاصر ولاسيما بعدَ ظهور مابعدَ العلمانية التي تدعو إلى الإنفتاح والحوار والتعدديه وقبول الآخر المُختلف والتعايش معهُ مما أستلزم إعادة النظر في مفهوم التسامح لكي يستجيب للمُتغيرات المعاصرة، وقد عبرَ عن ذلك هابرماس بقوله: (إنَ المضمون الأجتماعي والسياسي للتسامح لم يعد صالحاً لواقعنا المُعاصر لأنَ سياق الحروب الدينية التي مزقت أوروبا والغرب عامة لم تعد شروطها قائمة بفضل التغيرات الحاصلة في عُمق الدين في حد ذاته، لذلكَ يتوجب إعطاء مضمون جديد للتسامح يستجيب للمُتطلبات المُعاصرة).[3]

المبحث الثاني: التعددية الثقافية

تعد التعددية الثقافية ظاهره مُجتمعية قديمة قدم المُجتمعات البشرية، كما أنَ تناولها بوصفها مفهوماً فلسفياً في الخطاب الفكري، وأداة عمليه في سياسات الدول، وواقعاً أجتماعياً معيشاً ليسَ وليد العالم المُعاصر فقد تعاملت معها العديد من الدول الكبرى حتى قبل الأمبراطورية الرومانية والدولة العثمانية اللتين تعدان نموذجين تأريخيين للدولة القائمة على التعددية الثقافية، على أنَ التعددية الثقافية أتخذت في العالم الذي أنبثقَ عن الحرب العالمية الثانية إطاراً أيديولوجياً ومفهوماً فلسفياً للتعامل مع التنوع الثقافي والتمايز الحضاري في المجتمعات الغربية التي أستقبلت موجات من المُهاجرين ذوي الثقافات المُختلفة

---

[1] رويدي عدلان، سؤال التسامح بين اللحظه الدريديه واللحظه الهابرماسيه، ص100، في2021/9/23:
https://www.asjp.cerist.dz.

[2] العلوي رشيد، هابرماس والحاجه إلى مجتمع مابعد العلمانيه: لاتراجع عنها ولكن أعادة النظر في مقوماتها الحديثه ضروره، في14/ك2016/2: https://www.aawsat.com

[3] العلوي رشيد، للأستزاده يُنظر: يورغن هابرماس وجوزف راتستغر، جدلية العلمنه والعقل والدين، مصدر سبق ذكره، ص ص61-62.

جذرياً عن الثقافة الغربية، وهذا ماتأكد في ظل ظاهرة العولمة التي كانَ من تجلياتها تنامي حركة تنقل الأفراد على نطاق واسع من مُجتمع لآخر، وعليه بلغَ التبادل والتنوع الثقافي داخل المُجتمعات مستويات لم تعرفها المُجتمعات البشرية في الماضي[1]، مما شكلَ تحدياً للعلمانية التي رأت في التعددية الثقافية تهديداً للهوية الوطنية ودعم مُتطلبات التكامل ضد الحق في الأختلاف أما في إطار مابعد العلمانية فقد عدت مُرتكزاً فكرياً مُهماً لضمان التنوع الذي يبرز من خلال مايُسمى بالتعددية الثقافية.

وعليه أنقسمَ هذا المبحث على مطلبين أساسيين هُما:

المطلب الأول: مفهوم التعددية الثقافية وتطورها.

المطلب الثاني: التعددية الثقافية مُرتكزاً فكرياً لمابعدَ العلمانية.

المطلب الأول: مفهوم التعددية الثقافية وتطورها

تعرف التعددية الثقافية بأنها: نظرية وسياسة في التعامل مع التنوع الثقافي، بحيث يستند إلى فكرة أقتسام السلطة مابينَ الجماعات الثقافية في مُجتمع ما، وعلى أساس المُساواة والعدالة الثقافيتين، والأعتراف رسمياً بكون تلكَ الجماعات مُتمايزة ثقافياً ومن ثُمَ تطبيق ذلكَ عملياً من خلل سياسات مُعينة تُميل إلى مُساعدة تلكَ الجماعات والتعزيز من تمايز كل منها ثقافياً.....أما من حيثُ كونها سياسة وهي عادةً ماتعرف بتسمية سياسة التعددية الثقافية فهي من قبيل آليات عمل تهدف إلى مُعالجة الحرمان بشكل عام.[2]

ويُمكن القول: بأنَ مفهوم التعددية الثقافية ذات معان وتعاريف عدة، وذلكَ بحُكم تنوع مجالات التعددية الثقافية، فضلاً عن تعدد زوايا النظر إليها ويُمكن توزيع تلكَ التعريفات على ثلاثة أقسام أساسية:

الإتجاه الأول: يرى أنَ التعددية الثقافية هي أيديولوجيات حيث لاتقتضي العداله الأجتماعية بأن يعامل الأفراد على أنهم متساوون سياسياً وحسب بل التعامل أيضاً مع مُعتقداتهم الثقافية على أنها مُعتقدات صائبة بصورة متساوية، وأن تتم مأسستها في المجال العام، أي أنَ الهدف من التعددية الثقافية يتمثل بتشكيل مُجتمع تكون فيه كافة الجماعات العرقية والأثنية

---

[1] محمد أمين بن جيلاني، التعدديه الثقافيه وبناء الدوله الأمه في أوروبا: رؤيه هابرماسيه، المجله الجزائريه للأمن والتنميه، العدد التاسع، الجزائر، 2016، ص214.

[2] حسام الدين علي مجيد، أشكالية التعدديه الثقافيه في الفكر السياسي المُعاصر: جدلية الأندماج والتنوع، مجلة المستقبل العربي، العدد378، آب، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت، 210، ص24.

والقومية قادرة على أن تكون جزءاً لاينقسم عن المُجتمع بصورة متساوية دون الحاجة إلى قيامها بالتخلي عن خصائصها وهوياتها المُتمايزة.[1]

الإتجاه الثاني: هو الإتجاه الذي يرى أنَ التعددية الثقافية هي تجربة حياة، أي هي تجربة العيش في مُجتمع أقل أنعزاليه وضيقاً في الأُفق وأقل تجانساً وأكثر حيويه وتنوعاً، أي تجربة عيش في مُجتمع تعددي ومُتسامح فكرياً ومُتنوع في تكوين أحترام الناس وإيلائهم التقدير والأهتمام من خلال الأعتراف بحقوقهم في أختيار طريقة الحياة التي يريدون عيشها.[2]

الأتجاه الثالث: يُشير إلى أنَ التعددية الثقافية هي سياسة عامة أي أنها سياسة معينة بتلبية أحتياجات الجماعة الثقافية على صعيد التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية.[3]

وبسبب أتساع المُصطلح نتجت نظريتان رئيستان تضمنتا سياستين مُختلفتين إحدهما (التعددية الثقافية الصلبة) والأُخرى (التعددية الثقافية الرخوة)، أما الأولى فمثلها المُفكران الكنديان ويل كيمليكا[*] وتشارلز تايلور، إذ قدم الأول رؤية تتضمن أحترام موروث التعدد الثقافي[4]، أما تايلور فقد أكدَ على الخلفيات الثقافية الثابتة من اللغة والتقاليد والمُعتقدات الدينية والثقافية مع أحقية المُمارسة العلنية ضمن النسيج الوطني المُجتمعي[5]، والأثنتان تقومان على مبدأ الحقوق الإنسانيه والحركات المدنية والمُشاركة الديمقراطية بما يُمثل تكافؤ الفرص وأقتسام السُلطة والمُشاركة في الحياة السياسيه والتوزيع العادل للموارد الأقتصادية والخدمات العامة من دون أضطرار الأقليات إلى إخفاء أو أنكار هويتها الثقافية.[6]

أما نظرية (التعددية الثقافية الرخوة) التي قدمها بروس أكيرمان-عالم القانون الدستوري الأمريكي-فتقوم على أساس توسيع آفاق التعليم وتطويرها على نحو يعكس إسهام الأقليات وأنجازاتها الثقافيه[7]، وقد تأثر هذا المُصطلح بالتراث الأمريكي في نظريته

---

[1] حيدر الجراح، الديمقراطيه والتعدديه الثقافيه، في 24/ت1/2016:

https://www.annabaa.org/Arabic/reference shirazi/8384

[2] حيدر الجراح، مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر نفسه.

[*] ويل كيمليكا: فيلسوف مُعاصر في أمريكا الشمالية مُتخصص في قضايا الليبراليه السياسيه ومفهوم المواطنه، ركزَ جل جُهده على البحث في تطوير العلاقه بين المواطنه والمُجتمعات مُتعددة الثقافات، نالَ شهادته الجامعيه في الفلسفه من جامعة كوينز عام 1984 وشهادة الدكتوراه من جامعة أكسفورد عام 1987. يُنظر: عبد الكريم عُثمان علي، معالم الرحمه بينَ الأسلام والتعدديه الثقافيه، المؤتمر الدولي عن الرحمه في الأسلام، كلية التربيه، جامعة وادي النيل، السودان، ص156، في2021/9/26: https://www.alukah.net

[4] ويل كيمليكا، أوديسا التعدديه الثقافيه (السياسات الدوليه الجديده في التنوع)، ج1، د.ط، ترجمة: أمام عبد الفتاح، المجلس الوطني للثقافه والفنون والآداب، الكويت، 2011، ص89.

[5] المصدر نفسه، ص90.

[6] حسام الدين علي مجيد، مصدر سبق ذكره، ص88.

[7] المصدر نفسة، ص٩١.

الديمقراطية المُتعددة الأصول وأبراز مُمثليها، ربرت دال، ويقترن مُصطلح التعدد الثقافي عادةً بمُصطلح(التنوع الثقافي)، والأثنان يُمثلان رؤية حديثة تنظر إلى الثقافة الأنسانية في كليتها ووحدتها العضوية مع الإعتراف بالتعدد داخل هذه الشمولية، فضلاً عن الهويات الثقافية التي أستوعبت مبدأ (أنَ الجماعات المحرومة أو الأقليات القومية أو الإثنية والدينية هي مُكونات إجتماعية أصيلة في الواقع المعاش، ويبدو أنَ الهوية تتشكل في ضوء التعدد لأنها تحتاج إلى الآخر كي تستقل عنهُ،وفي ضوء ذلكَ جاءَت التعددية الثقافية لتعرض قضية الثقافه وقضية الهوية عبر موضوعات ذات طابع ثُنائي جدلي

تعكس موضوعات مابعد الكولونيالية [*] مثل الأعراف والأجناس واللون والأدب الأمريكي والأدب الأفريقي والشرق والغرب بما يعكس أيديولوجيات مُتنوعة.[1]

والتعددية الثقافية شأنها شأن أية فكرة أُخرى لها أرهاصات وجذور تبلورت بموجبها حتى أصبحت تياراً فكرياً، وفي هذا الإطار يُمكن تحديد مرحلتين أسايتين عرفتها التعددية الثقافية وهُما:

مرحلة التعددية التقليدية: تمتد هذهِ المرحلة حتى القرن التاسع عشر وقد تميزت بكون النزعة الأُحادية الأخلاقية فيها كانت ماتزال حاكمة لأطروحات الفكر الليبرالي وهو في مرحلته الكلاسيكية، والنزعة الأحادية الأخلاقية هي الصفة الغالبة على الفكر السياسي منذُ العصور القديمة وتقوم على فكرة رئيسه مفادها: إنَ البشر متساوون لكونهم يتقاسمون طبيعة إنسانية واحدة مما يعني أنَ الحياة الكريمة هي الأُخرى واحده فيما يخص المجتمع،وتبعاً لذلك فإنَ هذهِ الطبيعة الإنسانية المُشتركة تُشكل الأساس الذي يستند إليه كل من مبدأي المُساواة والتطابق الأخلاقي مابين بني الإنسان.[2]

---

[*] مابعد الكولونيالية: يتناول مفهوم مابعد الكولونياليه آثار الأستعمار على الثقافات والمُجتمعات، ولمُصطلح مابعد الكولونيالي بحسب أستخدام المؤرخين له في الأصل عقب الحرب العالميه الثانيه في سياقات مثل"دوله مابعد الكولونياليه"معنى تأريخي تسلسلي واضح إذ يُشير إلى فترة مابعد الأستقلال، كذلك فأنَ هذا المُصطلح أُستخدمَ كطريقه لتنظيم نقد للأشكال الإجماليه للتاريخانيه الغربيه، كمُصطلح يتألف من دمج مُصطلحين لفكره معدله عن ال(طبقه)، كمجموعه فرعيه لكل من مابعد الحداثه ومابعد البنيويه، ولاشكَ أنَ الجدل سيستمر طالما أن مُصطلح "مابعد الكولونياليه"، بحسب ما حاجّ "ستيفن سليمون"، يُستخدم الآن في مجالاته المُتنوعه لوصف مجموعه غير مُتجانسه بصوره لافته للنظر من المواقف والمجالات الأحترافيه والمشروعات النقديه. يُنظر: بيل أشكر وفت وآخرون، دراسات مابعد الكولونياليه(المفاهيم الرئيسيه)، ط1، ترجمة: أحمد الروبي وآخرون، تقديم: كرمه سامي، المركز القومي للترجمه، القاهره، 2010، ص ص282، 285.

[1] وحيد صاحب حسن، رواية التعدد الثقافي دراسه في المفهوم وتطبيقاته، مجلة القادسيه للعلوم الأنسانيه، حزيران، 2020، في2021/9/26، https://www.wameedalfikr.com

[2] حسام الدين علي مجيد، مصدر سبق ذكره، ص138

ويقتضي ذلكَ أن يتم إخضاع طرق حياة البشر جميعاً إلى نموذج واحد مُعين وإلا فإنَ للآخرين أي (دُعاة هذا النموذج)، الحق الشرعي في السيطره عليهم وإرشادهم بالقوة إلى الصواب، ويشترك في هذا النمط من التفكير الأطروحات الليبرالية وغير الليبرالية للكثير من المُفكرين أمثال ألكسي دي توكفيل، كانط، هيجل، وكارل ماركس.[1]

لكن هذا التوجه الفكري بدأ يفقد هيمنته مع بروز الإتجاه التعددي في الفكر الليبرالي الذي من أهم رواده مونتسكيو وفيكو[*]، فقد سعى كل منهم إلى قطع صلاته مع التقاليد الراسخة للأحادية الأخلاقية، وإقامة الأُسس للبديل التعددي، إذ أدركوا بأنَ البشر يولدون ضمن إطار مُجتمعاتهم الثقافيه التي تعمل على تشكيل شخصياتهم وطبيعتهم وكذلكَ تعمل مُختلف الثقافات على أعادة تشكيل الطبيعه الأنسانيه المُشتركه بطرق مُتباينه ولهذا يظهر البشر إلى الوجود وهم مُتشابهون ومُختلفون في آن واحد.[2]

مرحلة التعددية الثقافية: يُمكن تقسيم هذهِ المرحله بدورها إلى مرحلتين أساسيتين، **المرحله الأُولى** صاحبت الحرب العالميه الأولى وكانَ زعيمها الأمريكي هوراس كولين الذي شكّل أتجاهاً فكرياً مُعارضاً لظاهرة أرهاب الأجانب التي أصابت المُجتمع الأمريكي خلال فترة الحرب العالميه الأولى، إلى جانب وقوفه ضد تطبيقات فكرة بوتقة الصهر خلال العشرينيات من القرن العشرين التي بموجبها تم أكراه الجماعات الثقافيه على الأنصهار والأندماج في الثقافه المُهيمنه للأكثريه، وفي المقابل تمسك كولين بحق الجماعات المُهاجره في المحافظه على تماسكها وأستقلاليتها الذاتيه[3]، وقد أستند كولين في هذهِ المرحله التي لم تدم طويلاً بسبب التضييق الأيديولوجي الممارس على مثل هذهِ الأفكار التي رأتها مُعظم الأيديولوجيات هدماً وتفكيكاً لمفهوم الأمه، أستندَ كولين إلى فكره مفادها أنَ التشابه الطبيعي للبشر في حاجياتهم الأساسيه لايعكس بالضروره ذلكَ الأنموذج الموحد الذي تفرضه الدول، ولهذا نجده يدعوا إلى مايسميه الوحده في إطار التعدديه.[4]

---

[1] نقلاً عن: ساره غربي، التعدديه الثقافيه وسياسات الهويه: دراسه في ثُنائية الوحده والتعدديه، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، مقدمه إلى كُلية الحقوق والعلوم السياسيه، جامعة باتنه، الجزائر، 2018، ص49.

[*] جامباتستا فيكو: فيلسوف أيطالي ولد في العام 1668 في كنف عائله فقيره، وقد ظلّ غير معروف في زمانه حتى خمسين عاماً بعدَ وفاته، لما غلب على أفكاره من صعوبه وتعقيد. يُنظر: محمد جمال طحان، تأريخ الحضاره الأنسانيه عبر أعلامها، د.ط، صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص159.

[2] حسام الدين علي مجيد، مصدر سبق ذكره، ص137، كذلك شتيوي الغيثي، ميادين التغيير: أوطان تنقصها الأسئله، مدارك، دبي، 2014، ص142.

[3] المصدر نفسه، ص143.

[4] نبيل محمد صغير، أستراتيجيات التعددية الثقافية: دراسة في النظريه النقديه لسيلا بن حبيب، 2013/5/9، https://www.Sudaress.com/Hurriyat/108586

أما **المرحلة الثانية** فقد كانت في الولايات المُتحده الأمريكيه في مُنتصف الثمانينات وبداية التسعينيات إلى وقتنا الحالي، إذ كانَ المُجتمع الأمريكي ولايزال يعيش حالة التنوع الثقافي والأثني ولهذا كانَ مُعظم مُفكري هذهِ المرحله أمريكيين أمثال: جوديث بتلر(*) ونانسي فريزر(**) وأكسل هونيث الذينَ جمعتهم عدة كُتب ودراسات حاولوا من خلالها التنظير لهذه التعددية الثقافية، وأهم مايميز المرحلة الثانية هو أرتباطها زمنياً بمرحلة مابعد الحداثة وبفكرة النسبية الثقافية، فيما يخص نظرية مابعد الحداثة التي برزت في السبعينيات من القرن العشرين أرتكز مبدأها الأساسِ على فكرة التحول الأجتماعي، وكذلكَ التحول الثقافي والفكري من الحداثة إلى مابعد الحداثة أي بمعنى أنَ المُجتمعات الحديثة كانت ترى من زاوية كونها قد شُيدت بواسطة التصنيع والتضامُن الطبقي، بحيث يتم فيها تحديد الهوية الإجتماعيه من خلال مركز المرء داخل نظام الأنتاج بذاته، أما مُجتمعات مابعدَ الحداثة فهي مُجتمعات معلوماتية تتميز بكونها مُتشظية وتعددية إذ يتحول الأفراد فيها من مُنتجين إلى مستهلكين مع أستبدال النزعة الفردية فيها بالولاءات العرقية والدينية والأثنية[1]، هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد أخذت التعددية الثقافية من خلال تفاعلها وأمتزاجها بطروحات النسبية الثقافية فكرة النسبية في التعامل مع الثقافات، هذه الفكره تعني أنه لايُمكن تقييم ثقافة ما وتكوين تصور عنها إلا بصورة نسبية، ووفقاً لمعايير تعدد الثقافة بذاتها، لا المعايير الخاصة بثقافة أُخرى كذلك أخذت منها المنظور القائل بأن السلوك الأخلاقي لثقافة ما هو سلوك نسبي من الناحية الثقافية إذ لايُمكن تقييمه من قبل الذين لاينتمون إلى الثقافة نفسها.[2]

وهكذا نجد أنَ التعددية الثقافية قد خضعت للتطور على وفق مُعطيات البيئات السياسية والأجتماعية والثقافية التي نمت فيها، فهُناك تباينات واضحه في التعامل مع التعددية الثقافية بحسب المُكون الديمغرافي والسياسي الذي يشكل في مجموعه عدة تباينات ثقافية إلى درجة أن هذه التباينات الثقافية مُتعددة لدرجة يصعب التعامل معها أحياناً.[3]

(*) جوديث بتلر: أبرز زعماء النظريه النقديه(الجيل الثالث) وهي يهوديه أمريكيه ذات أصـول روسـيه- مجربه، ولدت يوم24 فبراير1956 بكليفلاند بولاية أوهايو، وأهتمت بالفلسفه السياسيه والأجتماعيه ونظرية الأدب والدراسات الثقافيه والجنسانيه والنوع الأجتماعي والهويه، حصلت سنة1984 على أطروحة الدكتوراه من جامعة يال، حولَ مفهوم الرغبه عندَ هيغل، ونشـرت رسـالتها سـنة 1987 تحت عنوان(ذوات راغبه: تأملات هيغليه حولَ فرنسـا القرن العشـرين) وطورت فيها فهماً جديداً للعلاقه بينَ الرغبه والأعتراف(دمجٌ لفكر أسبينوزا وهيغل).يُنظر: رشيد العلوي، الفلسفه بصيغة المؤنث، د.ط، د.م، مؤسسة هنداوي للنشر2018، ص33.

(**) نانسي فريزر(1947): أستاذة الفلسفه والعلوم السياسيه في المعهد الجديد للبحث الأجتماعي بنيويورك، ورئيسة تحرير مجلةConstellations (وتُعني الكوكبه أو النُخبه)، وهي مجله عالميه خاصه بالنظريه النقديه والديمقراطيه، ومن أهم أعمالها ما العداله؟ الأعتراف والتوزيع2005. يُنظر: الزواوي بغوره، الأعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل (دراسه في الفلسفه الأجتماعيه)، ط1، دار الطليعه للطباعه والنشر، لبنان، 2012، ص113.

(1) نقلاً عن: ساره غربي، مصدر سبق ذكره، ص52.

(2) حسام الدين على مجيد، مصدر سبق ذكره، ص149.

(3) عبد الكريم عثمان علي، معالم الرحمه بينَ الأسـلام والتعدديه الثقافيه، المؤتمر الدولي عن الرحمه في الأسـلام، كلية التربيه/جامعة وادي النيل، السـودان، ص160، في2021/9/26: https://www.alukah.net

المطلب الثاني: التعددية الثقافية مُرتكزاً فكرياً لمابعدَ العلمانية

من المُرتكزات الفكرية المُهمه لمابعدَ العلمانية التعددية الثقافية التي تعد السمة الأساسية لمفهوم مابعدَ العلمانية بتأكيدها على التعددية الثقافية التي تتيح المجال أمام تعايش مُختلف الأديان والتقاليد والأفكار الفلسفية في مرحلة زمنية واحدة، وفي أغلب الأحيان هذه الفترة الزمنية تكون في إطار مُجتمع غربي.[1]

يذكر عالم الأجتماع الإيطالي ماسيمو روزاتي أنَ((مُجتمعاً مابعد علماني حقيقي هو مُجتمع مُتعدد الأديان حيثُ توضع التقاليد الأصلية في البلاد مع المُجتمعات الدينية المُهاجرة إليها، بكلمات أُخرى أنَ التعددية الدينية جزء من الظروف الأجتماعية للمُجتمع مابعدَ العلماني))[2]، وفي هذا الأطار حاولَ هابرماس حل النزاع مُقترحاً فتح حوار بين الدين والعلمانية يتعلق بأشتمال الأقليات الأجنبية في المُجتمع المدني، وبذلكَ تشجيع أعضاء المُجتمع على المُشاركة الفعالة في الحياة السياسية وعن طريق الديمقراطية التشاركية التي تتضمن مبدأ الأحترام المُتبادل بين الثقافات الإنسانية المُتنوعة في نطاق العملية السياسية وبما يخلق نوعاً من التوحد الثقافي الذي لايلغي ثقافات معينه لضعف هيمنتها السياسية، بل يفتح آفاقاً جديدة لتأقلمها في نطاق أختلافاتها وتباياناتها عبر شبكة تحاورية مُشتركة.[3]

على الرغم من أن التعدديه الثقافيه والقيم المُرتبطه بها كانت من الشعارات البارزه التي رفعتها المُجتمعات الغربية كملمح رئيس يعبر عن ثقافتها في الثلث الأخير من القرن العشرين إلا أنَ أديس دودريجا[*] زعمَ أنهُ قد لحقَ بها العديد من التغيرات التي أفضت إلى تراجعها على المُستوى الواقعي حتى لو كانت مازالت حاضرة على مُستوى الشعارات، مُشيراً إلى أن واحدة من أسباب هذا التراجع تعود إلى وجود علاقة بين عملية الهجره إلى الغرب وتغيير الهوية في مُجتمعات الأقليات الدينية المُهاجرة الجديدة بشكل عام والمُجتمعات الأسلاميه بشكل خاص[4]، هذه الهويه الجديده التي كانَ من المُمكن أستيعابها في الغرب وهي نتاج سيادة قيم التعددية الثقافية واجهت مُعارضة كبيرة نتيجة العمليات الأرهابية التي أرتكبت بإسم الإسلام والصورة الذهنية التي تكونت عن مُجتمعات (الأقليات المسلمة) بوصفها مقاومة لفكرة الإندماج والتكامل وتتعارض مع قيم المُجتمع الغربي.[5]

---

(1) Rosi Braidotti Bolette Blaagaard Tobijn de Graauw and Eva Midden, Op.cit, P.14.

(2) نقلاً عن: محمود حيدر، مصدر سبق ذكره، ص61.

(3) وحيده صاحب حسن، مصدر سبق ذكره.

(*) أديس دودريجا: أستاذ بكلية العلوم الأنسانيه واللغات والعلوم الأجتماعيه، جامعة جريفيث/كوينزلاند/أستراليا، تدور أبحاثه حولَ الأقليات المُسلمه في الغرب، المرأه، اللاهوت، والفلسفه الأسلاميه. يُنظر: أديس دودريجا، كيف ساهمت الأسلاميه في تراجع قيم التعدديه الثقافيه في الغرب، ترجمة: بدر الدين مصطفى، مؤمنون للدراسات والأبحاث، 2020، ص2.

(4) المصدر نفسه، ص3.

(5) Rosi Braidotti Bolette Blaagaard Tobijn de Graauw and Eva Midden, Op.cit, Pp.24-25.

بعدَ أحداث (11/أيلول) ظهرَ سؤال ومازالَ قائماً إلى اليوم لدى الباحثين الغربيين هو: هل المسلمون في الغرب موالون للغرب أم موالون لجذورهم التأريخية؟ وقد عمل الجناح اليميني السياسي

والقيادات المدنية في محاولة فصل المسلمين في الغرب عن المُجتمع وذلكَ بتحقيق أمرين:[1]

الدمج بينَ الإسلام والإرهاب وجعل الإسلام قرين الإرهاب.

تعزيز الإنشطار في المُجتمع المُتنوع ثقافياً، وذلكَ بتعزيز القيم المسيحية وإشاعة مفهوم (الإسلاموفوبيا) ووصف الإسلام بأنهُ غير قادر على الإنسجام مع مُتطلبات الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان.

وليسَ ذلكَ فقط بل ظهرَ توجه جديد يرمي إلى مُهاجمة التعددية الثقافية بسبب عدم قدرتها على الحفاظ على الحرية وتوليد الإندماج الاجتماعي، التي تزعم أنها تُحافظ عليه، وقد تمَ تبرير تراجع التعددية الثقافية وعودة الإستيعاب على أساس تعارض التعددية مع الحُريات الأساسية التي تُحدد المُجتمع الأوروبي: حرية تقرير المصير الفردي، وحرية المرأة والتحرر من الأرهاب.....الخ.[2]

ومن بينَ مُنتقدي التعددية الثقافية الليبرالية بريان باري[*] الذي أكدَ بأنه مادامت الليبراليه تقوم على أساس المُساواة بينَ الجميع فلا داعٍ لمنح حقوق خاصة.[3]

وهكذا ظهرَ مُصطلح ومفهوم (مابعدَ التعددية الثقافية) أو (التعددية الثقافية النقدية) للتأكيد على المُطابقة والتماسك والهوية الوطنية التي لاتنفصل كلياً عن خطاب يقدر التنوع، إذ تسعى سياسات وخطاب مابعد التعددية الثقافية الحصول على الإتجاهين كليهما: هويه وقيم مُشتركة مقترنة بالأعتراف بالأختلافات الثقافية (إلى جانب الأختلافات القائمة على الجنس والجندر والعمر).[4]

ترتكز نظريات مابعدَ التعددية الثقافية حولَ مفهوم العالميه وهو حق للدخول في المُجتمع العالمي والأعتراف بالحق في المُشاركة في المداولات العامة، أن من أهداف أن التعددية الثقافية النقدية هي مواجهة عمليات الفصل والأقصاء التي يُفترض حدوثها في

---

[1] Rosi Braidotti Bolette Blaagaard Tobijn de Graauw and Eva Midden, Op.cit, PP.24-25.

[2] علي رسول الربيعي، مابعد التعدديه الثقافيه، 2021/9/27: https://www.almothaqaf.com

[*] بريان باري(1936-2009): أستاذ الفلسفه السياسيه بجامعة كولومبيا وأستاذ العلوم السياسيه بكلية الأقتصاد في لندن، من مؤلفاته نظريه ليبراليه في العداله1973 نظريات العداله الأجتماعيه 1989، والعداله بوصفها حياداً 1995، ثم لماذا تعد العداله الأجتماعيه مهمه 2005. الموسوعه الحره، ويكبيديا، في 2021/9/26: https://ar.wikipedia.org/wiki

[3] بريان باري، الثقافه والمُساواة: نقد مساواتي للتعدديه الثقافيه، ترجمة: كمال المصري، ج2، المجلس الوطني للثقافه والفنون والأداب، الكويت، 2011، ص ص8-9.

[4] علي رسول الربيعي، مصدر سبق ذكره.

المُجتمعات المتنوعه ثقافياً مع تشجيع القيم الديمقراطيه وأحترام حقوق الإنسان من خلال التفاعل الإيجابي بينَ الجماعات والأفراد، كما تركز التعددية الثقافية النقدية على الحوار بينَ الثقافات الذي يحتوي على القيم الإنسانيه المُشتركة كالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون[1]، وقد عبرَ هابرماس عن هذه الأفكار في مشروعه المواطنه العالميه[*] إذ ركز على الفضاء العمومي الذي يُمثل المصلحة العامة والمشتركة للمواطنين فهو يجمع بين المجتمع المدني والدولة في إطار الديمقراطية التشاورية التي تكرس التواصل من خلال التفاعل بين الأطراف[2]، أما طرح الكوسمو بوليتانية فقد أكدت عليه سيلا بن حبيب[**] في طروحاتها الفلسفية والسياسية من خلال محاولة معالجتها القضايا المُعاصرة والعالمية لاسيما في تركيزها على قضية المُهاجرين واللاجئين، وقضية التجنيس فهي تحث على ضرورة تحويل مفهوم الدولة من الدولة القومية إلى مابعدَ القومية والتوجه نحوَ فكرة المواطنة العالمية التي يجب أن تهتم بحقوق الإنسان وصون الكرامة الإنسانية وحسن الضيافة في ظل الديمقراطية التشاورية، ومؤكدةً أيضاً ضرورة الأعتراف السياسي بالهويات الثقافية المُختلفة ورفض السياسة العُنصرية التي تُفضل ثقافه مُعينة على حساب ثقافة أُخرى.[3]

نستنتج من خلال ماتقدم أنَ أغلب دول العالم اليوم تتميز بالتنوع والتعدد والأختلاف وهو الأمر الذي يؤدي إلى مشكلة تصادم مصالح ومطالب الأقليات الثقافية مع الأغلبية، ومن ثم عدم أستقرار الدولة، وعليه فإنَ التعددية الثقافية في إطار مابعدَ العلمانية ستعمل على أدارة هذا التنوع بطريقة سلمية تعتمد الحوار والنقاش والتعايش السلمي من دون الحاجة إلى اللجوء للإقصاء والتهميش للأقليات الثقافية.

---

[1] ساره غربي، مصدر سبق ذكره، ص221.

[*] التي سنأتي على ذكرها في الفصل الثالث.

[2] ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظريه السياسيه والمُجتمع المدني، ترجمة: ربيع هبه، المجلس الأعلى للثقافه، 2003، ص337.

[**] سيلا بن حبيب: ولدت سنة1950 بأستنبول، وهي من أصل يهود الأتراك، تعمل بن حبيب أستاذة العلوم السياسيه والفلسفه، وتعرف بأهتمامها بالنظريه النقديه، أو مايعرف بالنظريه السياسيه النقديه النسائيه، وبحكم أنشغالها بقضايا النوع الأجتماعي(الجندر) أشتغلت مع كبار الفلاسفه والمفكرين بصيغة المؤنث، عملت كذلك مديرة برنامج الأخلاق والسياسه والأقتصاد(2002-2008)، وكانت رئيسة جمعية الفلسفه (2006-2007) للجهه الشرقيه من أمريكا، كما أنها عضوه بالأكاديميه الأمريكيه للفن والعلم منذ سنة 1995، حصلت على جائزة Emest Bloch سنة2009، وتُعتبر من الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت الألمانيه إلى جانب أكسل هونيث. يُنظر: مجموعه من الأكاديميين العرب، موسوعة الأبحاث الفلسفيه للرابطه العربيه الأكاديميه للفلسفه، الفلسفه الغربيه المُعاصره، مصدر سبق ذكره، ص ص1608، 1605.

[3] ستيفن ديلو، مصدر سبق ذكره، ص770.

المبحث الثالث: العلموية

جاءت العلموية بعد التسامح والتعددية الثقافية كمُرتكز ثالث من مُرتكزات مابعدَ العلمانية مؤكدةً على إنكار أحقية أي نمط من أنماط المعرفة بأمتلاك الحقيقة إلا في العلم، وإذا كان العلم في إطار العلمانية تمَ التبشير به على أنه سيقضي على الدين فإنه في إطار مابعدَ العلمانية عملَ على إعادة دمج الدين في المجتمع والمجال العام.

وعليه أنقسمَ هذا المبحث على مطلبين أساسيين هُما:

المطلب الأول: مفهوم العلموية وتطورها.

المطلب الثاني: العلموية مُرتكزاً فكرياً لمابعدَ العلمانية.

المطلب الأول: مفهوم العلموية وتطورها

العلموية: هي أعتبار العلم التجريبي الوسيلة الموضوعية الوحيدة التي يجب على المجتمع تحديد القيم المعيارية والمعرفية بواسطتها[1]، وتعرف أيضاً بأنها: أيديولوجية ظهرت في القرن التاسع عشر تقوم على الأيمان بمبادئ وأساليب العلم في جميع المجالات، وقد تم أستعمال مُصطلح (العلموية) للمرة الأولى من قبل الفيلسوف وعالم الأحياء الفرنسي فيليكس لي دانتس(1869-1917) مُعتبراً أنَ مُستقبل الإنسانيه سيكون في الفتوحات العلمية، ومع ذلك فإن الفلاسفة قبل فيليكس قد تنبأ بذلك كديكارت وأوغست كونت.[2]

ويعرف هابرماس العلموية بقوله: "أما العلموية-كا أفهمها أنا-هي أعتقاد العلم بنفسه، أي القناعة بأنه لم يعد بأستطاعتنا أعتبار العلم كأحد الأشكال المعرفية الممكنة وبأنه يجب علينا بالعكس من ذلك أعتبار العلم والمعرفة بوصفها الشيء نفسه".[3]

أما الخصائص والسمات للعلموية فهي:[4]

الإفراط في الوثوق والأعتماد على العلم وقدراته، الذي يبلغ أحياناً حد التقديس، وإضفاء هاله من التبجيل عند الحديث عن العلماء وطرائقهم.

الدفع بأتجاه توسع العلم وتغوله وأستباحته لمُختلف الحقول والمجالات.

---

[1] أبراهيم الرماح، العلموبه ونقادها، تحرير: سهام سايح، 2021/9/30: atharah.com-of-Scientism

[2] عطار أحمد، تجديد العقل الأنواري عندَ يورغن هابرماس، قراءه نقديه للأيديولوجيا الليبراليه المُعاصره، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، مقدمه إلى كلية العلوم الأجتماعيه، جامعة وهران، الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه، 2011، ص24.

[3] يورغن هابرماس، الفلسفه الألمانيه والتصوف اليهودي، ترجمة: نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1995، ص40.

[4] Mojtaba al-Nimr and Hameed Reza Rezaniya, Scientism in the Circle of Logical Criticism, Publisher Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies, Vol 4, No.1, No place, 2021, P.7.

الرهان على العلم وحده في حل مشكلات الإنسان والتقدم بواقعه ورفع آلامه وهمومه.

تمكنت الكنيسة من أحتلال المجال العام في الغرب لقرون، نتيجة سلطتها المعرفية ومكانتها الروحية ثم أخذت تنتشر وتتسع إلى المجالات السياسية والأقتصادية حتى أضحت لها الكلمة الأولى والأخيرة، إلى أنَ بشرَ عصر التنوير في أوروبا بنهاية الدين، وأكد فلاسفته ومؤسسوه بنزعة تملؤها الثقة على أن العقلانية هي ذروة تطور البشرية، التي ستقضي على أنماط الحياة البدائية البسيطة التي يسودها السحر والخرافات والأساطير باسم الدين، لتصبح العلمانية بعد إقصاء الميتافيزيقا الدينية ذروة سنام الحياة الحديثة.[1]

جاءت تلكَ التصورات في أعقاب خمود الصراعات التي أشتعلت بسبب ممارسات الكنيسة في الغرب التي وصفت كل من يُخالفها الرأي في أي مجال من مجالات أو جوانب الحياة بالهرطقة والكفر وأستغلت نفوذها لحيازة المزيد من المكتسبات الدنيوية لحد بلغ بيع صكوك الغفران في الآخرة من أجل تحصيل مكاسب أرضية، الأمر الذي أظهر الدين كأداة لتجميع الثروات وليس لتحقيق الخلاص الحقيقي

وهو ماوضع الدين في مرمى الإنتقادات الفكريه والفلسفية في الغرب في مُحاولة لسحب البساط من تحت أقدام الباباوات.[2] (*)

لقد كان للعلم دور محوري في الحرب ضد الدين في الغرب فقد عمل فلاسفة العقل على إحلال العلم محل الدين، فالعلم في حقيقته ثورة عمت المجتمع الغربي الحديث من جميع جوانبه الدينية، السياسية، العلمانية وأسهم بنقل الأقتصاد من الإقطاع إلى الليبرالية إذ أحدث أنقلاباً ضخماً في مضمون الحياة الإنسانيه للفرد والمجتمع وغير محتواها، فبلا شك أن ظهور العلم عاملاً من عوامل القوه أدى إلى تغيير حياة الناس وشكّلَ خطراً على تقاليدهم وأعراضهم بل قلب أُسس تفكيرهم رأساً على عقب من خلال معيارية واحدة هي معيارية العقل العقلاني.[3]

---

[1] يُنظر: -الآن تورين، نقد الحداثه، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافه، بيروت، 1997، ص16.

-طارق جلال، مابعد العلمانيه: صيرورة سؤال الدين في الغرب، في2021/2/7: www.khotwacenter.com

(*) على الرغم من كل ماتقدم فمن غير الدقيق أن يحكم على دور الكنيسه بأنهُ سلبي فقط في تكوين الأمم المُعاصره، لأن العلم الذي برز في عصر النهضه كالأدب بدأ بالكهنه، وأستمد أصوله من المشاهدات الفلكيه التي كانت تحدد مواقيت المحافل الدينيه، كما لا يُمكن القول بأن كل ماجاءَ من الكنيسه هو سلبي أو غير نافع فدور الكنيسه يرتدي مع ذلك طابعاً فالكنيسه حفظت أطاراً لبزوغ الأُمم والشعور الوطني الذي يعده البعض نشأ جزئياً عن أنحراف ديني وبهذا أرتدى الوطن دلاله دينيه فأصبح الموت في سبيله هو الموت في سبيل قضيه مُقدسه. يُنظر: جان توشار، تأريخ الأفكار السياسيه: من اليونان إلى العصر الوسيط، ج1، دار التكوين، دمشق، 2010، ص319، كذلك ول وايريل ديورانت، قصة الحضاره، م1، ج1، دار الجيل، بيروت، 1988، ص134.

[2] طارق جلال، مصدر سبق ذكره.

[3] محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفه المُعاصره، دار الثقافه، القاهره1984، ص18.

أنَ "كل سلطة مفسدة، والسلطة المُطلقة، مفسدة مُطلقة" حسب تعبيرلورد أكتون(1834-1902)، والسلطة في العصر الوسيط كانت مُطلقة وبيد الأكليروس وعُبرَّ عنها من خلال سيادة الفكرة الرئيسه للعصر الوسيط وهي فكرة الخضوع للسلطة [1]، إذ سيطرت الكنيسة على كل شيء في تلك العصور الوسطى التي كان محورها الرب أو الإله بوصفه محوراً للثقافة التي دارت حوله ونسبت إليه النشاطات الإنسانية جميعاً [2]، دون إعطاء دور رئيسٍ للعقل أو للفرد أو حتى للفلسفة خارج النطاق الذي تحدده الكنيسة وحاربت كل من قدم نظريات مغايرة لها وقضت بإعدام أجسادهم وحرق أفكارهم، وكانت تجربة غاليلو الذي أضطرَ إلى التنازل عن نظريته خوفاً من بطش الكنيسة بمثابة نموذج(تكرر كثيراً) لما كانت عليه العلاقة بين رجال العلم ورجال الدين في أوروبا، وعندما بدأ عصر العقل كتأريخ جديد مُناهض للعصور الوسطى، قدم العصر الجديد مبادئه التي أصبحت لاحقاً مبادئ للحضارة الحديثة التي تتلخص في وضع العلم مُقابل الدين، والمادة مُقابل الروح، والتجربة مُقابل الإيمان بالغيب ووضع كل مالايُمكن الأستدلال عليه تجريبياً خارج نطاق العلم أي بعيداً عن الحقيقة، كما حلت الدولة محل الكنيسة في الأنتماء وأصبح العالم التجريبي بديلاً عن الراهب، وقائد الدولة بديلاً عن رأس الكنيسة في المعرفة والمكانة.[3]

أدت فيزياء نيوتن دوراً مهماً في هدم مقولات الكنيسة حول الكون وكان ذلكَ بمثابة إيذاناً ببداية أنهيار نفوذ الكنيسة في مجالات العلم والأقتصاد والسياسة، إذ أدت قوانين نيوتن على نحو غير مُباشر إلى تراجع معنى الغاية من الوجود فالمادة أزلية، والكون يتحرك بصورة ميكانيكية لانهائية حتى أنه بحلول القرن التاسع عشر كانَ الكثيرون يذهبون إلى أن الإيمان شرط غير ضروري لفهم العالم، وذهب مُفكرون آخرون إلى أن العلم في أحسن الأفتراضات يفسح المجال أمام اللاأدرية [*]، لا الإيمان وحجتهم في ذلكَ أن الكون يبدو كآلة تُدير نفسها بنفسها، ومن ثم لاتحتاج إلى أي سبب فوق طبيعي لفهمها.[4]

وبمرور الزمن تزايد الإيمان بالعلم وهو ماعرف بـ(العلموية) والتي تعبر عن رؤية للحياة والإنجاز والحضارة والوجود في ضوء العلم، أنطلاقاً منه ووصولاً إليه، وبذلك يتطور الإيمان تجاه قدرة العلم غير النهائية على الإجابه عن كل التساؤلات حتى

---

[1] أمام عبد الفتاح، الطاغيه: دراسه فلسفيه لصور من الأستبداد السياسي، عالم المعرفه، الكويت، 1994، ص ص13 ،213.

[2] ليندا هيتشيون، سياسة مابعد الحداثيه، ط1، ترجمة: حيدر حاج أسماعيل، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت، 2009، ص11.

[3] يُنظر: - براتراند راسل، بحوث غير مألوفه، ترجمة: سمير عبده، دار التكوين، دمشق، 2009، ص26.

- ول ديورانت، قصة الفلسفه، ترجمة: فتح الله محمد المشعشع، مكتبة المعارف، بيروت، 1988، ص135.

[*] اللاأدريه: أو اللاغنوصيه: أي عدم وجود معايير معرفيه لدى العلم للبتّ في قضايا الله والماورائيات، الذي أستخدمه أول مره البيولوجي الأنكليزي توماس هنري هكسلي في عام 1860، ومن المعروف أن جوليان هكسلي فهو أو من أستخدم المُصطلح في وصفه الموقف من المساءل الدينيه معرفياً، وحاولَ تعميم فكر تشارلز داروين الذي عرّف نفسه أيضاً كـــ (لاأدري) أو لاغنوصي، أي أنه لايعلم شؤون الغيب والدين والماورائيات، وليسَ لديه حُكم علمي في شأنها. يُنظر: عزمي بشاره، الدين والعلمانيه في سياق تأريخي، ج2، م1، ط2، مصدر سبق ذكره، ص686.

[4] طارق جلال، مصدر سبق ذكره.

الوجودية الأولية فليسَ هناك في هذا العالم إلا ما تمَ تجريبه داخل المعمل، وعلى الرغم من أن مجال العلم بمعناه التجريبي مُنحصر في سؤال الكيفية (كيفَ يعمل العالم؟) فقد توسعت آفاقه إلى أسئلة لايمكنه وحدة الأحاطة بها والإجابة عنها، مثل: سؤال الغاية، ومعنى الوجود، والتمايز بينَ الخير والشر، والأخلاقي واللاأخلاقي.[1]

تمخضت هذهِ السجالات عن مقولات تميل نحوَ تفريغ الحياة من المعنى ألغائي المتجاوز وتذهب إلى أن الكون قد نشأ بالصدفة وأن الحياة تتطور وفقاً للضرورة وأن العلم الحديث ليسَ عليه أن يبحث في الأمور الغائية، وإنما عليه أن يحصر تركيزه على القضايا المادية الملموسة فقط، فليسَ ثمه وجود لأية إرادة واعية أو مشيئة خارجية متجاوزة للعالم، وأن الدين إنما جاءَ كمُحاولة بشرية للتغلب على الضُعف الإنساني في مواجهة الطبيعة، وذلك بالأستقواء بخالق أزلي كبير.[2]

والمحصلة أن العالم أصبحَ مُجرد وجهة نظر علمانية، شعارها"إزالة السحر من العالم"[3]، وأخذ الباحثون ينظّرون لتأريخ نهاية الدين فمنهم من أكد أن الأديان ستنتهي خلال قرن، ومنهم من ذهب إلى أن القرن كثير والأمر لن يتجاوز الخمسين عاماً، وقد أحدث الجدل السابق الذي دار قرابة الثلاثة قرون حالة من الإرتباك والقلق أنعكست على الوعي الجمعي الأوروبي، وتركته في حرب داخلية مع فكرة معنى الوجود والغاية من العالم وطريقة العيش الصحيحة مع كون يظهر فيه الإنسان بأعتباره أضعف حلقاته وعليه أن يسعى للبقاء.[4]

وهكذا أنتهت مرحلة التبشير بالعلم الذي سيقضي على الدين بحالة من اليأس والعدمية الفكرية والفلسفية.

المطلب الثاني: العلموية مُرتكزاً فكرياً لمابعدَ العلمانية

في أواخر القرن التاسع عشر تعرض علم الفيزياء لأزمة حادة، مهدت الطريق لأنبثاق النظرية النسبية [*][5]، ويُمكن تتبع أحد جذور تلكَ الأزمة أبتداءً من أواخر القرن السابع عشر، عندما أنتقد عدد من فلاسفة الطبيعة وعلى رأسهم ليبنتز أحتفاظ نيوتن

---

[1] محمد فتوح، الصراع بين الدين والعلم...هل ينجح أحدهما بإلغاء الآخر، في2018/4/15: /Aljazeera.net/midan/intellect/sociology

[2] طارق جلال، مصدر سبق ذكره.

[3] بديار محمود، عودة الدين إلى الفضاء العام قراءه في آراء هابرماس، مصدر سبق ذكره، ص ص126-127.

[4] طارق جلال، مصدر سبق ذكره.

[*] تنقسم النظرية النسبية إلى: النظرية النسبية الخاصة التي أعلنها إينشتاين في العام 1905، والنظرية النسبية العامة التي أعلن تخطيطها في العام 1916.النظريه الخاصه تتناول الأجسام والمجموعات التي تتحرك بالنسبه لبعضها بسرعه ثابته، أي حركه مُنتظمه من دون عجله(فالعجله هي مقدار التغير في السرعه)، والنظريه النسبيه العامه تعالج الأجسام والمجموعات التي تتحرك بالنسبه لبعضها بسرعه متزايده أو مُتناقصه، أي تتحرك بعجله أذن النظريه الخاصه سُميت هكذا لأنها حاله خاصه من النظريه العامه، فالمجموعات التي تتحرك بسرعه ثابته يُمكن أعتبارها تتحرك بعجله مُقدارها صفر وهي أسهل في دراستها من المجموعات التي تتحرك بسرعه مُتغيره، لذلك أستطاع إينشتاين أن يضع النظريه الخاصه أولاً وبصوره مُكتمله أكثر كثيراً من النسبيه العامه.يُنظر: يمنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين(الأصول-الحصاد-الأفاق المُستقبليه)، سلسلة عالم المعرفه، العدد264، الكويت، 2000، ص192.

[5] المصدر نفسه، ص114.

بصيغة محدثة للمفهوم الكلاسيكي عن الفضاء المُطلق، فقد كانت مشكلات الحركه بؤرة الخلاف التي أدت إلى أحتدام الأزمة، ومع تكاثر النظريات المُتنافسة كانت النهاية حتمية، مما أدى إلى أنبثاق النظرية النسبية لأينشتاين في العام1905 الذي أكد أنَ الكون له نُقطة بدايه وأن الزمان والمكان ليسا مُطلقين وأن هناك نقطة لنشأتهم[1]، أحدث إينشتاين ثورة كُبرى في بُنية العلم الغربي الحديث وفلسفته الكلية فقد أسفرت نتائج النظرية النسبية على الإطاحه بمبادئ نظرية نيوتن في الكون، وهكذا إذا كان النموذج الأرشادي للقرن التاسع عشر يقوم على اليقين بالنظريات والمذاهب والثقة المُطلقة في أختصار الإنسان وهيمنته على الكون، نجد أن النموذج الإرشادي للقرن العشرين ينطلق من مركزية الشك والأحتمال والتمرد والثورة والتعددية.[2]

نتجَ عن النظرية النسبية أن أصبح هناك قدرة للباحث/الأنسان/المراقب على التأثير في المادة وقوانين الحركة، بل أضحى هو الجزء الأهم في منظومة الفيزياء الجديدة بعدما كانَ مُراقباً حيادياً ليسَ لهُ قيمه بحسب نظرية نيوتن، وهكذا جعل العلم الأفراد سادة الطبيعة وملاكها لدرجة أن شخصاً مثل ماكس فيبر[*] أخذ مفهوم العقلانية وأطلقه على المُجتمعات التي تزيد من أعتمادها على العلم والتقنية، وتوسع من أستخدامها في المجالات كلها لتحقيق مزيد من التقدم والرفاهية، فالمُجتمع العقلاني -حسب فيبر- هو الذي يحول العلم والتقنيه إلى مؤسسات فاعلة تبني الحياة الأجتماعية (بطريقة دنيوية).[3]

لقد أعادت النظرية النسبية إحياء أسئلة الغاية من الوجود، فقد عادت أسئلة القيم ودور الأخلاق في العلم، وعاد سؤال الدين، لأن منظومة الأخلاق والقيم مكون رئيسٍ من مكونات الدين، وسؤال الغاية من الوجود هو سؤال ديني بأمتياز، إذ أستطاع إينشتاين ومن خلال نظريته النسبية والتي أسهمت في صُنع فلسفة جديدة للعالم الأقتراب من حقيقة وجود خالق للكون وذلك من خلال قوله: "إننا عندما نفترض أن ثمة علماً وشعوراً وقدرة ألهية تقف وراء تصميم العالم، فإنَ الحكمة الألهية تقتضي أن يتم تصميم هذا العالم بنحو يكون قابلاً للفهم في جميع أبعاده ضمن القوانين العاملة فيه" [4]، بهذا المعنى كانت فيزياء

---

[1] توماس كون، بُنية الثورات العلميه، ترجمة: شـــوقي جلال، عالم المعرفه، العدد168، الكويت، 1992، ص ص121، 119. كذلك محمد عادل الحلو، رحلة العلم من الألحاد إلى الأيمان، ط2، الدار المصريه اللبنانيه، القاهره، 2017، ص ص19، 23، 29.

[2] طارق جلال، مصدر سبق ذكره. كذلك:

P.4. Op.cit, Mojtaba al-Nimr and Hameed Reza Rezaniya,

[*] ماكس فيبر1864-1920: مُفكر وعالم الماني في الأقتصـاد والسـياسـه وأحد مؤسـسـي علم الأجتماع الحديث ودراسـة الأداره العامه في مؤسـسـات الدوله. يُنظر: فيليب راينو، ماكس فيبر ومفارقات العقل الحديث، ترجمة: محمد جديدي، منشورات الأختلاف، الجزائر، 2009، ص ص15-20.

[3] يورغن هابرماس، العلم والتقنيه كأيديولوجيا، مصدر سبق ذكره، ص77.

[4] Mojtaba al-Nimr and Hameed Reza Rezaniya, P.14. Scientism in the Circle of Logical Criticism, Op.cit,

إينشتاين أحدى لحظات السنن الكونية في إعادة الدور المحوري للدين رغم أن ماسبقها من عقود كان مُعادياً لكل ماهو ديني وهو ماأدى إلى تسمية العصر الحالي بأنه عصر(الروحانيات العلمية) نظراً للتناغم المنتظر بين الدين والعلم.[1]

وهكذا قدمت النظرية النسبية التأسيس العلمي لمرحلة مابعدَ العلمانية وهي مرحلة إعادة دمج الدين في المُجتمع والمجال العام، فبعد أن كان العلم في حرب مع الدين في إطار العلمانية، فإنهُ في إطار مابعدَ العلمانية في علاقة تقارب وتناغم بينَ الإثنين.

الخاتمة و أبرز الاستنتاجات:

تعد مابعدَ العلمانية منظومة فكرية تشكلت في سياق الفكر الغربي أرتكزت على مجموعة من المُرتكزات الفكرية وهي(التسامح والتعايش مع الآخر، التعددية الثقافية، العلموية) شكلت بمجملها مادتها الأساسية، عبرت عن فلسفات تدافع عن سلطة المشروع الغربي التسلطية لكن بأشكال مُتنوعة تجعلها مُحببة وغير مكروهة في جوانب منها ومقترحة غير مفروضة في جوانب أُخرى.

يعد أحترام التنوع والتعدد الثقافي مُرتكزاً فكرياً لمابعدَ العلمانية من خلال الدعوة إلى إلغاء الأحادية المُتطرفة التي تؤدي إلى الأقصاء والتهميش والظلم مع مُحاولة الحفاظ على هذا التعدد والتنوع والعيش مع الإختلاف.

تعد العلموية مُرتكزاً فكرياً لمابعدَ العلمانية، إذ بفعل تسارع الإنجازات الكُبرى التي حققها العلم نتيجة التطبيقات التقنية للنظريات العلمية نشأ توجه إيجابي عام-في القرن العشرين-يُمجد العلم ويُعلي من شأنه، ويعدها أمل البشرية في تحقيق حياة مثالية طالما سعى الإنسان إليها منذُ زمن طويل، فالتقنية اليوم لها دور كبير في تقدم المُجتمعات وزيادة سيطرة الإنسان على الطبيعة وأمتلاكها، فإذا كانت علاقة الدين بالعلم في إطار العلمانية هي علاقة حرب، فإنها في إطار مابعدَ العلمانية علاقة تناغم وأنسجام.

المصادر باللغة العربية:

ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع اللاتسامح (فرص التعايش بين الاديان والثقافات)، ط1، الحضاريه للطباعه والنشر، العراق، 2008.

ياسين بن علي، مفهوم التسامح بين الاسلام والغرب، ط2، دار الدعوة الاسلامية للنشر، طرابلس، 2016.

[1] محمد عادل الحلو، مصدر سبق ذكره، ص11.

عبد الكبير الخطيبي، السياسه والتسامح، ترجمة: عز الدين الإدريسي، المجلس الأعلى للثقافه، المشروع القومي للترجمه، د.م، د.ت.

فاتن محمد رزاق، التسامح في فكر الأحزاب العراقيه المعاصره، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجيه، العراق، 2013.

المعجم العلمي للمُعتقدات الدينيه، ترجمة: سعد الفيشاوي، الهيئه المصريه العامه للكُتاب، القاهره، 2007.

حسن عجيل حسن، أهمية التسامح والأحترام المُتبادل في المُجتمع في أشاعة ثقافة اللاعنف، في ثقافة اللاعنف في التعامل مع الآخر، المؤتمر المركزي لجامعة السليمانيه في بين الحكمه، بغداد، 2008.

هناء محمد حسين، مفهوم التسامح في الأديان السماويه، في التسامح في الديانات السماويه، بيت الحكمه، بغداد، 2010.

ناهدة عبد الكريم حافظ، ثقافة اللاعنف في التعامل مع الآخر،ط1،بيت الحكمة،بغداد،2008.

عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الأسلامي المُعاصر، د.م، بيروت، 2005.

نقلاً عن: علي عباس مُراد وفاتن محمد رزاق، التسامح في بعض الحضارات القديمه، المجله السياسيه والدوليه، العدد22. ديسمبر/ك1، 2012.

علي أسعد وطفه، التربيه أزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجيه، أبو ظبي، 2002.

ثامر عبد الجبار عبد العباس السعيدي، مفهوم التسامح، في 2021/9/24،

https://www.mustaqbal-college.edu.iq

13. ماهو مفهوم التسامح؟ ومافوائده وأهميته، في2021/9/26: https://www.annajah.net

14. عماري مصطفى، أشكالية التسامح في الفكر الغربي والفكر العربي، مجلة البدر، المجلد العاشر، العدد2، جامعة بشار، الجزائر، 2018.

15. طه حميد حسن العنبكي، سُبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، في التعايش السلمي في العراق: الواقع والمُستقبل، أعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسيه والأجتماعيه في جامعة السليمانيه بالتعاون مع مُنظمة نفار لتنمية ثقافة الديمقراطيه للمده 5-4 /نيسان/2011، مطبعه ره هه ند، السليمانيه، 2011.

16. المصدر نفسه، الصفحه نفسها. للأستزاده يُنظر: جون لوك، رساله في التسامح، ط1، ترجمة: منى أبو سنه، مكتبة الأسكندريه، المجلس الأعلى للثقافه، مصر، 1997.

17. إبراهيم أعراب، التسامح وأشكالية المرجعيه في الخطاب العربي، مجلة المستقبل العربي، أكتوبر، العدد 224، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت، 1997.

18. عبد السلام أبراهيم البغدادي، التسامح والصفح: دراسه مقارنه في الفكر الأسلامي والغربي، في التعايش السلمي في العراق: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره.

19. عصمت محمد حوسو، الجندر(الأبعاد الأجتماعيه والثقافيه)، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص21.
كذلكَ: بلامؤلف، معجم المُصطلحات السياسيه، معهد البحرين للتنميه، البحرين، 2014.

20. كمال بومنير، النظريه النقديه لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، منشورات الأختلاف، الرباط، 2010.

21. كمال أبو منير، النظريه النقديه لمدرسة فرانكفورت، من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، الدار العربيه للعلوم، ط1، لبنان، 2010.

22. أكسل هونيث، الصراع من أجل الأعتراف: القواعد الأخلاقيه للمآزم الأجتماعيه، تعريب: (جورج كتوره)، المكتبه الشرقيه، بيروت، 2015.

23. مجموعه من الأكاديميين العرب، موسوعة الأبحاث الفلسفيه للرابطه العربيه الأكاديميه للفلسفه، الفلسفه الغربيه المُعاصره، ط1، دار الأمان، الرباط، 2013.

24. الزوواوي بغوره، الاعتراف من اجل مفهوم جديد للعدل: دراسه في الفلسفه الاجتماعيه، دار الطليعه للطباعه والنشر، بيروت،٢٠٠٢.

25. جون ليتشه، خمسون مُفكراً أجتماعياً معاصراً المنظرون المعاصرون، ط1، ترجمة: محمود محمد حلمي، الشبكه العربيه للأبحاث والنشر، بيروت، 1970.

26. عبدالله محمد علي الفلاحي، التسامح وأبعاده الحضاريه في الفلسفه الغربيه: قراءه نقديه لأشكالية العلاقه بين النظريه الممارسه، مجلة الأستغراب، العدد 22.

27. رويدي عدلان، سؤال التسامح بين اللحظه الدريديه واللحظه الهابرماسيه، ص100، في2021/9/23:
https://www.asjp.cerist.dz.

28.العلوي رشيد، هابرماس والحاجه إلى مجتمع مابعد العلمانيه: لاتراجع عنها ولكن أعادة النظر في مقوماتها الحديثه ضروره، في14/ك2016/2: https://www.aawsat.com

29. محمد أمين بن جيلاني، التعدديه الثقافيه وبناء الدوله الأمه في أوروبا: رؤيه هابرماسيه، المجله الجزائريه للأمن والتنميه، العدد التاسع، الجزائر، 2016.

30. حسام الدين علي مجيد، أشكالية التعدديه الثقافيه في الفكر السياسي المُعاصر: جدلية الأندماج والتنوع، مجلة المستقبل العربي، العدد378، آب، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت، 210.

31. حيدر الجراح، الديمقراطيه والتعدديه الثقافيه، في 24/ت2016/1:
https://www.annabaa.org/Arabic/reference shirazi/8384

32. عبد الكريم عُثمان علي، معالم الرحمه بينَ الأسلام والتعدديه الثقافيه، المؤتمر الدولي عن الرحمه في الأسلام، كلية التربيه، جامعة وادي النيل، السودان، في2021/9/26: https://www.alukah.net

33. ويل كيمليكا، أوديسا التعدديه الثقافيه (السياسات الدوليه الجديده في التنوع)، ج1، د.ط، ترجمة: أمام عبد الفتاح، المجلس الوطني للثقافه والفنون والآداب، الكويت، 2011.

34. بيل أشكروفت وآخرون، دراسات مابعد الكولونياليه(المفاهيم الرئيسيه)، ط1، ترجمة: أحمد الروبي وآخرون، تقديم: كرمه سامي، المركز القومي للترجمه، القاهره، 2010.

35. وحيد صاحب حسن، رواية التعدد الثقافي دراسه في المفهوم وتطبيقاته، مجلة القادسيه للعلوم الأنسانيه، حزيران، 2020، في2021/9/26، https://www.wameedalfikr.com

63. ساره غربي، التعدديه الثقافيه وسياسات الهويه: دراسه في ثُنائية الوحده والتعدديه، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، مقدمه إلى كُلية الحقوق والعلوم السياسيه، جامعة باتنه، الجزائر، 2018.

64. محمد جمال طحان، تأريخ الحضاره الأنسانيه عبر أعلامها، د.ط، صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، 2010.

65.حسام الدين علي مجيد، مصدر سبق ذكره، ص137، كذلك شتيوي الغيثي، ميادين التغيير: أوطان تنقصها الأسئله، مدارك، دبي، 2014.

66. نبيل محمد صغير، أستراتيجيات التعددية الثقافية: دراسة في النظريه النقديه لسيلا بن حبيب، 2013/5/9، https://www.Sudaress.com/Hurriyat/108586

67. رشيد العلوي، الفلسفه بصيغة المؤنث، د.ط، د.م، مؤسسة هنداوي للنشر2018.

68. الزواوي بغوره، الأعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل (دراسه في الفلسفه الأجتماعيه)، ط1، دار الطليعه للطباعه والنشر، لبنان، 2012.

69. عبد الكريم عثمان علي، معالم الرحمه بينَ الأسلام والتعدديه الثقافيه، المؤتمر الدولي عن الرحمه في الأسلام، كلية التربيه/جامعة وادي النيل، السودان، في2021/9/26: https://www.alukah.net

70. اديس دودريجا، كيف ساهمت الأسلامويه في تراجع قيم التعدديه الثقافيه في الغرب، ترجمة: بدر الدين مصطفى، مؤمنون للدراسات والأبحاث، 2020، ص2.

71.علي رسول الربيعي، مابعد التعدديه الثقافيه، 2021/9/27: https://www.almothaqaf.com

72.الموسوعه الحره، ويكبيديا، في 2021/9/26: https://ar.wikipedia.org/wiki

73. بريان باري، الثقافه والمُساواة: نقد مساواتي للتعدديه الثقافيه، ترجمة: كمال المصري، ج2، المجلس الوطني للثقافه والفنون والأداب، الكويت، 2011،.

74. ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظريه السياسيه والمُجتمع المدني، ترجمة: ربيع هبه، المجلس الأعلى للثقافه، 2003.

75. مجموعه من الأكاديميين العرب، موسوعة الأبحاث الفلسفيه للرابطه العربيه الأكاديميه للفلسفه، الفلسفه الغربيه المُعاصره.

76. أبراهيم الرماح، العلمويه ونقادها، تحرير: سهام سايح، 2021/9/30: atharah.com-of-Scientism

77. عطار أحمد، تجديد العقل الأنواري عندَ يورغن هابرماس، قراءه نقديه للأيديولوجيا الليبراليه المُعاصره، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، مقدمه إلى كلية العلوم الأجتماعيه، جامعة وهران، الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه، 2011.

78. يورغن هابرماس، الفلسفه الألمانيه والتصوف اليهودي، ترجمة: نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1995.

79. الآن تورين، نقد الحداثه، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافه، بيروت، 1997.

80. طارق جلال، مابعد العلمانيه: صيرورة سؤال الدين في الغرب، في2021/2/7: www.khotwacenter.com

81. جان توشار، تأريخ الأفكار السياسيه: من اليونان إلى العصر الوسيط، ج1، دار التكوين، دمشق، 2010، ص319، كذلك ول وايريل ديورانت، قصة الحضاره، م1، ج1، دار الجيل، بيروت، 1988.

82. محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفه المُعاصره، دار الثقافه، القاهره1984.

83. أمام عبد الفتاح، الطاغيه: دراسه فلسفيه لصور من الأستبداد السياسي، عالم المعرفه، الكويت، 1994.

84. ليندا هيتشيون، سياسة مابعد الحداثيه، ط1، ترجمة: حيدر حاج أسماعيل، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت، 2009.

المصادر باللغة الإنكليزية:

Rosi Braidotti Bolette Blaagaard Tobijn de Graauw and Eva Midden, 1-Transformations of religion and the public sphere: postsecular publics, (Palgrave politics of identity and citizenship series), A catalogue record for this book Is available from the British Library. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data. of the hardcover 1st edition 2014

2-Mojtaba al-Nimr and Hameed Reza Rezaniya, Scientism in the Circle of Logical Criticism, Publisher Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies, Vol 4, No.1, No place, 2021.

اتجاهات الرأي العام العراقي نحو الحرب " الإسرائيلية" على لبنان: دراسة استطلاعية

أ. قاسم حسين السعدي / كلية الآداب / جامعة بابل
الباحث حسين شبيب المرشدي / كلية الآداب/ جامعة بابل

المستخلص:

تركز هذه الدراسة على رصد موقف عينة من طلبة جامعة بابل نحو الحرب " الإسرائيلية" على لبنان ، إذ تم اختيار العينة بطريقة عمدية تشمل الدراسات الإنسانية والعلمية للمراحل المنتهية لما يتمتعون به من نضج معرفي ووعي سياسي تساعد على الكشف عن اتجاهاتهم نحو الحرب عبر مجالات عدة تتمثل باتجاهات العينة نحو أسباب الحرب وأهدافها أو اتجاهاتهم نحو التغطية الإعلامية للحرب من قبل وسائل الإعلام المحلية والدولية أو وضع رؤية مستقبلية لوقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و"إسرائيل" عن طريق ثلاثة سيناريوهات مستقبلية تستجيب لها عينة الدراسة فضلاً عن معرفة الرابح أو الخاسر الأكبر من الحرب لطرفي الصراع من وجهة نظر عينة الدراسة .

وقد تتبعت الدراسة الاتجاهات الايجابية والسلبية لأفراد العينة ومدى تباينها (قوية ، متوسطة ، ضعيفة) على وفق متغير التخصص الدراسي ، وكل ذلك جاء في إطار تصميم مقياس للرأي العام بطريقة علمية سواء أكانت كمية أم نوعية للتثبت من معرفة هذه الاتجاهات .

الكلمات المفتاحية :الاتجاهات ،الرأي العام ،الحرب "الإسرائيلية" ، لبنان ،حزب الله اللبناني.

Abstract

This study focuses on monitoring the position of a sample of students at the University of Babylon towards the "Israeli" war on Lebanon. The sample was chosen deliberately, including human and scientific studies of the final stages, due to their cognitive maturity and political awareness, which helps reveal their attitudes towards the war across several areas, represented by the sample's attitudes towards the causes and goals of the war, or their attitudes towards the media coverage of the war by local and international media outlets or developing a future vision for a ceasefire between the Lebanese Hezbollah and Israel through three future scenarios adopted by the study sample, in addition to knowing the biggest winner or loser from the war for both sides of the conflict from the study sample's point of view.

The study tracked the positive and negative attitudes of the sample members and their degree of variation (strong, medium, weak) according to the variable of academic specialization. This was all within the framework of a scientific public opinion measure, both quantitative and qualitative, to verify these attitudes.

Keywords: attitudes, public opinion, "Israeli" war, Lebanon, Lebanese Hezbollah.

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موقف الرأي العام العراقي نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان من خلال الكشف عن اتجاهات الشباب الجامعيين بوصفهم شريحة ناضجة وقادرة على التعبير عن الموضوع تعبيراً ايجابياً عن طريق مواقفهم الفاعلة نحو هذا الحدث الكبير بأبعاده كافة التي تعتمد في زيادتها الكثير من العوامل المكونة لاتجاهاتهم نحو الحرب سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم دينية أم ديموغرافية .

وتُعد مواقع التواصل الاجتماعي المصدر الرقمي الأكثر تزويداً لعينة الدراسة بمعلوماتهم حول الحرب وهذا أمر طبيعي في ظل التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي حول العالم إلى شاشة صغيرة ساعدت على تلقي المعلومات بسرعة مكوكية وانتشارها كالنار في الهشيم ، فعصر المعلومات حولت الحروب من طابعها التقليدي إلى حروب معلوماتية.

ويظهر التباين لهذه الشريحة في توجهاتها نحو أسباب الحرب وأهدافها أو نحو التغطية الإعلامية لها أو سيناريوهات وقف إطلاق النار بين طرفي الصراع المتمثل بحزب الله اللبناني و"إسرائيل" فضلاً عن اتجاهات العينة نحو تحقيق الربح والخسارة من الحرب لطرفي الصراع ، لعل أبرزها : أن معظم أفراد العينة يتجهون نحو السبب الرئيس للحرب هو قيام حزب الله اللبناني بدعم المقاومة (حماس) في فلسطين ، وهذا موقف ثابت أشرته جميع الحروب " الإسرائيلية " الموجهة ضد لبنان .

وإن غالبية العينة لا تستجيب للاتجاهات السلبية التي وضعتها الدراسة لاستطلاع الرأي العام المتمثلة بأن " إسرائيل " هي الرابح الأكبر من الحرب .

ومن أهم الأهداف الرئيسة التي سعت " إسرائيل" لتحقيقها من الحرب – بحسب وجهة نظر العينة- هو إبعاد خطر حزب الله اللبناني عن الحدود وضمان عودة النازحين " الإسرائيليين" في مناطق الشمال فضلاً عن تحطيم البنى التحتية للحزب واستهداف قياداته السياسية والعسكرية.

في حين أن درجة استجابة معظم العينة تصل إلى أدنى مستويات الاتفاق فيما يخص هدف " إسرائيل " من الحرب هو فرض التسوية على لبنان فضلاً عن اعتماد وسائل الإعلام اللبنانية تقنية الذكاء الاصطناعي لإنتاج صور زائفة أدت إلى التشكيك بمصداقيته أمام الرأي العام الدولي .

وقد كشفت الدراسة بحسب اتجاهات العينة أن هناك ثلاثة سيناريوهات لوقف إطلاق النار بين طرفي الصراع أكثرها استجابة لدى العينة هو انسحاب القوات " الإسرائيلية " الكامل من الجنوب اللبناني مع وقف إطلاق النار بشكل مستدام .وقطعاً أن بعض المتغيرات كالتحصيل الدراسي يلعب دوراً في التأثير على هذه الاتجاهات المعبرة عن موقف عينة الدراسة نحو الحرب وهو ما تحاول الدراسة التثبت منه .

المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة ، تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف عن طريق استطلاع الرأي العام لعينة من طلبة جامعة بابل ، على اتجاهات هذه الشريحة نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان ،سواء أكانت هذه الاتجاهات نحو أسباب الحرب وأهدافها ،أم نحو التغطية الإعلامية لهذه الحرب ،أم نحو سيناريوهات وقف اطلاق النار بين حزب الله اللبناني و"إسرائيل " ،فضلاً عن موقف العينة من تحقيق الربح والخسارة من الحرب لطرفي الصراع وما رافقه من تداعيات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ، ففي العراق الذي عرف بمناصرته للشعب اللبناني بشكل عام وحزب الله بشكل خاص انتشرت ملايين المنشورات

عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي سارت كالنار في الهشيم وكانت معظمها مؤيدة لما قامت به المقاومة اللبنانية من عمليات عسكرية سواء أكانت هجومية أم دفاعية لردع العدوان " الإسرائيلي " على لبنان وجاءت الكثير منها مستنكرة وبشدة لردة فعل " إسرائيل " واستعمالها مختلف الاسلحة المدمرة والمحرمة دولياً التي تسببت باستشهاد الآلاف وتهجير الملايين وهدم منازلهم مما تسبب بكارثة إنسانية خرجت على اثرها المظاهرات الشعبية العراقية المنددة بهذا العمل الاجرامي ومستنكرة الصمت العربي الرسمي وداعية لاتخاذ الاجراءات لمناصرة الشعب اللبناني خاصةً منطقة الجنوب التي تشهد حملة إبادة وتصفية لرموز وقادة المقاومة وبدعم الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية وغياب الموقف الرسمي العربي تماماً .

ولما كان الرأي العام يمثل المجال الخصب لزيادة الوعي السياسي والإعلامي خاصةً وقت الحروب والأزمات ،فلا بد من معرفته وقياسه لإثارة اهتمامه والتأثير فيه خاصةً إذا كان هذا الرأي يمثل شريحة مهمة في المجتمع وهم الشباب الجامعيين بوصفهم قادة المستقبل ومعرفة مدى تأثير متغير التخصص الدراسي لهذه الشريحة على اتجاهاتهم نحو الحرب " الإسرائيلية" ،فقد تولدت لدى الباحث الرغبة الملحة للبحث في هذه المشكلة ،والتعرف على جوانبها ، وباختصار فإن هذه الدراسة عبارة عن محاولة جادة لمعرفة الاجابة الصحيحة عن السؤال الرئيس :**ما اتجاهات الرأي العام العراقي نحو الحرب " الإسرائيلية" على لبنان ؟** ومنه تنطلق مجموعة من الاسئلة الفرعية تتمثل بالآتي:

1- ما العوامل والأسباب التي تحدد موقف العينة من الحرب " الإسرائيلية " على لبنان ؟

2- ما أهداف " إسرائيل" من حربها على لبنان من وجهة نظر عينة الدراسة ؟

3- كيف اتجهت التغطية الإعلامية للحرب " الإسرائيلية " على لبنان من وجهة نظر عينة الدراسة ؟

4- ما السيناريوهات المستقبلية لعملية وقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و " إسرائيل " ؟ وأي سيناريو الأكثر استجابة من قبل عينة الدراسة ؟

5- من هو الطرف الرابح أو الخاسر الأكبر في الصراع الدائر بين حزب الله اللبناني و" إسرائيل " من وجهة نظر العينة ؟

6- هل تتأثر اتجاهات عينة الدراسة (كمياً وكيفياً) نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان وفقاً لمتغير التخصص الدراسي؟

ثانياً : أهمية الدراسة ، اكتسبت الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية :

1- خطورة الحرب " الإسرائيلية " على لبنان بوصفها حدثاً عسكرياً كبيراً له أبعاده السياسية والاقتصادية والإعلامية والإنسانية، وتُعد نقطة تحول كبير في الصراع العربي الصهيوني .

2- تصنف الدراسة ضمن دراسات الرأي العام التي تحاول الوقوف على اتجاهات طلبة الجامعة نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان .

3- وإن عينة الدراسة هم شريحة الشباب الجامعيين الذين يمثلون طاقة المجتمع الفعالة والمنتجة والواعية سياسياً والقادرة على إحداث التغيير في مجالات الحياة كافة .

4- تلقي الدراسة الضوء على أهمية ودور الرأي العام تجاه الحرب " الإسرائيلية " على لبنان لتبني موقف وطني في إطار العروبة والاسلام ورفع نسبة الوعي والإدراك بالمخاطر الآنية والمستقبلية التي يحدثها الصراع العربي " الاسرائيلي" كونه صراع وجود.

5- إن هذه الدراسة من بين الدراسات التي تتسم بالريادة والسبق من حيث جدة الموضوع .

6- الدراسات توفر بيانات احصائية مستقلة وغير متوفرة رسمياً في مجال قياس الرأي العام ،وتقدم بعض المؤشرات المهمة لصناع القرار ، والمؤسسات الإعلامية وتعطيهم صورة لنبض الشارع فيما يتعلق بالصراع العربي "الإسرائيلي" وتحديداً الحرب " الإسرائيلية " على لبنان.

7- شعور الباحث بأهمية الموضوع كونه يمس وجودنا في الصميم سيما الانتهاكات " الإسرائيلية " المتكررة بحق الشعب اللبناني المدافع عن القضية الفلسطينية التي لم تعد من ضمن أولويات الحكومات العربية في ظل عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وما يحمله من تحديات له دلالات مستقبلية تهدد وجودنا الحضاري .

8- الدراسة تبين مدى وقوف الشعب العراقي بكل أطيافه وقنواته الرسمية وغير الرسمية مع الشعب اللبناني وتضامنه معه والتنديد بالجرائم "الاسرائيلية" والوقوف بوجه الأهداف الاستراتيجية للمخطط الصهيوني من هذه الحرب .

9. تتبع الدراسة اتجاهات التغطية الإعلامية نحو الحرب وابعادها السياسية في ظل قيام بعض وسائل الإعلام العربية بتكثيف خطاب الكراهية والانقسام نحو حزب الله اللبناني أو قيام وسائل الإعلام " الإسرائيلية " بتبرير العدوان الصهيوني على لبنان في ظل تحييز الإعلام الغربي لصالح " اسرائيل" وما زاد الطين بلة غياب الاعلام الرسمي اللبناني عن مواكبة الحرب .

ثالثاً: أهداف الدراسة ، إذ يعتمد الباحثان في دراستهما هدفاً أساسياً هو الوقوف على اتجاهات الرأي العام العراقي (عينة من طلبة جامعة بابل) نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان ومدى تأثير متغير التخصص الدراسي ،على هذه الاتجاهات ، وتتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية ،نوجزها بالآتي :

1- التعرف على عوامل واسباب تكوين الرأي العام العراقي(طلبة جامعة بابل) تجاه الحرب " الإسرائيلية " على لبنان .

2- التعرف على مدى اهتمام طلبة الجامعة بمتابعة الحرب " الإسرائيلية " على لبنان التي تشكل أحد محاور الصراع العربي " الاسرائيلي" .

3- تشخيص طلبة جامعة بابل (عينة الدراسة) أسباب الحرب " الإسرائيلية " على لبنان.

4- الكشف عن أهم أهداف " إسرائيل " من حربها ضد لبنان من وجهة نظر الطلبة .

5- اختبار بعض المتغيرات (التخصص الدراسي) وتأثيرها على اتجاهات الطلبة نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان.

6- التعرف على استجابات وردود فعل الطلبة نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان بطريقة احصائية متمثلة بالوزن المئوي والوسط المرجح .

7- التعرف على علاقة وأهمية الرأي العام بالحرب " الإسرائيلية " على لبنان.

8- الوقوف على إشكالية العلاقة بين الاتجاه والرأي العام.

9- اسهام الدراسة في إمداد المكتبة الجامعية والبحث العلمي والباحثين والدارسين بالمعلومات في مجال الدراسات السياسية والإعلامية.

10- التعرف على السيناريوهات المستقبلية لوقف اطلاق النار بين حزب الله اللبناني و"إسرائيل" من وجهة نظر عينة الدراسة.

11- التعرف على مدى الربح والخسارة لطرفي الصراع بين حزب الله اللبناني و"إسرائيل" من وجهة نظر عينة الدراسة .

رابعاً : منهج الدراسة ، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة الاستطلاعية ، تم استعمال منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي فضلاً عن اتباع اسلوب المقارنة في سبيل الإجابة على تساؤلات الدراسة للوصول إلى نتائج تفسيرية بشكل علمي ومنتظم ، والمعالجة

الإحصائية اللازمة للبيانات ، باستخراج التكرارات، والنسب المئوية ، والأوساط المرجحة والأوزان المئوية ، وتُعد استجابات أفراد العينة عالية كلما ارتفعت قيم الأوساط المرجحة والأوزان المئوية كونها المعبر عن درجة اتفاق العينة (الاتجاه) .

خامساً: حدود الدراسة ، وتشمل :

1- الحدود الموضوعية : اتجاهات عينة من طلبة جامعة بابل نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان، ومدى تأثير متغير (التخصص الدراسي) لعينة الدراسة على هذه الاتجاهات .

2- الحدود المكانية : تتمثل بجامعة بابل ، منها أربع كليات ، اثنان من الدراسات الإنسانية (كلية الآداب والقانون) ، واثنان من الدراسات العلمية (كلية الهندسة والعلوم) ، تم اختيارهما بطريقة عمدية .

3- الحدود الزمانية : طبقت هذه الدراسة للفترة خلال العام الدراسي 2025/2024

سادساً: اجراءات الدراسة ، وتضمنت الخطوات الآتية :

1- مجتمع وعينة الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من أربع كليات في جامعة بابل ،كليتان من الدراسات الإنسانية وهما كلية الآداب والقانون وكليتان من الدراسات العلمية وهما كلية الهندسة والعلوم ،ولتحقيق أهداف الدراسة تم أخذ عينة عمدية بواقع (100) طالب وطالبة على وفق الشروط الآتية :

- جميع مفردات العينة ممن يحصلون على المعلومات بخصوص الحرب " الإسرائيلية " على لبنان سواء أكانت من المواقع التواصل الاجتماعي أم من القنوات الفضائية أم من النقاشات مع الأهل والاصدقاء.

- تتوزع العينة مناصفة بين الدراسات الإنسانية والعلمية بواقع (50) طالب وطالبة لكل منها .

- من الشباب الجامعيين للمرحلة الرابعة والثالثة فقط كون أن الغالبية العظمى منهم تتراوح اعمارهم ضمن (20) سنة وهو ما يؤشر أن هذه العينة لها خبرة ونضج معرفي واطلاع أكثر من بقية المراحل الذين يتصفون بالوعي السياسي والثقافي الذي يتطلب تجربة وخبرة واطلاع وتحصيل دراسي كافي للوصول إليه .

2- أداة الدراسة (الاستبيان) ، تم تصميم استبانة كوسيلة لجمع المعلومات ،لا تتجاوز صفحتان من أجل أن تجيب على كل تساؤلات الدراسة والمتغيرات التي تحوي موضوع الدراسة ،وتتضمن بعض المعلومات العامة عن المبحوثين كالعمر ، التخصص الدراسي (إنساني، علمي) ، وتشتمل الاستبانة على مجموعة من الفقرات الموزعة في مجالات عدة ذات العلاقة باتجاهات طلبة الجامعة نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان.

وقد تم وضع ثلاثة بدائل لقياس درجة موافقة عينة الدراسة لإعطائهم المرونة في الإجابة بكل سهولة ويسر فضلاً عن توخي الدقة والموضوعية في الكشف عن الاتجاهات الحقيقية للطلبة وهذه البدائل هي : موافق (3 درجات) ، محايد (2 درجات) ، غير موافق (ا درجة) .

3- صدق أداة الدراسة ، للتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين* من أساتذة في اختصاصات مختلفة في مجال السياسة والإعلام والقياس والتقويم ، إذ أبدوا رأيهم في الأداة من خلال الغاء وتعديل بعض الفقرات ، وتم تعديل الاستبانة في ضوء توجهات المحكمين إلى أن وصلت بصيغتها النهائية المكونة من (27) فقرة .

4- تحليل البيانات ، باستعمال الطريقة الآلية عن طريق إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي باستعمال برنامج SPSS ، لغرض :

* تتألف لجنة من المحكمين من : أ.م. د. وسام صالح عبد الحسين / علوم سياسية ، أ.م.د. زهراء حسين الحداد / إعلام ، أ.م.د. حسن ابراهيم الشمري / قياس وتقويم ، د. المنتظر احمد عيدان / إعلام .

- استخراج النسب المئوية والتكرارات للتعرف على استجابات عينة الدراسة عن جميع متغيرات الدراسة .

- استعمال الوسط المرجح والوزن المئوي ، نظراً لاختلاف كل مفردة عن أهمية المفردات الأخرى ،أو كونها مقرونة بأوزان مختلفة ،فنستعمل هذا النوع في حال وجود بدائل كمقياس لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات متغيرات الدراسة الأساسية – كما أسلفنا – فيُعبر الرقم (3) عن أعلى درجة (موافق) ،فيما يُعبر الرقم (1) عن أدنى درجة (غير موافق) ، وهذا أفضل بكثير من الاعتماد على التكرارات فقط، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات الدراسة وتتيح لنا ايجاد الفروق في استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص الدراسي.

5- تفريغ البيانات في جداول .

6- شرح وتفسير البيانات (النتائج العامة) .

سابعاً: المصطلحات الإجرائية للدراسة

1- الاتجاهات : يقصد به في هذه الدراسة محصلة استجابات عينة من طلبة جامعة بابل (طلاب كليات: الآداب والقانون والهندسة والعلوم) نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان ، ويقاس بتعداد الدرجات التي يحصل عليها الطالب على وفق مقياس الاتجاهات المعدة لهذه الدراسة .

2- الرأي العام : اتجاه مجموعة من طلبة جامعة بابل في الأفكار والمعتقدات والمواقف وفي القرار والسلوك نحو الحرب " الإسرائيلية " على لبنان.

3- الحرب " الإسرائيلية " على لبنان : وهي غزو بري وجوي وسيبراني شنته " إسرائيل " على جنوب لبنان في الأول من اكتوبر عام 2024 ، في تصعيد للاشتباكات المستمرة بين الكيان الصهيوني وحزب الله اللبناني التي تُعد أحد المحاور العسكرية للصراع العربي " الإسرائيلي " وامتداداً للحرب الفلسطينية " الإسرائيلية " .

المبحث الثاني: الرأي العام والحرب " الإسرائيلية " على لبنان : إطار نظري ومعرفي

أولاً: الرأي العام بين نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام ونظرية المجال العام

تُعد نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام من أكثر النظريات التي تناسب هذه الدراسة بوصفها تركز على الوسيلة ودرجة أهميتها لدى الفرد لحصول منها على المعلومات ، خاصة وأن وسائل الاعلام على وفق هذه النظرية ستؤثر في الرأي العام إلى درجة اعتماد الجمهور فيها على معلومات تلك الوسائل التي تحكمها علاقة الاعتماد مع النظام السياسي والاجتماعي والجمهور ، وقد تكون العلاقة مع وسائل الإعلام جميعا أو أحد أنواعها (مكاوي ، والسيد ، 1998، ص 314).

اعتمدت الدراسة في إطارها النظري على مدخل نظرية الاعتماد وتطبيقها على وسائل الإعلام، كالإعلام الجديد، ويعتبر هذا المنظور لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام الجديد جزءاً من نظرية الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام الجديد والنظم الاجتماعية والسياسية ، لتشكل بدورها علاقات الجمهور مع وسائل الإعلام الرقمي، ويُفسر علماء الغرب العلاقة على أساس الاعتماد المتبادل، وهو ما يتفق مع الأسس لكل من مؤسسات وسائل الإعلام الرقمي التي تعتمد على بعضها البعض، فأصبحت – عملية إلزامية في أي مجتمع حضاري حديث (ابو السعود والهادي ، 2001، ص: 32) .

من جانب آخر تعتمد الكثير من النظم الاجتماعية والسياسية في المجتمع، مثل العائلة والمؤسسات التعليمية، والعسكرية والاقتصادية، وغيرها على ما تقدمه وسائل الإعلام الرقمي من معلومات أكثر من غيرها من الوسائل أو الطرق الأخرى، وفي نفس الوقت، فإن هذه العلاقات المتبادلة تفسر أسباب وكيفية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام الرقمي وتأثرهم بها، إذ إن متابعة الأفراد لوسائل الإعلام الرقمي واعتمادهم عليها يمكن في جانبها الأكبر من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام تحديدها الرقمي والنظم الاجتماعية والسياسية الأخرى(أمينة ، 2021، ص: 24).

إن الفرد يعتمد على وسائل الإعلام الرقمي كمصدر بشكل تفاعلي، وبشكل آخر نجد أن علاقات الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام الرقمي هي التي تحدد الأدوار الاجتماعية والسياسية لوسائل الإعلام الرقمي والنظم الاجتماعية والسياسية الأخرى، وتحدد كيفية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام الرقمي، فالأفراد لا يستطيعون أن يسيطروا على نشر الأنواع المختلفة من الرسائل الإعلامية الرقمية، لأنه يجب أن تؤخذ علاقة وسائل الإعلام الرقمي كنظام قائمة مع النظم الأخرى ويمكننا أن نستنتج بأن علاقات الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام الرقمي والنظم الاجتماعية والسياسية الأخرى تشكل طبيعة اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام الرقمي، كذلك تتنبأ نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام بأن الفرد يعتمد على المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام وتحقيق أهداف معينة، ولكن الفرد لا يعتمد على وسائل التي تقدمها وسائل الإعلام كلها بشكل متساوٍ(John and Foss,pp202-203).

وقبل البدء في تسليط الضوء على العلاقة الارتباطية بين الرأي العام ونظرية المجال العام ، فلا بد من الإشارة إلى مفهوم المجال العام الذي قدمه المفكر والفيلسوف والمنظر الاجتماعي الألماني "هابرماس" لأول مرة عام 1962 إلى الفضاء الاجتماعي الذي يتم التعبير فيه عن الآراء المختلفة وتناقش عن طريقه المشكلات والقضايا ذات الاهتمام العام (Paulussen,2007,p:131)

.

ويُحدد "هابرماس" ثلاث سمات أساسيه لتعريف المجال العام أو ثلاثة مظاهر تُميزه وتبرز وسائطه التعبيرية أولها أن المشاركة فيه مفتوحة للجميع وثانياً أن تتساوي مواقع وأدوار الأطراف المشاركة فيه ويغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أما ثالثها يتمثل في أن تكون القضية قابله للنقاش(عادل ، 2016،ص:396).

ويتألف المجال العام من المساحات الاجتماعية والسياسية التي تجمع الأفراد لمناقشة الشؤون العامة المشتركة ويعتمد المجال العام بذلك على مبادئ تتضمن النقاش المفتوح حول القضايا العامة كما تتضمن المبادئ ضمان حرية التعبير والتجمع والحق في المشاركة بحرية في النقاش السياسي وصنع القرار (هشام ، 2009،ص:1109).

ويستند فهم مصطلح المجال العام أساساً على أعمال "هابرماس" الذي قدم تحليلاً شاملاً لطبيعة المجال العام وتناوله بوصفه شبكة التبادل المعلومات ووجهات النظر ينتج عنها ظهور حزم من الرأي العام بشرط أن يتوافر في هذه الشبكة فضاء اتصالياً يوفر الحرية والمساواة للجميع فيما يخص تبادل المعلومات ومناقشة الاهتمامات المشتركة بحيث يمكن القول أن المجال العام يوفر السوق الحر لتداول الأفكار في المحيط السياسي.

إن المجال العام يمكن وصفه بالمنتدى المفتوح للتواصل بين الجمهور للتعبير عن افكارهم ووجهات نظرهم وبين الجمهور الراغب بالاستماع لما يقوله الآخرون عن طريق عملية اتصالية منظمة ، وبالتالي فالمجال العام عملية ديناميكية مستمدة من التواصل العام المنظم حول القضايا التي يطرح الافراد بشأنها الآراء المختلفة كمدخلات للعملية ، إذ تصاحبها سلسلة من الحجج والبراهين العقلانية، ليتكون الرأي العام حول هذه القضايا كمخرجات لهذه العملية (Marian & Cornelia,2005,pp:3-4).

وقد انطلقت فكرة المجال العام من الرأي العام الذي يُعد بمثابة عالم خاص يمكن وضع العديد من النظريات الاجتماعية بشأنه ، فوصفت بأنها مجال للأفراد لمناقشة المسائل العامة بحرية وعقلانية مع مراعاة الصالح العام ، وعليه فهي تُعد مورداً لنمو الديمقراطية وتعزيز المناقشات في المجتمع المدني والحياة العامة ، وهنا يؤكد العلماء أن "هابرماس" بنظريته قد سلط الضوء على العديد من القضايا الجدلية الرئيسة في مجال العلوم الاجتماعية منها : الحقيقة ، الحرية ، والمسائلة، المعايير، التمثيل، فضلاً عن ترشيد الحكم الذاتي (Sinekopova Galina,2006,p:505).

ثانياً : مفهوم الرأي العام وعوامل تشكيله

جرت محاولات كثيرة لتعريف الرأي العام، وكانت بعض هذه المحاولات متقاربة ومنطلقة من المنطلق نفسه وإن اختلفت بعض الشيء في تحديد دلالة المفهوم. وهذا أمر طبيعي، باعتبار أن ظاهرة الرأي العام بحد ذاتها ظاهرة ديناميكية (متحركة) متبدلة، كما أن الزاوية التي يُنظر من خلالها أي باحث للرأي العام تختلف عن تلك التي ينطلق منها باحث آخر. وعموماً. يمكن أن نحصر الخلافات حول تحديد مفهوم الرأي العام في اتجاهين رئيسين هما:

- الاتجاه الأول هو الذي يحصر الرأي العام في القضايا السياسية فحسب.

- أما الاتجاه الثاني فيؤكد على أن رأي العام ينصب على كل القضايا العامة في المجتمع. وبالنسبة للاتجاه الأول يمكن الإشارة إلى التعريف الذي أودره "ولتر روزنبوم" الذي يرى أنه يمكن تعريف الرأي العام بأنه "المعتقدات والقيم "والاتجاهات التي يعبر عنها فرد، أو جماعة كبيرة من الناس، حول الامور السياسية المعاصرة (صادق ، 1991، ص:93)

ويرى (دوب) في كتاب (الرأي العام والدعاية) ،أن الرأي العام هو اتجاه ومواقف الناس أزاء موضوع يشغل بالهم بشرط أن تكون هذه الجماهير في مستوى اجتماعي واحد(Doob,1966,p:35)، وبالرغم من إمكانية وضع تعريف الرأي العام تحت اتجاهين رئيسين - كما ذكرنا- إلا أن في صلب هذين الاتجاهين توجد الكثير من الدلالات للتعبير عن ظاهرة الرأي العام فالبعض عبر عن الظاهرة بوصفها "وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين ازاء موقف أو مشكلة من المشكلات"(العزام و كاتبي ،2010، ص:614).

والبعض الآخر عبر عنها بوصفها "موقف عدد من الأفراد يعبرون فيه أو يطلب منهم التعبير عن مواقفهم وتأييدهم أو عكس ذلك لحالة محدودة أو شخص محدد أو اقتراح محدد تكون له أهمية واسعة سواء من ناحية العدد أو القوة أو الدوام مما يؤدي إلى احتمال التأثير في العمل - المباشر أو غير المباشر – الذي يحقق بدوره الهدف المنشود". ويتميز هذا التعريف بشيء من الشمول والسعة وقد استكمل أيضاً في سياقه عناصر كثيرة تدخل ضمن مكونات الرأي العام ومقوماته"(محي الدين ،2009، ص: 32).

وهناك من يذهب إلى التمييز في ظاهرة الرأي العام بوصفها ظاهرة مؤقتة أو ظاهرة دائمة، وأشارت إلى ذلك الدكتورة "شاهيناز طلعت" أن الرأي العام هو "مجموعة مركبة من الافضليات التي يعبر بها غالبية الافراد في مجموعة جماهيرية عن مسألة متاحة يهتمون بها بعد مناقشتها لفترة مناسبة وربما يكون لهذا الرأي تأثير معين" (شاهيناز،1986،ص:159) .

اما "William Albig" استاذ الرأي العام الأمريكي فيرى أن الرأي العام هو تعبير عن موضوع معين يكون موضوع مناقشة من جماعة ما، ويوصف كنتاج للتفاعل بين جماعات من الأفراد يتناولون بالمناقشة قضية أو موضوعاً ما جدلياً ، تتعارض الآراء فيه أو تتساوى (Albigmodren,1956,p:31) .

وعلى أي حال فنحن نميل إلى التعريف الذي يرى بأن الرأي العام ((هو تلك المحصلة التي تجمع بين الاتجاه والعاطفة sentiment والحكم judgment الذي تعتنقه جماعة اجتماعية كبيرة أو جمهور عام وفي هذه الحالة فأن التفرقة ما بين الاتجاه والرأي والعاطفة يتم تجاهلها عادة والاجماع الكامل unanimity في الرأي العام أمر يصعب الوصول اليه بينما ما يحدث هو نوع من أنواع الاتفاق consensus (حسين ، 2041،ص:5).

وبالنسبة لعوامل تشكيل الرأي العام، يمكن ايجازها بالآتي :

1. الثورات والتجارب والأحداث المهمة في حياة الشعوب

اثبتت تجارب التأريخ السياسي أن ما تقرره نصوص الدستور من حريات وضمانات لا قيمة لها ما لم تؤمن به جماهير الشعب وتدافع عنه بكل ما تملك، ومن منطلق تلك الأهمية للرأي العام نجد أن الحاكمين يهرعون دائماً إلى الرأي العام بقصد التأثير فيه إيجابياً وسلبياً بحسب طبيعة النظام السياسي القائم، ففي ظل السياسة القائمة على احترام الحرية السياسية بكل ضماناتها التي يتمتع الأفراد في ظلها بوعي سياسي مزدهر يؤدي الرأي العام وظيفة الحكم الذي يأتي عن طريق مناقشة الرأي والوصول به إلى رأي أخير ملزم فعال(قاسم ، 2024،ص: 10).

وتؤثر التجارب التي تخوضها الشعوب خاصة تلك التي ما زالت حية في أذهان الأجيال المعاصرة تأثيراً في توجيه الرأي العام للشعب كما تستفيد بعض الشعوب من تجارب البعض الآخر، كتجربة العرب مع الغرب ، والرأي العام شديد الحساسية بالنسبة للتجارب والأحداث الكبرى كما أن الأحداث الخطيرة تحول الرأي العام من النقيض إلى النقيض في فترة قصيرة، وتعد الثورات الكبرى من الأحداث التي تترك آثارا لا تمحى في حياة الأمم وتأريخها وذاكرتها (سلامة ، 2017، ص 43).

2.المناخ الثقافي والإعلامي السائد في الدولة

إن المناخ الثقافي والإعلامي الذي يعايشه الإنسان يؤثر تأثيراً بالغاً على تشكيل عقله وتفكيره، وما لم يكن هذا المناخ صحيحاً سليماً يغذى الناس بالمعلومات والأفكار والقيم والمشاعر السليمة، فلن يمكن بأي حال من الأحوال أن يسود الأمة أو المجتمع الاستقرار(سليمان ، 2019، ص:43).

3. الأوضاع الدولية القائمة

إن للأوضاع الدولية آثارها الواضحة على الحياة السياسية والثقافية داخل الدولة الحديثة كما أن وجود الرأي العام العالمي أصبح حقيقة وواقع ملموس ، وتنعكس الأوضاع الدولية القائمة بخيرها وشرها على الرأي العام الداخلي في كل بلد من بلاد العالم لأن الجميع يعيش اليوم في عالم واحد وهناك شواهد كثيرة في التأريخ الحديث تدل على استغلال بعض القادة للأوضاع الدولية السيئة والانحراف بالرأي العام في بلادهم (صلاح ، 2014، ص:65).

4. القيادة وأثرها في تكوين الرأي العام

إن المفكرين ورجال الأعمال والقادة الذين يتميزون بالقدرة على التأثير، من العوامل المهمة في تكوين الرأي العام، وذلك لما يتميزون به من قدرة على معرفة الرأي العام وأحاسيس الجماهير، وحينما تتوافر ثقة الجماهير في القائد فإنه يصبح أداة قوية وفعالة في تغيير اتجاهات الجماهير والتأثير فيهم.

ويحاول القائد إعادة صياغة الأفكار والمسائل بطريقة يفهمها أكبر عدد ممكن من الناس ممن لهم اهتمام أو مصلحة في التعرف على هذه المسائل، ويمكن أن يعرف الزعيم عند هذه النقطة بأنه الشخص الذي يستطيع أن يصوغ الأفكار ويقدمها للجمهور، وأن يؤثر على مواقف وسلوك الآخرين أكثر من تأثره بهم، وذلك أثناء تفاعله الفكري معهم والزعامة والقيادة تتأسس

في النظام الديمقراطي على مدى تواؤمها مع المطالب الشعبية والعمل على تحقيق آمال وأحلام الجماهير العريضة بمختلف انماطها وطبقاتها وميولها، لذا نجد اهتمام القادة واضحاً في المجالات التي تمس اتجاهات الرأي العام ونبض الشعوب (عبد الفتاح ، 2012، ص:66).

وقد أدى الزعماء والقادة في جميع العصور دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام وبلورة الاتجاهات الفكرية وتعديلها، والواقع أن هذا التأثير يأتي في ضوء ما يتمتع به القائد من قوة شخصية وحنكة ومهارة تجلب له حب الجماهير وتعاطفها وتأييدها ووقوفها خلفه، كما أن هذا التأثير يتم طبقاً لدرجة ومدى الوعي السياسي الذي يصل إليه الشعب ونموه الحضاري ومدى ثقافته.

والقيادة الحقيقية هي تلك التي تعبر عن الشعوب وتستشعر نبض الجماهير وتتناغم مع أفكارهم وآمالهم، وتحول الطاقات الفكرية المتناثرة إلى طاقات منظمة ومؤثرة تدفع الشعوب إلى الارتقاء والتقدم، وقد كان الرأي العام ولا يزال متأثرا بدور القيادة فضلا عن تأثيره فيها تأثيراً متبادلاً وقوياً (قاسم ، 2024، ص8).

ويرى الدكتور "مختار التهامى" أن هناك نوعين من الزعامة والقيادة الأول هو "القائد المهرج أو الطاغية" الذي يصل إلى الحكم عادةً في أوقات الأزمات العنيفة خاصة الأزمات الاقتصادية حيث يشيع اليأس، وعندما تكون الفرصة سانحة لكي يتقدم هذا القائد الانتهازي إلى الأمة مستغلاً الحالة النفسية والعقلية للجماهير ولكن سرعان ما يفصح هذا الحاكم عن أمره فيحكم الأمة بالحديد والنار، و النوع الثاني من القادة هو "الزعيم" وهو الجدير حقاً بالقيادة التي لا يشاركه فيها طاغية ، فالقيادة الحقيقية هي الإحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وايجاد الوسائل لتحقيقها وتجمع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها (التهامي ، 1979، ص:22).

ثالثاً : إشكالية العلاقة بين الاتجاه والرأي العام

ذهب "فيوكمب" إلى القول بأن لفظة اتجاه الجماعة هو الاستخدام الأدق لمفهوم الرأي العام ،إلا أن اصطلاح الرأي العام هو الأكثر استخداماً ،واضاف بأن مفهوم الاتجاه منذ ظهوره عام 1930 ركز على الرأي العام ،فيرى بعض الباحثين أن الاتجاهات هي المواد الخام التي تتشكل منها الآراء كونها ظاهرة سلوكية يعبر الإنسان من خلالها عن مواقف تجاه موضوعات مختلفة (محمود،2011،ص:2).

وإن مصطلح الاتجاه يشير إلى الدوافع العميقة والكامنة خلف هذه الآراء ،فالاتجاه هو الحالة النفسية القائمة وراء رأي الفرد فيما يتعلق بموضوع معين من حيث رفضه له أو قبوله ودرجة هذا الرفض أو القبول (أحمد ، ص:812).

يتضح مما سبق أنه إذا كان الرأي العام يمثل غالبية إفراد جماعة ما ، وإذا كان هو التعبير اللفظي عن اتجاه كامن ، فهو (أي الرأي العام) التعبير اللفظي عن الاتجاهات الكامنة لدى غالبية أفراد الجماعة التي ترغب في الافصاح عنها ، وغالياً ما يتسق الرأي العام مع الاتجاه ، في حين أن اتجاهات الاشخاص ليست جميعها قابلة للإعلان عنها (http://www.visioteachnology.com/About Us.asp) .

فالرأي العام كما يراه "Katz" هو التعبير الكلامي عن الاتجاه ، ويمكن التعبير عن الاتجاه بطريقة سلوكية غير كلامية (D.Katz,1960,p:163).

ويرتبط تشكيل الرأي العام بالاتجاهات للمجتمع والأفراد التي يتكون منها وتصبح له أدوات تشكيل وبناء تراكمي بحسب استثارتها وتصاعد الظاهرة سواء أكانت مشاركة انتخابية ،أم نحو أزمة أو قضية قيد التصاعد وعلى طاولة الاهتمام (كامل وعادل ، 2010، ص:18) .

وتلعب الاتجاهات دوراً أساسياً في صناعة وتكوين الرأي العام ذلك أن الاتجاه استعداد مكتسب يتكون لدى الفرد نتيجة لعوامل مختلفة تؤثر في حياته ،بحيث يوجه استجاباته سلباً أو ايجاباً نحو الاشخاص أو الأفكار أو المواضيع التي تختلف فيها وجهات النظر بحسب قيمتها (زهير، 2016، ص:43) ،أنه كامن (نائم) إلا إذا يستثار عندها يتحول إلى مشاركة في الرأي العام وهذه المشاركة أو الحكم على الظاهرة هي التي تنقله إلى مستوى شروط الرأي العام.

علماً أن الاتجاه هو التهيؤ للإدراك والتفكير والسلوك نحو شخص أو شيء أو مسألة بطريقة معينة والرأي هو حالة تفكيرية موقفية مرنه تجاه شخص أو قضية معينة في لحظة زمنية محددة الرأي ينبع عموماً من الاتجاه ويتكون به ولكن الآراء أكثر قابلية للتغيير من الاتجاهات والرأي قد يتغير مع ثبات الاتجاه ولكن لو تغير الاتجاه فأن الآراء التابعة له والنابعة منه لابد أن تتغير(سعد ، 1985، ص: 46-47) .

رابعاً : الوظيفة الإعلامية والسياسية للرأي العام

إن احد اسباب تشكيل الرأي العام خاصة أوقات الأزمات والحروب هي وسائل الإعلام بسبب الفعل الإعلامي (تضليل ، تحريض ، استقصاء) خاصة في ظل الإعلام المتعولم نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أوجدت نوعاً جديداً من التواصل الاجتماعي مما انعكس على صناعة الرأي العام وعلى تناول الأزمات والحروب التي تحدث وطريقة إدارتها.

ومن خلال مقاربة تشكيل الرأي العام عند الأزمات والحروب ،فلا شك أن الرأي العام مهم للتعبير عن توجهات المجتمع واهتماماته الأمر الذي يسهل على قياداته اتخاذ القرارات الصائبة ، إذ تزداد أهمية الرأي العام عند الأزمات والحروب التي تمر بها الدول من أجل تجاوزها أو تحقيق المكاسب عند وقوعها سواء أكانت آنية أم مستقبلية . (خالد، 2025، ص: 65-67)

يتضح من خلال المقاربة التفاعلية التكاملية في تشكيل الإعلام للرأي العام عند الحروب ، أن الاعلام يهتم بالرأي العام ويستند إليه في تبرير الدور الذي يكافح من أجل القيام به للظهور بمظهر السلطة الرابعة لذلك تطور وسائل الإعلام أدوات اشتغالها التي تمكنها من تشكيل الرأي العام وفقاً للأنظمة السياسية والصحفية السائدة . (تيري ، 2024، ص : 87)

وقد بينت دراسة أمريكية أن وسائل الإعلام تقوم بتجسير الفجوة المعلوماتية بين القادة والجماهير في الأزمات خاصةً الصراعات العسكرية بحيث تكون الفجوة شاسعة في بداية الأزمة ، ومع مرور الوقت تقدم وسائل الإعلام المزيد من المعلومات التي تجعل الجمهور على دراية بالأزمة مثله مثل القادة .(Baum,2018,p:42)

يؤثر الرأي العام باتخاذ القرارات السياسية فعندما ينوب ممثلو الشعب عن ناخبيهم يكونوا إرثاً شعبيا يحدد الموافقة أو الرفض لكثير من القرارات أو الآراء المطروحة ويُعد إحدى القوى السياسية الفعالة داخل الوجود السياسي من خلال تحديد طبيعة الممارسة السياسية التالية:-

1- التأثير على القرار السياسي: من خلال اعتماد مبدأ الديمقراطية التي تعني سلطة الشعب لذلك فأنه من المفترض أن تبنى القرارات الهامة في الدولة على الرأي العام.

2- التأثير على الانتخابات : تسمح عمليات الانتخابات باختيار القيادات السياسية في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام ويمارسون السلطة في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام.

٣- التأثير على الحكم: من خلال رسم الخطط والمشاريع السياسية للقادة السياسيين.

٤-إنجاح خطط الدولة: حيث يعمل الرأي العام على إنجاح خطط الدولة في التنمية الشاملة كما يقوم بدو ر في إحباطها إذا لم تتمكن من إقناعه بتوجهاتها، لذا تسعى الدولة إلى دعوة الناس

للمشاركة في وضع هذه الخطط وتنفيذها إذ أن نجاحها يعتمد وبشكل كبير في خلق رأي عام مساهم ومتفاهم ومشارك معها (كشك ، 1998، ص:75).

٥- تحديد ملامح السياسة الخارجية: حيث أن له دور هام في هذا من خلال الضغوط التي يمارسها على الحكومة، حيث أن الجهة التي تضع السياسة الخارجية البد أن تأخذ في اعتبارها، إلى حدود معينة، رغبة الشعب أو على أقل تقدير ما يمكن تقبله.

٦-التحديث السياسي: أي التنمية السياسية من خلال تطوير الهيكل المؤسسي والآلية اللازمة والقادرة على استيعاب التقاليد الجديدة التي تخلقها حركة التغير الاجتماعي حيث يساهم الرأي العام في التعجيل بهذه العملية.

٧- إصدار القوانين والتصديق عليها: حيث أن القوانين ما هي إلا تعبير عن رغبات الرأي العام وضمان للنظم الاجتماعية والمثل الأخلاقية التي يؤمن بها الجميع ويسعون إلى تحقيقها، وكذلك عندما تصدير السلطات قوانين جديدة ف نها تأخذ مكانها كموضوع يشغل الجماعة.

ويتكوّن حولها رأي عام مؤيد أو معارض. لذلك من الضروري التمهيد لصدور القوانين بتهيئة الأذهان لها ومحاولة التأكد من وعي الرأي العام بفائدتها والغرض الحقيقي منها (وسام ، 2020، ص:7).

سادساً : أهمية وعلاقة الرأي العام بالحرب " الإسرائيلية" على لبنان

لقد اصبح الرأي العام قوة ضخمة في مجتمعنا الدولي المعاصر ،كنتيجة طبيعية لتطور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تقدم اساليب العلم والتكنولوجيا وانتشار التعليم وما صاحب ذلك من تقدم هائل في وسائل الاتصال والمواصلات وفي اساليب الطباعة والنشر وتطور اجهزة الاعلام وزيادة فعاليتها سيما في ظل الانتشار الواسع للإعلام التفاعلي والرقمي (ماكس ، 2012،ص: 145).

ونذكر هنا قوة ضغط الرأي العام العراقي من خلال ما تداولته مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع البث الرقمي للفضائيات والاذاعات والصحف من نقل اخبار وصور التظاهرات والاحتجاجات ومواقف وبيانات المرجعيات الدينية ومنظمات المجتمع مدني وقادة الرأي باتجاه الوقوف ضد العدوان " الاسرائيلي " على جنوب لبنان والتضامن مع الشعب اللبناني .

فالرأي العام ما هو إلا تعبير عن عن الإرادة العامة للشعب العراقي ومن ثم يستمد مجلس النواب والحكومة قوتهما وفاعليتهما من قوة وتأييد الرأي العام لهما، إذ يلعب الرأي العام دور أساسي في تبني الحكومة العراقية موقفها الداعم للشعب اللبناني وفي مناصرة المقاومة في الدفاع عن حقها المشروع ضد المخططات "الإسرائيلية" التوسعية العدوانية الاستيطانية ، فقد اتجه الرأي العام العراقي الى التضامن مع الشعب اللبناني في حربه مع الكيان الصهيوني نحو على وفق المحاور الاتية: (https://www.alhurra.com/iraq/2024/11/27)

1. وقوف العراق شعباً وحكومةً إلى جانب الشعب اللبناني لتحقيق تطلعاته وإرجاع حقوقه المغتصبة والتصدي للمخطط الصهيوني في حربه ضد لبنان.

2. إن تنفيذ الهجمات للمقاومة اللبنانية باستهدافها الارض المحتلة هو حق مشروع كردة فعل نتيجة القمع " الاسرائيلي" الموجه نحو الاراضي اللبنانية وخاصة المناطق الجنوبية .

3. دعوة المجتمع الدولي للتحرك العاجل لوقف الاعتداءات " الإسرائيلية" من حرب ابادة واستهداف المدنيين ورموز المقاومة وتهجير الشعب اللبناني مما يُعد انتهاك صارخ للقيم الإنسانية .

4. دعوة جامعة الدول العربية إلى الانعقاد وبصورة عاجلة لبحث التطورات الخطيرة في الاراضي اللبنانية .

5- دعم الشعب اللبناني في حربه من خلال فتح جسر جوي لنقل المساعدات الغذائية والطبية وتسهيل استقبال الجرحى والنازحين دون الحاجة إلى وثائق سفر والاكتفاء ببطاقة الهوية لمعالجتهم وتوفير السكن لهم بشكل مجاني .

6- التشديد على احترام سيادة لبنان وأمنه ورفض سياسة العقاب الجماعي واستهداف البنى التحتية .

7- ترحيب العراق بوقف إطلاق النار في لبنان والدعوة إلى تكثيف الجهود الدولية لضمان تجنب التصعيد خاصة من قبل " إسرائيل" ( ) https://www.alhurra.com/iraq

ونتيجة تزايد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية العراقية المؤيدة للشعب اللبناني والمنددة بانتهاكات الجيش " الاسرائيلي " وارتكابه أبشع المجازر وحجم التضامن الكبير من الشعب العراقي وهو ما اوضحته عشرات المنشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي جعل هناك اجماع سياسي لكل القوى العراقية وهوما أشاد به الموقع الإلكتروني للجزيرة في الحادي عشر من شهر تشرين الأول من العام 2024 في عنوان بارز " الآلاف يتظاهرون في العراق دعماً للبنان " (www.aljazeera.net/news/2024/10/11) .

وعليه يمكن القول ان الرأي العام يمثل المصباح الذي تهتدي به الحكومة والقوى السياسية لمعرفة اتجاهات الجماهير وهنا تكمن أهمية البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل مراكز ومصادر قياس الرأي العام لكي تسترشد بها لمعرفة ما يدور في أذهان الجماهير وماهي آمالهم وردود فعلهم تجاه الحرب " الإسرائيلية" على لبنان .

المبحث الثالث : نتائج الدراسة الميدانية (العرض والتفسير)

في هذا المبحث نستعرض نتائج الدراسة الميدانية ،على وفق الجداول التي سيتم شرح وتفسير أهم ما توصلنا اليه في ضوء الاستبيان ، وكالآتي :

جدول(1) توزيع افراد العينة وفقاً للنوع الاجتماعي والاختصاص الدراسي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية	الاختصاص	العدد	النسبة المئوية
ذكور	50	%50	دراسات إنسانية	50	%50
إناث	50	%50	دراسات علمية	50	%50
المجموع	100	%100	المجموع	100	%100

يتضح من خلال الجدول السابق أن مجمل عينة الدراسة قد توزعت بالتساوي من حيث النوع إلى 50 ذكور و 50 إناث وبنفس التساوي فيما يخص الاختصاص الدراسي بين الدراسات الإنسانية (كلية الآداب و القانون) والدراسات العلمية (كلية العلوم والهندسة) .

جدول (2) توزيع فقرات الاستبانة على المجالات الثلاثة

ت	المجال	عدد الفقرات
1	اتجاهات أفراد العينة نحو أسباب الحرب " الإسرائيلية " على لبنان .	6
2	اتجاهات أفراد العينة نحو أهداف " إسرائيل" من حربها ضد لبنان.	6
3	اتجاهات أفراد العينة نحو التغطية الإعلامية للحرب " الإسرائيلية " على لبنان	8
4	اتجاهات أفراد العينة نحو سيناريوهات وقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و"إسرائيل"	3
5	اتجاهات أفراد العينة نحو تحقيق الربح والخسارة من الحرب لطرفي الصراع.	4
	المجموع	27

تشير نتائج الجدول السابق(2)، أن الدراسة قسمت إلى خمسة مجالات تضمن المجال الأول ستة فقرات تحت عنوان اتجاهات أفراد العينة نحو أسباب الحرب " الإسرائيلية " على لبنان ،أما المجال الثاني جاء تحت عنوان اتجاهات أفراد العينة نحو أهداف " إسرائيل" من حربها ضد لبنان ومن خلال ستة فقرات أيضاً في حين تضمن المجال الثالث (اتجاهات أفراد العينة نحو التغطية الإعلامية للحرب " الإسرائيلية " على لبنان) على ثمان فقرات، والمجال الرابع الذي تضمن اتجاهات أفراد العينة نحو سيناريوهات وقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و"إسرائيل" وبثلاثة فقرات ، وأخيراً المجال الخامس الذي تضمن اتجاهات أفراد العينة نحو تحقيق الربح والخسارة من الحرب لطرفي الصراع وبهذا وصل عدد الفقرات الكلية في الاستبانة إلى 27 فقرة.

جدول (3): مصادر معلومات أفراد العينة عن الحرب "الإسرائيلية" على لبنان

أكثر معلوماتي حول الحرب	التكرار(ك)	النسبة المئوية (%)	المرتبة
مواقع التواصل الاجتماعي	72	72	الأولى
الفضائيات خاصةً الجزيرة والعربية	20	20	الثانية
الاصدقاء أو أفراد العائلة	8	8	الثالثة
المجموع	100		

تبين من خلال الجدول رقم (3) ، أن أكثر مصدر لمعلومات العينة عن الحرب هي مواقع التواصل الاجتماعي بوزن مئوي مقداره (72%) وبالمرتبة الأولى ، وهذا يتطابق مع ما أشار إليه مركز الإعلام الرقمي (DMC) في دراسة له طبقاً لمؤسسة (we are social) أن نسبة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بالعراق وصلت إلى (69.4%) من اجمالي السكان(http://www.alsumaria.tv/news) . ويأتي بالمرتبة الثانية قناة الجزيرة والعربية كمصدر لمعلومات العينة عن الحرب

بوزن مئوي مقداره (20%) بوصفهما من أكبر واوسع المؤسسات الاعلامية العربية انتشاراً بين صفوف المتابعين أما المرتبة الأخيرة فجاءت بوزن مئوي مقداره (8%) التي تتمثل بالأهل والاصدقاء كمصدر لمعلومات العينة حول الحرب.

جدول4 : اتجاهات أفراد العينة نحو اسباب الحرب " الاسرائيلية " على لبنان

فقرات مجال اتجاهات أفراد العينة نحو اسباب الحرب " الاسرائيلية " على لبنان	الوسط المرجح	الوزن المئوي	المرتبة	درجة الموافقة					
				موافق		محايد		غير موافق	
				ك	%	ك	%	ك	%
قيام حزب الله اللبناني بدعم المقاومة (حماس) في فلسطين.	2.48	82	الأولى	60	60	28	28	12	12
قيام حزب الله اللبناني بقصف صاروخي على منطقة الجولان .	2.44	81	الثانية	58	58	28	28	14	14
توسيع النفوذ " الإسرائيلي" في مناطق جنوب لبنان.	1.92	64	الرابعة	37	37	20	20	42	42
القضاء على النفوذ الإيراني المتحالف مع حزب الله.	2.10	70	الثالثة	40	40	30	30	30	30
بناء شرق أوسط جديد يخدم المصالح " الإسرائيلية " والأمريكية.	1.84	61	الخامسة	30	30	24	24	46	46
تغيير ميزان القوى بالمنطقة لصالح " إسرائيل " خاصة منطقة الشمال.	1.92	64	الرابعة	36	36	20	20	44	44

وبالنسبة للجدول رقم (4)، الذي يرصد اتجاهات العينة نحو أسباب الحرب ، فإن معظم أفراد العينة تتفق وبوزن مئوي مقداره (82%) على أن سبب حرب "إسرائيل" على لبنان هو قيام حزب الله اللبناني بدعم المقاومة الفلسطينية (حماس) في فلسطين وحصل على المرتبة الأولى ، فمن خلال الواقع العسكري والسياسي والاقتصادي والإعلامي يتضح أن حزب الله اللبناني له دور فاعل في دعم المقاومة الفلسطينية بالسلاح والمال والتعبئة وهو ما نتج عنه عملية طوفان الأقصى التي عُدت تهديداً كبيراً للأمن " الإسرائيلي" فحاولت " إسرائيل " من حربها قطع الامدادات عن المقاومة لإضعافها والقضاء عليها .

وفي المرتبة الثانية تتفق معظم أفراد العينة على أن سبب الحرب " الإسرائيلة " قيام حزب الله اللبناني بقصف صاروخي على منطقة الجولان ، إذ حصل هذا الاتجاه على وزن مئوي مقداره (81%). وفي المرتبة الثالثة ترى عينة الدراسة أن القضاء على النفوذ الإيراني المتحالف مع حزب الله اللبناني هو أحد الأسباب المهمة من وراء الحرب ، فحصل على وزن مئوي مقداره (70%) في حين سجلت أدنى درجة اتفاق لعينة الدراسة على أن سبب الحرب هو بناء شرق أوسط جديد يخدم المصالح " الإسرائيلية" والأمريكية ، فجاء بالمرتبة الخامسة وبوزن مئوي مقداره (61%)، وهو ما أعلنه رئيس الوزراء " الإسرائيلي " الحالي (بنيامين نتنياهو) في أحد مؤتمراته الصحفية بأن حكومته تسعى لتغير خارطة الشرق الأوسط وكرر هذه العبارة خلال لقاءاته واجتماعاته

على أن تكون " إسرائيل" القوة الإقليمية المسيطرة على المنطقة من خلال إنشاء خط عازل على الحدود اللبنانية (عبد المحسن ،2025، ص:7).

جدول 5: اتجاهات أفراد العينة نحو أهداف " اسرائيل " من حربها ضد لبنان

فقرات اتجاهات أفراد العينة نحو أهداف " اسرائيل " من حربها ضد لبنان	الوسط المرجح	الوزن المئوي	المرتبة	درجة الموافقة					
				موافق		محايد		غير موافق	
				ك	%	ك	%	ك	%
إبعاد خطر حزب الله عن الحدود وضمان عودة النازحين "الإسرائيليين" في مناطق الشمال .	2.18	72	الأولى	50	50	18	18	32	32
تحطيم البنية التحتية لحزب الله اللبناني واستهداف قياداته السياسية والعسكرية .	1.91	64	الثالثة	31	31	29	29	40	40
فك الارتباط بين حزب الله والمقاومة الفلسطينية (حماس) بغزة.	1.95	65	الثانية	37	37	21	21	42	42
زيادة قدرة "إسرائيل " على الرد الحازم ضد أي تهديد مستقبلي.	1.85	62	الرابعة	33	33	18	18	49	49
فرض التسوية بين "إسرائيل" ولبنان وفق المصالح "الإسرائيلية	1.72	57	الخامسة	25	25	22	22	53	53
تأليب الرأي العام ضد محور المقاومة في الشرق الاوسط.	1.92	64	الثالثة	30	30	32	32	38	38

ومن خلال الجدول رقم (5) الذي يبين أهداف " إسرائيل" من حربها ضد لبنان ،وبحسب وجهة نظر عينة الدراسة، فإن أحد الأسباب الرئيسة التي حظيت بدرجة اتفاق عالية وصلت إلى وزن مئوي مقداره (72%) تتمثل بإبعاد خطر حزب الله اللبناني عن الحدود وضمان عودة النازحين "الإسرائيليين" ، وهو ما أتضح من خلال شروط وقف إطلاق النار التي ترعاه أمريكا وفرنسا ومن أهمها ابعاد حزب الله اللبناني إلى شمال نهر الليطاني وتكليف الحكومة اللبنانية ببسط نفوذها وسيادتها حتى الحدود الدولية .

أما في المرتبة الثانية ، فالهدف " الإسرائيلي " من الحرب وبحسب العينة يذهب إلى فك الارتباط بين حزب الله اللبناني والمقاومة الفلسطينية (حماس) بغزة ، فحصلت على درجة اتفاق بوزن مئوي مقداره (65%) ، في حين تتفق العينة على أن تحطيم البنى التحتية لحزب الله اللبناني واستهداف قياداته السياسية والعسكرية فضلاً عن تأليب الرأي العام ضد محور المقاومة في منطقة الشرق الأوسط من أسباب الحرب " الإسرائيلية" على لبنان فجاءت بالمرتبة الثالثة وبوزن مئوي مقداره (64%) ، وهو ما تبين خلال الحرب وبعدها من استهداف " اسرائيل" بقصف صاروخي عنيف ومتكرر لقيادات الصف الأول لقادة المقاومة التي أدت إلى استشهاد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ثم استشهاد خليفته السيد هاشم صفي الدين ، فضلاً عن خلق رأي عام داخل لبنان وخارجه يحمل حزب الله مسؤولية الحرب والتسبب في استهداف لبنان وتعريض أمنها للخطر.

وتهدف " إسرائيل " من حربها ضد لبنان زيادة قدرتها على الرد الحازم ضد أي تهديد مستقبلي وهو ما اتفقت عليه بعض أفراد العينة بوزن مئوي مقداره (62%) ، فجاء بالمرتبة الرابعة ، وهو ما يُعد اختبار حقيقي من وجهة نظر "إسرائيل" ، في حين

جاءت أدنى درجة اتفاق لعينة الدراسة على أن هدف " اسرائيل " من حربها هو فرض التسوية مع لبنان على وفق المصالح " الإسرائيلية" ، فحصل على المرتبة الخامسة وبوزن مئوي مقداره (57%).

جدول 6: اتجاهات أفراد العينة نحو التغطية الإعلامية للحرب "الإسرائيلية" على لبنان

فقرات مجال اتجاهات أفراد العينة نحو التغطية الإعلامية للحرب "الاسرائيلية" على لبنان.	الوسط المرجح	الوزن المئوي	المرتبة	درجة الموافقة					
				موافق		محايد		غير موافق	
				ك	%	ك	%	ك	%
بعض وسائل الإعلام العربية زادت من خطاب الكراهية والانقسام نحو حزب الله اللبناني.	2.57	86	الأولى	71	71	15	15	14	14
معظم وسائل الإعلام "الإسرائيلية " أظهرت حربها الدفاعية وبررت عدوانها على أنه تصدي للإرهاب الذي يمارسه حزب الله .	2.32	77	الرابعة	56	56	20	20	24	24
أظهرت وسائل الإعلام التابعة لحزب الله وحلفائه وحشية العدوان "الإسرائيلي" والعمل على رفع معنويات مقاتلي حزب الله والمدنيين ..	2.45	82	الثانية	62	62	21	21	17	17
غياب الإعلام الرسمي اللبناني عن مواكبة الحرب والرد على الدعاية "الاسرائيلية " تجاه حزب الله اللبناني.	2.24	75	الخامسة	50	50	24	24	26	26
بعض وسائل الإعلام العربية اعتمدت على المصادر" الإسرائيلية " دون تحري الدقة في نشر اخبارها .	2.32	77	الرابعة	54	54	24	24	22	22
اسهمت بعض وسائل الإعلام العربية في الترويج للحرب النفسية "الإسرائيلية " مما زاد من التوتر الداخلي واضر بالسلم الأهلي في لبنان .	2.34	78	الثالثة	56	56	22	22	22	22
اعتماد بعض وسائل الإعلام اللبنانية تقنية الذكاء الاصطناعي لإنتاج صور زائفة	2.02	67	السادسة	38	38	26	26	36	36

أدت الى التشكيك بمصداقيته أمام الرأي العام الدولي .									
هناك تحيز كبير من الإعلام الغربي لصالح "إسرائيل" خلال تغطيته الحرب .	2.35	78	الثالثة	61	61	13	13	26	26

وبالنسبة لجدول رقم (6) ، فهو يتمثل في الكشف عن موقف عينة الدراسة من التغطية الإعلامية للحرب " الإسرائيلة " على لبنان ، إذ أن الغالبية العظمى لأفراد العينة تتفق بشكل كبير على أن بعض وسائل الإعلام العربية زادت من خطاب الكراهية والانقسام نحو حزب الله اللبناني ، فحصل هذا التوجه على المرتبة الأولى وبوزن مئوي مقداره (86%) ، وهنا نجد أن بعض وسائل الإعلام العربية حاولت أن تحمل الحزب مسؤولية الحرب والدمار الذي لحق بلبنان وأنه يعمل لتحقيق أجندات خارجية على حساب مصلحة البلد لتوليد الكراهية ضده خاصة في ظل التطبيع الذي يشهده الواقع العربي لكثير من الحكومات العربية المسيطرة على كبريات وسائل الإعلام الناطقة بلسانها .

وتتفق معظم العينة على أن وسائل الإعلام التابعة لحزب الله اللبناني وحلفاؤه أظهرت وحشية العدوان "الإسرائيلي" والعمل على رفع معنويات مقاتلي الحزب والمدنيين ، فجاء هذا الاتفاق بالمرتبة الثانية وبوزن مئوي مقداره (82%) ، وهذا واضح من خلال انتشار ملايين المنشورات عبر المنصات التفاعلية تُظهر حجم الدمار والنزوح وسقوط مئات الشهداء في إطار سردية تبين المعاناة الإنسانية لأهالي الجنوب اللبناني.

وقد أسهمت بعض وسائل الإعلام العربية في الترويج للحرب النفسية " الإسرائيلية" مما زاد من التوتر الداخلي وأضر بالسلم الأهلي في لبنان ، وهو ما اتفقت عليه عينة الدراسة بوزن مئوي مقداره (78%) وبالمرتبة الثالثة ، وهنا تبرز الحرب النفسية " الإسرائيلية" الموجهة نحو اللبنانيين لتبرير حربها عبر اسلوب التحريض والاتهام والتضليل منها : حزب الله اللبناني هو المسؤول الوحيد عن الحرب وتداعياتها ، حزب الله يضع اسلحته في مناطق سكنية ، " إسرائيل" تدافع عن (قضية نبيلة) وليس مصالح خاصة وأن اخطاؤها غير مقصودة ، حزب الله يستخدم أسلحة محرمة دولياً ، " إسرائيل " تدافع عن نفسها ، فضلاً عن أن النخب والمفكرين يؤيدون (قضيتنا المقدسة) التي ندافع عنها. (حاتم ، 2024، ص:31-33).

وبنفس درجة الاتفاق (78%) تتجه العينة إلى أن هناك تحيز كبير من الإعلام الغربي لصالح "إسرائيل" خلال تغطيته للحرب ، فعلى سبيل المثال ركزت قناة (CNN) الأمريكية على مقتل الطفلة (شالوهيت هاس) وأظهرت في تقرير مطول مشاهد دفنها وقيام الحاخام بحملها لمسافات طويلة مع التركيز على جسدها لإثارة المشاعر والتعاطف من قبل الجمهور بينما عشرات الاطفال اللبنانيين تتناثر اجسادهم تحت الركام من دون أن تقوم القناة بعرضهم أو الإشارة إليهم وهو ما يفسر مدى انحياز الاعلام الغربي خاصة الأمريكي لصالح " إسرائيل" .

وتتجه أفراد العينة في موقفها من التغطية الإعلامية للحرب نحو أن بعض وسائل الإعلام العربية اعتمدت على المصادر " الإسرائيلية" دون تحري الدقة في نشر أخبارها ، فجاء هذا الاتجاه بالمرتبة الرابعة وبوزن مئوي مقداره (77%) ، خاصةً وأن التحقق من دقة المعلومات قبل النشر هي فريضة لكنها كانت غائبة عن بعض وسائل الإعلام العربية وبالمقابل تلجأ " اسرائيل" إلى استراتيجية التزييف والتلاعب بالمعلومات عبر وسائل اعلامها عن طريق ترويج أخبار تركز على نجاح العمليات العسكرية الدقيقة أو وجود مزاعم بوجود أسلحة بمناطق سكنية.

جدير بالذكر أن ابرز اساليب التزييف " الإسرائيلية" للمعلومات التي كشفها الباحثون مؤخراً هو ما يعرف بمصطلح (Doppelganger) أو النسخة المطابقة الذي يعني إنشاء مواقع الكترونية تطابق المنصات الأصلية لنشر معلومات توحي أنها صادرة عن المصادر الأصلية وهي في الواقع غير دقيقة ومضللة ومن أهم المواقع التي تعرضت لعملية التزييف هي موقع فوكس نيوز الامريكية وصحيفة (ديرشبيغل) الألمانية وصحيفة (لاباريزيان) الفرنسية .() https://alkhaleejonline.net

ومما زاد الطين بلة هو غياب الإعلام الرسمي اللبناني عن مواكبة الحرب والرد على الدعاية " الإسرائيلية" تجاه حزب الله اللبناني ، وهو ما أشرته عينة الدراسة بدرجة اتفاق وصلت إلى (75%) وبالمرتبة الخامسة .

وتتفق عينة الدراسة بأقل وزن مئوي مقداره (67%) وبالمرتبة الأخيرة على أن بعض وسائل الاعلام اللبنانية اعتمدت تقنية الذكاء الاصطناعي لإنتاج صور زائفة أدت إلى التشكيك بمصداقيتها أمام الرأي العام الدولي ، فعلى سبيل المثال انتشرت على مواقع التواصل صورة أظهرت طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية اللبنانية وسط غارة عنيفة في منطقة الضاحية وتبين لاحقاً أنها مولدة بتقنية الذكاء الاصطناعي، وقطعاً أن انتشار مثل هكذا صور يجعل من العالم يشكك حتى في جرائم " إسرائيل " تجاه لبنان.

جدول7 : اتجاهات أفراد العينة نحو سيناريوهات وقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و" إسرائيل "

فقرات مجال اتجاهات أفراد العينة نحو سيناريوهات وقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و" إسرائيل "	الوسط المرجح	الوزن المئوي	المرتبة	درجة الموافقة					
				موافق		محايد		غير موافق	
				ك	%	ك	%	ك	%
انسحاب القوات " الإسرائيلية " الكامل من الجنوب اللبناني مع وقف إطلاق النار بشكل مستدام .	2.71	90	الأولى	81	81	9	9	10	10
انسحاب القوات " الإسرائيلية " مع استمرار خروقاتها لوقف اطلاق النار.	2.20	73	الثانية	45	45	30	30	25	25
عدم انسحاب " إسرائيل " من الجنوب اللبناني مع استمرار عمليات التصعيد .	1.87	62	الثالثة	37	37	13	13	50	50

إن عينة الدراسة (كما في الجدول 7) ، رسمت ثلاثة سيناريوهات لوقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و"إسرائيل" ، السيناريو الأول وهو ما اتفقت عليه الغالبية العظمى وبوزن مئوي مقداره (90%) ينصرف إلى انسحاب القوات "الإسرائيلية" الكامل من الجنوب اللبناني مع وقف إطلاق النار بشكل مستدام ، إذ يتطلب هذا السيناريو تعاون دولي و"إسرائيلي" جاد للوصول إلى استقرار طويل الأمد .

أما السيناريو الثاني ينصرف إلى انسحاب القوات "الإسرائيلية" مع استمرار خروقاتها لوقف إطلاق النار ، فحصل على وزن مئوي مقداره (73%) ، وهو ما يؤشر استمرار " إسرائيل" في خرق الاتفاق بطرق مختلفة تحت العديد من المبررات خاصةً وانها لم تحقق الكثير من أهدافها من الحرب .

وتستكمل عينة الدراسة المشهد المستقبلي لوقف إطلاق النار بالسيناريو الثالث الذي اتفقت على رسمه بدرجة اتفاق وصل وزنها المئوي إلى (62%) ويتمثل السيناريو بعدم انسحاب " إسرائيل" من الجنوب اللبناني مع استمرار عمليات التصعيد ، وهذا يُعد اخطر السيناريوهات المذكورة لأن لبنان قد يجد نفسه مضطراً للجوء إلى خيارات أكثر حدة تشمل التصعيد الدبلوماسي وقد يضطر حزب الله اللبناني للرد ما قد يُدخل المنطقة في حالة حرب ثانية والعودة للمربع الأول أو أكثر نتيجة اتساع الدائرة الجغرافية للحرب بين طرفي الصراع.

جدول 8: اتجاهات أفراد العينة نحو تحقيق الربح والخسارة من الحرب لطرفي الصراع

فقرات مجال اتجاهات أفراد العينة نحو تحقيق الربح والخسارة من لطرفي الصراع	الوسط المرجح	الوزن المئوي	المرتبة	درجة الموافقة					
				موافق		محايد		غير موافق	
				ك	%	ك	%	ك	%
يُعد حزب الله الرابح الأكبر في الحرب .	2.21	74	الأولى	50	50	21	21	29	29
تُعد " إسرائيل " الرابح الأكبر في الحرب .	2.01	67	الثالثة	36	36	29	29	35	35
كل من حزب الله و " اسرائيل " خاسران في الحرب .	2.02	67	الثالثة	36	36	30	30	34	34
لحد الآن لم تحسم الحرب بين حزب الله و"إسرائيل " فلا يوجد خاسر أو رابح .	2.14	71	الثانية	45	45	24	24	31	31

ومن الجدول رقم (8) ، نجد أن اتجاهات أفراد العين نحو تحديد الرابح والخاسر الأكبر من الحرب بين طرفي الصراع (حزب الله وإسرائيل) ، فإن معظم العينة تتجه نحو اعتبار حزب الله اللبناني هو الرابح الأكبر في الحرب وحصل هذا التوجه على درجة اتفاق بوزن مئوي مقداره (74%) وبالمرتبة الأولى ، أذ تنطلق هذه العينة من مقاربة مؤداها أن الحرب لا متناظرة بين طرفي الصراع ، وفي ضوء الفارق الكبير بين حزب الله والجيش النظامي " الإسرائيلي" على الصعيد العسكري والاقتصادي والإعلامي مع الدعم الغربي له وفي ظل غياب الدعم العربي الرسمي ومسارات التسوية والتطبيع فأن بقاء المقاومة المتمثلة بحزب الله واستمرار صمودها مع امكانيتها البسيطة هو عنوان للنصر.

في حين ترى بعض عينة الدراسة بأنه لحد الآن لم تحسم الحرب بين حزب الله اللبناني و"إسرائيل" فلا يوجد خاسر أو رابح ، وهذا الاتجاه حصل على اتفاق بوزن مئوي مقداره (71%) وبالمرتبة الثانية ، خاصة وان الصراع له جذوره التأريخية وهو قائم ومستمر .

أما في المرتبة الثالثة يتمثل باتفاق بعض افراد العينة وبوزن مئوي مقداره (67%) على أن كل من حزب الله اللبناني و"إسرائيل" خاسران في الحرب ، فالعينة تنطلق من اعتبارات عدة تتمثل بالخروقات للمنظومة الأمنية لحزب الله من قبل " إسرائيل"

خاصة باستهداف اجهزة الاتصال اللاسلكي (البيجر) وتفجيرها فضلاً عن التخلص من القيادات الأولى لحزب الله اللبناني وفي مقدمتهم الامين العام السيد (حسن نصر الله) وسقوط آلاف الشهداء وتهجير مئات الألوف وهدم منازلهم وقطع التمويل الإيراني عنهم فضلاً عن تأليب الرأي العام ضدهم وكل هذه العوامل كانت حاضرة أمام عينة الدراسة لتتفق أن حزب الله خسر الحرب من منظور عسكري وامني واقتصادي ولوجستي .

أما خسارة " إسرائيل" فتكمن في عدم تمكنها من كسر إرادة حزب الله اللبناني وصموده وامتصاصه للضربات "الإسرائيلية" المفاجئة والعنيفة التي تسببت في ارباكه إلا أن مدى تأثيرها الزمني يبقى محدوداً ، فالحزب لايزال يملك القدرات العسكرية والصواريخ الدقيقة وقوات الرضوان ، كما فقدت "إسرائيل" المئات من جنودها في مسرح العمليات واسقطت العديد من مسيراتها عالية التقنية واستقبلت المستشفيات آلاف الجرحى وجرى استهداف العمق " الاسرائيلي" فضلا عن الكلفة الكبيرة للحرب من الناحية الاقتصادية التي كلفتهم في أول شهرين من الحرب حوالي (9) مليار دولار بحسب اعتراف مصادرهم الرسمية مع تضرر قطاع السياحة بمبلغ قدره (4) مليار دولار ، كما أن استهداف منطقة الشمال الحيوية أدت إلى خسارة تصل (150) مليون دولار يومياً وتضرر قطاع الزراعة بخسائر تقدر بحوالي (500) مليون دولار ، وايضاً حوالي (6) آلاف طلب تقدم به مواطنون " إسرائيليون" يطالبون حكومتهم بالتعويض جراء تضررهم ومنازلهم التي تقدر بحوالي (4) مليار دولار بحسب ما نقلته القناة "الإسرائيلية" 14 (https://www.aljazeera.net/politics/2024/11/4).

جدول 9: اتجاهات أفراد العينة نحو اسباب الحرب " الإسرائيلية " على لبنان وفقاً لمتغير التخصص الدراسي

الوسط المرجح والوزن المئوي لطلبة الدراسات الإنسانية		المرتبة	فقرات مجال اتجاهات أفراد العينة نحو أسباب الحرب " الإسرائيلية " على لبنان	الوسط المرجح والوزن المئوي لطلبة الدراسات العلمية		المرتبة
الوسط المرجح	الوزن المئوي			الوسط المرجح	الوزن المئوي	
2.44	81	الثالثة	قيام حزب الله اللبناني بقصف صاروخي على منطقة الجولان .	2.46	82	الثانية
2.46	82	الثانية	قيام جزب الله اللبناني بدعم المقاومة (حماس) في فلسطين.	2.88	96	الأولى
2.46	82	الثانية	توسيع النفوذ " الإسرائيلي" في مناطق الجنوب اللبناني .	1.86	62	الخامسة
2.66	88	الأولى	القضاء على النفوذ الإيراني المتحالف مع حزب الله اللبناني .	2.14	71	الثالثة
1.82	60.6	الرابعة	بناء شرق أوسط جديد يخدم المصالح " الإسرائيلية " .والأمريكية.	1.88	63	الرابعة
1.80	60	الخامسة	تغيير ميزان القوى بالمنطقة لصالح " إسرائيل " خاصة منطقة الشمال.	1.74	58	السادسة

وفي الجدول رقم (9)، وعند المقارنة بين أسباب الحرب " الإسرائيلية" على لبنان بالنسبة لعينة الدراسة ، نجد أن الغالبية العظمى لعينة الدراسات الإنسانية تتفق وبشكل كبير أن سبب الحرب هو القضاء على النفوذ الإيراني المتحالف مع حزب الله اللبناني ، فجاء بالمرتبة الأولى بوزن مئوي مقداره (88) ، في حين أن المرتبة الأولى لدى عينة الدراسات العلمية تذهب إلى أن سبب الحرب الرئيس هو قيام حزب الله اللبناني بدعم المقاومة (حماس) في فلسطين فحقق هذا الاتجاه أعلى درجة اتفاق وصل وزنها المئوي إلى (96). وقد شكل هذا الاتجاه ايضاً درجة اتفاق عالية لدى الدراسات الإنسانية بوزن مئوي مقداره (82) وبالمرتبة الثانية .

وفي المرتبة الثانية أيضاً جاء توسيع النفوذ " الاسرائيلي" في مناطق الجنوب اللبناني كأحد أسباب الحرب بحسب وجهة نظر الدراسات الإنسانية بوزن مئوي مقداره (82)، لكن بالنسبة للدراسات العلمية يختلف موقفها ولكن بنفس الاتفاق (82) ويتجسد في أن سبب الحرب هو قيام حزب الله اللبناني بقصف صاروخي على منطقة الجولان فجاء بالمرتبة الثانية أيضاً.

وقد تطابق اتجاه العينة في كلا التخصصين فقد اتفقتا العينة أن أحد أسباب الحرب هو بناء شرق أوسط جديد يخدم المصالح " الإسرائيلية" والأمريكية وجاء هذا الموقف بالمرتبة الرابعة .

ويبقى تغير ميزان القوى بالمنطقة لصالح "إسرائيل" خاصة بمنطقة الشمال أحد أسباب الحرب من وجهة نظر عينة الدراسة وهو ما تستجيب له عينة الدراسة الإنسانية أكثر من الدراسة العلمية بدرجة موافقة يصل وزنها المئوي إلى (60) وبالمرتبة الخامسة في حين يصل وزنها المئوي لعينة الدراسة العلمية إلى وزن مئوي مقداره (58) وبالمرتبة السادسة .

جدول 10: اتجاهات أفراد العينة نحو أهداف " إسرائيل " من حربها ضد لبنان وفقاً لمتغير التخصص الدراسي

الوسط المرجح والوزن المئوي لطلبة الدراسات الانسانية		المرتبة	فقرات اتجاهات أفراد العينة نحو أهداف " اسرائيل " من حربها ضد لبنان	الوسط المرجح والوزن المئوي لطلبة الدراسات العلمية		المرتبة
الوسط المرجح	الوزن المئوي			الوسط المرجح	الوزن المئوي	
2.16	72	الأولى	إبعاد خطر حزب الله عن الحدود وضمان عودة النازحين "الإسرائيليين" في مناطق الشمال .	2.14	71	الأولى
1.92	64	الثالثة	تحطيم البنية التحتية لحزب الله اللبناني واستهداف قياداته السياسية والعسكرية . .	1.92	64	الرابعة
2	66	الثانية	فك الارتباط بين حزب الله والمقاومة الفلسطينية (حماس) بغزة.	1.94	65	الثالثة

1.74	58	السادسة	زيادة قدرة "إسرائيل " على الرد الحازم ضد أي تهديد مستقبلي.	2.06	68	الثانية
1.90	63	الرابعة	فرض التسوية بين "اسرائيل" ولبنان على وفق المصالح "الإسرائيلية " .	1.60	53	السادسة
1.86	62	الخامسة	تأليب الرأي العام ضد محور المقاومة في الشرق الاوسط.	1.86	62	الخامسة

بالنسبة للجدول رقم (10) ، نجد أن كلا التخصصين يتفقان على أن إبعاد خطر حزب الله عن الحدود وضمان عودة النازحين "الإسرائيليين" في مناطق الشمال هو الهدف الرئيس من الحرب الذي حصل على المرتبة الأولى لكن استجابة عينة الدراسات الإنسانية أعلى بقليل مسجلة وزن مئوي قدره (72)، وعينة الدراسات العلمية درجة اتفاقها كانت بوزن مئوي مقداره (71).

في حين أن فك الارتباط بين حزب الله والمقاومة الفلسطينية (حماس) بغزة من وجهة نظر عينة الدراسات الإنسانية أحد أسباب الحرب حاصلاً على المرتبة الثانية بوزن مئوي (66) تقترب منه درجة اتفاق عينة الدراسات العلمية بالمرتبة الثالثة وبوزن مئوي (65).

وترتفع استجابة عينة الدراسات العلمية عما هو عليه مع الدراسات الإنسانية فيما يخص أن الهدف من الحرب زيادة قدرة "إسرائيل " على الرد الحازم ضد أي تهديد مستقبلي لتصل إلى المرتبة الثانية في حين تسجل المرتبة السادسة في استجابة عينة الدراسات الإنسانية من أهداف الحرب " الإسرائيلية" على لبنان.

إن تحطيم البنية التحتية لحزب الله اللبناني واستهداف قياداته السياسية والعسكرية من أهداف الحرب " الإسرائيلية" وهو ما تتفق عليه عينة الدراسة لكلا التخصصين وبوزن مئوي مقداره (64).

أما درجة اتفاق عينة الدراسات الإنسانية(المرتبة الرابعة) فهي أكثر من عينة الدراسات العلمية (المرتبة السادسة) فيما يخص فرض التسوية بين "اسرائيل" ولبنان على وفق المصالح "الإسرائيلية " .

وتتطابق تماماً درجة اتفاق كلا التخصصين من العينة في تحديد الهدف من الحرب الذي يتمثل بتأليب الرأي العام ضد محور المقاومة في منطقة الشرق الأوسط ، فحصل على المرتبة الخامسة وبوزن مئوي مقداره (62).

جدول 11: اتجاهات أفراد العينة نحو التغطية الإعلامية للحرب "الإسرائيلية" على لبنان وفقاً لمتغير التخصص الدراسي

الوسط المرجح والوزن المئوي لطلبة الدراسات الإنسانية		المرتبة	فقرات اتجاهات أفراد العينة نحو التغطية الإعلامية للحرب "الاسرائيلية" على لبنان	الوسط المرجح والوزن المئوي لطلبة الدراسات العلمية		المرتبة
الوسط المرجح	الوزن المئوي			الوسط المرجح	الوزن المئوي	

2.52	84	الأولى	بعض وسائل الإعلام العربية زادت من خطاب الكراهية والانقسام نحو حزب الله اللبناني.	2.58	86	الثانية
2.26	75	الرابعة	معظم وسائل الإعلام "الاسرائيلية " أظهرت حربها الدفاعية وبررت عدوانها على أنه تصدي للإرهاب الذي يمارسه حزب الله .	2.60	86.6	الأولى
2.36	79	الثالثة	أظهرت وسائل الأعلام التابعة لحزب الله وحلفائه وحشية العدوان "الإسرائيلي" والعمل على رفع معنويات مقاتلي حزب االله والمدنيين .	2.36	79	السابعة
2.12	70.6	السادسة	غياب الإعلام الرسمي اللبناني عن مواكبة الحرب والرد على الدعاية "الإسرائيلية " تجاه حزب الله اللبناني.	2.56	85	الثالثة
2.10	70	السابعة	بعض وسائل الإعلام العربية اعتمدت على المصادر" الإسرائيلية " دون تحري الدقة في نشر اخبارها .	2.52	84	الخامسة
2.40	80	الثانية	اسهمت بعض وسائل الإعلام العربية في الترويج للحرب النفسية "الإسرائيلية " مما زاد من التوتر الداخلي واضر بالسلم الأهلي في لبنان .	2.48	83	السادسة
1.80	60	الثامنة	اعتماد بعض وسائل الإعلام اللبنانية تقنية الذكاء الاصطناعي لإنتاج صور زائفة أدت الى التشكيك بمصداقيته أمام الرأي العام الدولي	2.04	68	الثامنة
2.20	73	الخامسة	هناك تحيز كبير من الإعلام الغربي لصالح "إسرائيل" خلال تغطيته الحرب .	2.54	84.6	الرابعة

وفيما يخص موقف عينة الدراسة (الإنسانية والعلمية) من التغطية الإعلامية للحرب ، فمن الجدول رقم (11) نجد أن الغالبية العظمى لعينة الدراسات الإنسانية تتفق بشكل كبير على أن بعض وسائل الإعلام العربية زادت من خطاب الكراهية والانقسام نحو حزب الله اللبناني ، فحصلت على وزن مئوي مقداره (84) وبالمرتبة الأولى ، في حين حصل هذا الاتجاه على وزن مئوي أعلى مقداره (86) ولكن بالمرتبة الثانية لدى استجابة عينة الدراسات العلمية.

وهناك فرق واضح في استجابة التخصصين نحو أن معظم وسائل الإعلام "الإسرائيلية " أظهرت حربها الدفاعية وبررت عدوانها على أنه تصدي (للإرهاب) الذي يمارسه حزب الله ، فجاء بالمرتبة الأولى بالنسبة لعينة الدراسات الإنسانية وبدرجة

اتفاق عالية وصل وزنها المئوي إلى (86.6) ، في حين حلّ هذا الاتجاه بالمرتبة الرابعة وبوزن مئوي مقداره (75) بالنسبة لعينة الدراسات العلمية .

وقد أظهرت وسائل الاعلام التابعة لحزب الله وحلفائه وحشية العدوان "الإسرائيلي" والعمل على رفع معنويات مقاتلي حزب االله والمدنيين وهو ما اتفقت عليه العينة لكلا التخصصين بوزن مئوي مقداره (79).

إن غياب الإعلام الرسمي اللبناني عن مواكبة الحرب والرد على الدعاية "الاسرائيلية " تجاه حزب الله اللبناني يمثل أحد التحديات للتغطية الإعلامية للحرب وهو ما استجابت له عينة الدراسات العلمية أكثر من الإنسانية بوزن مئوي مقداره (85) وبالمرتبة الثانية في حين وصل إلى وزن مئوي مقداره (70.6) وبالمرتبة السادسة في توجهات الدراسات الإنسانية.

وتستمر استجابة الدراسات العلمية بتسجيل صعوداً واضحاً على حساب الدراسات الإنسانية فيما يخص موقفها حيال التغطية الإعلامية للحرب خاصة في مسألة اعتماد بعض وسائل الإعلام العربية على المصادر" الإسرائيلية " دون تحري الدقة في نشر اخبارها ، إذ تتفق معظم هذه العينة على هذا الاتجاه بوزن مئوي مقداره (84) الذي شهد أقل اتفاقاً مع توجهات الدراسات الإنسانية مسجلاً وزناً مئوياً مقداره (70).

بينما تزداد درجة اتفاق عينة الدراسات الإنسانية على حساب نظيرتها من الدراسات العلمية في مسألة اسهام بعض وسائل الإعلام العربية في الترويج للحرب النفسية "الإسرائيلية " مما زاد من التوتر الداخلي واضر بالسلم الأهلي في لبنان، فجاء بوزن مئوي مقداره (80) وبالمرتبة الثانية ، في حين جاء بالمرتبة السادسة بالنسبة للدراسات العلمية.

أما درجة اتفاق كلا التخصصين فقد تطابقت من حيث المرتبة فيما يخص اعتماد بعض وسائل الاعلام اللبنانية تقنية الذكاء الاصطناعي لإنتاج صور زائفة أدت الى التشكيك بمصداقيته أمام الرأي العام الدولي فجاءت بالمرتبة الثامنة ولكن بدرجة اتفاق أعلى بالنسبة للدراسات العلمية بوزن مئوي مقداره (68).

وترى عينة الدراسة لكلا التخصصين أن هناك تحيز كبير من الإعلام الغربي لصالح "إسرائيل" خلال تغطيته الحرب ، لكن درجة اتفاق عينة الدراسات العلمية سجلت وزن مئوي مقداره (84.6) في حين وصل هذا القياس لوزن مئوي مقداره (73) لعينة الدراسات الإنسانية.

جدول 12 : اتجاهات أفراد العينة نحو سيناريوهات وقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و" إسرائيل " وفقاً لمتغير التخصص الدراسي

الوسط المرجح والوزن المئوي لطلبة الدراسات الإنسانية		المرتبة	فقرات اتجاهات أفراد العينة نحو سيناريوهات وقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و" إسرائيل "	الوسط المرجح والوزن المئوي لطلبة الدراسات العلمية		المرتبة
الوسط المرجح	الوزن المئوي			الوسط المرجح	الوزن المئوي	
2.82	94	الأولى	انسحاب القوات " الإسرائيلية " الكامل من الجنوب اللبناني مع وقف إطلاق النار بشكل مستدام .	2.58	86	الأولى

2.32	77	الثانية	انسحاب القوات " الإسرائيلية " مع استمرار خروقاتها لوقف إطلاق النار.	2.16	72	الثانية
1.74	58	الثالثة	عدم انسحاب " إسرائيل " من الجنوب اللبناني مع استمرار عمليات التصعيد .	1.94	65	الثالثة

رسمت الدراسة ثلاثة سيناريوهات لوقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و"إسرائيل " من وجهة نظر العينة لكلا التخصصين (كما في الجدول رقم 12) ، إذ استجابت وبشكل كبير عينة الدراسات الإنسانية والعلمية للمشهد الذي ينصرف إلى انسحاب القوات " الإسرائيلية " الكامل من الجنوب اللبناني مع وقف إطلاق النار بشكل مستدام ، فجاء بالمرتبة الأولى لكن درجة استجابة عينة الدراسات الإنسانية أعلى بوزن مئوي مقداره (94) من عينة الدراسات العلمية الذي وصل إلى (86).

وأيضا استجابت عينة الدراسات الإنسانية لمشهد انسحاب القوات " الإسرائيلية " مع استمرار خروقاتها لوقف إطلاق النار، فحصل على درجة اتفاق بوزن مئوي مقداره (77) في حين وصل إلى درجة اتفاق بوزن مقداره (72) لعينة الدراسات العلمية .

أما مشهد عدم انسحاب " إسرائيل " من الجنوب اللبناني مع استمرار عمليات التصعيد ، فقد استجابت له عينة الدراسات العلمية بدرجة اتفاق وصل وزنها المئوي إلى (65) أعلى من درجة اتفاق الدراسات الإنسانية بوزن مئوي مقداره (58).

جدول 13: اتجاهات أفراد العينة نحو تحقيق الربح والخسارة من الحرب لطرفي الصراع وفقاً لمتغير التخصص الدراسي

الوسط المرجح والوزن المئوي لطلبة الدراسات الإنسانية		المرتبة	فقرات اتجاهات أفراد العينة نحو تحقيق الربح والخسارة من الحرب لطرفي الصراع	الوسط المرجح والوزن المئوي لطلبة الدراسات العلمية		المرتبة
الوسط المرجح	الوزن المئوي			الوسط المرجح	الوزن المئوي	
2.28	76	الأولى	يُعد حزب الله الرابح الأكبر في الحرب .	2.14	71	الثانية
1.88	62	الرابعة	تُعد " إسرائيل " الرابح الأكبر في الحرب .	2.12	70	الثالثة
2.10	70	الثالثة	كل من حزب الله و " اسرائيل " خاسران في الحرب .	1.94	65	الرابعة
2.14	71	الثانية	لحد الآن لم تحسم الحرب بين حزب الله و"إسرائيل " فلا يوجد خاسر أو رابح .	2.18	73	الأولى

من خلال الجدول رقم (13) الذي يرصد اتجاه العينة لكلا التخصصين نحو تحقيق الربح والخسارة لطرفي الصراع ،فالغالبية العظمى لعينة الدراسات الإنسانية تتفق على أن حزب الله الرابح الأكبر في الحرب ، فحصل هذا الاتجاه على المرتبة الأولى بوزن مئوي مقداره (76) ، و جاء هذا الاتجاه بالنسبة لعينة الدراسات العلمية بالمرتبة الثانية بوزن مئوي مقداره(71).

وتتجه عينة الدراسات العلمية إلى أنه لحد الآن لم تحسم الحرب بين حزب الله و"إسرائيل " فلا يوجد خاسر أو رابح ، إذ سجلت درجة اتفاق بوزن مئوي مقداره (73) وبالمرتبة الأولى في حين انخفض هذه الاستجابة بالنسبة للدراسات الإنسانية بدرجة اتفاق مقدار وزنها المئوي (71) وبالمرتبة الثانية .

أما اعتبار " إسرائيل" الرابح الأكبر في الحرب فقد رجحته عينة الدراسات العلمية أكثر من عينة الدراسات الإنسانية بدرجة اتفاق وصل وزنها المئوي إلى (70) بالمرتبة الثالثة ، في حين تناقصت درجة الاتفاق بالنسبة لعينة الدراسات الإنسانية نحو هذا الاتجاه فسجلت وزن مئوي مقداره (62) وبالمرتبة الرابعة .

وتتجه عينة الدراسات الإنسانية إلى أن كل من حزب الله و"إسرائيل" خاسران في الحرب بدرجة اتفاق وزنها المئوي مقداره (70) وبالمرتبة الثالثة ، بينما تتناقص درجة اتفاق عينة الدراسات العلمية نحو هذا الاتجاه لتسجل درجة اتفاق بوزن مئوي مقداره (65) وبالمرتبة الرابعة .

الخاتمة

تبين من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية وما أفضت إليه من نقاش أن أكثر مصادر معلومات العينة عن الحرب "الإسرائيلية" على لبنان هي مواقع التواصل الاجتماعي التي انتشرت بفضل تكنولوجيا الاتصال بسرعة فائقة كالنار في الهشيم .

وأظهرت الدراسة أن السبب الرئيسي من الحرب – من وجهة نظر العينة- هو قيام حزب الله اللبناني بدعم المقاومة الفلسطينية (حماس) في فلسطين مع استجابة أفراد العينة نحو تحديد أهداف أخرى أبرزها: إبعاد خطر حزب الله اللبناني عن الحدود وضمان عودة النازحين "الإسرائيليين" في مناطق الشمال.

وتتفق معظم أفراد العينة على أن بعض وسائل الاعلام العربي زادت من خطاب الكراهية والانقسام نحو حزب الله اللبناني .كما أظهرت وسائل الإعلام التابعة لحزب الله اللبناني وحلفائه وحشية العدوان "الإسرائيلي" والعمل على رفع معنويات مقاتلي الحزب وانصاره من المدنيين.

وكشفت الدراسة عن ثلاثة سيناريوهات لوقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني و"إسرائيل" لكن المشهد الأكثر اتفاقاً بين العينة ينصرف إلى انسحاب القوات "الإسرائيلية" الكامل من الجنوب اللبناني مع وقف اطلاق النار بشكل مستدام.

وتتجه أغلب العينة نحو أن حزب الله اللبناني الرابح الأكبر في الحرب وهو ما يُعد أبرز الاتجاهات الايجابية للعينة نحو الحزب.

أما الاتجاهات السلبية فقد تبين أنها حلت بالمرتبة الأخيرة للعينة ، إذ أن معظم عينة الدراسة لا تتفق على استطاعة "إسرائيل" فرض التسوية على لبنان كأحد أهداف الحرب . وفي نفس الاتجاه السلبي نحو موقف العينة من التغطية الإعلامية للحرب ، فقد تبين أن اعتماد وسائل الإعلام اللبنانية تقنية الذكاء الاصطناعي لإنتاج صور زائفة أدت إلى التشكيك بمصداقيته أمام الرأي العام الدولي حصل على أدنى مستويات الاتفاق لعينة الدراسة.

واستنتجت الدراسة وجود تأثير لمتغير الاختصاص الدراسي ،على اتجاهات عينة الدراسة نحو الحرب " الإسرائيلية" على لبنان وهو ما كشفته الفروق الاحصائية (الأوزان المئوي والأوساط المرجحة) علماً أن هذه التأثيرات متفاوتة في درجاتها (كبيرة-متوسطة- ضعيفة).

وهناك تباين تأثيرات متغيرات الدراسة من حيث التخصص الدراسي , على اتجاهات الرأي العام لعينة الدراسة نحو الحرب ،فعلى سبيل المثال لا الحصر ، نجد أن : هناك تأثير كبير لمتغير التخصص الدراسي على بعض اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب الحرب ، مثال ذلك ، القضاء على النفوذ الإيراني المتحالف مع حزب الله اللبناني أكثر تأثيراً لدى الدراسات الإنسانية وبوزن مئوي قدره (88) مما هو عليه عند الدراسات العلمية وبوزن مئوي مقداره (71).

في حين لا يوجد أي تأثير في متغير التخصص الدراسي فيما يخص سيناريوهات وفق اطلاق النار من وجهة نظر عينة الدراسة ، فعلى سبيل المثال حصل سيناريو: انسحاب القوات "الإسرائيلية" مع استمرار خروقاتها لوقف اطلاق النار على المرتبة الثانية للدراسات الإنسانية والعلمية على حد سواء .

وهناك تأثير متوسط لمتغير التخصص الدراسي على بعض اتجاهات العينة نحو التغطية الإعلامية للحرب، على سبيل المثال ، حصلت عبارة (اسهمت بعض وسائل الإعلام العربية في الترويج للحرب النفسية "الإسرائيلية " مما زاد من التوتر الداخلي واضر بالسلم الأهلي في لبنان) على استجابة طلبة الدراسات العلمية بوزن مقداره (83) في حين جاءت استجابة طلبة الدراسات الإنسانية بوزن مئوي مقداره (80).

وبوجد تأثير ضعيف لمتغير التخصص الدراسي على بعض اتجاهات عينة الدراسة ، فمثلاً، تقترب استجابة طلبة الدراسات الإنسانية (بوزن مئوي 66) من استجابة طلبة الدراسات العلمية (بوزن مئوي 65) فيما يخص أهداف " إسرائيل" من الحرب المتمثلة بسعيها لفك الارتباط بين حزب الله اللبناني والمقاومة الفلسطينية (حماس) بغزة.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

- أبو السعود إبراهيم ، محمد عبد الهادي ، النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية ، دار الثقافة العلمية ، القاهرة ، 2001.
- أحمد بدر ، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة ، ط 3 ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1982 .
- أحمد زكي صالح، علم النفس التربوي ط٤، مكتبه النهضة ، القاهرة ،بدون سنه النشر.
- تيري جونز، احتلال العقل : الإعلام والحرب النفسية ، ترجمة: بثينة الناصري ، دار الكتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2024.
- حاتم يحي البراوي ، المنظومة السرية للحرب النفسية " الإسرائيلية" ، تاسك للنشر والتوزيع ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2024.
- حسين ابو شنب ، الرأي العام والحرب النفسية، محاضرات القيت على طلبة كلية الآداب ، قسم الاعلام، جامعة فلسطين الدولية، فلسطين ، 2014 .
- خالد محمد الغازي ، سلطة الظل: النفوذ الرقمي والرأي العام ، وكالة الصحافة العربية ، القاهرة، 2025.
- زهير عبد اللطيف ، الرأي العام وطرق قياسه ،ط3، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016.
- سحنون أمينة ، اعتماد الطلبة على مواقع التواصل الاجتماعي (موقع الفيس بوك): دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر ، 2021.

- سعد الدين خضر ،الراي العام وقوه التحريك ،مطبعه الجمهورية ،العراق،١٩٦٨.
- سعيد السراج ، الرأي العام مقوماته واثره في النظم السياسية المعاصرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة، 1986.
- سلامة موسى ، الثورات ، مؤسسة الهنداوي للنشر ، القاهرة ، 2017.
- سليمان صالح ، وسائل الاعلام والرأي العام ، دار مفكرون الدولية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2019.
- شاهيناز طلعت ،الرأي العام ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1986 .
- صادق الاسود، الرأي العام ظاهرة اجتماعيه وقوه سياسيه ، مديريه دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، ١٩٩١.
- صلاح عبد الحميد ، الإعلام الدولي وتأثيره ، دار المنهل للنشر والتوزيع ، الامارات،2014.
- عادل عبد الصادق ، العلاقات الدولية والفضاء الالكتروني : دراسة في النظرية والتطبيق، ط3، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني ، القاهرة ، 2016.
- عاطف عدلي العبد ، المداخل الأساسية لدراسة علم الاتصال ، دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة ، 1988.
- عبد المحسن سلامة ، تغيير خريطة الشرق الأوسط ،صحيفة المصري اليوم ، العدد 7586، القاهرة ، 2025/3/22.
- عبد المجيد العزام،هاديا خزنة كاتبي ، اتجاهات الاردنيين نحو الاداء الإعلامي (دراسة استطلاعية) ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد 26 ،ع3+4، سوريا ، 2010.
- قاسم حسين حسن ، الرأي العام: عوامل تشكيل الرأي العام ، محاضرات ألقيت على طلبة قسم الاعلام ، كلية الآداب ، جامعة بابل ، العراق ، 2025.
- كامل حسون القيم، عادل خليل مهدي، دور الإعلام في تشكيل رأي عام إيجابي نحو المشاركة الانتخابية في العراق، مجله الباحث الإعلامي ، ع 9+10، بغداد، 2010.
- ماكس ماكومز،وآخرون ، الاخبار والرأي العام ، ترجمة :محمد صفوت حسن، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2012.
- محمد بهجت كشك ، العلاقات العامة والمعرفة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر، 1998.
- محمود عبد الفتاح ، القيادة ومهارات تحفيز المرؤوسين ، المجموعة العربية للنشر والتوزيع ، 2012.
- محمود عثمان، الرأي العام وطرق قياسه محاضرات القيت على طلبة البكالوريوس، قسم الإعلام التربوي ، كليه التربية ، جامعه بهنا، القاهرة ،٢٠١١.
- محي الدين عبد الحليم ، الرأي العام : مفهومه وانواعه وعومل تشكيله، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2009.
- مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1979.
- مكاوي حسن عماد ، ليلى حسن السيد ،الاتصال ونظرياته المعاصرة ، دار الحرية المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة ، 2003.
- هشام عطيه ، خصائصه المجال العام لتقديم التعبيرات السياسية والاجتماعية عن قضايا واحداث الشؤون العامة في وسائل الإعلام الجديدة: دراسة تحليلية لخطاب المدونات المصرية ،المؤتمر العلمي الأول "الأسرة والإعلام وتحديات ، كلية الاعلام جامعة القاهرة ، مصر ، 2009.
- وسام صالح عبد الحسين ، الرأي العام وأثره في السياسات العامة للدولة ، مجلة العلوم الانسانية ، مجلد 27، العدد الرابع ، جامعة بابل ، العراق ، 2020.

ثانياً : المراجع باللغة الاجنبية

- Adolf, Marian & Wallner, Cornelia, Probing the Public Sphere in Europe Theoretical Problems, Problems of Theory and Prospects for further Communication Research, Paper for the First European Communication Conference, University of Vienna, , Amsterdam,2005.

-Bernard Berelson ,Communication and Public opinion (in mass communication)2nd edition by Wilbur schramm , University of Illinois Press, Chicago,1975.

- D.Katz,The Function alApproach to the Study Attitudes,Public Opinion Quarterly ,vol.24 ,1960.

- Leonard William Doob , public opinion and propaganda, Hamden Archon books, 1966.

- Little John, Stephen W. and Foss, Karen , Theories of Human Communication 9th Edition (Australia: Thomson wodsworth,2008.

- Paulussen, steve, et al., Doing It Together: Citizen Participation In The Professional News Making Process, Observatorio Journal, 2007.

- Sinekopova, Galina V., Building the Public Sphere: Bases and Biases, Journal of Communication, Volume 56, Issue 3, 2006.

- Willim Albigmodren ,Modern Public opinion, Mcgraw Hill ,1956.

ثالثاً : المراجع الالكترونية

- www.aljazeera.net/news/2024/10/11

- www.alhurra.com/iraq/2024/11/27

-www.alquds.co.uk

-www.visioteachnology.com/About Us.asp

قضية كشمير: العامل المركزي في النزاع الهندي الباكستاني

م.م. ابراهيم عبدالله عمر/ كلية التربية الاساسية

المستخلص:

يمثل إقليم كشمير أهمية استراتيجية بالغة لكل من الهند وباكستان، حيث يعتبره كل منهما ركيزة أساسية في أمنه القومي. بالنسبة للهند، يعد كشمير جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، وتسعى بكل الوسائل للحفاظ عليه، كونه يشكل عمقًا استراتيجيًا في مواجهة التحديات الأمنية من باكستان والصين. إضافة إلى ذلك، يمثل كشمير نقطة محورية في الحفاظ على التوازن الإقليمي والقوة الهندية في المنطقة، من جهة أخرى، تعتبر باكستان إقليم كشمير منطقة حيوية لأمنها القومي، حيث يطل عليها العديد من الممرات الاستراتيجية التي تشكل شريانًا حيويًا للدفاع عن البلاد. ويعد كشمير خط الدفاع الأول لباكستان ضد أي تهديدات محتملة من الهند، وهو ما يجعلها تتمسك بشدة بحقوقها في هذا الإقليم، إن هذه الأبعاد الاستراتيجية تجعل من كشمير نقطة ارتكاز محورية في الصراع بين البلدين، مما يزيد من تعقيد الأزمة ويجعلها قضية إقليمية ودولية ذات أبعاد عميقة.

الكلمات المفتاحية: الهند، كشمير، باكستان، النزاع.

Abstract

Kashmir is of paramount strategic importance to both India and Pakistan, as each considers it a fundamental pillar of its national security. For India, Kashmir is an integral part of its territory, and it seeks by all means to preserve it, as it constitutes strategic depth in the face of security challenges from Pakistan and China. Furthermore, Kashmir represents a pivotal point in maintaining the regional balance and Indian power in the region. On the other hand, Pakistan considers Kashmir a vital area for its national security, as it overlooks several strategic waterways that constitute a vital artery for the country's defense. Kashmir is Pakistan's first line of defense against any potential threats from India, which is why it strongly clings to its rights to this region. These strategic dimensions make Kashmir a pivotal focal point in the conflict between the two countries, further complicating the crisis and making it a regional and international issue with profound dimensions.

Keywords: India, Kashmir, Pakistan, conflict

المقدمة:

تعد قضية إقليم كشمير واحدة من أكثر النزاعات تعقيدًا وتطورًا في العصر الحديث، إذ تمثل نقطة توتر سياسي وعسكري مستمر بين الهند وباكستان منذ استقلالهما عن الاستعمار البريطاني في عام 1947. يقع كشمير في منطقة استراتيجية بالغة الأهمية على حدود البلدين، مما يضيف بُعدًا حيويًا للنزاع بسبب موقعه الجغرافي المميز. تتمتع كشمير بجمال طبيعي خلاب وموارد مائية وفيرة، ما جعلها هدفًا للطموحات السياسية والصراعات المستمرة على مر العقود.

لقد أدى تقسيم شبه القارة الهندية إلى وضع خاص لإقليم كشمير، مما تسبب في نشوء خلافات عميقة حول السيادة عليه. وتعد هذه الخلافات جزءًا من الجذور التاريخية للنزاع، التي تتداخل مع تطور الهوية الوطنية لكل من الهند وباكستان. فقد كانت كشمير عنصرًا محوريًا في تشكيل هويات الدولتين، مما أشعل نزاعًا استمر لعقود طويلة وما زال مستمرًا حتى اليوم، دون أن يتم التوصل إلى حل شامل يرضي جميع الأطراف.

هذه القضية، التي تبرز الأبعاد السياسية والدينية والاقتصادية، تظل محط اهتمام عالمي، إذ تشكل تحديًا كبيرًا للسلام والأمن الإقليمي والدولي.

أولا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذهِ الدراسة في عدة جوانب

تقديم رؤية واضحة لطبيعة النزاع الاقليمي على كشمير، وفهم جوانبه المعقدة وكيفية تطور عبر الزمن.
تحديد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة كشمير وتأثيرها في زيادة حدة النزاع بين الجانبين.
يسلط البحث الضوء على الدور الذي قامت به القوى الدولية في تصعيد النزاع أو في محاولة إيجاد حلول له.
يهدف البحث إلى دراسة الإمكانيات المتاحة لحل النزاع، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل كشمير.

ثانيا: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إبراز الأهمية الاستراتيجية لكشمير بالنسبة للدولتين، وكيف أن النزاع حول الاقليم يتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية والاقتصادية ليشمل الهوية الوطنية لكل منهما.

ثالثا: منهجية البحث: اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: اعتمدنا هذا المنهج لاستكشاف واستعراض جذور النزاع بين الهند وباكستان منذ بداية الاستعمار البريطاني وحتى مغادرته المنطقة، مرورا بتقسيم إقليم كشمير وظهور النزاعات الداخلية، وصولا إلى الحروب الثلاث التي نشبت بين الهند وباكستان الى غاية وقتنا الراهن.

المنهج الوصفي التحليلي: اعتمدنا هذا المنهج بهدف وصف وتحليل تفاصيل النزاع بين الدولتين.

رابعا: هيكلية الدراسة: قسمة هيكلية الدراسة إلى مقدمة وخاتمة بالإضافة إلى أربع محاور رئيسية، تناولنا في المحور الأول الخلفية التاريخية للنزاع الهندي الباكستاني، وفي المحور الثاني الاهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير، وفي المحور الثالث موقف القوى الدولية، وفي المحور الرابع فقد تناولنا مستقبل قضية كشمير.

المحور الاول: الخلفية التاريخية للنزاع الهندي الباكستاني

تعود قضية كشمير إلى أساس تقسيم شبه القارة الهندية في أغسطس عام 1947 بين الهند وباكستان فقد كان بداخل الهند البريطانية ما يقارب 580 إمارة تتمتع بالحكم الذاتي يحكمها الأمراء وحكام محليين مماثلون لهم وتركهم الانجليز ليحكموا مناطقهم بعد نزاع طويل بين الطرفين مما نتج عن تجريد أسلحتهم إلا ما هو ضروري لحفظ الأمن وكانت معظم هذه المناطق ذات أغلبية هندوسية يحكمها أمراء مسلمون، وكانت هناك مناطق ذات أغلبية إسلامية يحكمها أمراء هندوس، ذات تدبيرا اداريا ممتازا من وجهة نظر المستعمر البريطاني، لأن هؤلاء الحكام المحليين سيحكمون مناطقهم بيد من حديد إذا كانوا من دين مختلف[1].

ومع بداية استقلال الهند نشأ الخلاف بين الطرفين بشأن وضع الإمارات المستقلة، وتم الاتفاق على أن تختار هذه الإمارات وضعها يوم استلام الهند وباكستان، باستثناء ثلاث إمارات: جوناجاد، وحيدر اباد، وكشمير، حيث تم الانضمام إلى الاتحاد الهندي جوناجاد عن طريق الاستفتاء الشعبي وحيدر اباد من خلال القوات العسكرية المسلحة، إلا أن مشكلة كشمير بقت دون حل وأصبحت موضع خلاف كبير بين البلدين حتى الان[2].

لاسيما وأن حاكم كشمير المهرجا هاري سنغ يريد الانضمام الى الهند، بينما الشعب يريد الانضمام الى باكستان، ولم تتمكن الهند من ضمها بالقوة كما فعلت مع الأمارات في حيدر اباد وجوناكدا فاندلعت الاضطرابات بعد أن أعلن المهرجا الانضمام الى الهند واعلنت الهند أنها سترسل قوة لحماية كشمير واستولى المعلمون على أجزاء كشمير وقامت حكومة كشمير الحرة ازاد كشمير، مما ادى الى تدهور العلاقة بين البلدين واندلاع الحرب الهندية الباكستانية الاولى[3].

استمر القتال لأكثر من عام حتى توقف في يناير/ كانون الثاني 1949 عندما تدخلت الأمم المتحدة من اجل وقف اطلاق النار خارج خط الهدنة، مما جعل ثلث مساحة كشمير وأربعة أخماس السكان تحت سيطرة القوات الهندية وتخضع ثلث مساحتها وخمس سكانها لسيطرة باكستان لذلك سعت الأمم المتحدة إلى معالجة هذه القضية من خلال إصدار عدد من القرارات، لكن لم يتوصل الى حل نهائي لهذه القضية مما ادى الى تجدد الصراع الهندي الباكستاني في أغسطس 1965، وتدخل المجتمع الدولي في ذلك الوقت، واصدر مجلس الأمن قرارا في 20 ايلول 1965 بوقف القتال وسحب قوات كلا الطرفين إلى خطوط وقف إطلاق النار التي تم تحديدها سابقا عام 1949 من خلال جهود رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي السابق آنذاك أليكس كوسيجن، استطاع أن يلعب دور الوسيط من خلال موقف الاتحاد السوفيتي المحايد تجاه الصراع بين البلدين وذلك من خلال اجتماع طشقند عام 1966 والذي أسفر عن توقيع اتفاقية طشقند بين محمد أيوب وشاسرتي رئيس وزراء الهند[4].

يظهر مما تقدم ان العلاقة بين البلدين شهدت مرحلة جديد من الخلاف نتيجة قيام الهند بمساعدة الجزء الشرقي من باكستان مما ادى الى الانفصال وتأسيس دولة بنغلاديش عام 1971 وكانت هذه الحرب نتجت إلى عقد (اتفاقية سيملا) بين الطرفين برئاسة الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي ورئيسة وزراء الهند أندرية غاندي عام 1972 حيث شكلت هذه الاتفاقية

---

(1) ظفر الإسلام خان، كشمير.. هل تدفع باكستان والهند للحرب مجددا، موقع الجزيرة، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3تاريخ الزيارة 2024/11/1.

(2) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1, 2002، ص595.

(3) اسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (1400-887)، الجزء الأول(الجناح الاسيوي)، دار المريخ للنشر، الرياض،1984، ص216.

(4) عبد السلام عطية حماد، السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند للفترة (2017-1998)، اطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2019، ص91.

تحركا ايجابيا بين البلدين نحو تطبيع العلاقات بينهما من اجل إقرار السلم والأمن الإقليمين عبر الاستعداد لحل المشاكل الهندية الباكستانية وفق روح الاتفاقية بينهما وعدم الاعتماد على القوى الخارجية لتأمين أمنها وسلامتها الإقليمية[1].

والتي تم بموجبها إعلان وقف إطلاق النار بين الطرفين، حيث شملت عدة بنود، من أبرزها أنها وضعت المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات المستقبلية بين الهند وباكستان وحل النزاعات بينهما بالطرق السلمية مع احترام مبادئ الأمم المتحدة، والتزام الطرفين بخط السيطرة الذي أدى إلى وقف إطلاق النار، وعدم المساس بوضع جامو وكشمير، كما أشارت الاتفاقية إلى الإفراج عن الأسر الباكستانية، واعتراف باكستان باستقلال الجزء الشرقي من البلاد وتأسيس دولة بنغلاديش الذى أدى إلى فصل جزء من باكستان الشرقية، وهو ما كانت تسعى إليه الهند من خلال محاصرة باكستان وتفتيتها إلى دويلات صغيرة، لضمان أمنها القومي من جهة باكستان والتخلص من ناقوس الخطر الذي يهدد أمنها[2].

وفي هذا السياق اصبح العنف متفشيا في كشمير منذو بداية الثمانينات حيث تزامن مع تصاعد التيار الإسلامي الذي تجلى من خلال ظهور قوى سياسية جديدة بدأت تفرض نفسها في سياق الصراع ضد الهند، هذا الوضع دفع الحكومة إلى محاولة السيطرة من خلال الحكم المباشر وتعليق الجمعية التشريعية في جامو وكشمير عام 1986، على الرغم من أن راجيف غاندي أبدى استعداده لاستئناف المفاوضات مع باكستان التي توقفت عام 1984، حيث عقد اجتماعا بالفعل مع ضياء الحق عقب تشيع جنازة انديرا غاندي، وفي تلك الأثناء كانت باكستان تسعى لعرض القضية على الأمم المتحدة مما ادى الى توتر العلاقات لاسيما بعد زيادة اتهامات الهند لباكستان بدعم الإرهاب والتطرف في جامو وكشمير[3].

لاسيما في فترة انتخابات 1987 شهدت العلاقة بين البلدين توترات حادة في جامو وكشمير نتيجة عملية التزوير، حيث قيام الحكومة الهندية بدعم تحالف المؤتمر الوطني وحزب المؤتمر، مما أدى إلى إبعاد الجبهة الإسلامية المتحدة التي كانت تحظى بشعبية واسعة، هذا التزوير أثار استياء كبيرا بين السكان المحليين مما أدى إلى اندلاع موجة من المعارضة المسلحة ضد الحكم الهندي في الاقليم، استفادت باكستان من حالة الغضب وعدم الاستقرار في كشمير لتعزيز الجماعات المسلحة والانفصالية في المنطقة، وهو جزء من استراتيجيتها لإضعاف السيطرة الهندية مما نتج عن ذلك تدهور ملحوظ في الأوضاع في كشمير، حيث بدأت الاشتباكات بين القوات الهندية والمجموعات المسلحة المدعومة من باكستان، مما زاد من حدة التوترات بين البلدين وهو ما اعتبرته إن ما تفعله باكستان هو تعبير عن رغبتها في الانتقام من الهند[4].

ففي عام 1998 شهدت العلاقات الهندية الباكستانية تصاعدا كبير في التوتر جراء قيام البلدين بتجارب نووية مما ادى الى إثارة قلق دولي واسع، لاسيما بعد تصاعد المخاوف من اندلاع نزاع مسلح بين الطرفين، لذا فرض المجتمع الدولي عقوبات على البلدين من اجل الضغط عليهما للتراجع عن برامج التسليح النووي كان هذا التصعيد بمثابة منعطف في العلاقات الهندية الباكستانية، حيث ساهم في تعزيز حالة التوتر وزيادة تعقيد المساعي المبذولة لتحقيق السلام في المنطقة، لم يتيح سباق التسلح

---

(1) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971- 1994)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط1، 1998، ص124.

(2) محمد فيحان موسى، الموقف الامريكي من الحرب الهندية الباكستانية عام 1971، المجلة السياسية والدولية، العدد الحادي والخمسون، 2022، ص16.

(3) هاني الياس الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص127.

(4) محمد السيد سليم، محمد سعد أبو عامود، قضية كشمير، (مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص58.

هذا الفرصة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الحقيقية بين البلدين، حيث استمرت الهند في تعزيز قواتها العسكرية وكذلك فعلت باكستان ولكن بشكل اقل، مما دفع البلدين التخلي عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي[1].

بالإضافة إلى العديد من المحاولات لإعادة رسم الحدود بالقوة كما حدث في أزمة كارجيل، تلت هذه المحاولات ايضا العديد من الحوادث مثل الهجمات على البرلمان الهندي في عام 2007، وهجمات مومباي في عام 2008، وهجمات أوري وباثانكوت في عام 2016 حيث تزامنت جميع هذه الأحداث بشكل مباشر مع تصاعد التوتر على طول خط المراقبة، تمثل هذه الحوادث مواقف وصلت فيها الهند وباكستان إلى حافة النزاع المسلح، خاصة بعد أن أصبحتا دولتين تمتلكان أسلحة نووية[2].

تزايد التوتر بين الدولتين الجارتين بعد الهجوم بولواما الذي وقع يوم الخميس، والذي تبنته جماعة تعمل في باكستان مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 41 عسكريا هنديا مما أسفر عن تدهور العلاقات بين الطرفين، نتيجة التاريخ الطويل من الخلافات بينهما [3].

خصوصا بعد قيام الهند بإلغاء المادة 370 من الدستور التي كانت تضمن الوضع الخاص لإقليم كشمير في أغسطس 2019، مما أدى إلى تفاقم التوترات والانقسام في العلاقات، حيث أدى الى تصعيد وقطع في العمل الدبلوماسي والعسكري والتجاري ما أثر بشكل عميق في العلاقات بين البلدين[4].

نستنتج مما سبق ان النزاع الهندي الباكستاني لا يزال قائم خصوصا حول إقليم كشمير، حيث تدعي كل من الهند وباكستان بأن تمتلك الأحقية في اقليم كشمير المتنازع عليه، على الرغم من فترات الهدوء إلا أن التوترات السياسية والعسكرية لا تزال قائمة.

المحور الثاني: الاهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير

مما لا شك فيه ان موقع الدولة يعد من العوامل الطبيعية الأساسية التي تلعب دورا كبيرا في تحديد مكانتها وتشكيل سياستها على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالإضافة الى تأثيره في اتخاذ العديد من القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية[5].

لاسيما اقليم كشمير الذي يتجلى بأهمية استراتيجية كبيرة من خلال موقعه في قلب اسيا حيث تحده الصين من الشمال الشرقي وافغانستان من الشمال الغربي وباكستان الغرب والجنوب الغربي والهند من الجنوب، لذا تعد حلقة وصل بين جنوب اسيا واسيا الوسطى مما جعلها بؤرة للصراع بين الدولتين[6].

([1]) سجاد اشرف، العلاقات الهندية الباكستانية الأسس المشتركة ونقاط الخلاف، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، ص5-6.

([2]) زاهد شهاب أحمد محمد وقاص جان، إلغاء الهند وضع ولاية جامو وكشمير الخاص: خيارات باكستان، مجلة سياسات دولية، العدد 46، أيلول/ سبتمبر 2020، ص49.

([3]) علاء الدين الطويل، الهند تطالب باكستان بإجراء " موثوق وواضح" بعد هجوم كشمير الانتحاري، متاح على الرابط التالي:
https://www.eremnews.com/news1692364 .2024/11/25

([4]) (Kashmir move splls trouble for other Indian states, https://www.bbs.com/news/world-asis-india-49329370)

([5]) حسن عبدالقادر صالح، الموقع الجغرافي لقوة الدولة، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1976، ص50.

([6]) هلال كاظم حميري، تداعيات كشمير على علاقات الهند بباكستان (1971-1925م)، اهل البيت، العدد السابع عشر، ص437.

تبلغ مساحة الإقليم 24000300كم، وتسيطر الهند على الجزء الأكبر منه حيث يقدر عدد سكانه بحوالي 12 مليون نسمة، يشكل المسلمون 68% من السكان، بينما يشكل المسيحيون والهندوس والبوذيون 32% ونظرا لأن الهند تسيطر على ثلثي مساحة الإقليم فإن عدد السكان في الجزء الهندي يفوق بكثير عدد السكان في الجزء الذي تسيطر عليه باكستان، حيث يبلغ عدد سكان الجزء الهندي حوالي 10 ملايين نسمة، بينما يبلغ عدد سكان الجزء الباكستاني حوالي نصف مليون نسمة، تكمن الأهمية الاستراتيجية لموقع كشمير من خلال حدودها التي تحتوي على مفاتيح الممرات والثغرات في المرتفعات الشاهقة التي تفصلها عن جيرانها، كما أنها تتحكم في الطرق ومحاور المواصلات بين شبه القارة الهندية وإقليم التبت وما وراءه من سلاسل الجبال شمالا، لذا تعتبر كشمير واحدة من البوابات التي تربط بين الهند واسيا مما أثرت بشكل كبير على الواقع في المنطقة [1].

إضافة الى ذلك فان إقليم كشمير يتمتع بموقع جغرافي حيوي، حيث يحده أربع دول وهي الهند، باكستان، الصين، وأفغانستان، هذا الموقع الاستراتيجي يجعله محور اهتمام سياسي وجغرافي عبر التاريخ ، لذا يمكن تقسيم كشمير إلى خمس مناطق رئيسية وفقا للجغرافية والسيطرة السياسية[2].

لا دكيه تقع في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية من الولاية, ويصفها الجغرافيون بأنها واحدة من أجمل الأماكن على وجه الأرض وتعرف باسم التبت الصغير بسبب ثقافتها المشابهة لتبت، كما انها كانت في الماضي مركزا لتجارة الحرير يعيش فيها معظم السكان من البوذيين بالإضافة إلى بعض المسلمين الذين يقيمون في منطقة كارجيل.

جامو: هي المنطقة التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من الولاية، حيث يتكون أغلب سكانها من الهندوس، إلى جانب أقلية مسلمة وقليل من السيخ.

وادي كشمير: يعتبر من أبرز الأودية في الولاية، ويعتقد العلماء أنه كان بحيرة تعرف باسم ساتيار منذ الاف السنين، ولكنه تأثر بالعديد من الزلازل معظم سكانه من المسلمين ويتحدثون اللغة الكشميرية.

منطقة استراتيجية تقع عند الحدود بين باكستان الشمالية الغربية وأفغانستان وطاجيكستان، وهي منطقة جبلية يقطنها المسلمون.

بلدستان: تقع في الجنوب الشرقي لجلجيت، وتحتوي على معبر استراتيجي يربط شمال غرب كشمير بلادكية ويسكنها أشخاص من أصول وسط اسيوية.

اولا: كشمير في المدرك الاستراتيجي الباكستاني.

تحتل كشمير أهمية كبيرة بالنسبة لباكستان فمن الناحية الاقتصادية، تمثل كشمير لباكستان شريانًا تجاريًا وحيويًا، حيث يرتبط اقتصادها بشكل وثيق بميناء كراتشي، الذي يُعد المنفذ البحري الرئيسي للبلاد، كما أن سكان كشمير يعتمدون بشكل كبير على الأنشطة التجارية والصناعية، مما يجعلها جزءًا أساسياً من الاقتصاد الباكستاني. بالإضافة إلى ذلك، تُبرز الأهمية

---

[1] حنان مهدي جاسم، الاوضاع السياسية الهندية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1945، مجلة الفارابي للعلوم الانسانية، العدد(4)، الجزء(1)، تموز2024،ص6.

[2] محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية- الباكستانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص10.

الاقتصادية لكشمير من خلال احتوائها على مصادر رئيسية للمياه العذبة، حيث تتدفق عبرها عدة أنهار استراتيجية مثل نهر السند، ونهر جيلوم، ونهر تشيناب، التي تُعتبر شريان الحياة للزراعة والري في باكستان، وتضمن استدامة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلاد. وعلى الصعيد الجيوستراتيجي والعسكري، تتمتع كشمير بأهمية فائقة بالنسبة لباكستان، إذ أن وقوعها تحت سيطرة قوة معادية يشكل تهديدًا مباشراً قد يتفاقم في أي وقت، مما يستوجب الحفاظ على التوازن العسكري في المنطقة. كما أن كشمير تشترك مع باكستان بحدود طويلة تمتد لمئات الكيلومترات، بينما يفصلها عن الهند شريط جغرافي ضيق، وهو ما يعزز الارتباط الطبيعي بينها وبين باكستان. وتؤكد الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية العميقة بين كشمير وباكستان على ضرورة انضمامها إلى الأخيرة، تماشياً مع رغبة الأغلبية الساحقة من سكانها المسلمين، الذين يعتبرون امتدادًا طبيعياً للنسيج الاجتماعي الباكستاني. علاوة على ذلك، فإن مدينة كراتشي، عاصمة باكستان الاقتصادية، تُعد أقرب منفذ بحري طبيعي يتيح لكشمير الانفتاح على التجارة العالمية، مما يضاعف من أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لباكستان. وبالتالي، فإن استمرار النزاع حول كشمير ليس مجرد خلاف سياسي، بل هو مسألة تتعلق بأمن باكستان الاقتصادي والاستراتيجي، مما يجعلها من القضايا الأكثر حساسية في المنطقة[1].

ثانيا: : كشمير في المدرك الاستراتيجي الهندي.

تعد كشمير منطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة، حيث تمثل عمقًا أمنيًا للهند في مواجهة الصين، لا سيما بعد سيطرة الأخيرة على التبت وتصاعد النزاع الحدودي بين البلدين. كما تنظر الهند إلى كشمير باعتبارها امتدادًا جغرافيًا وحاجزًا طبيعيًا أمام الفلسفة السياسية الباكستانية المستندة إلى أسس دينية، وهو ما تعتبره تهديدًا لاستقرارها الداخلي، خصوصًا في ظل وجود أقلية مسلمة كبيرة داخل حدودها، ويعود تمسك الهند الشديد بكشمير إلى مخاوفها من أن يؤدي استقلال الإقليم على أسس دينية وعرقية إلى تداعيات أوسع داخل البلاد، إذ قد يشجع ذلك ولايات أخرى ذات تركيبة عرقية أو دينية محددة على المطالبة بالاستقلال، مما قد يفتح بابًا يصعب إغلاقه. وتزداد هذه الهواجس تعقيدًا بالنظر إلى أن المسلمين يشكلون الأغلبية العظمى من سكان كشمير، ما يجعل القضية أكثر حساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية[2].

إضافة إلى ذلك تمثل كشمير شريان الحياة للهند من الناحية الاقتصادية والدفاعية، حيث تكمن أهميتها في مواردها المائية وقدرتها على توليد الطاقة، بالإضافة إلى جاذبيتها السياحية ودورها في حماية حدود البلد[3].

مما سبق، يمكننا أن نستنتج أن إقليم كشمير يتمتع بأهمية استراتيجية بالغة على عدة مستويات، حيث يشكل موقعه الجغرافي نقطة ارتكاز محورية في القارة الآسيوية، مما يجعله مركزًا لتلاقي المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول المعنية. فبفضل موقعه الحساس، يؤثر الإقليم بشكل مباشر على موازين القوى في المنطقة، كما أنه يمثل ساحة للتنافس

---

(1) تهاني صالح رافع، حنان صالح رافع، تطور قضية كشمير (1947-2019)، مجلة علوم التربوية، العدد السادس عشر، يونيو 2024، ص16.

(2) محمد عبد العاطي، كشمير.. نصف قرن من الصراع، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/2001/12/28 تاريخ الزيارة: 2024/12/15.

(3) يسرا محمد رضا، محمد نور البصراتي، نادية حلمي يوسف، تطور القضية الكشميرية في العلاقات الهندية الباكستانية: دراسة في البواعث والتداعيات والسيناريوهات المستقبلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الرابع والعشرون، أكتوبر 2024.

الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي يزيد من تعقيد النزاع حوله ويجعل استقراره ذا أبعاد استراتيجية تتجاوز حدوده الجغرافية.

المحور الثالث: موقف القوى الدولية

لا يمكن إغفال التأثير العميق لمواقف القوى الدولية تجاه قضية كشمير، التي تعود جذورها إلى تقسيم الهند عام 1947. فقد ارتبطت هذه القضية بمصالح وأجندات دولية متعددة، حيث لعبت التوازنات الجيوسياسية والتحالفات الإقليمية دورًا رئيسيًا في توجيه مسارها وتطوراتها. كما أن التدخلات الدولية، سواء المباشرة أو غير المباشرة، ساهمت في تعقيد النزاع وإطالة أمده، إذ تتباين مواقف الدول الكبرى بناءً على مصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها الثنائية مع الأطراف المعنية، مما يجعل قضية كشمير إحدى القضايا الأكثر تعقيدًا في السياسة الدولية.

اولا: الصين.

لا شك أن للصين موقفًا خاصًا إزاء قضية كشمير، لا سيما بعد دخولها في عمق الأزمة عام 1962، عندما شنت حربًا ضد الهند ونجحت في احتلال الأجزاء الشمالية من الإقليم. وعلى الرغم من انسحابها لاحقًا من بعض المناطق، فإنها لا تزال تسيطر على نحو 38,000 كيلومتر مربع من كشمير، معتبرةً هذه الأراضي جزءًا من سيادتها. وقد شكلت هذه الحرب هزيمة قاسية للهند، حيث لم يتم التوصل إلى أي حل نهائي بين البلدين بشأن هذه المسألة، مما جعلها مصدر توتر دائم في العلاقات الصينية-الهندية، وفي سياق سعيها لتعزيز نفوذها الإقليمي وإضعاف موقف الهند، عززت الصين بشكل ملحوظ علاقاتها مع باكستان، الطرف الرئيسي في النزاع حول كشمير، على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية. ولم يقتصر دعمها على ذلك، بل سعت إلى تنمية وتطوير القدرات النووية الباكستانية، في خطوة استراتيجية تهدف إلى إشغال الهند على أكثر من جبهة وتشتيت جهودها، إذ ترى الصين أن صعود الهند كقوة إقليمية يشكل تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة [1].

ثانياً: الولايات المتحدة الامريكية

لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية سياسة واضحة تجاه قضية كشمير قبل اندلاع النزاع، لكنها بدأت بإيلاء اهتمام متزايد بعد الحرب الأولى بين الهند وباكستان عام 1947. ومنذ ذلك الحين، شاركت في اللجنة الدولية التي تم تشكيلها للتوسط بين الطرفين المتنازعين، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية. كما عززت واشنطن جهودها الدبلوماسية للدفع نحو حل سلمي، إدراكًا منها لأهمية استقرار المنطقة في إطار التنافس الجيوسياسي العالمي، وفي هذا السياق، أعلنت الولايات المتحدة دعمها لقرار الأمم المتحدة الصادر عام 1949، الذي يدعو إلى إجراء استفتاء شعبي يتيح لسكان كشمير تقرير مصيرهم. كما سعت إلى تحسين العلاقات بين الهند وباكستان، باعتبار أن أي تصعيد بينهما قد يؤثر على الأمن الإقليمي والعالمي، لا سيما مع امتلاك البلدين

(1)عبدالرحمن عبدالعال، التحدي الديمقراطي في شبه القارة الهندية، مجلة السياسة الدولية، متاح على الرابط التالي: https://search.mandumah.com/record تاريخ الزيارة:2024/12/17.

قدرات نووية متزايدة. وعلى الرغم من تقلب سياساتها وفقًا لمصالحها الاستراتيجية في جنوب آسيا، فإنها حرصت على إبقاء القضية ضمن أجندتها الدبلوماسية، مع التأكيد على ضرورة إيجاد حل تفاوضي يحفظ الاستقرار في المنطقة [1].

وفي هذا السياق، يتضح أن الولايات المتحدة أولت اهتمامًا أكبر بالهند مقارنةً بباكستان، ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها النهج السلمي الذي تبنّاه المهاتما غاندي، إلى جانب شخصيته الكاريزمية التي حظيت بإعجاب واسع في الأوساط الأمريكية. فقد أثّر غاندي بشدة في الرأي العام الأمريكي، ما جعل الهند تحظى بتغطية إعلامية إيجابية واسعة، ورسّخ صورتها كدولة ديمقراطية تسعى لتحقيق الاستقلال عبر المقاومة السلمية، في المقابل، لم تحظَ فكرة تقسيم الهند وإنشاء دولة باكستان على أسس دينية بنفس المستوى من التعاطف الأمريكي، بل أثارت بعض التحفظات، خاصة مع ارتباطها بمفهوم الدولة الدينية الذي كان يتناقض مع القيم الغربية السائدة حينها. كما أن الصورة التي ارتبطت بمؤسس باكستان، محمد علي جناح، لم تكن بنفس الجاذبية التي تمتع بها غاندي، حيث تم تصويره في بعض الدوائر الغربية كشخصية أكثر براغماتية وأقل التزامًا بالمبادئ السلمية، وهو ما قلّل من التعاطف الأمريكي مع باكستان في مراحلها الأولى. ومن هنا، انعكس هذا التوجه على السياسة الأمريكية، حيث مالت واشنطن بشكل أكبر لدعم الهند، خاصة على المستوى الدبلوماسي والإعلامي[2].

ثالثاً: روسيا

يعتمد الموقف الروسي تجاه قضية كشمير على توازن دقيق بين علاقاتها الوثيقة مع الهند وسعيها للحفاظ على روابط إيجابية مع باكستان. فمنذ عقود، تُعد روسيا شريكًا استراتيجيًا رئيسيًا للهند، حيث يجمعهما تعاون طويل الأمد في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، ما جعل موسكو تميل تقليديًا لدعم الموقف الهندي في المحافل الدولية، ومع ذلك، تدرك روسيا أهمية تعزيز علاقاتها مع باكستان، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة. فمع تنامي نفوذ الصين في جنوب آسيا، وزيادة التقارب الباكستاني-الصيني، تسعى موسكو إلى تبنّي نهج متوازن يحافظ على شراكتها القوية مع الهند، دون خسارة فرص التعاون مع باكستان، لا سيما في مجالات الدفاع والطاقة والتعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب. ومن هذا المنطلق، تلتزم روسيا بموقف براغماتي يدعو إلى حل سلمي للأزمة الكشميرية عبر الحوار، دون انحياز علني قد يؤثر على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة[3].

في الوقت نفسه، تؤكد روسيا رغبتها في منع تصعيد التوتر بين الهند وباكستان إلى مستوى المواجهة العسكرية، لا سيما في ظل امتلاك كلا البلدين قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية قد تؤدي إلى تداعيات كارثية على الأمن الإقليمي والدولي. ولهذا السبب، لعبت موسكو دور الوسيط في عدة مناسبات، من بينها المؤتمر الإقليمي الذي عُقد في كازاخستان عام 2000، حيث أبدى الرئيس الباكستاني برويز مشرف استعداده للقاء رئيس الوزراء الهندي أتال بهاري فاجبايي، إلا أن الأخير وضع شرطًا أساسيًا تمثل في وقف باكستان دعمها للمسلحين المتسللين إلى إقليم كشمير، خاصة الجماعات الإسلامية المتشددة، وتنطلق السياسة الروسية في هذا الشأن من حرصها على تجنب تصعيد الخلافات إلى مستوى قد يؤدي إلى تدخل قوى دولية كبرى،

---

(1) رضا دمدوم، المتغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على النزاع الهندي – الباكستاني، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2000، ص99.

(2) أحمد دياب، الموقف الأمريكي من أزمة كشمير الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام القاهرة،ص221.

(3) محمد مكرم بلعاوي، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص8.

مما قد يهدد الأمن والاستقرار في الإقليم. لذلك، تبنّت موسكو استراتيجية متوازنة تجاه البلدين، حيث تعتبر الهند شريكًا استراتيجيًا مثاليًا لمواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايد في آسيا، بينما تسعى في الوقت نفسه إلى تطوير علاقاتها مع باكستان، مدركة مدى تأثيرها الكبير في أفغانستان والتوازنات الإقليمية. غير أن هذا الانفتاح على باكستان يأتي دون الإضرار بعلاقاتها التاريخية مع الهند، ما يعكس حرص روسيا على تحقيق توازن دقيق بين التناقضات في شبه القارة الهندية وشرق آسيا[1].

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن روسيا تعتمد نهجًا عمليًا وبراغماتيًا يسعى إلى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية دون الانحياز التام لأي طرف، حيث تركز على الهند كشريك رئيسي في إطار استراتيجيتها للأمن القومي، وفي الوقت ذاته تسعى إلى توطيد علاقتها مع باكستان لضمان الاستقرار الإقليمي وحماية مصالحها في جنوب آسيا.

رابعا: الاتحاد الأوربي

يتبنى الاتحاد الأوروبي موقفًا متوازنًا ومنسجمًا تجاه قضية كشمير، حيث يؤكد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي ومستدام للنزاع بين الهند وباكستان من خلال الحوار والتفاوض، بعيدًا عن التصعيد العسكري. ويرى الاتحاد أن استقرار المنطقة يعتمد على الحد من سباق التسلح، والحد من انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز آليات بناء الثقة بين الطرفين، كما يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لاحترام حقوق الإنسان في كشمير، ويدعو إلى تعزيز التحول الديمقراطي واقتصاد السوق كوسيلة لتحقيق التنمية والاستقرار في الإقليم. وفي هذا السياق، انتقدت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد سياسات باكستان، محمّلة إياها مسؤولية تصاعد التوترات وعدم الاستقرار في كشمير، لا سيما بسبب دعمها لبعض الجماعات المسلحة التي تنشط في الإقليم، وعلى الرغم من هذا الانتقاد، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع كلا البلدين، مؤكدًا أن التوصل إلى تسوية شاملة يتطلب التزامًا مشتركًا بالحوار والدبلوماسية، بما يضمن السلام والاستقرار الإقليميين[2].

في المقابل، عملت الهند على تعزيز علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي في إطار تعزيز المصالح المشتركة بين الطرفين. فقد تزايد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الهند ودول الاتحاد، خاصة في مجالات التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والابتكار، مما ساعد على توثيق الروابط الثنائية. علاوة على ذلك، كان هناك توافق في العديد من القضايا الجيوسياسية، حيث تتشارك الهند ودول الاتحاد الأوروبي في رغبة مشتركة في تحقيق استقرار في منطقة جنوب آسيا والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية [3].

لاسيما أن التجارة الخارجية الهندية مع دول الاتحاد الأوروبي تمثل نحو 28% من إجمالي تجارتها، بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأوروبية في الهند تتجاوز 10 مليارات دولار، وتسعى الهند باستمرار إلى زيادة هذه الاستثمارات في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين. في ضوء هذا الوضع، ومع تبني الاتحاد الأوروبي مقاربة متوازنة تجاه قضية كشمير، لم تتجاوز مواقفه الرسمية حدود إدانة بعض الممارسات القمعية التي تمارسها الهند ضد الشعب الكشميري، حيث كانت هذه الإدانة تقتصر غالبًا

---

(1) محمد ماجد محمد، الموقف الهندي تجاه الأزمة الروسية – الأوكرانية: 2022-2024، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، 2023، ص90.

(2) فلة عربي عودة، الشرعية الدولية وتصفية الاستعمار: دراسة حالتي الصحراء الغربية وكشمير، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الجزائر، 2018، ص103.

(3) محمد امير حمد، الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، ألمانيا (برلين)، مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018، ص108.

على مواقف برلمانية أو بيانات من جمعيات حقوق الإنسان، دون أن تشكل مواقف حكومية رسمية تؤثر على العلاقات الثنائية، ومع ذلك، في عام 2019، عبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق بشأن الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في كشمير، خاصة بعد قرار الهند بإلغاء الوضع الخاص للمنطقة، وهو ما أثار مخاوف دولية بشأن استقرار الإقليم. وأكد الاتحاد الأوروبي على أهمية احترام حقوق سكان كشمير، وشدد على ضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم لضمان الاستقرار المستدام. هذا التوجه يعكس التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم لتحقيق حل عادل ودائم للنزاع، مع التأكيد على أهمية حماية حقوق الإنسان في جميع مراحل العملية[1].

حيث يعمل الاتحاد الأوربي مع الهند وباكستان وأطراف أخرى من اجل تعزيز السلام وتجنب التدخل المباشر في النزاع، حيث يعتبره مسألة ثنائية[2].

نستنتج مما تقدم أن الجهود الدولية المتعددة لحل النزاع الهندي-الباكستاني، سواء من خلال المفاوضات المباشرة أو التدخلات الدولية، غالبًا ما تتأثر بالمصالح الاستراتيجية لهذه الدول. إذ أن العديد من الأطراف الدولية تتعامل مع القضية بناءً على حسابات سياسية واقتصادية تتوافق مع استراتيجياتها في المنطقة، وهو ما يجعلها غير مستعدة لقبول حل لا يتماشى مع تلك المصالح. هذا النهج القائم على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والدولية يؤدي إلى استمرار النزاع دون التوصل إلى حل نهائي يرضي جميع الأطراف المعنية. وبالتالي، يبقى النزاع مفتوحًا، حيث تظل المواقف الدولية متباينة وغير قادرة على التأثير بشكل جوهري في إيجاد تسوية شاملة ومستدامة.

المحور الرابع: مستقبل قضية كشمير

لا شك ان قضية كشمير تعد من أقدم النزاعات الإقليمية على مستوى العالم، خصوصا انها تمثل نقطة خلاف رئيسية بين الهند وباكستان منذ استقلال شبه القارة الهندية في عام 1947 حيث يتنازع البلدان على هذه المنطقة الغنية بمواردها الطبيعية، بالإضافة الى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لكليهما.

اولاً: استمرار الوضع الراهن: يعتمد هذا السيناريو المحتمل على فكرة اساسية تتمثل في استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه بعد أن واجهت العديد من الجهود لحل قضية كشمير تحديات كبيرة، سواء من قبل الدول أو عبر المنظمات الدولية على مدار خمسين عاما ومن أبرز المبررات والأسباب التي تدعم بقاء الوضع الراهن كما هو عدة أمور أهمها [3].

امتلاك البلدين أسلحة نووية بكميات كبيرة مما قد يؤدي تصعيد النزاع العسكري إلى نتائج وخيمة تمس المنطقة والعالم بأسره.

---

(1) فلة عربي عودة، الشرعية الدولية وتصفية الاستعمار: دراسة حالتي الصحراء الغربية وكشمير، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات أسيوية، جامعة الجزائر، 2018، ص366.

(2) عبدالله الأشعل، أبعاد قضية كشمير ومستقبلها في ضوء الصراع الهندي الباكستاني، متاح على الرابط التالي: https://arabi21.com/storyamp/1205808تاريخ الزيارة:2025/1/4.

(3) شعيب عبد الفتاح، فصول من مأساة كشمير، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، 1994، ص144- 145.

عدم وجود حوار بين الطرفين

استمرار الدعم الإقليمي والدولي لكلا البلدين المعنيين بالنزاع مما يعني أن أي محاولة للحل ستكون صعبة والالتزام بالوضع الراهن حيث يمتلك كل طرف أجنداته الخاصة في المنطقة ويحاول تحقيقها من خلال الحفاظ على الوضع الراهن واعتبار وقف إطلاق النار حدودا دولية بموافقة الطرفين.

رغبة الاطراف الدولية والاقليمية في ترك المشكلة دون حل[1].

ثانيا: مشهد الانفراج والتفاوض: يقوم هذا المشهد المحتمل على فكرة اساسية مفادها أن مستوى النزاع في كشمير يظل مرتبطا باشراك جميع الأطراف المعنية بالنزاع بما في ذلك الهند وباكستان والكشميريون، في المفاوضات خاصة الطرف الأخير الذي تم تجاهله طول هذه الفترة ومن أبرز مبررات تحقيق وحدوث هذا المشهد يمكن تلخيصه فيما يلي:[2]

إجراء حوار مباشر من اجل مناقشة القضايا المتنازع عليها والبحث عن حلول تلبي احتياجات الشعب الكشميري وتساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

احترام مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة يعد أساسا مهما في تحقيق السلام والأمن المتعلقة بقضية كشمير.

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية والصين دورا محوريا فعال في تخفيف التوترات في كشمير من خلال دعم الحوار بين طرفي النزاع، والجلوس على طاولة المفاوضات مما يساهم في وضع خطة واضحة لحل النزاع نظرا لأهمية اقليم كشمير على المستويين الإقليمي والدولي.

السعي نحو تحديد المجالات التي يمكن أن تعود بالنفع لطرفين النزاع، مثل التعاون في مجالات الطاقة أو المياه مما يسهم في تعزيز العلاقات.

منح كشمير حكم ذاتي أو تعزيز وتقويم سلطة الحكومة المحلية لتمكين المواطنين من اتخاذ قرارات تخدم مصالحهم.

ثالثًا: مشهد التطور والصراع: يمثل هذا المشهد احتمال وقوع صراع ومواجهة عسكرية بين أطراف النزاع، ويعد من أبرز المشاهد الموجودة المطروحة في الساحة الدولية، فإقليم كشمير يمثل نقطة النزاع الرئيسي بين طرفي النزاع، اذ ليس من المفاجئ أن تحدث صراعات عسكرية بينهما، تشكل تهديدا كبيرا على الصعيدين الإقليمي والدولي نظرا لامتلاكهما أسلحة نووية وقدرتها

---

(1) نزار عبدالكريم الخزرجي، احمد مجيد جاسم، كشمير ومستقبل الصراع الهندي الباكستاني، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد5، 2021، ص40.

(2) عمرو حسن هاشم، بدائل التسوية وسيناريوهات المستقبل لحل القضية الكشميرية، الحوار المتمدن، العدد3569، متاح على الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/nr.asp

على إحداث كارثية ليس عليها فقط بل على العالم بأسره حيث أن التوترات المستمرة بين البلدين بسبب النزاع حول إقليم كشمير يجعل الوضع في حالة حساسة للغاية[1].

ومن أهم الأسباب التي تفسر حدوث هذا المشهد يمكن تلخيصها فيما يلي:

غياب الحلول الدبلوماسية لدى الطرفين مما أدى الى تصعيد الوضع الراهن بشكل دفع المؤسسة العسكرية إلى اتخاذ المبادرة وفرض قرار اللجوء إلى الحرب.

الرغبة الأمريكية في إشعال حرب حول الصين تهدف إلى عرقلة نفوذها الاقتصادي المتزايد، حيث كانت ردود الفعل الأمريكية غير كافية وغير جدية في الضغط لإنهاء الأزمة وحل النزاع[2].

دعم الحركات الإرهابية وعدم الاستقرار السياسي في شبه القارة الهندية وصراعات الهوية من العوامل الأساسية التي تسهم في تفاقم النزاعات في المنطقة[3].

الخاتمة والاستنتاجات

إن الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها إقليم كشمير جعلته محورًا للنزاع المعقد على مستوى العالم، نظرًا للأبعاد التاريخية والسياسية والدينية التي تحيط به. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية المتكررة التي بُذلت لحل النزاع بين الهند وباكستان، فإن معاناة الشعب الكشميري من سياسات الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان لا تزال مستمرة. وهذا يعكس التحديات الكبرى التي تواجه أي محاولة لحل النزاع بشكل عادل ودائم.

إن التوصل إلى حل منصف وداعم لهذه القضية يتطلب إجراء حوار مثمر بين الأطراف المعنية، مع التأكيد على احترام رغبة الشعب الكشميري في تقرير مصيره. كما أن التدخل الدولي الفاعل الذي يسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة أصبح أمرًا ضروريًا، لضمان تسوية سلمية ومستدامة تعكس حقوق الإنسان وتؤدي إلى تحسين الأوضاع في الإقليم.

وفي الختام، يتبين أن القضية الكشميرية ليست مجرد نزاع إقليمي، بل هي قضية ذات أبعاد إنسانية وقانونية تستدعي تعاونًا دوليًا جادًا ومستدامًا. وفي ضوء ذلك، من الضروري أن تواصل الأطراف الدولية جهودها للضغط على المعنيين لإيجاد حل شامل يحترم العدالة ويحقق الأمن والاستقرار للمنطقة بأسرها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أبرزها:

تعد قضية كشمير واحدة من أكثر القضايا تعقيدا في جنوب اسيا، نتيجة تداخل العوامل التاريخية والسياسية فيها.

مرت قضية كشمير منذ بدايتها بعدة حلول مقترحة، لكن لم يحقق أي منها النجاح حتى الان.

---

(1) محمد فاروق الإمام، تداعيات ضم كشمير وجامو إلى الهند، مركز أميمة للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 6أيلول/2019.

(2) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الأزمة الهندية الباكستانية ثنائية الحرب والسلم، ص8-9.

(3) شعيب عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص149.

ان اقليم كشمير يتمتع بأهمية استراتيجية لكلا البلدين كونه يحتوي على الممرات المائية مثل نهر السند وروافده.

غياب الحلول الدولية لحل النزاع الهندي الباكستاني في كشمير نتيجة تعارض وتضارب مصالح القوى الدولية، لذا نجدها تميل إلى تجنب لطرف على حساب الطرف الاخر.

القوة العسكرية لا يمكن ان تحل الأسباب الأساسية للنزاعات الطويلة الأمد كونها مرتبطة بقضايا سياسية واقتصادية ودينية عمية.

لعبت الهند دورا كبيرا في تغيب الصوت الكشميري في التعبير عن آرائه بحرية مما ادى إلى استمرار القضية لأكثر من سبعة عقود دون حل.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب

محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1, 2002.

اسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (1400-887)، الجزء الأول(الجناح الاسيوي)، دار المريخ للنشر، الرياض،1984.

هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971- 1994)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط1، 1998.

محمد امير حمد، الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، ألمانيا (برلين)، مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018.

شعيب عبد الفتاح، فصول من مأساة كشمير، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، 1994.

صالح، الموقع الجغرافي لقوة الدولة، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1976.

سجاد اشرف، العلاقات الهندية الباكستانية الأسس المشتركة ونقاط الخلاف، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

عبد السلام عطية حماد، السياسة الخارجية الباكستانية تجاه الهند للفترة (2017-1998)، اطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2019.

محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية- الباكستانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

محمد ماجد محمد، الموقف الهندي تجاه الأزمة الروسية – الأوكرانية: 2022-2024، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، 2023.

فلة عربي عودة، الشرعية الدولية وتصفية الاستعمار: دراسة حالتي الصحراء الغربية وكشمير، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات أسيوية، جامعة الجزائر، 2018.

رضا دمدوم، المتغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على النزاع الهندي – الباكستاني، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2000.

ثالثاً: المجلات والدوريات

محمد فيحان موسى، الموقف الامريكي من الحرب الهندية الباكستانية عام 1971، المجلة السياسية والدولية، العدد الحادي والخمسون، 2022.

زاهد شهاب أحمد محمد وقاص جان، إلغاء الهند وضع ولاية جامو وكشمير الخاص: خيارات باكستان، مجلة سياسات دولية، العدد 46، أيلول/ سبتمبر 2020.

هلال كاظم حميري، تداعيات كشمير على علاقات الهند بباكستان (1971-1925م)، اهل البيت، العدد السابع عشر.

أحمد دياب، الموقف الأمريكي من أزمة كشمير الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد138، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام القاهرة.

نزار عبدالكريم الخزرجي، احمد مجيد جاسم، كشمير ومستقبل الصراع الهندي الباكستاني، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد5، 2021.

حنان مهدي جاسم، الاوضاع السياسية الهندية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1945، مجلة الفارابي للعلوم الانسانية، العدد(4)، الجزء(1)، تموز2024.

تهاني صالح رافع، حنان صالح رافع، تطور قضية كشمير (1947-2019)، مجلة علوم التربوية، العدد السادس عشر، يونيو 2024.

يسرا محمد رضا، محمد نور البصراتي، نادية حلمي يوسف، تطور القضية الكشميرية في العلاقات الهندية الباكستانية: دراسة في البواعث والتداعيات والسيناريوهات المستقبلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الرابع والعشرون، أكتوبر 2024.

رابعاً: مراكز الدراسات

محمد السيد سليم، محمد سعد أبو عامود، قضية كشمير، (مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

محمد مكرم بلعاوي، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019، المعهد المصري للدراسات، 2019.

محمد فاروق الإمام، تداعيات ضم كشمير وجامو إلى الهند، مركز أميمة للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 6أيلول/2019.

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الأزمة الهندية الباكستانية ثنائية الحرب والسلم.

خامساً: المواقع الإلكترونية

ظفر الإسلام خان، كشمير.. هل تدفع باكستان والهند للحرب مجددا، موقع الجزيرة، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3تاريخ الزيارة 2024/11/1.

علاء الدين الطويل، الهند تطالب باكستان بإجراء " موثوق وواضح" بعد هجوم كشمير الانتحاري، متاح على الرابط التالي: https://www.eremnews.com/news1692364.2024/11/25

محمد عبد العاطي، كشمير.. نصف قرن من الصراع، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/2001/12/28 تاريخ الزيارة: 2024/12/15.

عبدالرحمن عبدالعال، التحدي الديمقراطي في شبه القارة الهندية، مجلة السياسة الدولية، متاح على الرابط التالي: https://search.mandumah.com/record تاريخ الزيارة:2024/12/17.

عبدالله الأشعل، أبعاد قضية كشمير ومستقبلها في ضوء الصراع الهندي الباكستاني، متاح على الرابط التالي: https://arabi21.com/storyamp/1205808تاريخ الزيارة:2025/1/4.

عمرو حسن هاشم، بدائل التسوية وسيناريوهات المستقبل لحل القضية الكشميرية، الحوار المتمدن، العدد3569، متاح على الرابط التالي: https://www.ahewar.orq/debat/nr.asp

سادساً: المصادر الأجنبية

Kashmir move splls trouble for other lndian states, https://www.bbs.com/news/world-asis-india-49329370

المنهجية الإسرائيلية في تهجير السكان الفلسطينيين: دراسة من خلال مجريات حرب (7أكتوبر)

د. سامي محمد علقم (أستاذ مشارك) /كلية العلوم التربوية/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على بداية الحرب ومجرياتها، الأهداف الإسرائيلية للحرب، وكذلك تم التطرق إلى التهجير في الفكر الصهيوني، وفلسفة الترانسفير عند زعماء الصهيونية، وتناول البحث أيضاً التهجير من الأراضي الفلسطينية المحتلة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، بما يتناسب مع تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها، وفي النهاية تم التوصل إلى النتائج التالية:

جاءت عملية طوفان الأقصى على خلفية الاعتداءات المستمرة التي تقوم بها الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل، وإن ما ميز عملية طوفان الأقصى هو سمتها العسكرية التي تكاد تكون نظامية، بمعنى اختلافها عن عمليات المقاومة المسلحة المنفردة التي تنفذ من حين إلى آخر داخل الخط الأخضر أو في الضفة الغربية، وبدأ التهجير الفلسطينيين الفعلي من أراضيهم وممتلكاتهم، منذ الإعلان عن قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، 29 تشرين الثاني "نوفمبر" 1947، كما إن فكرة الترحيل حتماً جذورها العميقة في الفكر الصهيوني، ويجب تفحص فكرة طرد غير اليهود خارج إسرائيل في ضوء النصوص المقدسة عند اليهود.

الكلمات المفتاحية: الفلسطينيين، اسرائيل، التهجير، حرب 7 اكتوبر

Abstract:

The study aimed to explore the beginning and events of the war, the Israeli objectives behind it, and the concept of displacement in Zionist thought, particularly the philosophy of "Transfer" among Zionist leaders. It also addressed the displacement of Palestinians from the occupied Palestinian territories. The study followed a descriptive-analytical approach and was divided into three chapters to align with its objectives and research questions. The key findings of the study are as follows:

The Al-Aqsa Flood Operation (Operation Tufan Al-Aqsa) was launched in response to the ongoing aggressions carried out by the most extremist government in Israel's history. What distinguished this operation was its quasi-systematic military nature, setting it apart from individual armed resistance operations occasionally carried out within the Green Line or the West Bank.

The actual displacement of Palestinians from their lands and properties began with the announcement of the Partition Plan for Palestine on November 29, 1947, which proposed dividing Palestine into two states.

The idea of forced displacement has deep roots in Zionist thought and must be examined in light of sacred Jewish texts, which advocate for the expulsion of non-Jews from Israel.

Keywords of the Study: Palestinians, Israel, Displacement, October 7 War.

المقدمة:

إن فكرة التراسنفير، وترحيل العرب الفلسطينيين بالإغراء أو القوة عن أراضيهم وديارهم سواء إلى البلدان العربية المجاورة، أو خارج الوطن العربي، هي فكرة ظلت راسخة في التصور الصهيوني وفي ممارسات دولة الاحتلال المستمدة في جوهرها من ذلك التصور، فعملت على تكريس هذه الفكرة، وتحويلها إلى واقع معاش، سواء باستخدام القوة العسكرية بطريقة منظمة كما حصل في عام 1948، و1967، أو عبر التحكم بمراكز اتخاذ القرارات والتشريعات بحيث تصاغ التشريعات والقوانين بطريقة عنصرية تؤدي إلى التهجير بشكل مباشر أو غير مباشر سعياً منها لإحداث اختلال ديموغرافي تكون فيه الغلبة لليهود.

برزت خلال السنوات الأخيرة دعوات إسرائيلية إلى إلغاء التشريعات التي صدرت في سنة 2005 وقضت بإخلاء المستعمرات الصهيونية في غزة تمهيداً لإعادة الاستيطان في القطاع، وتهجير السكان إلى سيناء، وضم الضفة الغربية وتهجير سكانها إلى الأردن.

وأتت الحرب الوحشية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة مفاجئة، وخارج كل السياقات المعروفة في الصراع العربي- الإسرائيلي؛ إذ أن تلك الحرب بدأت بهجمة مباغتة من قبل حركة حماس، وهي فصيل فلسطيني لم تتحسب لها إسرائيل في قطاع غزة الذي يخضع لحصار مشدد منذ ما يزيد عن 16 عاماً.

وبما أن السكان عادة يجبرون على النزوح خلال الحرب، فإن قوات الاحتلال اعتمدت أساليب ممنهجة لتحقيق هذا الهدف، فبدأت الأصوات الإسرائيلية تتعالى مطالبة بفتح ممرات آمنة تسمح بخروج المدنيين إلى مصر، في دعوة واضحة لتهجير السكان، وهي دعوات تحمل في ظاهرها طابعاً إنسانياً يتماشى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني، لكن التصريحات الصادرة بهذا الشأن تكشف تبايناً في الهدف من فتح هذا الممر، إذ هناك فرق شاسع بين المطالبة بممر آمن لإدخال المساعدات الإنسانية، وبين المطالبة بممر آمن يسهل خروج المدنيين، فالأول إنساني، والثاني يعني إفراغ القطاع من السكان.

وقد اعتمد الجيش الإسرائيلي خطة قضم وتقسيم المناطق جغرافيا لتسهيل عملياته في القطاع، فنشر خرائط قسمت قطاع غزة إلى قسمين: الشمالي ويضم مناطق بيت حانون وبيت لاهيا وجباليا ومخيم الشاطئ والرمال وشيخ عجلين والصبرة والزيتون الجنوبي ويضم مناطق البريج والمغازي والنصر ودير البلح والقرارة والناصرة والجلاء والكتيبة والأمال وبني سهيلا والمواصي والمحررات وخان يونس. وحددت الخرائط مناطق وممرات آمنة لنزوح السكان إلى مناطق الجنوب

ومع الحرب الشرسة، دعا الجيش الإسرائيلي سكان مدينة غزة إلى إخلاء منازلهم والتوجه جنوبا، وحذر من عدم العودة إلى مدينة غزة، معللا طلبه بالحفاظ على أمن المدنيين. وذكرت مصادر الأمم المتحدة أن إسرائيل أمهلت سكان شمال القطاع الذين يقدر عددهم بـ 1.1 مليون نسمة، 24 ساعة لإخلاء منازلهم.

ولم يختلف الأمر كثيراً في الضفة الغربية، فقد سُجل تهجير سكان 28 تجمعاً بدوياً في الضفة الغربية المحتلة؛ جراء اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين منذ 7 أكتوبر، أي بداية الحرب الإسرائيلية.

مشكلة الدراسة:

رما كان من أشد مشاهد الحرب قساوة وإيلاماً مشهد رحلة النزوح القسري التي مشاها آلاف الغزيين سيراً على الأقدام وتحت أنظار العالم والمجتمع الدولي، رجالاً ونساء، وأطفالاً وشيوخاً، وكان المشهد بمثابة تذكير بنكبة 1948 عندما أجبر آلاف الفلسطينيين على ترك منازلهم والسير مسافات طويلة في ممرات حددتها العصابات الصهيونية لتنفيذ عمليات الاقتلاع والطرد الجماعي.

وبذلك يتبين أن فكرة التهجير للفلسطينيين لم تكن رد فعل على الحرب، وإنما كانت موجود في الفكر الصهيوني منذ القدم، وهم يسعون ويخططون لذلك بكافة الطرق والوسائل، وما الحرب الحالية إلا استغلالاً لتلك المخططات وتنفيذها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى:

التعرف على بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ومجرياتها، والأهداف الإسرائيلية المعلنة والخفية للحرب على القطاع.

التعرف على مفهوم التهجير (الترانسفير) بيان هذه الفلسفة عند زعماء الصهيونية.

التعرف على إجراءات التهجير من الأراضي الفلسطينية المحتلة لسكان قطاع غزة والضفة الغربية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

تناول الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بالبحث والتمحيص، والسعي للكشف عن مجريات وأحداث الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

تسليط الضوء على موضوع التهجير في الفكر الصهيوني، وبيان آليات تنفيذه في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ارتباط الدراسة الحالية بالحالة الواقعية والمضايقات التي يعيشها جميع سكان فلسطين في جميع المناطق كجزء من السياسة الإسرائيلية الدافعة للتهجير.

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر القديمة، والحديثة، وتناول مجريات وأحداث الحرب وتحليلها للوصول إلى نتائج حول الإجراءات الإسرائيلية للتهجير.

الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

شكلت العملية التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة مفاجئة للجميع، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي، وقد قوبلت هذه العملية بعنف غير مسبوق، أدى إلى عشرات الآلاف من القتلى، ومئات الآلاف من الجرحى، وسنتناول بداية الحرب، وأسبابها، ومجرياتها، الأهداف الإسرائيلية التي تم وضعها، وذلك على النحو الآتي:

بداية الحرب ومجرياتها

أتت الحرب الوحشية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة مفاجئة، وخارج كل السياقات المعروفة في الصراع العربي - الإسرائيلي؛ إذ إن تلك الحرب التي بدأت بهجمة مباغتة من قبل حركة "حماس"، وهي فصيل فلسطيني - لم تتحسب لها إسرائيل البتة، علمًا إن ذلك القطاع، الذي تديره "حماس" كسلطة يخضع لحصار مشدد منذ 16 عاماً. الأهم، والموجع لإسرائيل، أن تلك الهجمة كبدتها خسائر بشرية فادحة، في يوم واحد (7/10/2023)، أكثر من أي حرب سابقة، منذ إقامتها قبل 75 عاماً، الأمر الذي زعزع أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر" وقوض صورة إسرائيل كدولة قوية (كيالي، 2023، ص6).

وتجدر الإشارة إلى مجموعة عوامل تقف خلف تنفيذ قوى المقاومة الفلسطينية في غزة لهذه العملية التي أطلق عليها اسم طوفان الأقصى؛ فقد جاءت هذه العملية على خلفية الاعتداءات المستمرة التي تقوم بها الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل، والتي تضم عتاة المستوطنين، ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، مستبيحة بذلك أراضيهم تمهيداً لمصادرتها وتهويدها،

إضافة إلى اعتداءات المستوطنين المتكررة على المسجد الأقصى مدعومة من الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية، دون إغفال العامل الأهم والمتمثل في حصار قطاع غزة وتضييق الخناق على أهله بالتزامن مع تصاعد أزمة ملف الأسرى الفلسطينيين وتقلص حقوقهم، وسوء معاملتهم في السجون الإسرائيلية، والذين تجاوز عددهم 5 آلاف تقريباً حينها، مع رفض إسرائيل القاطع لعقد أي اتفاق لتبادل الأسرى، مستغلة بذلك الدعم الغربي، والسكوت والضعف العربي والإسلامي، والانقسام الفلسطيني (الشيخ، 2024، ص54)

وسبق أن أعلنت حركة حماس من غزة أنّ هذه الممارسات الإسرائيلية باتت تدخل ضمن استراتيجيتها في الردّ، وذلك من خلال التصريحات العديدة التي رافقت إطلاق الصواريخ تحت عنوان "سيف القدس" في أيار/ مايو 2021، إبان الانتفاضة الشعبية في القدس دفاعاً عن البيوت المهددة بالإخلاء في حي الشيخ جراح، واقتحامات المستوطنين المتكررة للحرم القدسي الشريف. كان انضمام المقاومة بإطلاق الصواريخ من غزة إلى الحراك الشعبي في القدس دليلاً على وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفض عزل غزة عن الضفة الغربية والقدس وحمل أكثر من تلميح إلى عجز السلطة في رام الله عن الدفاع عن القدس. ولكن التدخل المسلح في الانتفاضة المدنية السلمية تعرض للنقد في تلك المرحلة، فحين تتكلم الصواريخ تصمت التظاهرات، كما تتغير طريقة التعامل الإسرائيلي معها (بشارة، 2024، ص20)

ومن المفيد التذكير هنا بكلمة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش" في كلمته أمام مجلس الأمن التي كانت تعبيراً واضحاً عن واقع الحال الفلسطيني، وقد لاقت ترحيباً واسعا في الأوساط السياسية والإعلامية حينما قال: "إن من المهم أن ندرك أن هجمات حركة حماس لم تحدث من فراغ"، مشيراً إلى أن الهجمات التي تعرضت لها إسرائيل في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 "لا تبرر القتل الجماعي الذي تشهده غزة"، وندد "غوتيريش" بالانتهاكات الواضحة للقانون الدولي الإنساني في غزة، وطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار (الجزيرة، 2023/10/24)، غوتيريش: هجمات حماس لم تحدث من فراغ ولا تبرر لإسرائيل القتل الجماعي في غزة، https://www.aljazeera.net/)

وفقاً لمنهج تحليل المضمون عن أسباب عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها حركة حماس ضد الإحتلال الإسرائيلي، فقد أعلن محمد الضيف القائد العام لكتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، بدء عملية طوفان الأقصى"، حيث قال:" نعلن بدء معركة طوفان الأقصى بضرب مواقع العدو وتحصيناته بأكثر من 5 آلاف صاروخ وقذيفة، وقد جاءت رداً على مئات المجازر التي ارتكبها بحق المدنيين الفلسطينيين، وسبق أن حذرنا العدو من قبل، لكنه دنس المسجد الأقصى وتجرأ على مسرى الرسول، وهو ينتهك حريات حقوق الأسرى، فيما يُعربد المستوطنون ويسرقون ممتلكات المواطنين بالضفة والقدس" (روسيا اليوم، 2023/10/7، القائد العام للقسام: نعلن بدء عملية "طوفان الأقصى" والضربة الأولى تجاوزت 5 آلاف صاروخ، https://arabic.rt.com/).

وكذلك يقول نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الشيخ صالح العاروري، لقناة الجزيرة حول سبب عملية طوفان الأقصى: "إنها جاءت استباقا لهجوم كانت تنوي إسرائيل شنه على قطاع غزة، فور انتهاء الأعياد اليهودية" (الجزيرة، 2023/10/12، العاروري للجزيرة: لهذه الأسباب أطلقنا "طوفان الأقصى" وخطتنا الدفاعية أقوى من الهجومية، https://www.aljazeera.net/)

جملة هذه العوامل، تشير إلى أن كل الطرق باتت مسدودة أمام التوصل إلى أي حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية عبر المفاوضات؛ فإسرائيل قضت على كل الفرص والاحتمالات للتوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة يستعيد الشعب الفلسطيني معها

أي حق من حقوقه التاريخية، سواء عبر حل الدولتين الذي تلاشي بسبب "أوسلو"، أو عبر حل الدولة الواحدة الذي يفتقد إلى الواقعية، لا سيما بعد جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من العنصرية والتطرف، حيث اعتمدت إسرائيل على سياسة القضم التدريجي للأراضي الفلسطينية التي تحتلها بهدف ضمها، ثم العمل على تهجير سكانها أو حتى قتلهم، وهذا ما عبرت عنه صراحة بعض أطراف الائتلاف اليميني في الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ دولة الاحتلال الإسرائيلي.

حددت حركة حماس نواح العجز الواسعة المتوافرة في الدفاعات الإسرائيلية حول قطاع غزة ولهذا، فهي بنت خطتها الاستراتيجية لعملية الطوفان في مرحلتين:

المرحلة الأولى: الخداع التكتيكي والهدوء النسبي لجبهة تنظيمات المقاومة في قطاع غزة؛ إذ عمدت منظمة حماس الى إيتاء الإسرائيلي انطباعاً بأنّ ظروفها لا تظافر على النهوض بأي عملية حربية، بمغزى آخر؛ هي في وضع من الاستجمام العسكري إن جاز التعبير (أي الحركة). سيما لما لم تتدخل في العملية التي قامت بها حركة الجهاد الإسلامي" وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى في أيار / 2023 والتي سمتها عملية ثأر الأحرار". إذ أبدت الحركة قدراً من الانضباط في تعاملها مع عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل. الا أن الحقيقة على الضد من ذلك؛ إذ أن الحركة كانت تعد العدة، وفي خفاء تام، وبشكل صامت للقيام بمثل هذه العملية (عباس وبحر، 2024، ص378).

المرحلة الثانية: المباغتة الاستراتيجية؛ إذ لم تتحسّس متفاوت نظم وشبكات الاستخبارات الإسرائيلية أي مؤشرات أو دلالات خاصة لهذه العملية، بمعنى أنها كانت في حالة من الاسترخاء الأمني والعسكري كما اتضح فيما بعد، لا سيما وهي تعتمد على الحاجزين الأمنيين، الحاجز الخرساني (الإسمنتي)، والذي أوقف بالفعل عملية بناء الأنفاق، بالإضافة الى الحاجز المعدني الواقع فوق سطح الأرض والمزود بالوسائل التكنولوجية المتنوعة، وأجهزة مراقبة واستشعار، ورادارات عالية الدقة، وكاميرات متطورة، وبالونات مراقبة. فتهاوى هذا الجدار الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية التي شكلت مفهوم الجيش الإسرائيلي لمواجهة المقاومة في قطاع غزة، والذي وظف لبنائه ملايين الدولارات من قبل المؤسسة العسكرية، فجاء هذا الهجوم بأسلوب جريء، وبعنصر المفاجئة الذي كان حاضراً (عباس وبحر، 2024، ص378).

شنت مجموعة من قوات النخبة التابعة لكتائب الشهيد عز الدين القسام الذراع المسلح لحركة المقاومة الإسلامية حماس، صباح يوم السبت السابع من أكتوبر 2023 هجوما مباغتاً استهدف مواقع للجيش الإسرائيلي في غلاف قطاع غزة، حيث اقتحمت السياج الفاصل بين غزة ودولة الاحتلال، وتجاوزت كافة تدابير الاحتلال الأمنية والتكنولوجية، وتمكنت من السيطرة على قاعدة عسكرية كبيرة وعدد من المواقع ونقاط المراقبة الإسرائيلية المنتشرة على حدود القطاع, كما سيطرت وحدات كوماندوس تابعة للحركة على نحو 20 مستوطنة إسرائيلية داخل ما يسمى "الخط الأخضر" (بدر الدين، 2023، ص3).

إن ما ميز عملية طوفان الأقصى هو سمتها العسكرية التي تكاد تكون نظامية، بمعنى اختلافها عن عمليات المقاومة المسلحة المنفردة التي تنفذ من حين إلى آخر داخل الخط الأخضر أو في الضفة الغربية، والتي تزايدت على نحو ملحوظ خلال الأعوام 2021-2023، واختلافها أيضاً عن إطلاق الصواريخ من حين إلى آخر، ردًا على تشديد الحاصر، أو على القصف الإسرائيلي، أو رداً على خطوات التهويد الإسرائيلية في القدس، ولا سيما في الحرم القدسي الشريف (بشارة، 2024، ص20).

الأهداف الإسرائيلية للحرب

نشرت بعض الواقع الإسرائيلية وثيقة تبيّن أهداف الحرب التي صادق عليها كابينيت الحرب الإسرائيلي، والأهداف الواردة في الوثيقة هي: (وكالة معا، 2023/10/15، اسرائيل تنشر أهداف العملية العسكرية في غزة، (https://www.maannews.net/news/2103242.html

"إسقاط حكم حماس وتدمير قدراتها العسكرية".

"إزالة التهديد الإرهابي من القطاع تجاه إسرائيل".

"بذل أقصى الجهود لحل قضية الرهائن".

"حماية حدود الدولة ومواطنيها"

إلا أنه بدا واضحاً فور اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر التي أسمتها إسرائيل "الجرف الصامد"، أنها تسعى لتحقيق عدد من الأهداف والأغراض العسكرية، أهمها: (المشهور، 2024، ص148).

اغتيال ما تطاله يدها من القيادة السياسية لحركة حماس؛

ضرب النواحي اللوجستية، وإحداث شلل إستراتيجي في القطاع؛

تدمير قواعد إطلاق الصواريخ، ومخازن السلاح، ومستودعات الذخيرة؛

القضاء على ما يمكن القضاء عليه من البنية العسكرية للمقاومة الفلسطينية.

وهذه الأهداف طبعا لن تستطيع إسرائيل تحقيقها إلا بغطاء وتحت مظلة أمريكية من خلال ثوابت الموقف الأمريكي لصالح إسرائيل (ثانيا)، إضافة إلى أن عملية طوفان الأقصى شلت عدة مشاريع أمريكية بالمنطقة (أولا).

وفي ما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية التي يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تحقيقها عبر اجتياح قطاع غزة برياً، فكانت: (صحيفة الشرق، 2023/10/20، خطة إسرائيل لاجتياح غزة براً.. 10 أهداف ميدانية واستراتيجية، (69388/https://asharq.com/defense

الهدف الأول لإسرائيل "أن يكون القطاع بأكمله منزوع السلاح، مع وضع ترتيبات وآليات لضمان ذلك.

ويتمثل الهدف الثاني في أن تل أبيب ستعمل على أن تصبح الإدارة في غزة "مدنية- مهنية، وليست أيديولوجية- دينية، أو سياسية"، وأن يقتصر اهتمامها وتوجهاتها على ما سماه بـ"رفاهية الفلسطينيين".

أما الهدف الثالث فهو إنشاء إسرائيل نظام إنذار ودفاع متكامل على الحدود، مع ترتيبات أمن تشمل منطقة آمنة بعرض يتراوح بين كيلومتر واحد و3 كيلومترات، لن يكون مسموحاً لسكان غزة بدخولها إلا بموجب تصريح خاص من إسرائيل، مع التنبيه بأن من يدخل هذه المنطقة يعرض حياته للخطر.

وبعد ذلك يأتي الهدف الرابع الرامي إلى عدم بقاء جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة لفترة أطول من المطلوب لتحقيق أهدافه الميدانية الفورية وتمكين حكومة بديلة في القطاع.

وأخيراً يتمثل الهدف الاستراتيجي الخامس في أن تأخذ إسرائيل بعين الاعتبار المصالح والاعتبارات الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، والاعتبارات السياسية الداخلية والمصالح الدينية والاستراتيجية لدول المنطقة التي ترتبط باتفاقيات سلام وتطبيع وعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

التهجير في الفكر الصهيوني

مفهوم التهجير

إن انتقال (هجرة) إنسان من وطن إلى أي مكان آخر عملية بالغة القسوة، فعلى هذا الإنسان أن يقتلع نفسه من جذورها ويستقر في مكان آخر، ويغير نمط حياته، بل ومنظومته القيمية أحياناً، وعملية نقل الإنسان قسراً (تهجير أو ترانسفير) مسألة وحشية. ومع هذا، يمكن القول بأن الحضارة الغربية الحديثة حضارة توجد داخلها إمكانية كامنة للهجرة والتهجير، فهي حضارة الترانسفير المستمر: أن ينتقل الإنسان بنفسه دائماً، ويقوم بنقل الآخرين (المسيري، 1999، ص85).

وتعرف الهجرة بأنها: انتقال الناس كأفراد أو جماعات، بصورة دائمة أو مؤقتة، من مكان إلى آخر داخل الحدود السياسية للبلد الواحد أو من بلد إلى آخر وهي ظاهرة حدثت وما زالت تحدث في كل زمان ومكان، وهذه الظاهرة تغيرت ف يحجمها وأنماطها وطبيعتها وأسبابها وآثارها من وقت لآخر ومن مكان لآخر، وتعنى أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفر (حجازي، 2017).

ويعرفها (حمدونة، 2017) بأنها: انتقال الأفراد أو المجموعات من رقعة جغرافية معينة إلى رقعة أخرى، سواء كانت هجرة تمدين، بمعنى انتقال من الريف إلى المدينة، أم هجرة مضادة من الحضر إلى الريف، وتعمل معها في الحالتين آثار اجتماعية، اقتصادية، وثقافية، وسياسية إلى المجتمع الجديد، وتترك آثاراً واضحة على المجتمع الذي هاجرت منه المجموعات والأفراد.

كما تعرف بأنها مرور السكان من بلد إلى آخر، وتعتبر الهجرة على المستوى القانوني عبور المهاجر من وضع المواطن في بلد، إلى وضع الأجنبي في بلد آخر، وتستعمل غالباً للدلالة على ذهاب الشعب من منطقة نحو أخرى (عبد الله، 2018).

وتقسم الهجرة في الاصطلاح إلى (مصطفى، 2008، ص37):

الهجرات الإلزامية أو القسرية: وهي التي تنتج بين الأفراد، نتيجة ضغوط اجتماعية، وهي ذات طابع سياسي لا علاقة لها بالبيئة، وقد تنتج عن ضغط ديني أو اكراه سياسي، أو تمييز عنصري، مثل الهجرة الفلسطينية عام 1948م هجرات الضغط: وهذا ما يميّز فيه المهاجر إنه يتعرض للضغط، إلا أنه يكون في موقف يستطيع أن يقرر الهجرة أو البقاء في مكان سكناه.

الهجرة الحرة: وهذه ما يميزها، أن رغبة الأفراد فيها تشكل عنصراً أساسياً، وواضحا في ظهور الدوافع للهجرة، دونما ضغط بيئي أو اجتماعي أو سياسي، وأن المهاجر يتمتع بالقدرة على التخطيط المنظم.

الهجرة الجماعية: ويترتب على هذه الهجرات الإقتداء بالآخرين، واللحاق بهم في المهجر على شكل موجات سكانية متتالية، وغالبا ما تكون في الحروب، أو في أوضاع الكوارث الطبيعية.

وعلى المستوى الفلسطيني، يعرف اللاجئ الفلسطيني: بأنه كل فلسطيني حال و/أو يحول الاحتلال الصهيوني دون تمتعه و/أو ذريته بحق الإقامة الدائمة في بلدته الأصلية في فلسطين التاريخية، وبكامل حقوق المواطنة فيها، دون النظر إلى تاريخ بدء حرمانه من هذا الحق، أو طريقة حرمانه باللجوء، أو النزوح، أو التهجير، أو الطرد، أو الإبعاد، أو التغييب، أو التجنيس، أو المنع، أو استخدام أي وسيلة تحرمه من حقه في العودة (زيارة، 2014، ص695).

والتهجير القسري في سياق الاستعمار الاستيطاني لا يعد حدثاً عرضياً يتوقف عند مدى زمني محدد، فالتطهير والطرد والإزالة والتهجير في سياق الاستعمار الاستيطاني دينامية مستمرة لا تتوقف. والاستمرار في هذه العملية، يقصد به جوهر ما يحصل مع الفلسطينيين على نحو مستمر من إجراءات متواترة بدأت قبل طردهم في عام 1948 وبعده، وتطبق على الأرض وتمس حياة

المواطنين الفلسطينيين ومعيشتهم وممتلكاتهم ومساكنهم وأمنهم، وبهدف تسهيل عملية تفريغ الأرض واستلامها من دون سكانها الأصليين (العجارمة والمحارمة، 2021، ص44).

فلسفة الترانسفير عند زعماء الصهيونية

أطلق على مشاريع التهجير تسمية مخططات الترحيل (Transfer)، في إشارة إلى عمليات التهجير والطرد بالقوة، والتي تسفر عن نقل سكان من منطقة إلى مناطق أخرى بهدف إحداث تغيير ديمغرافي. وفي هذا يقول شبتاي طيفت أن الصهيونية منذ بداية عهدها كحركة كان لها هدف واحد هو نقل الشعب اليهودي إلى أرض أجداده من جميع أماكن شتاته في المنفى، لكن المنطق كان يحتم أن تثير فكرة ترحيل الشعب اليهودي فكرة أخرى لترحيل أو إخلاء، عربي، فلو لم يكن الأمر كذلك فكيف سيكون هناك مكان في بلد صغير مثل أرض إسرائيل لملايين اليهود الذين سيهاجرون إليها (حمودي، 2024-أ، ص62).

إن فكرة الترحيل حتماً جذورها العميقة في الفكر الصهيوني، ويجب تفحص فكرة طرد غير اليهود خارج إسرائيل في ضوء النصوص المقدسة عند اليهود، وهذا يقودنا إلى نظرية «الوعد الديني» والحق الإلهي التي روجت لها الحركة الصهيونية واتخذتها ستارا للمضي في تحقيق أهدافها (حمودي، 2024-أ، ص62).

وتعد الصهيونية غير اليهودية وتحديداً ذات المنشأ الأوروبي، سباقة في طرح مشاريع الترحيل، إذ كان من الواضح أن الفلسطينيين كشعب لم يكن لهم مكان في أذهان رجال أوروبا الصهاينة، فكانوا أول من طرح نظرية الصحراء أو الأرض الخالية في فلسطين. وكان اللورد شافتسبوري من أبرز الذين طرحوا هذه النظرية، إذ وجد أن فلسطين هي بلاد خالية من السكان، وهو صاحب المقولة الشهيرة: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وهي العبارة التي أصبحت شعاراً لكل الصهاينة الداعين إلى استيطان فلسطين (حمودي، 2024-ب، ص480).

لم يشذ ثيودور هرتزل عن القاعدة الأوروبية من ناحية تجاهل أصحاب الأرض الأصليين في فلسطين، فكان صريحاً جداً عندما طرح مسألة الترحيل في هذا السياق نجد أن مسودة البراءة التي أعدها هرتزل للحصول على ترخيص من العثمانيين باستيطان فلسطين، كانت تنص في أحد بنودها على منح اليهود حق ترحيل السكان الأصليين وإجلائهم عن بلادهم (رزوق، 1968، ص93). ويشدد قادة)غوش إيمونيم) وهي إحدى المنظمات الدينية المتطرفة، أن المشكلة الكبرى تكمن في كيفية التعامل مع الفلسطينيين في أرض إسرائيل لكنهم يجدون الرد على تساؤلهم في «الهالاخا» أي الجانب التشريعي في الديانة اليهودية، أي النظام القانوني لليهودية الكلاسيكية التي مارسها اليهود عمليًا من القرن التاسع وحتى نهاية القرن الثامن عشر، وتمت المحافظة عليها حتى يومنا هذا بشكل اليهودية الأرثوذكسية، التي تقول بأن القضية ببساطة تعود إلى القوة اليهودية»، فإذا كان اليهود يملكون القوة الكافية، إذا فإنه من واجبهم الديني طرد الفلسطينيين (حمودي، 2024-أ، ص63).

لاحقاً، في ثلاثينيات القرن العشرين، أي خلال مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين طرح حاييم وايزمان الذي كان رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية وعضوا في الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية خطوة أخرى على طريق البحث الصهيوني عن حل جذري لمسألة الأرض والمشكلة الديموغرافية العربية معاً، وذلك من خلال اقتراح يدعو الى ترحيل العرب قدمه في أثناء محادثات خاصة مع مسؤولين ووزراء بريطانيين. وجاء هذا الاقتراح في ضوء الاشتباكات العربية- اليهودية سنة 1929، والتأثير اللاحق الذي احدثته لجنة شو للتحقيق. وقد حددت تلك اللجنة في تقريرها الذي قدمته في آذار / مارس 1930 أسباب الاضطرابات بين صفوف الفلسطينيين، وألقت الأضواء على جدية وضع يؤدي نمو الاستيطان الصهيوني فيه إلى نزع الملكية حتماً عن جماهير الفلاحين العرب وازدياد أعداد الذين لا ارض لهم، وفي لقاء مع أعضاء لجنة شو كانت حجة وايزمن أن مشكلات الأرض ما كانت

لتنشأ لو لم يفصل شرق الأردن- وهو بزعمه جزء من أرض اسرائيل الأوسع- عن فلسطين، كما اجرى وايزمن وغيره من زعماء الصهاينة محادثات مع الدكتور دراموند شيلز، وهو نائب وزير المستعمرات، إلا أن ذلك قوبل برفض بريطاني (مصالحة، 1992، ص32).

وقد بدأ التهجير الفلسطينيين الفعلي من أراضيهم وممتلكاتهم، منذ الإعلان عن قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، 29 تشرين الثاني "نوفمبر" 1947، إحداهما يهودية والأخرى عربية، منذ صدور هذا القرار، بدأت القوات الصهيونية، وبالتنسيق مع القوات البريطانية اتخاذ إجراءات ميدانية، لتفريغ المناطق المخصصة لليهود من العرب، عبر عمليات إرهابية ومضايقات متنوعة، ترتب عليها هجرة الفلسطينيين إلى خارج ديارهم، وكانت طلائع الهجرة تتشكل من كبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال، ذلك أنهم شعروا بسخونة الحدث، وما ينتظر مدنهم من حروب وقلاقل، واستمرت عمليات التهجير إلى بدايات 1949، وحصلت موجات التهجير الكبرى، إبان الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى 1948، وما بعدها، إلا أن بدايات التهجير بدأت قبل ذلك، وامتدت إلى ما بعد ذلك أيضا. ذلك أن قيام الدولة العبرية، لم يجرِ على الأرض المخصصة لليهود وفقا لقرارً التقسيم، بل إنه امتد ليشمل مناطق واسعة، كانت مخصصة للدولة العَربية، وبلغت نسبة ما أخذته إسرائيل نحو 78% من مساحة فلسطين، في وقت بلغ عدد المهجرين الفلسطينيين إلى خارج ديارهم نحو 850 ألف شخص (شبيب، 2014، ص185)

الأعوام 1947- 1949، وهي الهجرة الأولى حيث قدر عدد الذين أجبروا على الهجرة في حينه إلى ما يزيد عن 80 ألف مواطن فلسطيني، وقد أجبروا على الهجرة على أربع دفعات كالتالي: (عقروق، 2006)

من تموز 1947 – آذار 1948، حيث نشطت خلال هذه الفترة المنظمات الإرهابية الصهيونية، وتحت غطاء كامل من قوات الانتداب البريطاني، بالقيام بمجموعة من عمليات القتل الجماعي وإحراق البيوت والمزارع، وكانت حصيلة هذه الموجة تهجير ما يزيد على 30 ألف مواطن.

من آذار 1948- أيار 1948، نتج عن الهجمة الأولى للعصابات الصهيونية، والتي اتبعت بهجمات أخرى، اشد شراسة وقسوة، خلال الفترة الثانية، حيث كان قد سبقها مذبحة دير ياسين، وتبعها احتلال أجزاء من القدس وطبريا، وحيفا، ويافا، وبيسان وصفد، وقيام هذه العصابات بمجموعة إضافية من المذابح، وبلغ عدد الذين تم تهجيرهم حوالي 300 ألف فلسطيني.

الحملة الثالثة خلال نفس الفترة السابقة، وهي الفترة التي تعرضت فيها مدينة اللد والرملة إلى ممارسات تعسفية وهمجية من العصابات الصهيونية، وتم خلالها تهجير ما يزيد عن 100 ألف مواطن إلى شرق الأردن.

المرحلة الرابعة، شتاء 1948 – حتى منتصف 1949، اقترنت هذه الفترة باشتداد هجمات العصابات الصهيونية وتقطيع سبل وطرق الاتصال والتواصل بين الفلسطينيين، وانهزام جيش الإنقاذ، وغيرها من العوامل، حيث أجبر ما يزيد عن 200 ألف مواطن على الهجرة.

ومنذ أن استكملت إسرائيل تهجير الفلسطينيين من ديارهم وممتلكاتهم، وتعاملت مع من بقي وفق قوانين فريدة، كقانون الحاضر- الغائب وقانون أملاك الغائبين، وغيرها من القوانين "القراقوشية"، نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كقضية دولية، لها أبعادها وذيولها الإقليمية. وفي الوقت الذي أقرت فيه إسرائيل، بتلك المشكلة، ربطت سببها بالنزوح، تماما كما فعل الفلسطينيون والعرب، إلا أنها عزت سبب هذا النزوح إلى أسباب ودَّواعٍ عربية وفلسطينية، يعود بعضها إلى رغبة الفلسطينيين في الهجرة، أو بعض البيانات العسكرية الصادرة عن قيادة الجيش العربي، لإخلاء مناطق عسكرية (القصيفي، 1998، ص80)

وأما في الحرب الأخيرة، فتجدر الإشارة هنا إلى أن رئيس حكومة الكيان الصهيوني، بنيامين نتنياهو استشهد أيضاً بنصوص من العهد القديم لتبرير جرائم الحرب التي ترتكبها قواته في قطاع غزة: قد افتقدت ما صنع العماليق بإسرائيل [....] فهلم الآن واضرب عماليق وأبسل جميع ما لهم ولا تقف عنهم، بل اقتل الرجال والنساء والصبيان والرضع والبقر والغنم والإبل والحمير" (صيحفة القدس العربي، 2024/1/24، «اضربوا عماليق»... التأصيل التوراتي للجريمة الإسرائيلية، https://www.alquds.co.uk/)

وفسر الكثير من المراقبين هذا الاستشهاد بالعهد القديم بأنه ينم عن النية في شن حرب شاملة وارتكاب مجازر في القطاع ضد البشر والحجر وحتى الحيوانات.

التهجير من الأراضي الفلسطينية المحتلة

بدأ الاحتلال الإسرائيلي سياسة التهجير الطوعي والقسري في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ احتلالها عام 1967، واتبعت في ذلك مختلف الوسائل والأدوات، على النحو الآتي:

تهجير سكان قطاع غزة.

ما إن أطلقت حركة «حماس» عملية طوفان الأقصى في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وما تلاها من إعلان حرب إبادة همجية على قطاع غزة، حتى تعالت الأصوات الصهيونية، وخصوصا الرسمية منها، مطالبة بتهجير سكان غزة وطردهم إلى خارج القطاع وتحديدا إلى الأراضي المصرية الحدودية المجاورة. وإذا كان القانون الدولي الإنساني يجرم عمليات التهجير القسري لأنها تشير إلى إجبار مجموعات أو أفراد على ترك مكان إقامتهم بالقوة، فإن إسرائيل لم تلتزم يوما بمبادئ هذا القانون. ورافق هذه الطروحات، دعوات إلى فتح ممرات آمنة لتسهيل خروج سكان غزة إلى مناطق آمنة، وبدت هذه الدعوات وكأنها تهدف إلى حماية المدنيين الفارين من أتون حرب الإبادة التي شنتها «إسرائيل» ضد القطاع وسكانه. وقد ساندت أطراف دولية هذه الطرح على غرار ما جرى في أوكرانيا بعد اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية (حمودي، 2024-أ، ص61).

وعلى الرغم من المد والجزر في مستوى الغطاء الأميركي والغربي لهذه الخطوة، فإنها بقيت في صلب الإستراتيجية السياسية والعسكرية للاحتلال حتى الآن (الجمل، 2024).

ورأى قادة الاحتلال في عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي ضربة إستراتيجية، قد يخفف أثرها إحداث تغيير إستراتيجي في وضع القطاع، على صعيد الأرض أو السكان أو كليهما. وذلك بخلق منطقة عازلة داخله، أو احتلال شماله بالكامل وتفريغ سكانه، أو تهجير أهالي القطاع، أو نسبة كبيرة منهم، إلى خارج فلسطين، طوعا أو كرها، برا أو بحرا. ويضاف هذا إلى الدوافع التقليدية، كتحقيق الهدف الصهيوني في الاستيلاء على الأرض بعد التخلص من السكان، والرغبة في التخلص من المقاومة، أو تقليل خزانها البشري على الأقل، وهذا مما يعزز فرصتها في الاستيلاء على حقول الغاز في مياه غزة، وتحييد التهديد لمشاريعها لاستخراج الغاز من البحر المتوسط (الجمل، 2024).

وأكدت منظمة رايتس ووتش في تقرير لها أن السلطات الإسرائيلية تسببت في النزوح القسري الجماعي والمتعمد للمدنيين الفلسطينيين في غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، مشيرة إلى نزوح أكثر من 90% من سكان غزة، وإلى تدمير واسع النطاق لأجزاء كبيرة من غزة على مدار الأشهر الـ13 الماضية (الجزيرة، 2024/11/14، رايتس ووتش تتحدث عن أدلة على التهجير القسري بغزة وتفند مزاعم الاحتلال، https://www.aljazeera.net/news/14/11/2024).

تهجير سكان الضفة الغربية.

تعرضت الضفة الغربية على مدار السنوات الماضية لعدوان مستمر، مزج بين التهويد الصامت عبر إنشاء البؤر الاستيطانية، وعمليات المداهمة شبه اليومية والتفتيش واغتيال نشطاء المقاومة الفلسطينية المتزامنة مع عربدة وإرهاب المستوطنين الذين تم تزويدهم حديثا بأكثر من 140 ألف قطعة سلاح إضافة إلى تسليحهم السابق (الرنتيسي، 2024).

ومنذ بدء الحرب في قطاع غزة بين الجيش الإسرائيلي وحركة حماس في السابع من أكتوبر، تزايد العنف في الضفة الغربية من قبل المستوطنين من جهة، والجيش من جهة أخرى (موقع الحرة، 2024/10/7، بالتزامن مع ذكرى 7 أكتوبر.. إسرائيل "تفرض طوقا" على الضفة الغربية،.(https://www.alhurra.com/october-7-after-year

أكد موقع ميدل إيست آي البريطاني أن القوات الإسرائيلية نفذت غارات شبه يومية على البلدات والمدن في جميع أنحاء الضفة الغربية منذ بدء الحرب على قطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مما أسفر عن استشهاد أكثر من 582 فلسطينيا واعتقال أكثر من 10 آلاف آخرين، في ظل زيادة في الاعتقالات والإخلاء وهدم المساكن وعنف المستوطنين وتوسيع المستوطنات. وأوضح الموقع -في تقرير بقلم كاثرين هيرست- أن خبراء يؤكدون أن عدد الغارات "تضاعف أكثر من 3 مرات" منذ أن شنت إسرائيل حربها على غزة، وأن معظم هذه الغارات يستهدف مخيمات اللاجئين التي تعدّها إسرائيل معاقل للمسلحين مثل جنين ونور شمس، والتي تعرضت لغارات متكررة (الجزيرة، 2024/8/30، ماذا تفعل إسرائيل في الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر؟، 30/8/2024/https://www.aljazeera.net/politics).

وقد تناولت العديد من الوسائل الإخبارية الإسرائيلية والعربية أن إسرائيل بدأت عملية تهجير نهائية لسكان الضفة الغربية، مستفيدة من الضعف الفلسطيني والتواطؤ الغربي والتخاذل العربي، مؤكدين أن ما يجري حاليا سيمتد ليس فقط إلى فلسطيني الداخل وإنما لدول المنطقة أيضا، وبدأت قوات الاحتلال عملية في الضفة هي الأكبر منذ عقدين بزعم تدمير بنية تحتية للمقاومة، في حين دعا وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس لتنفيذ سيناريو قطاع غزة بالضفة (حسني، 2024).

وقد حسم المستوطنون الواقع قبل ذلك في الضفة الغربية جغرافياً، ولم تنتظر إسرائيل أنْ تحسمه ديمغرافياً، وحوّلت تواجد الفلسطينيين الديمغرافي في الضفة إلى معضلة للفلسطينيين وليس لإسرائيل، بحيث تنضب الموارد من أرض ومياه ومصادر طبيعية من حولهم تدريجيًا فيما يزدادون سكانيًا ليكون أمامهم مصير واحد وهو الهجرة، وكأنّ هذا هو النتيجة الطبيعية النهائية لإعادة هندسة المجتمع الفلسطيني في الضفة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً (أبو الهيجاء، 2024).

وتهدف إسرائيل من خلال ممارساتها إلى تفريغ مساحات واسعة من الأراضي من خلال استخدام وسائل ضغط وإرهاب وطرد المواطنين الفلسطينيين لجلب يهود مكانهم وفق عقيدة الصهيونية، بأن وجودها في الأراضي المحتلة هو عودة لأرض إسرائيل التاريخية وليس وجوداً احتلالياً، حيث تسعى الحركة الصهيونية على الدوام إلى تنفيذ تطهير عرقي كامل في فلسطين، حتى تصبح البلاد كلها يهودية لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين (دقماق، 2022، ص165).

وهذا الأمر ليس بالجديد، فقد قامت الجمعيات الاستيطانية عام 2003 ببيع حقوق ملكية أراضي لشركة نحلات شمعون، وهي شركة متخصصة في بناء المستوطنات يملكها يهودي أمريكي، وقامت هذه الشركة بتقديم مخطط لبلدية القدس الغربية من أجل إصدار رخص بناء لإقامة 250 وحدة استيطانية، وفعلاً جرى إجلاء عائلات الكرد وغاوي وحنون من منازلها (أرناؤوط، 2011، ص43).

وقبل ذلك في سنة 1985، اشترى المليونير اليهودي الأمريكي إيرفينغ موسكوفيتش فندق شبرد (قصر المفتي) والأرض المحيطة به من الحكومة الإسرائيلية بهدف إنشاء مستعمرة في موقعه، ويذكر أن السلطات الإسرائيلية كانت قد صادرت القصر على اعتبار أنه أملاك غائبين، على الرغم من وجود مجموعة معتبرة من ورثة المفتي في القدس، وفي عام 2010، أجازت لجنة التخطيط والبناء بناء 28 وحدة سكنية، ولم يهدم القصر التاريخي، إلا أنه تحول إلى كنيس (الجعبة، 2021، ص43).

وفي حقيقة الأمر أن إجراءات التهجير والهدم لم ترتبط بالحرب على قطاع غزة، ففي تقرير صدر عن الأمم المتحدة في حزيران (2021) بين أن السلطات الإسرائيلية هدمت أو صادرت وأجبرت أشخاصاً على هدم (91) مبنى يملكه الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وأدى هذا إلى تهجير (108) أشخاص بينهم (62) طفلاً.

وتعتر سرقة الأراضي من أبرز أشكال الضغط نحو التهجير، إذ بدأ التهجير والتهويد والاستيطان الإسرائيلي المبكر بأشكال متنوعة في الضفة الغربية عقب احتلال سائل مدينة القدس في سنة 1967، وبداياته كانت باستيلاء الحكومة الإسرائيلية على مبنى إلى الشمال من مستشفى العيون كانت الحكومة الأردنية أنجزت هيكله الأساسي ليكون مستشفى حكومي ينقل إليه مستشفى الهوسبيس الذي يقع في البلدة القديمة، وقد حوله الاحتلال إلى مبنى حكومي، وأصبح مركزاً لقيادة الشرطة القطرية الإسرائيلية، وتحول إلى نواة لسلسلة من المباني الحكومية الإسرائيلية التي جرى تشييدها في العقود اللاحقة إلى الشمال والشرق من المبنى المذكور، وبني على بعد 300 متر إلى الجنوب الغربي مجمع المقر القطري لقوات حرس الحدود الإسرائيلية (الجعبة، 2021، ص42)

وكذلك سعت حكومات الاحتلال المتعاقبة إلى المضايقة من خلال سن القوانين والتشريعات، للضغط نحو التهجير، إذ تبنت الحكومات الإسرائيلية منظومة قانونية تستخدمها في عمليات تعزيز التهجير، فقد شرعت إسرائيل على سبيل المثال قانوناً يمكن اليهود من استعادة أملاك مدعاة في القدس الشرقية قبل العام 1948، ولم تعط مثل هذا الحق للعرب الذين هجروا من القدس الغربية آنذاك، كما عمدت إلى سن قانون مصادرة الأراضي (للمصلحة العامة) وقانون تنظيم البناء، وتشريع الاستيطان، حتى أحاطوها من كل جانب وتزايدت أعداد المستوطنات وتضاعفت أرقام المستوطنين بشكل لم يسبق له مثيل، فقد برمجت إسرائيل محاولات أكبر قدر ممكن من السكان لتبدو أنها مسألة نزاع قانوني على ملكية عقارات، حيث ترك القرار فيها للمحاكم الإسرائيلية التي تستند في حكمها بالأساس على قوانين مصممة خصيصاً لتجريد العرب من ممتلكاتهم حيث أمكن (زيادة، 2021، ص76).

إضافة إلى ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تصاعد الاعتداءات المباشرة من قبل المستوطنين وجيش الاحتلال، فقد أصبح الضفة مسرحاً لعمليات المستوطنين يصولون ويجولون فيه، بحماية الشرطة والقوات الخاصة، لأنها أصبحت حججاً للشخصيات الرسمية والدبلوماسية، والجمعيات الدولية، والمحلية، قامت الشرطة بمنع تواجد الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين، والإسرائيليين وإقامة الفعاليات في المناطق المهددة بالتهجير والتهويد (مركز دراسات القدس، 2021، ص53).

بناء بؤر استيطانية غير عسكرية (سكنية)، إذ يزيد عدد المستوطنات والبؤر الاستيطانية المقامة في المنطقة "ج"، بما فيها الأغوار الفلسطينية، على 225 مستوطنة وبؤرة استيطانية، وتقوم إسرائيل منذ عام 1967 بطرد الفلسطينيين وتهجيرهم من أجل توسيع هذه المستوطنات والبؤر الاستيطانية باستعمال طرائق غير عسكرية، أهمها بناء مستوطنات ومحميات زراعية وبناء بؤر استيطانية صغرى. وتبلغ مساحة الأراضي التي يمنع على الفلسطينيين استغلالها لأغراض غير عسكرية نحو 36 في المئة من

إجمالي مساحة المنطقة، تقع في أراض تعتبرها إسرائيل "أراضي دولة"؛ وهي أراض استعمرتها إسرائيل بحجة المصلحة العامة عن طريق وضع اليد عليها و "أراضي مسح"؛ وهي أراض ملكيتها قيد الدراسة الإسرائيلية (العجارمة والمحارمة، 2021، ص51).

تتسم سياسة التهجير في فلسطين بما يلي: (اللحام، 2021، ص129)

أنها تشكل اجماعاً وطنياً على المستوى الحكومي والحزبي والشعبي الإسرائيلي، وينظر لها بأنها تقوي الوحدة الوطنية الإسرائيلية.

علانية قرارات التهجير والتهويد وصراحتها ومباشرتها وتشكيلها لأرضية نظرية وإدارية وقانونية مهمة تسبق الإجراءات التطبيقية بعكس الوضع في بقية الضفة الغربية حيث تتخذ الإجراءات دون اتخاذ قرارات.

اعتبار إسرائيل لإجراءات التهجير والتهويد بأنها مسألة داخلية ولا تنطبق عليها قواعد القانون الدولي لأن إسرائيل قامت بضم القدس واعتبرتها جزءاً من أراضيها.

الخاتمة:

شكلت العملية التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة مفاجئة للجميع، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي، وقد قوبلت هذه العملية بعنف غير مسبوق، أدى إلى عشرات الآلاف من القتلى، ومئات الآلاف من الجرحى، وقد تناولت هذه الدراسة بداية الحرب ومجرياتها، الأهداف الإسرائيلية للحرب، وكذلك تم التطرق إلى التهجير في الفكر الصهيوني، وفلسفة الترانسفير عند زعماء الصهيونية، وتناول البحث أيضاً التهجير من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي النهاية تم التوصل إلى النتائج التالية:

جاءت عملية طوفان الأقصى على خلفية الاعتداءات المستمرة التي تقوم بها الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل.

إن ما ميز عملية طوفان الأقصى هو سمتها العسكرية التي تكاد تكون نظامية، بمعنى اختلافها عن عمليات المقاومة المسلحة المنفردة التي تنفذ من حين إلى آخر داخل الخط الأخضر أو في الضفة الغربية.

بدأ التهجير الفلسطينيين الفعلي من أراضيهم وممتلكاتهم، منذ الإعلان عن قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، 29 تشرين الثاني "نوفمبر" 1947

إن فكرة الترحيل حتماً جذورها العميقة في الفكر الصهيوني، ويجب تفحص فكرة طرد غير اليهود خارج إسرائيل في ضوء النصوص المقدسة عند اليهود.

ما إن أطلقت حركة «حماس» عملية طوفان الأقصى في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وما تلاها من إعلان حرب إبادة همجية على قطاع غزة، حتى تعالت الأصوات الصهيونية، وخصوصا الرسمية منها، مطالبة بتهجير سكان غزة وطردهم إلى خارج القطاع.

تعرضت الضفة الغربية على مدار السنوات الماضية لعدوان مستمر، مزج بين التهويد الصامت عبر إنشاء البؤر الاستيطانية، وعمليات المداهمة شبه اليومية والتفتيش واغتيال نشطاء المقاومة الفلسطينية المتزامنة مع عربدة وإرهاب المستوطنين.

وتهدف إسرائيل من خلال ممارساتها إلى تفريغ مساحات واسعة من الأراضي من خلال استخدام وسائل ضغط وإرهاب وطرد المواطنين الفلسطينيين لجلب يهود مكانهم وفق عقيدة الصهيونية.

وبناء على ذلك، يوصي الطالب بالتأكيد على أحقية الفلسطينيين في الدفاع عن أرضهم، وحقهم في هذه الأرض، وتنسيق وتكثيف التعاون المحلي والدولي للوقوف في وجه عمليات التهجير القسرية والطوعية، والاستمرار في عرض واستذكار القضية الفلسطينية لتبقى حاضرة على المستوى الوطني والمحلي والعربي والدولي، والتأكيد على الالتزام بالقرارات الدولية في هذا الخصوص.

المراجع:

أرناؤوط، عبد الرؤوف، الشيخ جراح: ضيوف فمستأجرون فمستوطنون، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (85)، شتاء 2011.

بدر الدين، نبيل. (2023). تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، (26)، 16-1.

بشارة، عزمي. (2024). الطوفان: الحرب على فلسطين في غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الجعبة، نظمي. (2021). فلسطين تنتفض: حي الشيخ جراح ومعركة البقاء، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (127).

حجازي، غادة .(2014) هجرة الشباب الفلسطيني إلى الخارج (الأسباب.. المخاطر.. الحلول) هجرة الشباب الفلسطيني إلى الخارج (الأسباب.. المخاطر.. الحلول)، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني.

حمدونة، حسام الدين .(2017) هجرة الشباب الفلسطيني وأثرها على الانتماء للهوية الوطنية في محافظات غزة وسبل المواجهة "نظرة نحو الأسباب والعوامل بين الواقع والمأمول"، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإدارية، 3(1)، 31-1.

حمودي، سناء. (2024). التهجير القسري لسكان غزة: استكمال لمخططات الاقتلاع والتهويد الصهيونية، المجلة العربية للعلوم السياسية، 21(10)، 80-60.

حودي، سناء. (2024) الصهيونية غير اليهودية، كيف أسس الأوربيون للفكر الصهيوني، أوراق ثقافية، (31)، 486-475.

دقماق، نجاح (2022). جريمة التهجير القسري في القدس المحتلة: حي الشيخ جراح إنموذجا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (2)، المجلد (12).

رزوق، أسعد. (1986). إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1968.

زيادة، أديب (2021). المتغير الأمريكي في ظلال معركة سيف القدس: تغير في المواقف أم انزياح في المشهد، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (96)، المجلد (25).

شبيب، سميح (2014) التهجير، وحق العودة، مجلة شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، العدد 257)).

الشيخ، محمد. (2024). القضية الفلسطينية أمام تحديات الانقسام والتطبيع ونتائج معركة طوفان الأقصى، مجلة دراسات شرق أوسطية، 28(107)، 63-43.

عباس، يعقوب؛ بحر، حسين. (2024). طوفان الأقصى الإرهاصات والارتدادات الجيوسياسية، قضايا سياسية (76)، 367-396.

عبد الله، عبد اللطيف .(2018) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الشباب على المجتمع اليمني: دراسة تطبيقية على الأسرة في مدينة تعز، (أطروحة دكتوراة)، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

العجارمة، خلود؛ المحارمة، إيهاب. (2021). التهجير القسري في المنطقة (ج) والأغوار الفلسطينية في سياق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، مجلة سياسات عربية، (44)، 58-39.

عرقوق، سامر (2006) من هو اللاجئ الفلسطيني في المواثيق والأعراف الدولية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

القصيفي، جورج (1998) اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 70)).

كيالي، ماجد. (2023). حرب غزة / طوفان الأقصى: المبررات والمقدمات، المسارات والمآلات، مجلة شؤون عربية، (196)، 6-15.

اللحام، سعيد (2021). العدوان الإسرائيلي على القدس والمسجد الأقصى 2021: التداعيات والتحولات، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (96)، المجلد (25).

المسيري، عبد الوهاب. (1999). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية نموذج تفسيري جديد، المجلد السابع، مصر: دار الشروق.

المشهور، إكرام. (2024). الموقف الأمريكي من حرب إسرائيل على غزة، مجلة شؤون استراتيجية، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، (18)، 158-146.

مصالحة، نور الدين. (1992). طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1984، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مصطفى، محمد. (2008). أثر التهجير عام 1948 على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مدينة رام الله 1948-1960، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2021). عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية: نظرة عامة.

المراجع الالكترونية:

أبو الهيجاء، أحمد. (2024). لنتحدث بصراحة .. الضفة الغربية يحسمها المستوطنون جغرافيا، موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.net/opinions/2024/8/26

الجزيرة، 2023/10/12، العاروري للجزيرة: لهذه الأسباب أطلقنا "طوفان الأقصى" وخطتنا الدفاعية أقوى من الهجومية، https://www.aljazeera.net/)

الجزيرة، 2024/11/14، رايتس ووتش تتحدث عن أدلة على التهجير القسري بغزة وتفند مزاعم الاحتلال، https://www.aljazeera.net/news/2024/11/14

الجزيرة، 2023/10/24، غوتيريش: هجمات حماس لم تحدث من فراغ ولا تبرر لإسرائيل القتل الجماعي في غزة، https://www.aljazeera.net/)

الجزيرة، 2024/8/30، ماذا تفعل إسرائيل في الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر؟، https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/30).

الجمل، محمد. (2024). تهجير سكان غزة.. جولة من صراع الديمغرافيا مع الاحتلال، موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.net/politics/2024/3/2 .

حسني، يوسف (2024). محللون: نتنياهو قرر ابتلاع الضفة والحل بيد السلطة والدول العربية، موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.net/news/2024/8/28

https://www.trtarabi.com/opinionالرنتيسي، 2024/9/9، الضفة الغربية المحتلة ما بعد العملية العسكرية الإسرائيلية،

روسيا اليوم، 2023/10/7، القائد العام للقسام: نعلن بدء عملية "طوفان الأقصى" والضربة الأولى تجاوزت 5 آلاف صاروخ، https://arabic.rt.com/).

صحيفة الشرق، 2023/10/20، خطة إسرائيل لاجتياح غزة براً.. 10 أهداف ميدانية واستراتيجية، https://asharq.com/defense/69388)

صحيفة القدس العربي، 2024/1/24، «اضربوا عماليق»... التأصيل التوراتي للجريمة الإسرائيلية، https://www.alquds.co.uk/

موقع الحرة، 2024/10/7، بالتزامن مع ذكرى 7 أكتوبر.. إسرائيل "تفرض طوقا" على الضفة الغربية، https://www.alhurra.com/october-7-after-year

وكالة معا، 2023/10/15، اسرائيل تنشر أهداف العملية العسكرية في غزة، (https://www.maannews.net/news/2103242.html

سياسة الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن في المنطقة العربية (دراسة في الدوافع والمحددات)

إعداد الباحثة / رواء كريم صبر
ماجستير علوم سياسية \قسم سياسة خارجية وعلاقات دولية \الجامعة المستنصرية

المستخلص:
تناقش هذه الدراسة قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن في المنطقة العربية , وتداخلاتها في العلاقات العربية-التركية , لاسيما منذ عام 2010 مع تغير توجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة وتبني تركيا لسياسة أكثر تدخليه , وسعيها لدور أكثر فاعلية في المنطقة , ولتنفيذ تلك السياسية وظفت تركيا أدوات عدة منها الأداة العسكرية في سوريا وليبيا , فضلا عن الأدوات الاقتصادية و سياسة القوة الناعمة مع دول مجلس التعاون الخليجي , دفعت تلك السياسات إلى صعود قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن إلى أجندة صانع القرار العربي تارة , أو تراجعها بتأثير معطيات أخرى شكلت محددات لاعتراف بعض الدول العربية بقضية إبادة الأرمن في الدولة العثمانية أبان الحرب العالمية الأولى.

الكلمات المفتاحية: الابادة الجماعية للأرمن, الشتات الأرمني , العلاقات العربية-التركية

Abstract:

This study examines the issue of recognition of the Armenian Genocide in the Arab region and its impact on Arab-Turkish relations, particularly as Turkey's policy towards the region has evolved and Turkey has adopted a more archaeological policy and sought to play a more effective role in the region since 2010. To implement this political process, Turkiye has used a variety of tools including military means in Syria and Libya, as well as economic and soft power policies towards the Gulf Cooperation Council countries. These policies temporarily put the issue of recognition of the Armenian Genocide on the agenda of Arab policymakers, but it has receded to the background under the influence of other data that were crucial to some Arab countries recognizing the Armenian Genocide that occurred in the Ottoman Empire during World War I.

Keywords: Armenian Genocide, Armenian Diaspora, Arab-Turkish relations.

المقدمة

يعد موضوع الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن من المواضيع الجدلية في العلاقات الدولية , التي استمرت على مدى قرن من الزمن نظرا لطبيعة التداخلات المعقدة المرتبطة بها والتي من أهمها مكانة تركيا في النظام الدولي , وتوظيفها لموقعها الجيوسياسي , فضلا عما تشكله تركيا من مكانة كقوة إقليمية شرق أوسطية , إلّا أنّ تبدل الرأي العام العالمي ازاء جرائم الإبادة الجماعية منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين مع تأسيس ميكانيزمات وطنية ودولية متعددة لمحاربة جرائم الابادة الجماعية , جعل لموضوع الاعتراف بالإبادة الجماعية أبعادا متعددة غير البعد الإنساني المرتبط بالعدالة الانتقالية والتعويض واعادة الحقوق المستلبة لضحايا الابادة , وقد نجحت الجالية الأرمنية المنتشرة على مستوى العالم في توظيف ذلك الواقع الجديد لخلق تعاطف دولي على المستوى السياسي والإنساني والمؤسساتي لجعل قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن أولوية في السياسة الدولية لاسيما لتلك الدول التي تمتلك علاقات فاعلة ومؤثرة مع تركيا والتي يتواجد فيها القسم الأكبر من الجالية

الأرمنية على مستوى العالم كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي , ومنذ العقد الاول من القرن الواحد والعشرين ومع تبدل السياسة الخارجية التركية نحو عمقها الاستراتيجي (الشرق أوسطي بشكل عام والعربي بشكل خاص) , صعد الى اجندات صناع القرار في المنطقة العربية قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن , بالتأثير من مجموعة من المتغيرات الإقليمية تارة والدولية تارة أخرى .

أهمية الدراسة : يكشف البحث عن التفاعل بين التاريخ والذاكرة الجماعية والدبلوماسية في المنطقة ,وعلى المستوى الأكاديمي تغطي هذه الدراسة فراغا في الدراسات الاكاديمية حول الابادة الجماعية للأرمن والتي غالبا ما تناقش في السياق الغربي .

مشكلة الدراسة : رغما عن الوجود التاريخي والثقافي الذي شكله الأرمن في المنطقة العربية لاسيما بعد الابادة الجماعية الكبرى عام 1915 ,إذ شكلت بلدان كـ(سوريا ,العراق , لبنان) مراكز لاستقبال وتوطين الأرمن بعد الابادة الجماعية , إلّا أنّ العديد من الدول العربية لاتزال تتجنب الاشارة إلى احداث عام 1915 بمصطلح الابادة الجماعية , وتنطلق مشكلة الدراسة من سؤال محوري وهو (كيف تلعب العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية , والعلاقات بين تركيا والدول العربية دورًا في تحديد سياسات الدول العربية ازاء الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن؟) ومن هذا السؤال المركزي تنبثق أسئلة فرعية وهي :

- كيف يتفاعل الشتات الأرمني في المنطقة العربية مع قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية ؟
- كيف تؤثر العلاقات التركية العربية (التحالفات الاستراتيجية ,التبادل التجاري) على مواقف الحكومات العربية ازاء قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية ؟
- هل تعد المصلحة الوطنية للدول العربية عاملا محددًا في تجنب الاعتراف؟

اهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى تحقيق أهداف عدة منها :

- تحليل امكانية تغير المواقف العربية في ضوء المتغيرات الإقليمية كـ (التوترات في العلاقات العربية- التركية)
- تحليل أسباب اختلاف المواقف العربية عن السياق الدولي عبر مقارنة مواقف الدول العربية بمواقف دول اعترفت بالإبادة كـ (فرنسا, الولايات المتحدة , ألمانيا) .

اولا- دوافع الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن في المنطقة العربية

الشتات الأرمني

يشير مصطلح الشتات إلى تلك المجموعات البشرية التي هاجرت او تم ترحيلها بأعداد كبيرة وملحوظة خارج وطنها الأم إلى دول أخرى , ويصنف الشتات الأرمني من قبل العديد من الباحثين كأكثر تجمعات الشتات تنظيما على مستوى العالم مع أعداد وصلت حتى عام 2018 الى (10) مليون أرمني يعيشون بشكل دائم خارج أرمينيا , تشكلت تلك الأعداد في أغلبيتها من الأرمن

الذين رحلوا في أعقاب الإبادة الجماعية في الدولة العثمانية في المدة ما بين عامي (1915-1923) , يمتلك الشتات الأرمني تأثيرا اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيا في البلدان التي يقيم فيها الأرمن لاسيما الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا .[1]

تعمل قوى الشتات الأرمني على مستوى العالم كجسر يربط بين المجتمع الدولي ودولة أرمينيا التي تأسست بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي عام 1991, في حين تشكل في بعض الأحيان جماعات ضغط في داخل حكومات الدول التي يقيمون فيها لخدمة مصالح أرمينيا, وبشكل عام يكرس الشتات الأرمني نشاطه السياسي والثقافي والاقتصادي لتحقيق هدفين أساسين هما:[2]

1- الحصول على الاعتراف الدولي بالإبادة الجماعية للأرمن

2- دعم دولة أرمينيا الحديثة النشوء في الدول التي يقيم فيها الشتات .

وبالفعل كان الشتات الأرمني بمثابة المحرك الأساس في الحصول على الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن في العديد من الحالات , كفرنسا التي يقيم فيها (650) الف أرمني , وظف العامل البشري من قبل الشتات الأرمني على مستويات عدة , كتوظيف ثقله الانتخابي في دعم الأحزاب السياسية المؤيدة لمطالب الأرمن , فضلا عن توظيف قوى الشتات لثقله المالي عبر تقديم الدعم المالي للأحزاب الاشتراكية منذ العام بداية الثمانينات من القرن العشرين.[3] تمخض النشاط الأرمني عن الحصول على الاعتراف الفرنسي الرسمي بموجب قانون رسمي تم تشريعه من البرلمان بكلا مجلسيه (الجمعية الوطنية ,مجلس الشيوخ) وصادق عليه رئيس الجمهورية الفرنسي آنذاك (جاك شيراك) عام 2001,[4] كما كان للشتات الأرمني دور مماثل في المؤسسات الأوربية فوق القومية كالبرلمان الأوربي بصدور قرارات الاعتراف في الأعوام(1987-2005-2015).

بالعودة الى الشتات الأرمني في المنطقة العربية , يمكن القول أنّ الشتات الأرمني في لبنان يعد المثال الأبرز على تأثير قوى الشتات الأرمني على عملية صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي في لبنان , وتعد لبنان اولى الدول العربية التي اعترفت رسميا بالإبادة الجماعية للأرمن بموجب القرار الصادر عن البرلمان اللبناني في 11 آيار عام 2000, نص القرار على أن يكون يوم 24 نيسان من كل عام يوما للتضامن مع الشعب الأرمني .[5] غير أنّ هذا التشريع الصادر عن البرلمان اللبناني لم يكن الأول من نوعه اذ سبق وان أصدر مجلس النواب اللبناني توصية حول مجازر الأرمن بتاريخ 3 نيسان عام 1997, رغم أنّ نص القرار كان بمثابة دعوة الى التضامن أقرب منه إلى الاعتراف , إذ استخدم القرار عبارة "المجازر المرتكبة ضد الشعب الأرمني" بدلا من مصطلح الإبادة الجماعية, في حين ذكر مصطلح الإبادة بشكل عام متضمنا إبادة كافة الشعوب المحتلة من قبل المستعمر العثماني في تلك الفترة.[6] وهناك نوعين من المعطيات كانت سببا في صياغة قرار الاعتراف الرسمي اللبناني يتعلق أحدهما بطبيعة العلاقات

---

[1] Monique Bolsajian , The Armenian Diaspora : Migration and its Influence on Identity and Politics , Global Societies Journal , University Of Santa Barbra ,Vol.6 , (2018) , p30.

[2] Jason Wahlang , Armenian Diaspora and the Quest for Armenian Genocide Recognition, Global Research Forum on Diaspora and Transnationalism , Vol.7, No.1 , January 2021, p4.

[3] Michel Marian , Christian Makarian , The French Armenian Diaspora and Turkey the Possibility of Dialogue?, Translated by Nicholas Sowels , (Paris :The French Institute of International Relations , Briefings No.5 , January/2011) , p.9. and see: Armenian Diaspora in France, : Diaspora - France (gov.am),(Accessed on:09\14\2024)

[4] See : Law No.60 , No 22 Senate Session , France , 11/7/2000. And , Law No.70 , France Senate , 01/29/2001.

[5] نص تشريع مجلس النواب اللبناني , الهيئة الوطنية الأرمنية –الشرق الأوسط , (تاريخ الزيارة :11\9\2024) .

[6] للمزيد بنظر: قرار مجلس النواب اللبناني ,الجمهورية اللبنانية ,الجلسة 3 المنعقدة بتاريخ \4\1997.

اللبنانية المتوترة مع تركيا , في حين يرتبط السبب الأخر بنشاط الشتات الأرمني في لبنان, إذ تعد الجالية الأرمنية في لبنان إحدى اكبر الجاليات الأرمنية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدا , تكونت تلك الجالية بشكل رئيس في أعقاب المجازر الحميدية (1894-1896) والإبادة الجماعية عام 1915, وقد وصل عدد الأرمن قبل الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) إلى ما يقرب من 250000-300000 , إلّا أنّ هذا العدد تناقص الى 100000-120000 بسبب الهجرة التي حدثت في أعقاب الحرب الأهلية في لبنان , كما شهد لبنان هجرة عكسية لأرمن سوريا نتجت عن الأزمة السورية عام 2011 وتسببت بهجرة ما يقرب 15000 أرمني الى لبنان من أرمن سوريا.[1]

وتتميز الجالية الأرمنية في لبنان بالطابع التنظيمي والدور البارز في الحياة السياسية في لبنان , اذ تمكنت الجماعات الأرمنية من تنظيم نفسها في أحزاب سياسية حتى قبل استقلال لبنان في العام 1946, ويعد حزب الطاشناق أو الاتحاد الثوري الأرمني , من أبرز الأحزاب السياسية الأرمنية التي تملك حضوراً في الحياة السياسية في لبنان تم تأسيسه في لبنان منذ العام1920 , وللحزب ثلاث مقاعد في الدورة النيابية الحالية (2022-2026) مع وجود ثلاث مقاعد أخرى لنواب أرمن مستقلين او من كتل أخرى فضلا عن وجود احزاب أرمنية أخرى تلعب دورا في الحياة السياسية في لبنان كحزب (الهنشاك) الاجتماعي الديمقراطي , وحزب (الرامغفار)حزب أرمينيا الديمقراطي الليبرالي[2] , وفي العام 1965 شهدت بيروت التظاهرة الأولى من نوعها للشتات الأرمني بمناسبة مرور خمسين عاما على الإبادة الجماعية التي كانت أيضا التظاهرة الأولى من نوعها المناهضة لتركيا , كما اعلن خلال تلك التظاهرة يوم 24 نيسان بوصفه يوما رسميا لتكريم ضحايا الإبادة, كما كان لتلك التظاهرة التي تم تنظيمها من قبل قوى الشتات الأرمني في كل من يريفان عاصمة أرمينيا السوفيتية آنذاك وبيروت دور في الإعلان عن أهداف الجيل الجديد من الشتات الأرمني المتمثل بالمطالبة بالاعتراف التركي الرسمي وتقديم الاعتذار وشملت المطالب اعادة الأراضي الأرمنية التي يطالب بها الأرمن والتي تشمل الولايات الأرمنية الست في شرقي الأناضول , وتحمّل تركيا المسؤولية عبر تقديم التعويضات لذوي الضحايا.[3]

لم يقتصر نشاط الشتات الأرمني في لبنان على النشاط السياسي فقط , بل كانت بيروت في المدة ما بين عامي 1975-1982 المركز الإداري للجماعات الأرمنية المسلحة كتنظيم(الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينياASALA)[4], كما كان لحزب الطاشناق

---

* إبادة الموارنة: في عام 1915 ونظرا لمخاوف حكومة الاتحاد والترقي من تعاون المسيحين الموارنة الذين يسكون في منطقة جبل لبنان من التعاون مع الفرنسيين او الانكليز, وتقديم التسهيلات لهم لغزو منطقة شرق البحر المتوسط خلال الحرب الدائرة ,عمد (جمال باشا)الحاكم العسكري لبلاد الشام الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات , فقام بالغاء الحكم الذاتي الممنوح لجبل لبنان, وأنزل الاف العسكر العثمانيين في المنطقة ,وقام باغتيال رجال الدين الذين يمثلون قادة ورموز الطائفة ,وفرض حصارا على منطقة جبل لبنان أدى الى قطع الامدادات وتجويع الالاف ,الامر الذي ادى الى وفاة ما بين 100000-200000 مسيحي من الطائفة المارونية. للمزيد ينظر: روبرت رابيل , الإبادة الجماعية للأرمن ومجاعة الموارنة والدروس المستفادة من فظائع الماضي, معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى , 12 آيار2021, متاح على الرابط : الإبادة الجماعية للأرمن ومجاعة الموارنة والدروس المستفادة من فظائع الماضيThe Washington Institute | , (تاريخ الزيارة :2021\9\11).

[1] Armenian Diaspora In Lebanon, The Office of the High Commissioner for Diaspora Affairs ,Government Of Armenia , Available on: Diaspora - Lebanon (gov.am),Accessed on

[2] Yeghia Tashjian ,The Political Future of The Armenian Connunity In Afractured Lebanon , (Beirut: Issam Fares Institute for Public Policy & International Affairs , March2023),p3.

وسجل أعضاء مجلس النواب اللبناني للدورة البرلمانية 202202026,مجلس النواب ,الجمهورية اللبنانية ,متاح على الرابط: مجلس النواب | برلمان 2022 - أعضاء المجلس النيابي حسب الترتيب الأبجدي للإسم الأول(lp.gov.lb) ,تاريخ الزيارة22\4\2024.

[3] Ortaya Çikisi Ve Çokusu, The Rise And Fall Of ASALA And Armenian Revolutionary Federation Terrorism, Review of Armenian Studies , No. 31, 2015,p.139

[4] Francis P.Hyland,Op.cit,p31

جناح مسلح أيضا عرف باسم (كوماندوز العدالة للإبادة الجماعية للأرمن) أتخذ من بيروت مقرا له في تلك المدة , كان النشاط المسلح لتلك الجماعات يهدف بالدرجة الاساس إلى لفت انتباه المجتمع الدولي للاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن عبر استهداف المصالح والشخصيات التركية الرسمية .[1]

كان لنشاط الجالية الأرمنية في بيروت دور كبير في اعادة القضية الأرمنية إلى العلاقات الدولية بعد نصف قرن من النسيان , بعد أن كانت قد طويت في أعقاب مؤتمر لوزان عام 1923 , وعلى المستوى الداخلي في لبنان كان لنشاط الشتات الأرمني دور فاعل في الوصول الى مستوى عال من الوعي على الصعيدين الشعبي والسياسي بالإبادة الجماعية للأرمن حتى قبل صدور قرار الاعتراف الرسمي في عام 2000 , إذ لم تغب القضية الأرمنية عن الحياة السياسية في لبنان , تجلى ذلك عبر التصريحات التي كان يدلي بها العديد من المسؤولين في لبنان بدءًا من رؤساء الدولة إلى رئيس مجلس النواب وأعضاء البرلمان والوزارات التي كانت تستذكر وتدين الإبادة التي تعرض لها الأرمن , ولعل من أبرز تلك التصريحات تلك التي كان يدلي بها رؤساء جمهورية لبنان أثناء الذكرى السنوية للإبادة الجماعية للأرمن .[2]

كما انعكس دور الشتات الأرمني في تحقيق التقارب الأرميني – اللبناني , إذ شهدت علاقات لبنان مع أرمينيا نموا منذ عام 1992 , وفي عام 1997 شهدت العلاقات نموا مضطردا مع تبادل الزيارات رفيعة المستوى, إذ زار ارمينيا في عام 1997 كل من رئيس الوزراء اللبناني (رفيق الحريري) ورئيس مجلس النواب (نبيه بري) , وقد اشتملت زيارة (نبيه بري) زيارة النصب التذكاري لضحايا الابادة الجماعية للأرمن .[3]

ونظرا لما يمثله لبنان من ركيزة للسياسة الخارجية التركية الجديدة وفقا لنظرية العمق الاستراتيجي لـ(احمد داود اوغلو) لموقعه في الشرق الأوسط , سعت تركيا إلى تنفيذ مقاربة جديدة عبر الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية (القوة الناعمة).[4] وقد عمدت إلى توظيف العامل الديني لصالحها لإحداث توازن مع الثقل الأرمني المناهض للسياسية التركية , بدأت ملامح تلك السياسة تتضح منذ العام 2009 عبر توثيق العلاقات مع الجالية التركمانية وفي تقرير صدر عن مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية تم أعداده بناءً على طلب الحكومة التركية, أوصى التقرير الحكومة التركية أن تتخذ مبادرات لتوطيد علاقتها بالجالية التركمانية لدعم نفوذها في لبنان .[5] ولتنفيذ التقارب التركي-التركماني عمدت الحكومة التركية إلى تقديم الدعم للتركمان من الطائفة السنية في طرابلس الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة , لتكوين قاعدة شعبية تركية في شمال لبنان , كما

---

[1] Ibid,p.61

[2] للمزيد حول تصريحات رؤساء جمهورية لبنان ورؤساء الحكومة والمجلس النيابي ينظر: صالح زهر الدين , شهادات لبنانية في الإبادة الأرمنية,(لبنان انطلياس,ط1, 2015).

[3] Bilateral Relations, Lebanon , Ministry of Foreign Affairs , Republic of Armenia, Available on: Lebanon - Bilateral Relations - mfa.am,(Accessed on:24\3\2024).

[4] Turkey"s Shifting Relations with its Middle East Neighbors during the Davutoğlu Era: History, Power and Policy , Bilgi Journal Of Social Science , Issue23, 2011,p.65.

[5] غريس الياس , الدور السياسي التركي في لبنان,صحيفة المشرق ,العدد20,حزيران 2022,ص8

عرضت منح الجنسية التركية للتركمان اللبنانيين, وأسست في عام 2012 جمعية الصداقة التركية -اللبنانية .[1] كما انتهجت سياسات تقارب مع الجماعات السياسية من المذهب السني كتيار المستقبل.[2]

2 - التغير في توجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه الدول العربية منذ عام 2010

كان للاحتجاجات التي اجتاحت البلدان العربية منذ العام 2010 بدءً بالثورة في تونس في العام نفسه ومرورًا بتلك التي حدثت في سوريا ابتداءً من العام 2011, دور بارز في احداث تغيرات تتعلق برؤية صانع القرار في تركيا اتجاه المنطقة العربية انطلاقًا من مبررات عدة , بعضها ذو طابع أيديولوجي ديني مرتبط بالتوجهات الدينية لحزب العدالة والتنمية والبعض الآخر ذو طابع أمني , كان من أبرز نتائجها اعادة صياغة السياسة الخارجية التركية في المنطقة من سياسة تصفير المشكلات التي تبناها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة عام 2002 إلى سياسة التدخل المباشر العسكري وغير العسكري لاسيما في أعقاب الأزمة السورية منذ عام 2011.[3]وكان للسياسة الخارجية التي تبنتها تركيا اتجاه العديد من دول المنطقة منذ العام 2011 دور في تبني تلك الدول بدورها لسياسات مناهضة تركيا كان من أبرز مؤشراتها تصاعد الحديث عن الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن من قبل تلك الدول.

يبرز أثر السياسة التركية في تغيير مواقف الحكومات العربية اتجاه قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن بشكل واضح من خلال نموذج الاعتراف السوري بالإبادة الجماعية للأرمن , إذ ظل النظام السوري حتى قيام الثورة السورية منذ العام 2011 يتبنى سياسة تسعى الى تجنب إثارة القضية الأرمنية في سوريا للحفاظ على العلاقات التركية السورية التي وصلت الى مستويات تقترب من الشراكة الاستراتيجية حتى العام 2010 بتأثير من السياسة التي تبناها حزب العدالة والتنمية برئاسة (رجب طيب أردوغان) وفق رؤية تركية جديدة لسياستها الخارجية تجاه عمقها الاستراتيجي العربي من جهة , كما كان التقارب نتيجة للمتغيرات الإقليمية الجديدة أبرزها حرب الولايات المتحدة على العراق عام 2003 ,[4] كان من أبرز مؤشرات ذلك التقارب ارتفاع نسبة التبادل التجاري بين البلدين من 300 مليون دولار عام 2000 الى 2,5 مليار دولار في العام 2010, في ظل شراكة شملت العديد من المجالات الدفاعية والتجارية فضلا عن السياحة والطاقة , والرؤية الاستراتيجية المشتركة حول العديد من القضايا الاقليمية.[5] في تلك الفترة سعت الحكومة السورية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد إلى عدم السماح بطرح القضية الأرمنية بالشكل الذي يمكن أن يعكر استقرار العلاقات الثنائية مع تركيا , ومارست الحكومة رقابة حتى على المكتبات لمنع استيراد الكتب التي تتناول الإبادة الجماعية او القضية الأرمنية , كما منعت المؤتمرات الصحفية التي تتناول الموضوع ذاته.[6] وفي عام 2009

[1] جنى جبور, تركيا دبلوماسية القوة الناهضة,(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,2019),ص ص126-128

[2] رامين ولي زيادة , نفوذ تركيا المتصاعد في لبنان ,الخلفيات والعواقب , مركز البيان للدراسات والتخطيط,7\10\2020,ص2-3.

[3] نعيم شلغوم , المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقتها بالجزائر,مجلة سياسات عربية , المجلد 3 , العدد17, نوفمبر2015 , ص105.

[4] عمر تشبينار, سياسات تركيا في الشرق الأوسط :بين الكمالية والعثمانية الجديدة, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي,العدد10,أيلول2008, ص26.

[5] أحمد سعيد نوفل وأخرون , أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية –التركية ودور تركيا الإقليمي, مركز دراسات الشرق الأوسط , الأردن , العدد12, تشرين الثاني2016 , ص ص13-14.

[6] Harut Sassounian , Finally, After 105 Years, Syria Recognizes the Armenian Genocide , Armenian Weekly,17\2\2020,p.2.

تفادى الرئيس السوري (بشار الأسد) في حزيران 2009 اتباع البروتوكول الذي يتبعه رؤساء الدول عند زيارتهم لأرمينيا المتمثل بزيارة نصب ضحايا الإبادة الجماعية في يريفان, مراعاة للعلاقات الدافئة مع تركيا في تلك الفترة.[1]

ومع اندلاع الأزمة السورية في عام 2011 نتج عنها تحول في العلاقات بين البلدين نتيجة للسياسة التركية اتجاه سوريا , تمثلت تلك السياسة في توجيه تركيا الانتقادات للنظام السوري بسبب قمع المظاهرات , وفرضت تركيا عقوبات على النظام السوري تمثلت تجميد التعاون رفيع المستوى , حظر القيادات السورية من دخول تركيا, فضلا عن عن تجميد الأصول المالية السورية في تركيا وتوقيف بيع الأسلحة والمعدات العسكرية الى سوريا , كما سعت تركيا الى توظيف الامم المتحدة لحث المجتمع الدولي على التدخل العسكري في سوريا لإسقاط نظام الأسد , إلّا أنّ الفيتو الروسي والصيني حال دون ذلك.[2]

مع حلول عام 2014 فرضت المتغيرات الاقليمية والدولية على تركيا تغيير في رؤيتها الاستراتيجية تجاه سوريا, تمثلت تلك المتغيرات بالدعم الأمريكي للأكراد , وظهور ما يسمى بـ(تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام – داعش), فضلا عن المتغير الروسي منذ عام 2015 الذي كان مؤشرًا على تحول الأزمة السورية من أزمة سياسية داخلية الى صراع مسلح ذو أبعاد دولية , بدأت تركيا مع بروز تلك المتغيرات في اعادة النظر في ادوات سياستها الخارجية منذ العام 2016 عبر توظيف استراتيجية التدخل العسكري في الازمة السورية لإضعاف نظام الأسد وحماية أمنها القومي الذي أصبح مهددا بانتشار الجماعات المسلحة على حدودها لاسيما بعد اعلان حزب (الاتحاد الديمقراطي) الذي تعده أنقرة منظمة ارهابية عن عزمة تأسيس فدرالية في الشمال السوري بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية , بدأت تلك العمليات بعملية درع الفرات في عام 2016, تلاها عملية غصن الزيتون عام 2018, ثم عملية نبع السلام في عام 2019.[3]

إذ دفعت تلك السياسة الحكومة السورية إلى تبني سياسة اقل صرامة نحو الاعتراف بالقضية الأرمنية بدت مؤشرات ذلك التراجع في مظاهر عدة منها تصريح الرئيس السوري (بشار الأسد منذ عام 2000), في حوار صحفي مع وكالة (فرانس بريس)عام 2014 أشار فيه إلى الإبادة الجماعية التي تطرق لها الأرمن في اطار مقارنته بين إبادة الأرمن والمجازر التي يقوم بها تنظيم (داعش) في سوريا , تبعها بأيام ادلاء ممثل سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة (بشار الجعفري) بتصريح مماثل عن إبادة 1,5 مليون أرمني على يد الدولة العثمانية.[4] كما لجأت الحكومة السورية كرد فعل على السياسات التركية التصعيدية في المنطقة إلى ادراج الإبادة الجماعية للأرمن في عام 2019ضمن المناهج التعليمية للتعليم الثانوي في سوريا.[5] إلّا أنّ الاعتراف الرسمي لم يصدر إلّا في العام 2020, بعد أن اتخذت السلطة التشريعية السورية (مجلس الشعب) بتاريخ 13 شباط 2020 قرارًا

---

[1] Syrian Parliament Recognizes Armenian Genocide , Azatutyun ,14\2\2020,Available on: Syrian Parliament Recognizes Armenian Genocide (azatutyun.am),Visit at:20\3\2024

[2] مصطفى الخطيب , العلاقات التركية السورية من أزمة لواء أسكندرون حتى الربيع العربي , (الدوحة :مركز حرمون للدراسات المعاصرة,5\8\2021), ص7.

[3] مراد يشيلطاش , فرحات برينججي , سلوك تركيا الاستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير, رؤية تركية , العدد1, شتاء2022, ص22.

[4] موقف سوريا من الإبادة الجماعية الأرمنية,وكالة خبر أرمني , متاح على الرابط: موقف سوريا من الإبادة الجماعية الأرمنية(khabararmani.com),تاريخ الزيارة 26\9\2024.

[5] Ghahriyan M. 2020 , The Problem of Armenian Genocide Recognition in the Arab Countries, The Countries and Peoples of the Near and Middle East , Op.cit,p388.

بالاعتراف بمجازر الأرمن عام 1915 كإبادة جماعية ,[1] جاء هذا الاعتراف كرد فعل على السياسات العدائية التركية ضد سوريا إذ صدر بعد أشهر قليلة من تنفيذ تركيا لعمليتها العسكرية المعروفة باسم (نبع السلام) في الأراضي السورية عام 2019.

كان هناك عوامل اخرى لعبت دورًا في تغيير الموقف الرسمي للحكومة السورية من عدم الاعتراف نحو الاعتراف , يأتي في مقدمتها الجالية الأرمنية المقيمة في سوريا ويقدر عدد الأرمن في سوريا حتى عام 2011 بـ(100000) أرمني يعيش مايقارب (60000) في حلب, والباقين متوزعين على مدن أخرى كـ(دمشق , القامشلي, حمص, الرقة , كسب , الحسكة) الا ان هذا العدد تراجع بشكل كبير في اعقاب سيطرة تنظيم (داعش) الارهابي على مساحات شاسعه من سوريا منذ عام 2014.[2]

ورغما عن ان الاعتراف السوري مثل آخر حالة اعتراف رسمي صدر عن حكومة عربية منذ العام 2020 إلّا أنّ هناك محاولات للاعتراف أو إثارة لمسألة الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن صدرت من قبل حكومات عربية جاءت كرد فعل على السياسة الخارجية التركية في الإقليم أو اتجاه الدولة التي تسعى نحو اثارة مسألة الاعتراف , كالسياسة التركية اتجاه مصر في اعقاب الثورة التي اطاحت بنظام الاخوان المسلمين برئاسة الرئيس المصري(محمد مرسي) في يونيو2013 انعكست السياسة التركية بمنح قيادات الاخوان المسلمين اللجوء إلى تركيا كما شنت تركيا حربا اعلامية مناهضة للتغير السياسي الذي حصل في اعقاب ثورة يونيو , من ناحية اخرى كان الاقليم العربي يشهد في أعقاب التغيرات الجيوسياسية التي طالت العديد من الأنظمة العربية منذ العام 2010 , تنافسا تركيا مصريا عكس تضارب الاولويات والمصالح كانت كل من سوريا وليبيا وحتى السودان ساحة لذلك التنافس [3], كان أحد نتائج تلك الخلافات بين الحكومتين التركية والمصرية هو تصاعد الحديث حول قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن في أوساط صناعة القرار السياسي على المستويين التشريعي ممثلا بالبرلمان والرئاسي ممثلا برئيس الدولة , برز ذلك الجدل في عام 2016 عبر تصريح رئيس الوزراء المصري (مصطفى بكري) حول امكانية تمرير قرار في البرلمان المصري يعترف بمجازر الأرمن عام 1915 كإبادة جماعية , كما على المستوى البرلماني صرح نائب رئيس لجنة الدفاع و الأمن القومي في البرلمان المصري (يحيى الكدواني) إلى ضرورة تبني مثل هكذا قرار في مجلس النواب للرد على السياسات التركية العدائية اتجاه مصر , كما تمت الإشارة إلى أحداث عام 1915 من قبل الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) في مؤتمر ميونيخ عام 2019 الذي اشار في خطابه إلى "الاضطهاد" الذي تعرض له الأرمن في عام 1915.[4]

في السياق نفسه ,كان لتوتر العلاقات بين تركيا والإمارات والتنافس الإقليمي حول زعامة العالم العربي السني , فضلا عن الخلاف بين سياسات البلدين حول الملفات الإقليمية لاسيما البلدان التي شهدت حركات ثورية ادت إلى تغيير الأنظمة السياسية كليبيا ومصر وسوريا , إذ اصبحت تلك البلدان ساحات للتنافس حول النفوذ الإقليمي بين كل من تركيا والإمارات في ظل تضارب الأولويات لاسيما ليبيا ومصر , وفي أعقاب الحاولة الانقلابية الفاشلة التي حاولت الإطاحة بالرئيس رجب طيب اردوغان بتاريخ (15 تموز2016) وجهت الحكومة التركية اتهاما لدولة الإمارات العربية المتحدة بتمويل المحاولة الانقلابية الفاشلة, كما انتهجت

---

[1] قرار مجلس الشعب حول الإبادة الجماعية للأرمن على يد الدولة العثمانية , مجلس الشعب , الجمهورية العربية السورية , 13\2\2020.

[4]Armenian Diaspora Communities ,Syria The Office of the High Commissioner for Diaspora Affairs ,Ministry Of Foreign Affairs , Armenia , Available on: Diaspora - Syria (gov.am) ,Visit at22\3\2024.

[3] محمد ماهر,ايرينا تسوكرمان, تصاعد التوترات بين مصر وتركيا ,معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى, 17\7\2019 , ص1.

[4] Mushegh Ghahriyan , The Countries and Peoples of the Near and Middle East , (Yerevan: Institute of Oriental Study , VolXXXIII , Part1, 2020 , p383

تركيا سياسة مثلت تحديا للمقاطعة التي فرضتها دول مجلس التعاون الخليجي بزعامة المملكة العربية والسعودية والإمارات العربية المتحدة على قطر في اعقاب الحظر الذي فرضته تلك الدول على قطر منذ العام 2017 , ومدت تركيا قطر بالمواد الغذائية كما رفضت اغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر ما زاد من حدة التوترات بين تركيا ودول مجلس التعاون وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة .[1] في تلك الفترة شهدت مراكز صنع القرار في الإمارات تصاعد الحديث عن القضية الأرمنية وامكانية الاعتراف بها , وفي خطوة اماراتية استفزازية لتركيا أقدم وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان خلال زيارة رسمية لأرمينيا في تموز عام 2017 , على زيارة النصب التذكاري الذي يخلد ذكرى الأرمن من ضحايا الإبادة في عام 1915 والذي غالبا ما يتم تجنب زيارته من قبل الدول التي تسعى للحفاظ على علاقات متينة مع تركيا , كما شهدت وسائل الإعلام الإماراتية تزايد الحديث حول وجود مساع حكومية للاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن في عام 2019.[2]

ضمن نفس النسق جاء اعتراف الحكومة المؤقتة الليبية ((غير المعترف بها من قبل المجتمع الدولي)) التي تتخذ من طبرق مقرا لها, بموجب القرار رقم (238) في 23 نيسان عام 2019 بالاعتراف بالإبادة الجماعية وتحديد يوم 24 نيسان يومًا وطنيًا لإحياء ذكرى الإبادة.[3] هذا القرار الذي اتخذ كرد فعل على السياسة التي انتهجتها تركيا في ليبيا منذ عام 2011, والتي سعت من خلالها تركيا الى ايجاد محط قدم في ليبيا في ظل تنافس دولي واقليمي شهدته ليبيا لما تحويه من ثروات طبيعية يأتي في مقدمتها النفط ومعطيات جيوسياسية أضفت أهمية جيواستراتيجية لموقع ليبيا بالنسبة لتركيا , وقد عملت السياسية التركية لتحقيق اهدافها في ليبيا عبر توظيف ادوات عدة , منها ما هو دبلوماسي كتوطيد العلاقات مع الحكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها من قبل المجتمع الدولي , ومنها ما هو عسكري عبر توقيع اتفاقات ثنائية مع حكومة الوفاق الوطني تضمن تواجد قوات عسكرية تركية التي جاءت بناء على قرار صدر عن البرلمان التركي في كانون الثاني عام 2020.[4]

ثانيا\\ محددات الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن في المنطقة العربية

مكانة تركيا الإقليمية

تعد تركيا فاعلا اقليميا مؤثرا في المنطقة العربية بشكل خاص وضمن الإقليم الجغرافي الأوسع المعروف بـ(الشرق الأوسط) , تصاعد تأثير الدور التركي مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في عام 2002 وتبنيه لسياسة خارجية جديدة لتركيا قامت على أسس ومرتكزات شكلت تغيرًا جذريا في السياسة التركية , كان من اهم مؤشراتها تبني تركيا لسياسة تصفير المشكلات مع جيرانها , وكانت نظرية (العمق الاستراتيجي) التي وضعها وزير الخارجية التركي (احمد داوود أوغلو) بمثابة الاطار الفكري الذي ارتكزت عليه السياسة الخارجية التركية في تلك المنطقة , والتي كان من ابرز ادواتها اعادة توجيه السياسة التركية نحو عمقها

[1] Gonul Tol,Turkish-Emirati Tentions Continue To Simmer , Middile Eeast InstituteMay 4-2020, Link : Turkish-Emirati tensions continue to simmer | Middle East Institute (mei.edu),(Accessed on :09\30\2024) .

[2] هل تتجه الامارات نحو الاعتراف بـ(الإبادة الأرمنية) , قناة العالم ,16\2\2019, متاح على الرابط : هل تتجه الإمارات نحو الاعتراف بـ«الإبادة الأرمنية»؟ - قناة العالم الاخبارية(alalam.ir) , (تاريخ الزيارة :30\9\2024)

[3] Mushegh Ghahriyan , Op cit , pp389-393. And

[4] مصطفى صادق عواد, السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الليبية بعد عام 2011 , مجلة قضايا سياسية , العدد75 , 31\12\2023 ,ص ص406-410

التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي, وقد عمل الحزب على تقديم تركيا كدولة اسلامية سنية بدلا من التوجه العلماني السابق الذي تبنته تركيا منذ قيامها في عام 1923 والذي كان يثير توجسا لدى الدول الاسلامية والعربية , وقد ساعد التوجه الايديولوجي لحزب العدالة والتنمية في إعادة في خلق مصالح مشتركة لاسيما مع دول الخليج العربي عبر تقديم تركيا للعالم العربي والاسلامي لاسيما السني بوصفها قوة إقليمية ممكن أن تحقق توازنا في القوى مع ايران التي تمثل القوة الإقليمية الاسلامية الشيعية التي تسعى لمد نفوذها لدى العديد من دول المنطقة .[1]

وقد أضفى النمو الاقتصادي السريع الذي حققه الاقتصاد التركي منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة (ينظر الجدول1) أهمية جيواقتصادية اقليمية لتركيا وأكسبها نفوذًا سياسيا في المنطقة , إذ عملت حكومة العدالة والتنمية على وضع رؤية سياسة تتضمن توظيف البعد الاقتصادي في علاقاتها مع دول المنطقة وتطوير شكل من أشكال الاعتماد المتبادل والارتكاز عليه في تأسيس العلاقات السياسية مع دول المنطقة , في ظل تنوع الاقتصاد التركي وتطوره ما جعله يتصدر المركز الأول على اقتصادات مستوى الشرق الأوسط من حيث الحجم.[2] كما سعت الدول العربية إلى الاستفادة من التطور الصناعي الذي وصلت له تركيا , ناهيك عن المصادر المائية التي تمتلكها تركيا والتي تسعى للتسويق لها عربيا مقابل الاستفادة من مصادر الثروة لدى الدول العربية كمصادر الطاقة وما تمتلكه تلك الدول من طاقة بشرية تمثل اسواقا للسلع التركية , يشكل بدوره مصالح متبادلة تمثل إحدى الدوافع لترسيخ العلاقات بين الطرفين.

الجدول(1)

مؤشرات نمو الاقتصاد التركي

حجم الاقتصاد التركي يأتي في المرتبة السابعة عشر عالميا
الناتج الإجمالي المحلي وصل إلى 1,11 تريليون دولار لغاية عام 2024
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي وصل إلى 12,985.80 دولار
تركيا عضو في مجموعة العشرين
تركيا عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الجدول من اعداد الباحثة , البيانات في الجدول وفقا للبنك الدولي , متاح على الرابط : تركيا| Data (albankaldawli.org) .

انعكس ذلك النمو على تطور العلاقات الاقتصادية التركية العربية منذ مطلع القرن العشرين , وهو ما يمكن تلمسه من خلال حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة الذي وصل إلى 55 مليار دولار حتى عام 2024 مع وجود زيادة في الصادرات التركية للمنطقة بنسبة 10% سنويا , أمّا أهم الشركاء التجاريين لتركيا في المنطقة فيمثلون بـ (العراق , الامارات العربية المتحدة

[1] أحمد علي جلال , عبد العال عبد الرحمن الديربي, محمد شاكر محمد , اثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الأمن القومي العربي :دراسة حالة الفترة من 2011-2021, مجلة كلية السياسة والاقتصاد,العدد22,ابريل 2024,ص24

[2] رانيه محمد طاهر , الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي , مجلة رؤية تركية , العدد4 , 2013, ص 165.

,مصر , ليبيا, لبنان , سوريا, الجزائر, تونس , اليمن , المملكة العربية السعودية , الأردن).[1] وتعد دول مجلس التعاون الخليجي شريكا تجاريا مهما لتركيا , إذ سعت تركيا إلى تطوير شراكاتها الاقتصادية مع دول مجل التعاون الخليجي عبر التوصل إلى ما عرف بـ(الاتفاق الإطاري بين الجمهورية التركية والدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي) الموقع عام 2005 .[2]وقد شهدت العلاقات التجارية بين الطرفين صعودا مضطرداً منذ بداية القرن الواحد والعشرين , وان كانت قد تراجعت لمدة بسبب التوترات الجيوسياسية في المنطقة التي خلفت آثارا متباينة على العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بسبب اختلاف التوجهات والمصالح حول مناطق النفوذ لاسيما في ليبيا وسوريا ومصر, إلّا أنّ السياسة الخارجية التركية شهدت تغيرًا منذ العام 2021 , ارتكزت السياسة الخارجية التركية الجديدة على مبدأ تخفيف التوترات مع دول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي والانطلاق من العلاقات الاقتصادية لإعادة التعاون السياسي بين الطرفين مع الابتعاد عن توظيف العامل الايديولوجي , وهو ما انعكس على زيادة التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي وصلت الى 29,6 مليار دولار في عام 2023 .[3] وقد حرصت تركيا إلى اعادة رسم العلاقات الاقتصادية والسياسية مع كل من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي سبق وان تضررت بسبب التنافس حول النفوذ الاقليمي , على المستوى السياسي ترجم ذلك بزيارة الرئيس الاماراتي محمد بن زايد الى تركيا في عام 2021, تبعها زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان في عام 2022, وزيارة اخرى عام 2023 نتج عنها توقيع العديد من مذكرات التفاهم وصلت قيمتها الى 50 مليار دولار في ظل تبادل تجاري وصلت قيمته حتى عام 2023 الى 10 مليار دولار, كما عمدت تركيا إلى توظيف التطور في مجال الصناعات الدفاعية الذي استطاعت تحقيقه للوصول إلى اسس لعلاقات مستقرة وطويلة الامد مع دول الخليج , لاسيما قطر التي ترتبط مع تركيا بتعاون عسكري منذ العام 2007 , كما تقوم تركيا بتجهيز قطر بمعدات عسكرية عالية التكنلوجيا , ومنذ العام 2021 سعت إلى ضم الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اذ وقعت كلا الدولتين عقود لشراء معدات عسكرية من تركيا لاسيما الطائرات المسيرة المعروفة باسم (البيرقدار) , كما اشتركت الإمارات مع تركيا في عام 2023 بمناورات عسكرية مع تركيا عرفت باسم (نسر الأناضول) بأربع طائرات من طراز (أف16) و80 عسكري.[4]

أما على المستوى السياسي والدبلوماسي فقد ترجم حزب العدالة والتنمية توجهات سياسته الخارجية الجديدة عبر إعادة تشكيل العلاقات مع الدول العربية على المستوى الوطني والمؤسساتي منذ وصوله إلى السلطة عام 2002, ضمن هذا الاطار نجحت الدبلوماسية التركية بالحصول على صفة مراقب في الجامعة العربية في أعقاب اتفاقية تم توقيعها في نيويورك عام 2004, وفي عام 2006 تم توقيع الاتفاق الإطاري لتأسيس منتدى التعاون التركي-العربي الذي وضع اللبنة الاساس لتعاون عربي

---

[1] للمزيد ينظر: وكالة انباء البحرين , متاح عللا الرابط : خلال اجتماع للغرف العربية والتركية.. ناس: 55 مليار دولار حجم التجارة البينية العربية التركية والصادرات تتزايد سنويا بحوالي 10% (bna.bh) , (تاريخ الزيارة : 12\10\2024). وينظر:

Turkey Exports by Country ,Trading Economics ,Link : Turkey Exports By Country (tradingeconomics.com), (Accessed on :21\10\2024).

[2] العلاقات بين تركيا ودول التعاون لمجلس الخليج العربي ,وزارة الخارجية التركية ,متاح على الرابط: العلاقات بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي / وزارة الخارجية الجمهورية التركية(mfa.gov.tr) , (تاريخ الزيارة:14\10\2024).

[3] Salim Cevic , Turkish-Gulf Relations in the Context of Regional Reconciliation, Arab Center Washington DC ,21August 2024, Link : Turkish-Gulf Relations in the Context of Regional Reconciliation (arabcenterdc.org) ,(Accessed on :14\10\2024)

[4]Ismael Numan Telci , Aljazeera Centre for Studies , 4Oct\2024,Link : From Cooperation to Consolidation: The Future of Turkish-Gulf Relations | Al Jazeera Centre for Studies , (Accessed on: 17\10\2024).

تركي مؤسساتي على المستويات كافة ,سياسيًا ,اقتصاديا , ثقافيا , دبلوماسيا , وتمتلك اليوم تركيا علاقات دبلوماسية مع معظم الدول العربية كـ (العراق , دول مجلس التعاون الخليجي , الجزائر ,الاردن , لبنان , ليبيا , المغرب , فلسطين , تونس , اليمن , مصر, سوري) .[1]

تراجع اعداد الشتات الأرمني في المنطقة العربية

يشكل الأرمن جزءا من المكونات الاثنية التي تعيش في المنطقة العربية منذ عصور عدة , إلّا أنّ التواجد الأبرز كان بعد الإبادة الجماعية عام 1915, إذ شهدت تلك المدة هجرة الأرمن بأعداد وصلت الى عشرات الألاف تمركز معظمهم في لبنان وسوريا ومصر ثم العراق والأردن وفلسطين بأعداد أقل.[2]

غير أنّ أعداد الأرمن منذ عمليات الترحيل عام 1915 وحتى عام 2024 شهدت تناقصًا مستمرًا مع بداية القرن الواحد والعشرين (راجع الجدول(2)) , متأثرة بحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده المنطقة العربية , المتأثرة بدورها بالمتغيرات الجيوسياسية بالإقليم الأكبر المعروف بالشرق الأوسط , كحرب العراق عام 2003 التي كان لها دور بارز في هجرة أكثر من 45% من أعداد الجالية الأرمنية المقيمة في العراق آنذاك الذين قدرت أعدادهم قبل عام 2003 بـ(25) ألف , في حين وصل عددهم حتى عام 2024 إلى (13) ألف , أما سوريا التي كانت الوجهة الرئيسة لعمليات الترحيل التي قامت بها حكومة الاتحاد والترقي في المدة ما بين عامي 1915-1923 , فقد شهدت تراجعًا ملحوظًا في أعداد الأرمن إذ تقدر أعداد الأرمن قبل بدء الأزمة السورية عام 2011 بـ(100) ألف , في حين تراجعت اليوم وفقًا لآخر الاحصائيات حتى عام 2024حتى وصلت إلى 30% (راجع الجدول (2)) .[3]

كذلك عمل عدم الاستقرار السياسي في لبنان الذي يشكل فيه الأرمن اكثرية عددية مقارنة بدول الشرق الأوسط والمنطقة العربية فضلا عن كونه يعد بمثابة المركز الإقليمي للنشاط الديني والسياسي والثقافي للوجود الأرمني في المنطقة , إذ وفقًا للمؤسسات الأرمنية تواجد في لبنان ما يقرب من(300-250) ألف أرمني حتى منتصف السبعينات , في حين كان للحرب الأهلية في لبنان (1990-1975) دور بارز في هجرة أعداد كبيرة من الأرمن نتج عنه تناقص عدد الأرمن المقيمين في لبنان حتى وصل إلى ما يقرب من (120-100) ألف حتى عام 2023.[4]

---

[1] Türkiye's Relations with the League of Arab States ,Turkey Relations with middle east and north Africa , Ministry of Foreign Affairs , Republic of Turkey , link : Türkiye's Relations with the Arab Countries / Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs (mfa.gov.tr), https://www.mfa.gov.tr/league-of-arab-states.en.mfa , (Accessed on 10\21\2024)

[2] نعيم اليافي , مجازر الأرمن وموقف الرأي العام العربي منها , (سوريا:دار الحوار للنشر والتوزيع ,2000) , ص63.

[3] -سفارة جمهورية أرمينيا في العراق, الرابط: معلومات عامة عن الجالية - سفارة جمهورية أرمينيا في جمهورية العراق , (تاريخ الزيارة:28\10\2024). وينظر:

The Office of the High Commissioner for Diaspora Affairs,Op cit

[4] Ibid

الجالية الأرمنية في المنطقة العربية

الجدول (2)

حجم الجالية الأرمنية في المنطقة العربية

الدولة	عدد الجالية الأرمنية	العدد الإجمالي للسكان
الأردن	3000	11,337,052
سوريا	30000	23,227,014
العراق	13000	45,504,560
فلسطين	7500	5,165,775
قطر	600- 500	2,716,391
الكويت	4000	4,310,108
مصر	5000	112,716,598
المجموع	193,100	214,494,369

الجدول من اعداد الباحثة وفقا للمصادر:

- The Office of the High Commissioner for Diaspora Affairs , The Republic of Armenia ,link: Diaspora - Armenian Diaspora Communities (gov.am),(Accessed on:10\28\2024)

- وكالة الإنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) , مركز المعلومات الوطني الفلسطيني , الموقع الألكتروني: الأرمن في فلسطين | مركز المعلومات الوطني الفلسطيني(wafa.ps) , (تاريخ الزيارة:28\10\2024).

- سفارة جمهورية أرمينيا في العراق, الرابط: معلومات عامة عن الجالية - سفارة جمهورية أرمينيا في جمهورية العراق , (تاريخ الزيارة:28\10\2024).

- تعداد السكان لعام 2023, مجموعة البنك الدولي , تعداد السكان، الإجمالي Data | ,(تاريخ الزيارة 28\10\2024).

ويمكن تقسيم الوجود الأرمني في المنطقة العربية استنادًا إلى البيانات الواردة في الجدول أعلاه لمجموعتين من حيث التأثير الديني والسياسي والثقافي للأرمن في البلد المقيمين فيه:

-المجموعة الأولى تشمل كلًا من (سوريا , لبنان , العراق , الأردن , مصر , فلسطين) الدول التي تعد الحواضن التأريخية للأرمن منذ عمليات الترحيل عام 1915 , ويمتلك فيها الأرمن حضورا فاعلا ثقافيا , دينيًا وإلى حد ما سياسيًا .

-المجموعة الثانية وتشمل كلًا من (قطر , الكويت , الإمارات العربية المتحدة) غالبًا ما يقيم الارمن في هذه البلدان لغرض العمل أو الدراسة , فضلا عن أن التواجد الأرمني فيها حديث , يرجع إلى النصف الثاني من القرن العشرين .

كما تشير الاحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى تراجع عدد الأرمن في المنطقة العربية , إذ وفقا للإحصائيات أعلاه يشكل الأرمن أقل من 1% من مجموع سكان الدول التي يتواجدون فيها , ما يمكن أن ينعكس على الدور الذي من الممكن أن يلعبه الشتات الأرمني من تأثير سياسي انتخابي , أو كرأي عام , أو جماعات ضغط تلعب دورًا في توجيه صانع القرار في البلد المقيم فيها , باستثناء الوجود الأرمني في لبنان لما له من حضور سياسي وديني ومالي وثقافي فاعل ومؤثر.

من ناحية أخرى , فإنّ عدد الشتات الأرمني في بلد ما ليس دومًا العامل الحاسم في تبني صانع القرار لسياسية الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن ,عند مقارنتها مع تجارب مماثلة في دول أخرى , في ألمانيا على سبيل المثال بلغ عدد الشتات الأرمني (60) ألف مقارنة بعدد السكان الذي تجاوز(84) مليون ما يجعل من الأرمن يمثلون نسبة أقل من 1% من مجموع السكان أيضا , إلّا أنّ نشاط مؤسسات الشتات الأرمني في أوروبا بشكل عام وفي ألمانيا بشكل خاص منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ساهمت بشكل كبير في تشكيل ما يمكن وصفه بـ(اللوبيات الأرمنية) , التي عملت بشكل مؤسساتي منظم مارست تأثيرا إقليميًا عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي والذي انعكست آثاره في صدور القرارات الآنفة الذكر من البرلمان الأوروبي للاعتراف بإبادة الأرمن في الدولة العثمانية , فضلا عن التأثير على المستوى الوطني إذ كان لنشاط التنظيمات الأرمنية في ألمانيا منذ عام 2000 بالتزامن مع المتغيرات السياسية المتعلقة بالسياسة التركية اتجاه ألمانيا وأوروبا دوراً فاعلا بصدور قرار الاعتراف من الرسمي من البرلمان الألماني(البوندستاغ) في عام 2016.[1]

بالمقابل وعند دراسة نشاط الشتات الأرمني في المنطقة العربية , فرغما عن امتلاكه الصفة التنظيمية ذاتها من حيث المؤسسات الإقليمية المركزية ممثلة بـ(اللجنة المركزية للدفاع عن القضية الأرمنية في الشرق الأوسط) التي يقع مقر ادارتها في العاصمة اللبنانية بيروت وتمتلك ممثليات عدة في دول عربية لاسيما تلك التي يقيم فيها الأرمن كـ (مصر , العراق , سوريا) , إلّا أنّ طبيعة الدور والتأثير الذي تمارسه تلك التنظيمات إقليميا ووطنيا يختلف عن ذلك الدور الذي يمارسه الشتات الأرمني في أوروبا , اذ غالبًا ما توجه تلك المؤسسات جهودها نحو التعريف بالقضية الأرمنية , والتعريف بالتراث والثقافة الأرمنية دون أن يرتقي إلى ممارسة نشاطات على المستويات الرسمية وغير الرسمية لتقديم قضية الاعتراف من قبل الحكومات العربية على أجندة اعمال تلك الحكومات ولاسيما في الدول التي يقيم فيها الأرمن , وترجع الدكتورة (فيرا يعقوبيان) المدير التنفيذي للهيئة الوطنية الأرمينية في الشرق الأوسط ذلك الى سببين [2]:

يعد الأرمن في معظم البلدان التي يقيمون فيها مواطنين من الدرجة الأولى , يتمتعون بحرية ممارسة عاداتهم الدينية والثقافية والاجتماعية المكفولة سياسيا وقانونيا بفعل تجذر وجودهم في تلك البلدان باستثناء الأرمن الموجودين في دول مجلس التعاون الخليجي بحكم أن وجودهم هناك جاء حديثًا لغرض العمل او التعليم.

---

[1] Fuat Ozan Birkan , A Historical Overview of the Armenian Diaspora in Germany , Review of Armenian Studies , Center for Eurasian Studies , Ankara , Issue 47, 22 June 2023, pp109-110 . and , AydanYgungor ,The Profile Of Armenian Diaspora In Germany , Institute For Armenians Studies , Issue3 , Sep-Oct-No2001 , pp2-3

[2] فيرا يعقوبيان , مديرة الهيئة الوطنية الأرمنية في الشرق الأوسط ,17\5\2024, 9.00مساءا , بيروت.

النفوذ الإقليمي التركي في اقليم الشرق الأوسط الذي تعد المنطقة العربية جزءا منه , مقابل عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة العربية , ولّد حالة من انعدام التوازن بين تركيا والدول العربية , ومنح تركيا نقاط قوة لدى الحكومات العربية لاسيما أنها تعد من دول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية .

فضلا عما ذكر أعلاه , يلاحظ عدم توظيف الجالية الأرمنية للرأي العام كمعطى يمكن أن يشكل عند توظيفه مع توفر الظروف السياسية المناسبة عامل ضغط وتأثير على صانع القرار السياسي , لاسيما في ظل تغير البيئة السياسية الداخلية في أعقاب التغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة بعد الثورات التي اجتاحت المنطقة منذ عام 2010, مع وجود تصاعد في الاهتمام الشعبي على المستوى الدولي والاقليمي بتشخيص ظواهر القتل الجماعي لاسيما الإبادة الجماعية . وقد خلص استطلاع للرأي تم أجراؤه لصالح هذه الدراسة أن ما يقرب من82,4% ممن شملهم الاستطلاع في البلدان التي يقيم فيها الأرمن كـ(العراق , سوريا , لبنان ,الأردن , مصر) يعترفون بأن مجازر الأرمن عام 1915 تعد جريمة إبادة جماعية (ينظر الشكل (1)) , كما عبّر 78% ممن شملهم الاستطلاع عن تأييدهم اعتراف بلدانهم بتلك المجازر كجريمة إبادة جماعية (ينظر الشكل(2)).[1]

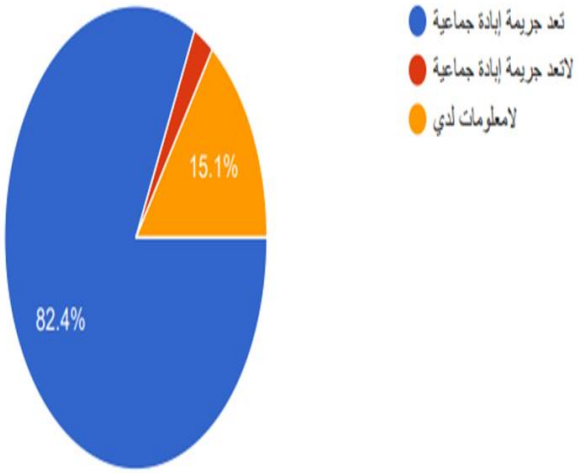

الشكل (1)

[1] التقديرات وضعت وفقا لاستبيان تم أجراؤه لصالح هذه الدراسة شمل البلدان العربية التي يقيم فيها الأرمن (العراق ,سوريا, لبنان ,الأردن , مصر ,الإمارات العربية المتحدة ,الكويت).

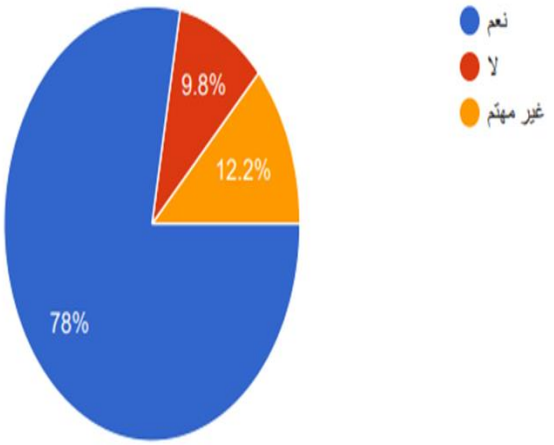

الشكل (2)

تراجع القضية الأرمنية في أجندة السياسة الدولية

عند دراسة تطور القضية الأرمنية في السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية يلاحظ أنّ صعودها وهبوطها في أجندة السياسة الدولية ارتبط دوما بتقاطع أو التقاء المصالح والإرادات للدول الفاعلة في النظام الدولي على مدى قرن من الزمن , ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها القضية الأرمنية حسب أولويتها في السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الأولى وفقا لما يلي:

-المرحلة الأولى : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى إذ تصدرت القضية الأرمنية أجندة السياسة الدولية , في هذه المرحلة كان هناك التقاء لمصالح الحلفاء(روسيا ,بريطانيا , فرنسا والى حد ما الولايات المتحدة) حول تقاسم ميراث الدولة العثمانية الخاسرة في الحرب , وقد تصادف التقاء مطالب الأرمن بتعويضهم عن المجازر التي ارتكبتها بحقهم الدولة العثمانية في الفترة ما بين عامي 1915-1923 بإنشاء دولة أرمينيا المستقلة التي تضم أراضي أرمينيا الغربية والتي تشمل منطقة شرق الأناضول في الدولة العثمانية , وقد انتهت تلك المرحلة بتوقيع اتفاقية لوزان عام 1923 التي اسدلت الستار على القضية الأرمينية.

المرحلة الثانية : في المدة ما بعد مؤتمر لوزان عام 1923 حتى بداية الستينات من القرن العشرين , في هذه المرحلة كان هناك تقاطع شديد بين مصالح القوى الكبرى والفاعلة في النظام الدولي والقضية الأرمنية دفع بتلك القوى الى إسدال الستار على القضية الأرمنية وقد عمق من ذلك التقاطع , مقتضيات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي مع انضمام دولة أرمينيا للاتحاد السوفيتي بمواجهة الولايات المتحدة التي لم تكن على استعداد لمناقشة قضية الأرمن التي تشكل تهديدا لمصالح حليفها الاستراتيجي التركي كما انها من الممكن ان تمنح الاتحاد السوفيتي ميزة في الأراضي التركية التي يطالب بها الأرمن في حال الاستجابة لمطالب الأرمن , لذلك تراجعت القضية الأرمنية في تلك الفترة مقابل ملفات الحرب الباردة بين الوقتين العظميين ذي الأهمية الاستراتيجية.

المرحلة الثالثة: تشمل المدة ما بين الربع الأخير من القرن العشرين حتى عام 2000, في هذه المرحلة بدأت القضية الأرمنية مجددا بالصعود في أجندة السياسة الدولية , وقد شهدت هذه المرحلة تصاعد الجدل حول القضية الأرمنية , وقد صدر في عام 1965 اول اعتراف دولي بأن مجازر الأرمن تمثل جريمة ابادة جماعية على اثر الاعتراف الذي صدر عن الجمعية العامة في الأورغواي

عام 1965, شهدت هذه المدة تصاعد الجدل حول مجازر الأرمن ومدى مطابقتها لبنود اتفاقية الامم المتحدة لمنع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها عام 1948, كما شهدت تصاعد النشاط الأرمني المسلح لاسيما في الدول الكبرى كفرنسا وألمانيا , كما شهدت تصاعد النشاط المسلح للجماعات الأرمنية , شمل استهداف ممتلكات تركية عامة وخاصة وشخصيات رسمية في الولايات المتحدة , وفي الشرق الأوسط كبيروت , كان الهدف من تلك العمليات جلب اهتمام الرأي العام الدولي وصانعي القرار لاسيما في تلك الدول التي تلعب دورا مؤثرا في السياسة الدولية كالدول الأوروبية والولايات المتحدة للقضية الأرمنية بعد مضي نصف قرن على نسيانها , وقد كان لنشاط الأرمن المسلح وغير المسلح دورا كبيرا في إرجاع القضية الأرمنية في مسار السياسة الدولية فقد شهدت هذه المرحلة اعتراف برلمانات دول عدة بالإبادة الجماعية للأرمن (راجع الجدول رقم 3) , وتصاعد الجدل حول الاعتراف بالقضية الأرمنية في أروقة الأمم المتحدة .

جدول (3)

برلمانات الدول التي اعترفت بالإبادة الجماعية للأرمن ما بين عامي1965-2000

الدولة	السنة
مجلس النواب \ قبرص	1990-1982-1975
البرلمان الأوروبي	1987
مجلس الشيوخ \ الأرجنتين	1993
مجلس الدوما \ روسيا	1995
مجلس العموم \ كندا	1996
برلمان اليونان	1996
مجلس النواب \ لبنان	1997
مجلس الشيوخ \ بلجيكا	1998
الجمعية الوطنية \ فرنسا	1998

الجدول من اعداد الباحثة , المصدر:

Armenian National Institute ,Countries That Recognized the Armenian Genocide ,(Accessed on :11\23\2024) ,link: https://www.armenian-genocide.org/recognition_countries.html

المرحلة الرابعة: من العام 2000 حتى عام 2021, يمكن القول ان هذه المرحلة كانت الذروة لصعود القضية الأرمنية في السياسة الدولية نتيجة للتحولات الملحوظة في طبيعة الاهتمام العالمي بالقضايا الإنسانية والحقوقية , وقد تزايد الاهتمام بقضايا الإبادة الجماعية بشكل متزايد منذ العام 2000 كمحصلة للجهود الدولية والسعي لإعادة تقييم الأحداث التاريخية التي أثرت على مجموعات عرقية وثقافية معينة لاسيما جريمة الإبادة الجماعية , وقد تمخض ذلك الاهتمام عن توقيع رؤساء أكثر من 170 دولة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في عام 2005 هذه الوثيقة التي كرست مسؤولية المجتمع الدولي في حماية السكان

من جرائم الابادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية , وفق ما عرف بمبدأ مسؤولية الحماية.[1]

دفعت تلك المستجدات بصعود قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن في السياسة الدولية من جديد لاسيما في أوروبا بالتزامن مع قبول تركيا كعضو مرشح للانضمام الى الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي عام 1999,[2] كما ارتبطت القضية الأرمنية أيضاً بتغير التحالفات السياسية إقليمياً وعالمياً، واستخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط دبلوماسية بين الدول لاسيما في القارة الأوروبية , فضلا عن ذلك , ساهم ظهور جاليات أرمنية كبيرة ومؤثرة في العديد من الدول الأوروبية في تعزيز حضور هذه القضية على الساحة الأوروبية والدولية .[3] وتزايدت عدد الدول الأوروبية التي اعترفت بالإبادة الجماعية للأرمن الى 22 دولة في المدة ما بين عامي 2000-2021, وقد شكل اعتراف الرئيس الامريكي (جوزيف بايدن) في عام 2021 بالإبادة الجماعية للأرمن بعد قرن كامل من الانكار تتويجا لنشاط الجالية الأرمنية في الولايات المتحدة التي يقرب عددها من 1,5 مليون أرمني .[4]

المرحلة الخامسة: المدة التي تلت اعتراف الرئيس الأمريكي حتى وقتنا الحالي , على المستوى الدولي شهدت هذه الفترة تجدد صراعات دولية شكلت اولوية في اجندة السياسة الدولية , كان من أبرزها الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت عام 2021 وتركت تبعات متعددة المديات على النظام الدولي العالمي والإقليمي , إذ مثلت هذه الحرب صراعا بين السياستين الأمريكية والروسية في إطار سعي كلا القوتين لتوظيف الأقاليم الجيوستراتيجية لصالحها , أبرز تلك التحديات المتعلقة في منطقة الشرق الأوسط هو الصراع بين النفوذ الروسي منذ الأزمة السورية عام 2011 والنفوذ الأمريكي الذي بدأ يشهد تراجعا مع أدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن (2021-2025) , يقابله عدم التماثل في خريطة العلاقات الروسية –العربية .[5]

من ناحية أخرى , خسارة أرمينيا اقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه منذ عقود مع أذربيجان , خلال الحرب الخاطفة التي شنتها أذربيجان في 19 سبتمبر 2023 والتي استمرت ليومين وكشفت عن تعاظم الدور التركي , وتراجع النفوذ الروسي مقابل اعادة صياغة العلاقات الغربية مع كل من تركيا وأذربيجان في المنطقة .[6]

وفي منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص , تلجأ تركيا منذ فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بانتخابات 2021 , الى اعادة صياغة السياسة الخارجية التركية في المنطقة بما يمنح تركيا دورا أكبر ,مغايرا للنهج الذي تبنته تركيا بالتزامن

---

[1] محمد علوان , مجلة سياسات عربية ,معهد الدوحة للدراسات العليا , المجلد 4, العدد23 , تشرين الثاني 2016 , ص26

[2] حسين طلال مقلد , تركيا والاتحاد الأوروبي : بين العضوية والشراكة , مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية , المجلد26, العدد1, 2010, ص338.

[3] Deniz AltinbasT, The Armenian Questions In European Union Institutions Review of Armenian Studies , Institute for Armenian Research , Ankara , No23 , 2011) , p148

[4] Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day,The White House , Government of USA Website , 24April 2021 , Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day | The White House , Accessed on :13\3\2024.and see, Monique Bolsajian , The Armenian Diaspora : Migration and its Influence on Identity and Politics , Global Societies Journal , University Of Santa Barbra ,Vol.6 , (2018) ,p30.

[5] عصام عبد الشافي ,الحرب الروسية الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي , (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات) ,3\5\2022

[6] Walter Lndgraf , Nareg Sefferian , A "Frozen Conflict" Boils Over: Nagorno-Karabakh in 2023 and Future Implications ,Foreign policy Research institute, 01\18\2024,p12.

مع حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي منذ عام 2010 , ترتكز السياسة التركية الجديدة على التعاون الاقتصادي لاسيما مع دول الخليج في مقدمتها قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة , وقد كان للحرب الإسرائيلية التي شنتها على غزة في أعقاب هجمات السابع من أكتوبر دور في فسح المجال امام تركيا للقيام بدور أكبر إقليميا عبر مناهضتها للسياسة الغربية الداعمة لإسرائيل وسعيها الى تدويل القضية والوصول الى حل متعدد الأطراف تكون أنقرة والدول العربية جزءا أساسيا منه .[1]

الخاتمة

اختلفت السياسات التي تبنتها الحكومات العربية اتجاه قضية الاعتراف بإبادة الأرمن ما بين الاعتراف بالإبادة الجماعية الذي كان ينطلق من مجموعة من الدوافع التي يأتي في مقدمتها وجود جالية أرمنية نشطة وفاعلة وذات ثقل بشري سياسي واقتصادي كما هو الحال في لبنان التي تعد اول دولة عربية اصدرت اعترافا رسميا بإبادة الأرمن , إلّا أن تأثير الجالية الأرمنية يختلف بين دولة وأخرى بحسب طبيعة النظام السياسي وطبيعة العلاقات الثنائية مع تركيا ,إذ غالبا ما تشكل العلاقات القوية مع تركيا عاملا يحد من تأثير الوجود الأرمني وبالتالي يشكل عائقا أمام صعود قضية الاعتراف الى جدول أعمال صانع القرار السياسي في ذلك البلد , وقد برزت سوريا كنموذج لتلك الحالة , رغم ما يشكله الأرمن من ثقل اقتصادي وتاريخي وديني في سوريا إلّا أنّ طبيعة نظام الحزب الواحد الذي احتفظ بعلاقات وصلت إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية مع تركيا حتى عام 2011 , قلّل من الدور الذي من الممكن ان تمارسه الجالية الأرمنية لتقديم قضية الاعتراف على جدول اعمال النظام السياسي السوري .

هنا برز عامل آخر شكل دافعا للاعتراف , يتمثل بالسياسة الخارجية التركية , التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية بالتزامن مع حالة الثورات العربية منذ العام 2010 وتبنيها سياسة تقوم على التدخل العسكري في المنطقة العربية , وسعي تركيا إلى دور اكثر فاعلية عبر توظيف ميزة موقعها الجغرافي , ولدت تلك السياسة رد فعل عربي معارض انعكس في اتجاهات عدة كان احدها تسييس قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن ,وتبنيها من قبل حكومات عربية عدة معارضة للسياسة التركية الجديدة في المنطقة , كان في مقدمتها سوريا التي أصدرت حكومتها اعترافا رسميا في عام 2020 ,فيما لجأت حكومات أخرى كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر الى التلويح بالاعتراف كوسيلة للضغط على تركيا .

وأمام التطورات الجيوسياسية المتلاحقة في المنطقة العربية عملت تركيا بشكل مستمر على إعادة الصياغة لسياستها الخارجية اتجاه دول المنطقة بما يحقق مصالحها العليا ويدعم موقعها كقوة اقليمية سياسية واقتصادية وعسكرية شكلت محددا للعديد من الحكومات العربية لتجنب الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن للحفاظ على العلاقات الاقتصادية التجارية او العسكرية كـ (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية ومصر) . وقد أضاف عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية دورا في تراجع اعداد الجالية الأرمنية , مع افتقاره للدور التنظيمي المركزي , أو نتيجة لعدم رغبة الأرمن المقيمين في الدول العربية في تعريض مكاسبهم الاجتماعية والمدنية التي تمكنوا من الحصول عليها عبر اندماجهم في المجتمعات والدول العربية , ما أعاق امكانية تقديم قضية الاعتراف على جدول الاعمال لصانع القرار عبر توظيف المستجدات والمتغيرات الإقليمية لتقديم قضية الاعتراف كأداة سياسية في العلاقات العربية –التركية , أسوة بالدور الذي يمارسه الشتات الأرمني في القارة

[1] غالب دالاي , سياسة تركيا الخارجية في عالم مضطرب , مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية ,آيار2024,ص 2.

الأوروبية سواء على المستوى الوطني أو ما فوق الوطني من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي . وأخيرا من غير الممكن عزل ما يحدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط بمعزل عن الأحداث الدولية المتلاحقة , في ظل نظام دولي شديد التصارعية وارتفعت فيه حدة الصراعات المسلحة التي جعلت من القضايا الإنسانية لاسيما ذات الطبيعة التاريخية كقضية إبادة الأرمن في الدولة العثمانية , تأتي في أدنى سلسلة اهتمامات القوى الكبرى والإقليمية مقابل أزمات دولية كبرى كالحرب الروسية الأوكرانية , او الصراع حول النفوذ والطاقة في منطقة جنوب القوقاز الذي تعد أرمينيا الحلقة الأضعف فيه.

وهكذا يمكن القول ان السياسات العربية ازاء قضية الاعتراف بالإبادة الجماعية , ليست ثابتة وانما تتميز بالتغير الخاضع لمبدأ البراغماتية السياسية التي ترتبط بالسياسة التركية اتجاه دول المنطقة وحجم النفوذ التركي وطبيعة العلاقات بين الدول العربية وتركيا .

المصادر:

أحمد سعيد نوفل وأخرون , أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية –التركية ودور تركيا الإقليمي, مركز دراسات الشرق الأوسط , الأردن , العدد12, تشرين الثاني2016 .

أحمد علي جلال , عبد العال عبد الرحمن الديربي , محمد شاكر محمد , اثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الأمن القومي العربي :دراسة حالة الفترة من 2011-2021, مجلة كلية السياسة والاقتصاد,العدد22, ابريل 2024.

جنى جبور, تركيا دبلوماسية القوة الناهضة ,(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ,2019).

حسين طلال مقلد , تركيا والاتحاد الأوروبي : بين العضوية والشراكة , مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية , المجلد26, العدد1, 2010.

صالح زهر الدين , شهادات لبنانية في الإبادة الأرمنية , (لبنان : انطلياس, ط1, 2015).

عمر تشبينار, سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة , مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي , العدد10, أيلول2008 .

عصام عبد الشافي ,الحرب الروسية الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي , (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ,3\5\2022).

غالب دالاي , سياسة تركيا الخارجية في عالم مضطرب , مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية ,آيار2024.

غريس الياس , الدور السياسي التركي في لبنان , صحيفة المشرق ,العدد20,حزيران 2022.

رامين ولي زيادة , نفوذ تركيا المتصاعد في لبنان , الخلفيات والعواقب , مركز البيان للدراسات والتخطيط,7\10\2020 .

رانيه محمد طاهر, الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي , مجلة رؤية تركية , العدد4 , 2013.

فيرا يعقوبيان , مديرة الهيئة الوطنية الأرمنية في الشرق الأوسط ,17\5\2024, 9.00مساءا , بيروت.

مصطفى الخطيب , العلاقات التركية السورية من أزمة لواء اسكندرون حتى الربيع العربي , (الدوحة :مركز حرمون للدراسات المعاصرة ,5\8\2021).

مراد يشيلطاش , فرحات برينجي , سلوك تركيا الاستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير, رؤية تركية , العدد1, شتاء2022.

محمد ماهر, ايرينا تسوكرمان , تصاعد التوترات بين مصر وتركيا , معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى , 17\7\2019 .

مصطفى صادق عواد, السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الليبية بعد عام 2011 , مجلة قضايا سياسية , العدد75 , 31\12\2023 .

محمد علوان , مجلة سياسات عربية ,معهد الدوحة للدراسات العليا , المجلد 4, العدد23 , تشرين الثاني 2016 .

نعيم شلغوم , المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقتها بالجزائر , مجلة سياسات عربية , المجلد 3 , العدد17, نوفمبر2015.

نعيم اليافي , مجازر الأرمن وموقف الرأي العام العربي منها , (سوريا : دار الحوار للنشر والتوزيع ,2000) .

نص تشريع مجلس النواب اللبناني , الهيئة الوطنية الأرمنية –الشرق الأوسط , (تاريخ الزيارة :11\9\2024) .

روبرت رابيل , الابادة الجماعية للأرمن ومجاعة الموارنة والدروس المستفادة من فظائع الماضي, معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى , 12 آيار2021, متاح على الرابط : الإبادة الجماعية للأرمن ومجاعة الموارنة والدروس المستفادة من فظائع الماضي | The Washington Institute .

مجلس النواب ,الجمهورية اللبنانية ,متاح على الرابط: مجلس النواب | برلمان 2022 - أعضاء المجلس النيابي حسب الترتيب الأبجدي للاسم الأول (lp.gov.lb) .

موقف سوريا من الإبادة الجماعية الأرمنية , وكالة خبر أرمني , متاح على الرابط: موقف سوريا من الإبادة الجماعية الأرمنية (khabararmani.com).

قرار مجلس الشعب حول الإبادة الجماعية للأرمن على يد الدولة العثمانية , مجلس الشعب , الجمهورية العربية السورية , 13\2\2020.

هل تتجه الامارات نحو الاعتراف بـ(الإبادة الأرمنية) , قناة العالم ,16\2\2019, متاح على الرابط : هل تتجه الإمارات نحو الاعتراف بـ«الإبادة الأرمنية»؟ - قناة العالم الاخبارية (alalam.ir) .

وكالة انباء البحرين , متاح عللا الرابط : خلال اجتماع للغرف العربية والتركية.. ناس: 55 مليار دولار حجم التجارة البينية العربية التركية والصادرات تتزايد سنويا بحوالي 10 % (bna.bh) .

العلاقات بين تركيا ودول التعاون لمجلس الخليج العربي ,وزارة الخارجية التركية ,متاح على الرابط: العلاقات بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي / وزارة الخارجية الجمهورية التركية(mfa.gov.tr).

سفارة جمهورية أرمينيا في العراق, الرابط: معلومات عامة عن الجالية - سفارة جمهورية أرمينيا في جمهورية العراق .

Foreign References::

- Deniz AltinbasT, The Armenian Questions In European Union Institutions Review of Armenian Studies , Institute for Armenian Research , Ankara , No23 , 2011) .

- Fuat Ozan Birkan , A Historical Overview of the Armenian Diaspora in Germany , Review of Armenian Studies , Center for Eurasian Studies , Ankara , Issue 47, 22 June 2023.

-Jason Wahlang , Armenian Diaspora and the Quest for Armenian Genocide Recognition, Global Research Forum on -Diaspora and Transnationalism , Vol.7, No.1 , January 2021

-Law No.60 , No 22 Senate Session , France , 11/7/2000.

- Law No.70 , France Senate , 01/29/2001.

-Michel Marian , Christian Makarian , The French Armenian Diaspora and Turkey the Possibility of Dialogue?, Translated by Nicholas Sowels , (Paris :The French Institute of International Relations , Briefings No.5 , January/2011) .

-Mushegh Ghahriyan , The Countries and Peoples of the Near and Middle East , (Yerevan: Institute of Oriental Study , VolXXXIII , Part1, 2020).

- Monique Bolsajian , The Armenian Diaspora : Migration and its Influence on Identity and Politics , Global Societies Journal , University Of Santa Barbra ,Vol.6 , (2018).

- Ortaya Çikisi Ve Çokusu, The Rise And Fall of ASALA And Armenian Revolutionary Federation Terrorism, Review of Armenian Studies , No. 31, 2015.

-Turkey"s Shifting Relations with its Middle East Neighbors during the Davutoğlu Era: History, Power and Policy , Bilgi Journal Of Social Science , Issue23, 2011.

-Yeghia Tashjian ,The Political Future of The Armenian Connunity In Afractured Lebanon (Beirut: , Issam Fares Institute for Public Policy & International Affairs , March2023).

-Walter Lndgraf , Nareg Sefferian , A "Frozen Conflict" Boils Over: Nagorno-Karabakh in 2023 and Future Implications ,Foreign policy Research institute, 01\18\2024.

-Armenian Diaspora In Lebanon, The Office of the High Commissioner for Diaspora Affairs ,Government Of Armenia , Available on: Diaspora - Lebanon (gov.am) .

Armenian Diaspora in France, : Diaspora - France (gov.am).-

-Bilateral Relations, Lebanon , Ministry of Foreign Affairs , Republic of Armenia, Available on: Lebanon - Bilateral Relations - mfa.am,(Accessed on:24\3\2024).

Harut Sassounian , Finally, After 105 Years, Syria Recognizes the Armenian Genocide , Armenian Weekly,17\2\2020.-

Syrian Parliament Recognizes Armenian Genocide , Azatutyun ,14\2\2020,Available on: Syrian Parliament Recognizes Armenian Genocide (azatutyun.am).

-Armenian Diaspora Communities ,Syria The Office of the High Commissioner for Diaspora Affairs ,Ministry Of Foreign Affairs , Armenia , Available on: Diaspora - Syria (gov.am) .

-Gonul Tol,Turkish-Emirati Tentions Continue To Simmer , Middile Eeast InstituteMay 4-2020, Link : Turkish-Emirati tensions continue to simmer | Middle East Institute (mei.edu).

-Turkey Exports by Country ,Trading Economics ,Link : Turkey Exports By Country (tradingeconomics.com).

-Salim Cevic , Turkish-Gulf Relations in the Context of Regional Reconciliation, Arab Center Washington DC ,21August 2024, Link : Turkish-Gulf Relations in the Context of Regional Reconciliation (arabcenterdc.org) .

-Ismael Numan Telci , Aljazeera Centre for Studies , 4Oct\2024,Link : From Cooperation to Consolidation: The Future of Turkish-Gulf Relations | Al Jazeera Centre for Studies .

-Türkiye's Relations with the League of Arab States ,Turkey Relations with middle east and north Africa , Ministry of Foreign Affairs , Republic of Turkey , link : Türkiye's Relations with the Arab Countries / Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs (mfa.gov.tr), https://www.mfa.gov.tr/league-of-arab-states.en.mfa .

- AydanYgungor ,The Profile Of Armenian Diaspora In Germany , Institute For Armenians Studies , Issue3 , Sep-Oct-No2001.

Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day,The White House , Government of USA Website , 24April 2021 , Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day | The White House .

تغير المناخ والصراعات الدولية: دراسة تأثيرات البيئة على الأمن الدولي

م.م. أحمد عقيل عبد

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية – العراق - بغداد

المستخلص:

يتناول هذا البحث العلاقة بين تغير المناخ والصراعات الدولية، حيث يسلط الضوء على كيفية تأثير التغيرات البيئية مثل ارتفاع درجات الحرارة وندرة الموارد على الأمن الدولي. يناقش البحث دور تغير المناخ في تفاقم التوترات بين الدول بسبب المنافسة على الموارد الأساسية مثل المياه والأراضي الزراعية. كما يتطرق إلى تأثير النزوح الجماعي الناتج عن الكوارث المناخية على استقرار المناطق المضيفة. يختتم البحث بتسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي لحل هذه التحديات من خلال سياسات مستدامة وآليات دبلوماسية فعالة.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، الصراعات الدولية، ندرة الموارد، الكوارث المناخية، السياسات المستدامة.

Abstract:

This research addresses the relationship between climate change and international conflicts, highlighting how environmental changes such as rising temperatures and resource scarcity impact international security. The study discusses the role of climate change in exacerbating tensions between countries due to competition over essential resources such as water and arable land. It also examines the impact of mass displacement caused by climate-related disasters on the stability of host regions. The research concludes by emphasizing the importance of international cooperation in addressing these challenges through sustainable policies and effective diplomatic mechanisms.

Keywords: climate change, international conflicts, resource scarcity, climate disasters, sustainable policies.

المقدمة

يُعد تغير المناخ أحد التحديات الكبرى التي تواجه البشرية في العصر الحديث. ومع تزايد تأثيرات هذا التغير على مختلف جوانب الحياة الإنسانية، لا تقتصر عواقبه على البيئة فحسب، بل تتعداها لتشمل الأمن والسلام العالميين. فالتغيرات المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستويات البحار، والظواهر الجوية المتطرفة، تؤثر بشكل كبير على موارد الأرض من ماء وأراضٍ صالحة للزراعة وغذاء. وهذا يؤدي إلى ندرة الموارد وزيادة التنافس عليها بين الدول، مما يخلق بيئة مواتية لتصاعد النزاعات الدولية.

تدور هذه الدراسة حول العلاقة بين تغير المناخ والصراعات الدولية، محاولًا استكشاف كيفية تأثير التغيرات المناخية على الأمن الدولي، وكيف يمكن للبيئة أن تصبح نقطة اشتعال جديدة للصراعات بين الدول. سنركز على ثلاثة محاور رئيسية: أولًا، تأثير تغير المناخ على الموارد الطبيعية وندرتها؛ ثانيًا، العلاقة بين تغير المناخ واندلاع الصراعات؛ وأخيرًا، آليات المواجهة والتعاون الدولي التي يمكن أن تحد من هذه الصراعات.

تستعرض هذه الدراسة الحالات الواقعية التي أظهرت كيف أن تغير المناخ قد فاقم النزاعات العالمية والمحلية، مثل النزاع في دارفور والسياق السوري، مما يعكس مدى تعقيد العلاقة بين البيئة والصراع السياسي. كما ستتناول أهمية التعاون الدولي في إيجاد حلول للتحديات المناخية المتزايدة، مثل اتفاق باريس، ودور السياسات المستدامة في التخفيف من التأثيرات السلبية لتغير المناخ.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على العلاقة المتزايدة بين تغير المناخ والصراعات الدولية، وهي قضية أصبحت ذات أهمية قصوى في العصر الحالي. فمع تزايد آثار تغير المناخ، أصبحت الصراعات حول الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية أكثر تعقيدًا، مما يهدد الأمن والاستقرار العالمي.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل مركزي مفاده كيف يؤثر تغير المناخ على الأمن الدولي والصراعات بين الدول، وما هي الاستراتيجيات الممكنة للتخفيف من تأثيراته السلبية على الاستقرار العالمي؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن تغير المناخ يسهم بشكل كبير في تصعيد الصراعات الدولية من خلال تفاقم التنافس على الموارد الطبيعية المحدودة مثل المياه والأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تزايد التوترات بين الدول وظهور نزاعات جديدة، وهو ما يتطلب استراتيجيات تعاون دولي فعالة للحد من هذه التأثيرات السلبية.

منهج البحث:

تم الاعتماد على (المنهج الوصفي) و(المنهج التحليلي) في التوصل إلى النتائج المطلوبة .

المطلب الأول: الآثار البيئية لتغير المناخ وأثرها على الموارد الطبيعية

يُعد تغير المناخ ظاهرة بيئية عالمية ذات تأثيرات واسعة النطاق على مختلف جوانب الحياة البشرية والبيئية. وتشمل هذه الآثار التغيرات في درجات الحرارة، وارتفاع مستويات سطح البحر، وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة مثل الجفاف، والعواصف، والفيضانات، والتي تؤثر جميعها بشكل كبير على الموارد الطبيعية (أسباب تغير المناخ، موقع الأمم المتحدة).

1.1ارتفاع درجات الحرارة وتغيير الأنماط المناخية

من أبرز آثار تغير المناخ هو ارتفاع درجات الحرارة، وهو ما يؤدي إلى تغيير الأنماط المناخية في مختلف أنحاء العالم. فالتغيرات في درجات الحرارة تؤدي إلى تغييرات في نمط هطول الأمطار، مما يؤثر على قدرة الأرض على استيعاب المياه الزراعية، وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي. ويُعد هذا التغيير في المناخ أحد الأسباب الرئيسية التي تُسهم في ندرة المياه في العديد من المناطق، خاصة في تلك التي تعتمد على الزراعة المروية.

1.2ارتفاع مستويات سطح البحر

يسهم ذوبان الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي في ارتفاع مستويات سطح البحر، مما يهدد المناطق الساحلية بالغمر. يؤدي هذا التهديد إلى فقدان الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق المنخفضة، مما يسبب نقصًا في الإنتاج الغذائي ويزيد من التوترات بين الدول المتجاورة التي تتشارك في هذه الموارد. كما أن هذه المناطق الساحلية تعد محطات هامة للصيد، مما يزيد من التنافس بين الدول على هذه الموارد البحرية.

1.3التغيرات في دورة المياه: الجفاف والفيضانات

أدى تغير المناخ إلى تغييرات كبيرة في دورة المياه العالمية. فالمناطق التي كانت تشهد فصولًا ممطرة أصبحت تعاني من الجفاف، بينما مناطق أخرى أصبحت أكثر عرضة للفيضانات. هذا يؤدي إلى تقليل توفر المياه العذبة، وهو ما يؤثر بشكل كبير على الزراعة والشرب والصناعات التي تعتمد على المياه. في بعض الحالات، يعاني السكان في المناطق القاحلة من النزوح بسبب فقدانهم للمياه العذبة، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على المناطق المجاورة التي قد تعاني أيضًا من نقص الموارد.

1.4التصحر وفقدان التنوع البيولوجي

التصحر هو أحد أبرز الآثار المترتبة على تغير المناخ، ويؤدي إلى تحويل الأراضي الخصبة إلى أراضٍ قاحلة غير صالحة للزراعة. تعتبر هذه الظاهرة من أهم العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي في العديد من المناطق، حيث يؤدي التصحر إلى نقص الإنتاج الزراعي ويؤثر على سبل العيش لسكان هذه المناطق. إضافة إلى ذلك، فإن تغير المناخ يهدد التنوع البيولوجي في العديد من المناطق، ويؤدي إلى انقراض بعض الأنواع التي تعد حيوية للأنظمة البيئية.

المطلب الثاني: العلاقة بين تغير المناخ واندلاع الصراعات الدولية

تؤدي آثار تغير المناخ إلى تفاقم العديد من التحديات التي تواجه الدول، مما يزيد من احتمالية اندلاع الصراعات الدولية. ويشكل تغير المناخ عاملًا محفزًا أو مفاقمًا للصراعات، خاصة في المناطق التي تعاني من توترات سياسية، اقتصادية، أو اجتماعية. كما أن التغيرات المناخية تؤثر على الموارد الطبيعية التي تعد نقطة خلاف بين الدول، مثل المياه والأراضي الزراعية .

2.1ندرة الموارد والتنافس عليها

أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم الصراعات هو زيادة التنافس على الموارد الطبيعية المحدودة، مثل المياه، الأراضي الزراعية، والغذاء. ففي العديد من المناطق، أصبحت هذه الموارد مهددة نتيجة للظواهر المناخية القاسية. على سبيل المثال، في مناطق مثل حوض النيل، تتنازع دول حوض النيل على حقوق المياه بسبب تراجع مستويات المياه في الأنهار، وهو ما قد يتفاقم مع تغير المناخ .

في مثل هذه الحالات، قد يؤدي نقص الموارد الحيوية إلى ظهور صراعات بين الدول، خاصة في حال كانت هذه الموارد تمثل المصدر الرئيسي للبقاء الاقتصادي والمعيشي للشعوب المتأثرة.

2.2النزوح والهجرة المناخية: أسباب جديدة للصراعات

يتسبب تغير المناخ في نزوح جماعي للسكان، وهو ما يؤدي إلى تزايد الضغوط على المناطق المضيفة. ففي مناطق مثل شرق إفريقيا وجنوب آسيا، يمكن للمجتمعات التي تعاني من الجفاف أو الفيضانات أن تجد نفسها مضطرة للهجرة إلى مناطق أخرى بحثًا عن موارد أساسية مثل المياه والأراضي. يؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على الموارد المحلية، مما يعزز التنافس الاجتماعي والسياسي. كما أن هذا النزوح الجماعي يمكن أن يؤدي إلى خلق نزاعات بين السكان المحليين والمهاجرين، إذ تنشأ التوترات حول قضايا مثل حقوق الأرض، والموارد الطبيعية، وفرص العمل، مما يزيد من احتمالية نشوب صراعات داخلية أو إقليمية.

2.3الصراعات على الأراضي الزراعية: حالة دارفور

أحد الأمثلة البارزة على تأثير تغير المناخ في اندلاع الصراعات هو النزاع في دارفور، السودان. حيث أدت التغيرات المناخية، مثل الجفاف والتصحر، إلى تقليص الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، مما أدى إلى صراع مرير بين الرعاة والمزارعين على الأراضي والمياه. هذا النزاع قد تَصاعد ليشمل أطرافًا سياسية محلية ودولية، مما يبرز العلاقة المباشرة بين التغيرات المناخية والصراعات.

2.4التأثيرات على الأمن الغذائي والاستقرار السياسي

يؤدي تغير المناخ أيضًا إلى تدهور الأمن الغذائي في العديد من الدول، ما يجعلها أكثر عرضة للصراعات الداخلية والخارجية. ففي مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا، يُعتبر تغير المناخ أحد العوامل المساهمة في انعدام الاستقرار السياسي. كما أن نقص الغذاء نتيجة للجفاف أو الفيضانات قد يؤدي إلى إشعال احتجاجات جماهيرية، قد تتطور إلى نزاعات عنيفة.

المطلب الثالث: آليات المواجهة والتعاون الدولي للحد من آثار تغير المناخ والصراعات الناتجة عنه

التعامل مع آثار تغير المناخ يتطلب تعاونًا دوليًا مستدامًا ومتناغمًا. يجب أن تتضافر الجهود الدولية للحد من تأثيرات تغير المناخ، وكذلك لتطوير آليات فعالة لحل النزاعات الناشئة عنه.

3.1التعاون الدولي: الاتفاقات والمبادرات

أحد أهم الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع تغير المناخ على المستوى الدولي هو اتفاق باريس، الذي يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال التعاون بين الدول الموقعة. ومن خلال هذا الاتفاق، يلتزم الدول الكبرى بتقليل انبعاثات الكربون بهدف الوصول إلى الهدف العالمي المتمثل في الحد من درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة.

كذلك، توفر المبادرات الدولية الأخرى مثل "الأهداف الإنمائية المستدامة" إطارًا يعزز التعاون في معالجة آثار تغير المناخ والتخفيف من تهديداته.

3.2استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية المستدامة

إن أحد الحلول الفعالة لتجنب الصراعات البيئية الناجمة عن ندرة الموارد هو تطبيق استراتيجيات مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية. تشمل هذه الاستراتيجيات تطوير حلول مبتكرة لتحسين إدارة المياه، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، وتعزيز

استخدام مصادر الطاقة المتجددة. من خلال هذه الاستراتيجيات، يمكن تقليل التنافس على الموارد وبالتالي تقليل احتمالات نشوب الصراعات.

3.3تعزيز قدرة المجتمعات على التكيف

يتعين على الدول المتأثرة بتغير المناخ تحسين قدرة مجتمعاتها على التكيف مع التغيرات البيئية. يشمل ذلك بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، والاستثمار في تدريب الكوادر المحلية لمواجهة الأزمات المناخية. كما أن التعاون الدولي في مجال البحث والتكنولوجيا يمكن أن يسهم في إيجاد حلول عملية للأزمات المرتبطة بتغير المناخ، مما يساهم في تقليل مخاطر الصراعات المستقبلية .

3.4تعزيز آليات حل النزاعات والتفاوض

من الأهمية بمكان أن تكون هناك آليات لحل النزاعات المناخية بشكل سلمي وفعال. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لتطوير منصات حوارية بين الأطراف المتنازعة، والتي تركز على تسوية الخلافات حول الموارد الطبيعية. كما أن هناك حاجة لتعزيز ثقافة التفاوض وحل النزاعات عبر القنوات الدبلوماسية، مما يساهم في تقليل التصعيد والعنف

الخاتمة

في الختام، يتضح أن العلاقة بين تغير المناخ والصراع الدولي تمثل تهديدًا متزايدًا للأمن العالمي. فإن التغيرات المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة، وندرة الموارد، والنزوح الجماعي، تساهم بشكل كبير في تصعيد التوترات والصراعات بين الدول والمجتمعات. ولكن، من خلال التعاون الدولي، وتبني السياسات المستدامة، والاستثمار في استراتيجيات التكيف والمرونة، يمكن الحد من هذه المخاطر.

إن التصدي لتغير المناخ يتطلب جهدًا منسقًا عالميًا يشمل الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية. من خلال تعزيز التعاون، وحل النزاعات من خلال الحوار الدبلوماسي، يمكننا بناء مستقبل أكثر استدامة وسلمًا لجميع الدول والمجتمعات.

النتائج

1. تغير المناخ يُسهم بشكل مباشر في تصعيد التوترات العالمية، وذلك من خلال زيادة ندرة الموارد الحيوية ونزوح أعداد كبيرة من السكان.
2. تتطلب العلاقة المعقدة بين المناخ والصراعات جهودًا مشتركة ومنسقة، تشمل التعاون على المستويين الوطني والدولي لوضع حلول فعالة وطويلة الأمد.
3. تتطلب العلاقة المعقدة بين المناخ والصراعات جهودًا مشتركة ومنسقة، تشمل التعاون على المستويين الوطني والدولي لوضع حلول فعالة وطويلة الأمد.

4. تتطلب العلاقة المعقدة بين المناخ والصراعات جهودًا مشتركة ومنسقة، تشمل التعاون على المستويين الوطني والدولي لوضع حلول فعالة وطويلة الأمد.

التوصيات:

ختامًا، توصي هذه الدراسة بضرورة تبني مقاربة شاملة ومتكاملة لمواجهة التأثيرات الأمنية لتغير المناخ، ترتكز على تعزيز التعاون الدولي، ودمج البعد المناخي في السياسات الأمنية، والاستثمار في مشاريع التكيف، لا سيما في المناطق الهشة والمعرضة للنزاعات. كما تؤكد أهمية تحقيق العدالة المناخية من خلال تقاسم الأعباء بين الدول، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة الإنسانية، إلى جانب دعم البحث العلمي متعدد التخصصات لفهم التداخل المعقد بين البيئة والصراعات. وتشدد الدراسة على الدور المحوري للدبلوماسية البيئية كوسيلة لتعزيز الحوار وبناء الثقة بين الدول، وعلى أهمية تمكين المجتمعات المحلية في إدارة الموارد بما يعزز الاستقرار ويقلل من احتمالات التوتر والنزاع.

Coaching, Supporting, and Monitoring Bilingual Children With Special Education Needs

Mostafa Ewees, PhD
Stanford Educational Psychology & Psychoanalysis Professor at Stanford University in California, Pathfinder Training Chairman, IAN President.

Introduction

One of the most persistent myths about bilingualism is that children with developmental disabilities should not become bilingual. Some even believe that if a child already speaks a minority language at home, they should stop using it. However, recent research has challenged this misconception, demonstrating that these children can indeed acquire and maintain bilingualism.

A 2016 special issue of the *Journal of Communication Disorders* featured research examining bilingual access and participation for children with developmental disabilities. This study, conducted by an international team led by Dr. Elizabeth Kay-Raining Bird from Dalhousie University in Canada, provided valuable insights into this subject. We extend our gratitude to Dr. Bird for sharing her expertise.

Key Focus Areas

Dr. Bird and her colleagues concentrated on three primary groups of children with developmental disabilities:

- **Specific (or Primary) Language Impairment (SLI)**
- **Down Syndrome (DS)**
- **Autism Spectrum Disorder (ASD)**

These groups have been the focus of most existing research on bilingualism and developmental disabilities. Other conditions, such as cerebral palsy or intellectual disabilities of different origins, have not been studied as extensively.

Why Has Bilingualism Been Discouraged?

Many families and professionals fear that learning one language is already challenging for children with developmental disabilities, and adding a second language might be overwhelming. This concern has led to a widespread belief that bilingual exposure could result in inadequate proficiency in either language.

However, research has disproven this myth. Studies on typically developing children, as well as those with SLI, DS, and ASD, indicate that children with developmental disabilities can become bilingual. Unfortunately, many professionals and families remain unaware of these findings.

Given that many children with developmental disabilities either need or desire to be bilingual, the real issue is not whether they *can* be bilingual, but rather how best to support them in acquiring and maintaining multiple languages.

Comparing Bilingual and Monolingual Children with Developmental Disabilities

Simultaneous Bilinguals

Evidence suggests no significant differences in language skills between bilingual and monolingual children with developmental disabilities, provided that bilinguals are compared appropriately. If a bilingual child has balanced proficiency in both languages, their ability in each language is comparable to that of monolingual peers with similar disabilities.

However, many bilingual children exhibit stronger proficiency in one language due to varying exposure. In such cases, their dominant language should be used as the basis for comparison. When assessed this way, bilingual children with developmental disabilities perform similarly to their monolingual counterparts.

Sequential Bilinguals

Sequential bilingual children, who are exposed to a second language after infancy, may follow a different trajectory. Often, their first exposure to the majority language occurs upon entering school. Research indicates that children with SLI may take several years to "catch up" to monolingual peers in their second language, a pattern also observed in typically developing children learning a new language.

For children with DS or ASD, the research remains inconclusive. However, available data suggest that sequential bilingualism does not negatively impact language development, provided that both languages are considered during assessments.

The Importance of Maintaining the Home Language

Research highlights the risks associated with abandoning a home language in favor of the majority language, particularly for children with ASD. Many parents, advised to use only the majority language despite lacking fluency, reported feeling unnatural when interacting with their child. Some even avoided communication due to discomfort, which negatively impacted their child's language development.

Additionally, parents who successfully used the majority language often expressed regret over not passing down their linguistic and cultural heritage. In homes where only the majority language was spoken to the child with ASD, family members often continued using the home language, inadvertently isolating the child from conversations.

The Role of Daily Language Exposure

Children with developmental disabilities, like their typically developing peers, require consistent and meaningful exposure to both languages to maintain bilingualism. Studies indicate a strong correlation between frequent language input and proficiency, particularly for the weaker language.

However, exposure alone is insufficient—quality also matters. Given their language-learning challenges, children with developmental disabilities benefit from functional, interactive language experiences tailored to facilitate learning.

Access to Bilingual Education and Support

Despite the known benefits of bilingualism, children with developmental disabilities often face barriers in accessing bilingual education and services. A survey conducted across six sites in four countries revealed that these children were frequently taught and assessed only in the majority language, limiting their opportunities for bilingual development.

Interviews with practitioners and administrators identified several systemic and child-specific barriers, including:

- Limited funding and resources
- Geographic disparities in service availability
- Prioritization of special education services over bilingual support
- Lack of integration between special education and bilingual services

Recommendations for Improvement

To better support bilingual children with developmental disabilities, several key changes are necessary:

1. **Raising Awareness** – Professionals and families must be informed that these children *can* and *do* become bilingual.
2. **Encouraging Enrollment in Bilingual Programs** – Families should be encouraged to seek bilingual education and services for their children.
3. **Integrating Special Education and Bilingual Support** – Collaboration between special education and bilingual programs should be strengthened.
4. **Providing Professional Training** – Educators and service providers should receive training to effectively support bilingual children with developmental disabilities.

The Right Support Matters

A data-driven approach to decision-making can significantly enhance outcomes. Teachers and special needs coordinators should track students' progress in reading, writing, and other skills. Regular assessments, such as oral reading fluency tests or writing samples, can help identify students who need additional support.

Bilingual children with disabilities benefit from:

- **Structured, explicit instruction** in reading and writing
- **Additional practice time** and exposure to vocabulary in different formats (e.g., games, role-playing)

- **Culturally responsive teaching** that incorporates students' linguistic and cultural backgrounds

Studies have shown that connecting lessons to students' cultural and linguistic experiences enhances engagement and comprehension. For example, a case study on culturally responsive teaching for bilingual learners with disabilities found that integrating explicit instruction with small-group discussions led to significant improvements in literacy.

Improving Assessments

Currently, many bilingual children in England are not assessed for dyslexia in their first language, which can obscure their true abilities and needs. Allowing students to be evaluated in their home language or using bilingual materials can provide a clearer understanding of their progress.

Funding and Training

Schools need resources to recruit or train professionals who specialize in both language learning and disabilities. Experts such as educational psychologists or ESL teachers with expertise in special education can offer crucial support.

Additionally, regulatory bodies like Ofsted should evaluate how schools use progress monitoring data to adjust teaching strategies for bilingual students with special educational needs. Incorporating data-driven practices into standard procedures can encourage more schools to adopt effective interventions.

Looking to the Future

The evidence is clear: with the right support, bilingual learners with special educational needs can match or even surpass their peers. However, they are often overlooked—either seen solely as "language learners" or as children with disabilities whose bilingual needs are ignored.

We already have proven strategies to help these children succeed. By implementing rigorous progress tracking, culturally responsive teaching, and targeted language support, we can close the achievement gap and ensure that bilingual students with developmental disabilities receive the education they deserve.

Final Thoughts

I hope that societies will continue to value and support individuals from diverse linguistic and cultural backgrounds. We have extensive knowledge about bilingual development and appropriate assessment methods for children with developmental disabilities. Moving forward, we must ensure that bilingual programs remain accessible and supportive for children of all ability levels.

References

1. Bedore, L., Kay-Raining Bird, E., and Genesee, F. (eds.). The road to bilingualism: Access, participation and supports for children with developmental disabilities across contexts. Journal of Communication Disorders, 63, 1-92.
2. De Valenzuela, J., Kay-Raining Bird, E., Parkington, K., Mirenda, P., Cain, K., MacLeod, A. A., and Segers, E. (2016). Access to opportunities for bilingualism for individuals with developmental disabilities: Key informant interviews. Journal of Communication Disorders, 63, 32 - 46.
3. Kay-Raining Bird, E., Genesee, F., and Verhoeven, L. (2016). Bilingualism in children with developmental disorders: A narrative review. Journal of Communicative Disorders, 63, 1-14.